



3974  
-51A

1. *Chlamydomonas reinhardtii* (Chlorophyta) (1000 cells)



CHECKED

٥٧

CHECKED

فتح المغين  
بشرح  
قوة العين بهيات الدين  
كلامه

تصنيف العالم العلامة الشيخ زين الدين الملياري تلميذ  
العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي نعمنا الله به

وبعلمه آمين



(وبهاتمه تقريرات لبعض الأفاضل رحمهم الله تعالى آمين)

طبع بطبعة  
مصحف أبي الجبائي الحسيني وأولاده بمصر

بمباشرة - محمد أمين عمران

صفر سنة ١٣٤٣ هـ

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المتاح الجواد للعبيد على التفقه في الدين من اختاره وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تدخلنا دار الخلود وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صاحب المقام المحمود صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه صلاة وسلاما أفوز بهما يوم العاد (و بعد) فهذا شرح مفيد على كتابي للمسعى (بقرة العين بمهمات الدين) بين المراد ويجم المقاد ويحصل المقاصد و يبرز البوائد و سميت (بفتح العين يشرح قوة العين بمهمات الدين) وأنا أسأل الله الكريم اللتان أن عم الانتفاع به للخاصة والعامة من الاخوان وأن يسكني به الفردوس في دار الأمان انه أكرم كريم وأرحم رحيم (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أولم والاسم مشق من السم وهو العلو لامن الوسم وهو العلامة والله علم لذات الواجب الوجود وأصله إله وهو اسم جنس لكل معبود ثم عرف بال وحذف الهمزة ثم استعمل في المعبود بحق وهو الاسم الأعظم عند الاكثر ولم يسم به غيره ولو تمت والرحمن الرحيم صفتان بيتا للبالغة من رحم والرحن أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وقوله رحمن الدنيا والآخرة ورحم الله الذي هدانا أي دلنا (لهذا) التأليف (وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) اليه والحمد هو الوصف بالجليل (والصلاة) وهي من الله الرحمة المرفوعة بالتعظيم (والسلام) أي التسليم من كل آفة ونقص (على سيدنا محمد رسول الله) لكافة التفلين الجنب والانس اجاعا وكذا اللاتسكة على ما قاله جمع محققون ومحمد علم متقول من اسم المقول المنصف موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة سمى به نبينا ﷺ بالهام من لقمه بجمه والرسول من البشر ذكره أوصى اليه بشرع وأمر بتبليغه وإن لم يكن له كتاب ولانسخ كيوضع عليه السلام فان لم يؤمر بالتبليغ في الرسول أفضل من النبي اجاعا وصح خبران عددا لأبياء عليهم الصلاة والسلام مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا وإن عدد الرسل ثلثة وخمسة عشر (وعلى آله) أي أقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب وقيل هم كل مؤمن أي في مقام الدعاء ونحوه واختير لغيره في حقهم وبقره بالنوى في شرح مسلم (ومحبته) وهو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمنا بنبينا ﷺ

(قوله ولقوله) أي العلماء العارفين رحمن الدنيا والآخرة ورحم الآخرة وعبارة ابن حجر قال رحن أبلغ منه بشهادة الاستعمال ولا يمارضه الحديث الصحيح يارحمن الدنيا والآخرة ويارحيمهما والقيام لان زيادة بناء يدل على زيادة معنى غالبا وجعل معنى لرحيم كالشئمة لما دل على جلالة النعم الذي هو المقصود الاعظم لئلا ينفل عماد على من نفاقتها فلا يسأل ولا يعلى اه



يجب على كل من أبويه وإن علا ثم الوصي وعلى مالك الرقيق أن يأمر (بها) أى الصلاة ولو قنعه وبجميع شروطها (لسبع) أى بعد سبع من السنين أى عندئذها وإن ميز قبلها وبقي مع صيغة الأمر التلديد (ويضرب) ضرباً غير مبرح وجوباً بمن ذكر (عليها) أى على تركها ولو قنعه أترك شرط من شروطها (لعشر) أى بعد استكمالها للحديث الصحيح مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فأمر بوجه عليها (كصوم أطاعة) فإنه يؤمر به لسبع ويضرب عليه لعشر كالصلاة وحكمة ذلك التحريم على العادة ليتعودها فلا يتركها ويحث الأذرعى في حق صغير كافر نطق بالكلمة بن أنه يؤمر بها بالصلاة والصوم ويحث عليهما من غير ضرب لئلا يغير بعد بلوغه وإن أفى القياس ذلك انتهى ويجب إضاعل من مرته عن المحرمات وتعليمه الواجبات ونحوها من سائر الشرائع الظاهرة ولو ست كسواك وأمره بذلك ولا ينهى وجوب ما مر على من مر إلا يلوغوه وشيذا فأجوة تعليمه ذلك كالتكرار والآداب في ماله ثم على أبيه ثم على أمه (تنبه) ذكر السمعاني في زوجة صغيرة ذات أبوين أن وجوب ما مر عليهما قال زوج وقضيته وجوب ضربها ولو في الكبيرة كالحصر به جمال الإسلام البزرى قال شيخنا وهو ظاهر أن لعش نشوزاً وأطلق الزكشى السبب (وأول واجب) حتى على الأمر بالصلاة كما قالوا (على الآباء) ثم على من مر (تعليمه) أى الميز (أن نبينا محمداً ﷺ بشت بكة) وولدها (ودفن بالمدينة) ومات بها

### (فصل في شروط الصلاة)

الشرط ما يتوقف عليه صحة الصلاة وليس منها وقدمت الشروط على الراكن لأنها أولى بالتقديم إذا سرت ما يجب تقديمه على الصلاة واستمراره فيها (شروط الصلاة خمسة أحدها الطهارة عن حدث وجبابة) الطهارة لغة النظافة والخلوص من الدنس وشرعاً رفع المنع للتحرك على الحدث أو النجس (فالأولى) أى الطهارة عن الحدث (الوضوء) وهو يؤتى الواو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة جافية وبفتحها ما يتوضأ به وكان ابتداء وجوبه بجمع ابتداء وجوب المكتوبة بولية الإسراء (وشروطه) أى الوضوء (كشروط الفسل) خمسة أحدها (ماء مطهر) فلا يرفع الحدث ولا يزال النجس ولا يعسل سائر الطهارة ولومسونة الماء المطلق وهو ما يقع عليه اسم الماء بلا قيد وإن رشح من غير الماء الطهور للملغى أو استهلك فيه الحليط أو فؤكه بموافقة الواقع كماء البحر بخلاف ما لا يذ كراه الامقيدا كماء الورد (غير مستعمل في) فرض طهارة من (رفع حدث) أصغروا أكبر ولومن طهر حتى لم ينو أو صبي لم يميز لطواف (و) إزالة (نجس) ولومسوقاعنه (قليلاً) أى حال كونه المستعمل قليلاً أى دون القلتين فإن جمع المستعمل فبلغ قلتين فطهر كما لو جمع المستحسن فبلغ قلتين ولم يتغير وإن قل بعد بغيره فعمل أن الاستعمال لا يثبت إلا بمعة الماء أى وبحد فله عن المثل المستعمل ولو حكما كأن جاوز منكب المتوضئ أو ركبه وإن عاد لمعه أو اتقل من يد لآخرى ثم لا يفسر في الحدث اتصال الماء من الكف إلى الساعد ولا في الجانب اتصاله من الرأس إلى نحو الصدر مما يظلب فيه التقاذف (ورج) لو أدخل المتوضئ يده بقصد الفصل عن الحدث أولاً بقصد بعدهنية الجانب أو ثلث وجه الحدث أو بعد الفصلة الأولى أن قصداً لا قصار عليها بلائسة اغتراف ولا قصد أخذ الماء لفرض آخر صار مستعملاً بالنسبة لغير يده فله أن يفسل بما فيها باقى ساعدها (و) غير (متغير) قديراً (كثيراً) بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه بأن تغير أحد صفاته من طم أو لون أو ريح ولو تقدير يا أو كان التغير بما على عضو للتطهر في الأصح وإنما يؤثر التغير إن كان (بخليلط) أى غاطط للماء وهو بالإيجز في رأى العين (ظاهر) وقد (غنى) الماء (عنه) كزغران وغر شجر بنت قرب الماء وورق طرخ ثم فقتت لأرباب وملح ماء وإن طر حافيه ولا يضر تغير لا يمنع الاسم لقلته ولو احتجلاً بأن شك

(قوله فم) أى عامر

من تقييده للمستعمل

بقليلاً (قوله أى بعد

اتصاله) وأما قبل

اتصاله فهو طهور

(قوله كل جاوز مثلاً

للفصل حكماً مع

اتصاله حاشاً (قوله

من الكف إلى

الساعد) أى لا يحد

العضو (قوله ولا في

الجنب) أى لعدم

وجوب الترتيب ولأن

جميع جسده عضو

واحد بالنسبة للفصل

بشرط غلبة التقاذف

أهو كثر وأقليل وخرج بقول يخلط الجاهل وهو ما غير الناظر كموود دهن ولومطين ومنه البخور وان  
 كثر وظهر بخور معه خلاط لجمع ومنه أيضا ما أغل فيه بخور روت حيث لم يصل اتصال عين فيه مخالفة بأن  
 لم يصل الى حذبعيت يحدثه اسم آخر كلمة ولوشك في شيء أعطال هو أم مجاورة حكم الجاهل وبقول غني  
 عنه ما لا يستغنى عنه كما في مقره وممره من محوطين وطعجب بنت وكبريت وكالتير بطول المكث أو  
 بأوراق متشابة بنفسها وان قفنت وبعثت الشجرة عن الماء (أو بنجل) وان قل التغير (ولو كان)  
 الماء (كثيرا) أي قلتين أو أكثر في صورتي التغير بالظاهر والنجس والقتان بالوزن خسارة رطل  
 بغدادى تقريرا وبالمساحق المربع ذراع وربع طولاً وعرضا وعمقا بفراغ اليابسة المعتلة وفي اللدور ذراع  
 من سائر الجوانب بفراغ الأديم وذراعان عمقا بفراغ التجار وهو ذراع وربع ولا تنجس قلنا ماء  
 ولو احتلا كأن شك في ماء أبلفهما أم لا وان بقيت قلته قبل بطلاقة نجس ما لم يتغير به وان استهلك  
 النجاسة فيه ولا يجب التباعد عن نجس في ماء كبير ولو بال في البصر مثلاً لم تفت منه رغو ففى نجسة  
 ان تحقق أنها من عين النجاسة أو من المتغير أحد أوصافها والا فلا ولو طرح فيه برة فوقت من أجل  
 الطرح قطرة على شيء لم تنجسه وينجس قليل الماء وهو ما دون القلتين حيث لم يكن واردا بوصول نجس  
 اليه يرى البصر المعتدل غير معقوف عنه في الماء ولومفقوا عنه في الصلاة كغيره من رطب ومائع وان كثر  
 لا بوصول ميتة لادم لنفسها سائل عن شيء عضو منها كقرب ووزغ الا ان تغير ما أصابته ولو يسيراً لم يفت  
 ينجس لرسو طين وضلع فينجس بهما خلاط لجمع ولا يمتد كان شيء منها من الماء كالمطبق ولو طرح فيه  
 ميتة من ذلك نجس وان كان الطرح غير مكثف ولا أطرط الحى مطلقاً واختار كثيرون من إجماعهم مذهب  
 مالك أن الماء لا ينجس مطلقاً إلا بالتغير والجاري كراكد وفي التقديم لا ينجس قليلاً بلا تغير وهو  
 مذهب مالك قال في المجموع سواء كانت النجاسة مائة أو جامدة والماء القليل اذا تنجس يظهر يلوغه  
 قلتين ولو بماء متنجس حيث لا تغير به والكثير يظهر بزوال تغيره بنفسه أو بماز يبدله أو نقص عنه  
 وكان الباقي كثيراً (و) ثانياً (جوى ماء على عضو) مفصول فلا يكتفى أن يمس الماء بالجزء ان لانه لا يسمى  
 غسلاً (و) ثالثاً (أن لا يكون عليه) أى على العضو (مغير لگاه تعبر اضاراً) كزعفران وصندل خلاط  
 لجمع (و) رابعاً أن لا يكون على العضو (حائل) بين الماء والمفصول (كهنورة) وشحم ودهن جامد  
 وعين حبر وحناء بخلاف دهن جمل أى سائل وان لم يثبت الماء عليه وأرجمه وحناء وكذا يشترط على  
 ما جزمه كثيرون أن لا يكون مسخ تحت ظفر يمنع وصول الماء لما تحت خلاط لجمع منهم الغزالي والزر كشي  
 وغيرهما وأطالوا في ترجيعه وصرحوا بالمساحة عما تحتها من الوسخ دون نحو الجفن وأشار الاذرى  
 وغيره الى ضعف مقالهم وقبح حرج في التمسك وغيرها بما في الروضة وغيرها من عدم المساحة بنى عما تحتها  
 حيث منع وصول الماء بمحله وأقوى البغوى في وسخ حمل من غير بأنه يمنع صحة الوضوء بخلافه مانساً  
 من بدنه وهو العرق المتجمد ويؤزم به في الأنوار (و) خامساً (دخول وقت لتمام حدث) كسكس  
 ومستحاضة ويشترطه أيضاً أن يدخله فلا يتروأ كالتيتم لغرض أو قل مؤثقت قبل وقت فعله وبالصلاة  
 جنازة قبل الفصل وتحته قبل دخول المسجد والرواب المتأخرة قبل فعل الفرض وازم وضوءاً أو قفان  
 على خطيب دائم أحدث أحدهما الخطيبين والآخر بعدهما صلاة جمعة ويكتفى بإدائها لغيره ويجب  
 عليه الوضوء لكل فرض كالتيتم وكذا غسل الفرج وإبدال القطعة التي فمه والعصاة وان لم تزل عن  
 موضعها وعلى نحو سلس مبادرة بالصلاة فلو آخر لمساحتها كانتظار جماعة أوجسة وان أخوت عن  
 أول الوقت وكغسل الى مسجد لم يضره (وفروضه) ستة أحدها (نية) وضوء أو أداه (فرض وضوء)  
 أو رفع حدث لغير دائم حدث حتى في الوضوء المسجد أو الطهارة لنحو الصلاة مما لا يباح الا بالوضوء

(قوله على عضو مفصول)  
 يقبده للآ يرد عليه  
 واجب الرأس وهو  
 المسح لانه لا جرى فيه  
 (قوله لانه) أى مس  
 الماء للعضو بلا جريان  
 (قوله لا يسمى غسلاً)  
 أى مع أن واجب الوجه  
 واليدين والرجلين  
 الفصل (قوله خلاط  
 لجمع) حيث قالوا بالتساق  
 بالتغير بما على العضو  
 المفصول

في  
 قوله  
 (قوله  
 لانه)



أو استباحة مقترن إلى وضوء كالصلاة ومس المصحف ولا تكفي نية استباحة ما ينديه الوضوء كقراءة القرآن أو الحديث وكالدخول مسجد أو زيارة قبر <sup>١</sup> والاصل في وجوب النية خبرنا بالاعمال بالنيب أي إنما يجبها لا كالماء ويجب قمرها (عند) أول (غسل) جزء من (وجهه) فلو قمرها بآثارها كفي ووجب إعادة غسل ماسبقها ولا يكفي قمرها بما قبله حيث لم يستحبها إلى غسل شيء ومآثرها هو أوله فتغوت ستة المضعفة ان الفصل معاشي من الوجه كحكمة الشفة بعدالية فالأولى أن يفرق النية بأن ينوي عند كل من غسل الكفين والمضمة والاستنشق ستة الوضوء ثم فرض الوضوء عند غسل الوجه حتى لا يغتوت له فضيلة استصحاب النية من أوله فضيلة للمضمة والاستنشق مع انفصال حرة الشفة (و) ثانيا (غسل) ظاهر (وجهه) لأية - فاضلوا وجوهكم - (وهو) ما ولا (ما بين منابت) شعر (رأسه) غابا (و) تحت (منتهى لحيه) يفتح الادم فهو من الوجه دون مآحته والشعر الثابت على مآحته (و) عرضا (ما بين أذنيه) ويجب غسل شعر الوجه من هيب وياجب وشارب وعنفقة وحية وهي ما نبت على التقن وهو مجتمع الحيين وعذله وهو ما نبت على العظم <sup>٢</sup> الحاذي للاذن يعارض وهو ما يحيط به إلى الحية ومن الوجه حرة الشفتين وموضع القدم وهو ما نبت عليه الشعر من الجهة دون محل التحذيف على الاصح وهو ما نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والزعفة ودون وند الأذن والزعنين وهما يباينان يكتفان الناصية وموضع الصلصع وهو ما بينهما إذا انحصر عنه الشعر ومن غسل كل ما قبله ليس من الوجه ويجب غسل ظاهره وبلطن كل من الشعور السابقة وان كتب ليدبر الكشافة فيها لا بلطن كشيء خفية وعارض والكثيف مالم تر البشرة من خلاله في مجلس التخلط بحرقا ويجب غسل ما لا يتحقق غسل جميعه الأضغله لان ما لا يتم الواجب إليه واجب (و) ثالثا (غسل يديه) من كفيه وزراعيه (بكل مرفق) للأية ويجب غسل جميع ما في محل العرض من شعر وغفر وان طال (فرع) لو نسي لحة فانسلت في ثلثي أو إعادة وضوء نسيان له لا يجبد واحتياط أجزاء (و) رابعا (مسح بعض رأسه) كالزعفة والياض الذي وراء الأذن <sup>٣</sup> أو شعر في حده ولو بعض شعرة واحدة للأية قال البغوي يذني أن لا يجرى أقل من قدر الناصية وهي ما بين الزعنين لانه <sup>٤</sup> لم يمسح أقل منها وهو رواية عن أبي حنيفة رجالة تعالى والمشهور عنه وجوب مسح أربع (و) خامسا (غسل رجليه بكل كعب) من كل رجل للأية أو مسح خفيهما بشروطه ويجب غسل بلطن قصب وشق (فرع) لو دخلت شوك في رجليه وظهر بعضها وجب قلعها وغسل محلها لانه صار في حكم الظاهر فان استمرت كما صار في حكم الباطن فيصحب وضوءه ولو تنط في رجل أو غيره لم يجب غسل بلطنه مالم يشفق فان تشقق وجب غسل بلطنه مالم يرتق (نبيب) ذكروا في النسل أنه يعني عن بلطن عقد الشعر أي إذا عقد بنفسه والحق بها من ابتلى بنحو طبع لصق بأصول شعره حتى منع وصول الماء إليها ولم يكن لزالته وقد صرح شيخ شيوينا زكريا الأضري بأنه لا يطبق بها بل عليه التيمم لكن قال تلميذه شيوينا والذي يتجه العفو لضرورة (و) سادسا (ترتيب) كذا ذكر من تقديم غسل الوجه فاليدين فالرأس فالرجلين للاتباع ولو انفس محدث ولو في ماء قليل بنية معتبرة مملأ أجزاء عن الوضوء ولو لم يكت في الانهاس زنا يمكن فيه الترتيب ثم لو انفس بنية فيشترط فيه الترتيب حقيقة ولا يضر نسيان لمة أو لم في غير أعضاء الوضوء بل لو كان على ما عدا أعضائه مانع كشم لم يضر كما استظهره شيوينا ولو أحدث وأجنب أجزاء الفصل ههنا بنية ولا يجب تبين عموم الماء جميع العضو بل يكفي غلبة الظن به (فرع) لو شك للوضوء أو للفقس في تطهير عضو قبل الفراغ من وضوءه أو غسله طهره وكذا ما يصبه في الوضوء أو بعد الفراغ من طهره لم يؤثر ولو كان الشك في النية لم يؤثر أيضا على الأوجه كما في شرح المنهاج لشيخنا وقال فيه

(قوله يديه) أي كل يد  
أصلية أو الكفة التي تلبس  
بالأصلي وأحيانها بأن  
نبتت من حيث  
الأصلية فيجب غسل  
ما يحاذي محل الفرض  
من نحو يد ثانية  
خارجة وبعد قطع  
الأصلية تستحب  
ذلك الحاذية على الأوجه  
وبه صرح جمع  
متأخرون وقول بعضهم  
يجب غسل الجميع  
وقولهم الحاذي جوي  
على الغالب ضعيف اهـ

قياس ما يأتي في الشك بعد الفاتحة وقبل الركوع أنه لو شك بعد صلو في أصل غسله لزمه إعادته أو بعبارة  
 لم تتركه فليحمل كلامهم الأول على الشك في أصل الغسل بعبارة (ومن) للتوضيح ولو بعبارة منصوب  
 على الأوجه (تسمية أوله) أي أول الوضوء للاتباع وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم  
 ونجس عند أحد ويسن قبلها التوضؤ وبعدها الشهادتان والجدلة التي جعل الماء طهورا ويسن لمن  
 تركها أوله أن يأتي بها أثناءه قال بسم الله أوله وآخره لا يندفرا فيه وكذا في نحو الأكل والشرب والتأليف  
 والاكتحال عما ينسب له التسمية والمتقول عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أول السنن التسمية وبه  
 جزم النووي في المجموع وغيره فينبوي معها عند غسل اليدين وقال جمع متقدمون أن أولها السواك  
 ثم بعده التسمية (فرع) تسن التسمية لثلاثة القرآن ولومن أثناء سورة في صلاة أو غارجهما ونفسل  
 ويتم ودفع (فصل السكتين) معا إلى السكتين مع التسمية للفترة بالنية وإن توضأ من نحو ابريق أو  
 علم طهرهما للاتباع (فصا) عرضا في الإنسان ظاهرا وباطنا وطولاً في اللسان للخبر الصحيح لولأن  
 أشق على أمي لأمرهم بالسواك عند كل وضوء أي أمرها بنجاس ويحصل (بكل شستن) ولو بنحو خوخة  
 أو أشنان والعود أفضل من غيره وأولاه ذوالريح الطيب وأفضله الأراك لا يباعه ولو خشنه خلطاً لما  
 اختاره النووي وإنما تكاد السواك ولولين لا أسنان له لكل وضوء (لكل صلاة) فرضها وقفلها  
 وإن سلم من كل ركعتين أو أساك لوضوئها وإن لم يفسل بينهما فاصل حيث لم ينحس تنجسه وذلك لخبر  
 الجديدي بآساد جيد ركعتان يسواك أفضل من سبعين ركعة بلا سواك ولو تركه أو لم يداكره أثناءها  
 بفضل قليل كان نعم ويتأكد أنها ثلاثة قرآن أو حديث أو علم شرعي أو تعبير رقمي أو لوناً بنحو  
 نوم أو أكل كرهه أو سن بنحو صغرة أو استيقاظ من نوم وإرادته ودخول مسجد ومنزل وفي السحر  
 وعند الاحتضار كما دل عليه خبر الصحيحين ويقال إنه يسهل خروج الروح وأخذ بعضهم من ذلك  
 تأكده للريض وينبغي أن ينوي بالسواك السنة ليأب عليه ويعلم بقية أول أساكه وأن لا يعبه  
 وينسب التحليل قبل السواك أو بعده من أثر الطعام والسواك أفضل منه خلطاً لمن عكسه ولا يكره  
 بسواك غير ~~الذي~~ أن يقرأ أو علم رضاه والاحرم كآخذ من ملك العير لم يجز عاداته بالأعراض عنه ويكره للصائم  
 بعد الزوال أن لم يتغيرفه بنحو نوم (فمنصة طشتاق) للاتباع وأقلها إيصال الماء إلى الفم والاش  
 ولا يشترط في حصول أصل السنة لإدراكه في الفم ومجته منه ونزله من الأقبال تسن كالباقية فيها لم يطر  
 للأصابع (و) يسن (جمعها ثلاث غرف) بجمع من يستنشق من كل منها (مسح كل رأس) للاتباع  
 وخروجاً من خلاف مالك وأحمد فإن اقتصر على البعض فالأولى أن يكون هو التسمية الأولى في  
 كيفية أن يضع يديه على مقدم رأسه ملصقا مسبحة بالآخرى وإبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما مع  
 بقية أصابعه غير الإبهامين لتقاء ثم ردما إلى اللبد أن كان له شعر ينقلب والادعية تنصر على السحاب وإن  
 كان على رأسه عمامة أو قفصاً نهم عليها بجمع الناصية للاتباع (و) مسح كل (الأذنين) ظاهر لو باطن  
 وصانعيه للاتباع ولا يسن مسح الرقبة إذ لم ثبت فيه شيء قال النووي بل هو بدعة وحديثه موضوع  
 (ودلك أعضاء) وهو إمرار اليد عليها عقب ملاقة الماء خروجاً من خلاف من أرجبه (وتحليل لية كثة)  
 والأفضل كونه بأصابع يمينه ومن أسفل مع تفرقة وبفرقة مستقلة للاتباع ويكره تركه (و) تحليل  
 (أصابع) اليدين بالتشبيك والرجلين بأي كيفية كان والأفضل أن يغسلها من أسفل ينحصر يده اليسرى  
 مبتدئاً بنحصر الرجل اليمنى ويختار بنحصر اليسرى أي يكون بنحصر يسرى يديه ومن أسفل مبتدئاً بنحصر  
 على رجله ثم يات بنحصر يسراه (و) إطالة الفترة بأن يفسل مع الوجه مقدم رأسه وأذنيه وصفحنه عقبه  
 (و) إطالة (تجبل) بأن يفسل مع اليدين بعض الشدين ومع الرجلين بعض الساقين وغايته استيعاب

(قوله عرضاً) لو قال  
 وعرضاً وهو يفتح  
 العين لأفادته ككون  
 الاستيعاب عرضاً  
 مستقلة وذلك لخبر إذا  
 استكم فاستكروا  
 عرضاً ويكره طول الجهر  
 مرسل فيه وخشية  
 إدامة التوافق فاصدحوا  
 الإنسان ومع ذلك  
 يحصل به أصل السنة  
 له حج والعمور جمع  
 عمر كفلس وفلس  
 المعصم الذي بين  
 الإنسان ظاهراً وباطناً  
 أي ظاهره وباطنه له

في النسخة ويظهر أنه  
غير بين تأخير ثلاثة  
كل من هذين عن ثلاثة  
الفصل وجعل كل  
واحدة منها عقب كل  
من هذه الثلاثة وإن  
الأولى أولى  
(قوله وذ كعبه) لو  
حذف عقبه لكان  
أولى لبشمل كل ذكر  
ويسن تليث النساء  
أيضا والتعود وسائر  
الأقوال والأفعال حتى  
الثبة ولو لفظية على  
خلاف فيها (فوائد)  
يستحب الأدهان فيها  
أي وقتا بعد وقت عند  
الحاجة لغير محرم  
والاستحتمال وأن  
يكون بائنا وأن يكون  
وترائفة في البيت وثلاثة  
في اليسرى وقص  
الشارب إلى أن تظهر  
حمر الشفة ظهورا ينافي  
وقليم الظفر والأفضل  
يوم الخميس والاثني  
أو بكرة ليلة أو يدا  
بسايت اليمنى فالوسطى  
فاليسرى فالخمس  
فالأبهام ثم بخمس  
اليسرى إلى ابهامها  
وفي الرجلين بخمس  
اليمنى إلى خصر  
اليسرى وأورد بعضهم  
حديثا يقتضي خلاف  
ذلك لكن لم يصح أنه

العند السابق وذلك غلبا لشيخين أن أمته يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع  
منكم أن يبل غرته فليفعل زاد مسلم وتوجيه أي يدعون بيض الوجوه والأيدي والرجل ويحصل  
أقل الإطلاقة يصل أدنى زيادة على الواجب وكما لا يستحب ملامس (وتليث كل) من مفسول ومسوح  
وذلك وتحليل وسواك وبسة وذ كعبه للاتباع كما ذكر ذلك ويحصل التليث بغمس اليد مثلا ولو  
في ماء قليل إذا حركها مرتين ولورد ما في الفسلة الثانية جعله أصل ستة التليث كما استظهره شيخنا  
ولا يعبري تليث عضو قبل اغتسال واجب غسله ولا بعد تمام الوضوء ويكره النقص عن الثلاث كزيادة  
عليها أي بنية الوضوء كما يجمع ويحرم من ماء موقوف على التطهر (فروع) يأخذ الشاك أثناء  
الوضوء في استنجاب أو عدد باليقين وجوبا في الواجب ونسبا في المندوب ولو في الماء الموقوف أما الشك  
بعد الفراغ فلا يؤثر (ويضمن) أي تقديم عين على يستر في اليدين والرجلين ولنحو أقطع في جميع  
أضواء وضوءه وذلك لأنه وإن كان يجب التيمن في تطهره وشأنه أنه أي مما هو من باب التكرار  
كما كتبه وليس نحو قصص وفصل وقليم ظفر وحلق نخور رأس وأخذ وعطاء وسواك وتحليل  
ويكره تركه ويسن التيسر في ضده وهو ما كان من باب الإهانة والأذى كاستنجاء واستحطاب وخلع لباس  
وفصل ويسن البداة بصل أعلى وجهه وأطراف يديه ورجليه ولنحب عليه غيره وأخذ الماء إلى الوجه  
بكفيه معا ووضع ما يترفع منه عن يمينه وما يسار منه عن يساره (ولاء) بين أفعال وضوءه السلام بأن  
يشرع في تطهير كل عضو قبل جفاف ما قبله وذلك للاتباع وخروجه من خلاف من أوجبه ويجب لسلس  
(وتعمد) عقب و (موق) وهو طرف العين الذي إلى الألف ولحاظ وهو الطرف الآخر بسبب شقيهما  
ومحل بيب تعدهما إذا لم يكن فيهما من وصول الماء إلى عمله والاعتناء بها واجب كما في المجموع  
ولا ين غسل باطن العين بل قال بعضهم يكره للضرر وإنما يفضل إذا تنحس لفظا أمر التجاسة  
(واستقبال) القبلة في كل وضوءه (وترك تكلم) في أثناء وضوءه بلا حاجة فيترك ذكر ولا يكره سلام  
عليه ولا منه ولارده (و) ترك (تليث) بلا حصر للاتباع (والشهادتان عقب) أي الوضوء بحيث  
لا يطول فاصل عنه عرفا فيقول مستقبلا لقلبة رافعيديه ويصره إلى الساء ولو أجمي أشهد أن لا إله  
إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله لما روى مسلم عن رسول الله ﷺ  
من نواضا فقال أشهد أن لا إله إلا الله الخ فتحت أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء زاد الترمذي  
المهم اجاني من التوازين واجبني من التطهيرين وروى الحاكم ومصححه من نواضا ثم قال سبحانه  
الهم وبمحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك كتب فروع ثم طبع مطابع فلم يكسر إلى  
يوم أقيامة أي لم يتطرق إليه إبطال كاصح حتى يرى توباه العظيم فيصل ويصل على سيدنا محمد وآل  
سيدنا محمد ويقرأ - إنا أنزلناه - كذلك ثلاثا بلا رفع يد وأما دعاة الأضواء المشهور فلا أصل له  
يستحب فلذلك حذفته تبعا لشيخ المذهب النووي رضى الله عنه وقيل يستحب أن يقول عند  
كل عضو أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله خبر رواه المستغفرى  
وقال حسن غريب (وشر به) من (فصل وضوءه) خبران فيه شفاء من كل داء ويسن رش لآذنه به  
أي أن يوجه حول مقلبه كما استظهره شيخنا وعليه يعمل رحمه ﷺ لآذنه به ويركتان بعد  
الوضوء أي بحيث تنسب إليه عرفا فتقولان يطول الفصل عرفا على الأوجه وعند بعضهم بالأعراض  
وبعضهم بجفاف الأعضاء وقيل بالحلق ويقرأ فيها في الأولى ركعتيه بعد الفاتحة - ولأنهم إذ غلظوا  
أنفسهم - إلى رحبا وفي الثانية - ومن يصل سوا أو يظلم نفسه - إلى رحبا (فائدة) يحرم التطهر  
بالمسبل للشرب وكذا بقاء جبل حله على الأوجه وكذا حل شيء من المسبل للغير عمله (وليقتصر)

أى المتوضئ (حتا) أى وجوبا (على) غسل أومسح (واجب) فلا يجوز تليث ولا تيان سائر السن  
 (ففي وقت) عن ادراك الصلاة كلها فيه كما صرح به البقوى وغيره وتبعه المتأخرون لكن أئفى في فوات  
 الصلاة لو اكمل سنها بأن يأتيها ولو لم يدرك ركعة وقد يفرق بأنه ثم اشتغل بالمقصود فكان كالرؤس في  
 القراءة (أو قلة ماء) بحيث لا يكفي إلا لفرض فلو كان معه ماء لا يكفي لثمة ظهوره ان ثلث أوأفى  
 السن أو احتاج الى الفاضل لطش عظم حرم استعماله في شئ من السن وكذا يقال في الفصل (ونفا)  
 على الواجب بترك السن (لادراك جماعة) لم يرج غيرها نعم ما قيل بوجوبه كشك لا يبنى تقديمه عليها  
 نظير ما مر من ذهب تقديم الفاتت بغيره على الحاضرة وإن فأت الجماعة (تمة) يتيمم عن الحدين  
 لفقد ماء وخوف محذور من استعماله بتراب ظهوره غبار وأركانه نية استباحة الصلاة المفروضة  
 مقررة بنقل التراب ومسح وجهه ثم يديه ولو يتقن ماء آخر الوقت فانتظره أفضل والأفضل تيمم  
 وإذا امتنع استعماله فيضو وجب تيمم وغسل جميع ومسح كل السائر الفارز منه بماء ولا ترتيب بينهما  
 لجب أو عشرين قتيما ولا يصل به الاقراض واحدا ولو نفرا وصح جناز مع فرض (ونوافه)  
 أى أسباب نوافض الوضوء أربعة أحدها يقين (خروج شئ) غير منه عينا كان أو بغيره رطبا أو جافا  
 معتادا كيول أو نادر كدم بأسور أو غيره أفضل أولا كدودة أو حوت أو أسفا ثم رجعت (من أحد  
 سبيل) المتوضئ (الحى) دبرا كان أو قليا (ولو) كان الخارج (بأسورا) تابا داخل البر فخرج أو زاد  
 خروجه لكن أئفى العلامة الكمال الرداد بصدف النقص بخروج البأسور منه بل بالخارج منه كالم  
 وعند مالك لا ينقض الوضوء بالنادر (و) تائها (زوال عقل) أى تميز يسكر أو جنون أو إغشاء أو  
 نوم للخبر الصحيح فن تام فليتوضأ وخروج بزوال العقل التعاس وأوائل نشوء السكر فلا تنقض بهما  
 كما اذا شك هل تام أو نرس ومن علامة التماس سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه (لا) زوله (بنوم)  
 قاعد (يمكن مقده) أى أليت من مفره وإن استند للموزال سقط أو احتج وليس بين مقده ومفره  
 نجاف وينقض وضوء يمكن انقبه بعد زوال أليت من مفره لا وضوء شك هل كان يمكن أولا أو هل  
 زالت أليت قبل اليظه أو بصدفها وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم لا أثره بخلافه مع الشك فيه لأنها  
 مرجحة لاحد طرفيه (و) ثالثا (مس فرج آدمى) أو عمل قطعه ولو ليت أو صغير قليا كان الفرج أو دبرا  
 متصلا أو مقطوعا اما قطع في الختان والنافض من الدبر ملتبقي للشد ومن قبل المرأة ملتبقي شفرها على  
 المنفذ لا ما وراءهما كعمل خاتنها فم يندب الوضوء من مس نحو العانة وباطن الالبية والاثين وشعر  
 نبت فوق ذكر وأصل غلظ وليس صغيرة وأمره وأبرص ويهودى ومن نحو فسد ونظر بشهوة  
 ولواى محرم وتلفظ بمصبة وغضب وجل ميت ومسه وقص ظفر وغارب وحلق رأسه وخروج بآدى  
 فرج البهيمة لا يلا يشهى ومن ثم جاز النظر اليه (يبطن كف) لقوله عليه السلام من مس فرجه وفردوبة  
 من مس ذكر فليتوضأ ويطن الكف هو طن الراحتين ويطن الاصابع والمتعرف اليهما عند  
 انطباقهما مع مسير تحمل دون رؤس الاصابع وما بينهما وحرف الكف (و) رابعها (تلقى بشرى ذكر  
 وأئفى) ولو بلا شهوة وإن كان أحدهما مكروها أو ميتا لكن لا ينقض وضوء الميت والرد بالبشرة هنا  
 غير الشعر والسن والظفر قال شيخنا وغير باطن العين وذلك قوله تعالى - أو لاسم النساء - أى  
 لاسم ولو شك هل مله شعر أو بشرة لم ينقض كما لو وقعت يده على بشرة أى بشرة أى رجل أو  
 امرأة أو شك هل لمس عرا أو أجنبية وقال شيخنا في شرح العباب ولو أخبره عدل بمسها له أو  
 بنحو خروج رج منه في حال نومه يمكن وجب عليه الأخذ بقوله (بكبر) فيها فلا تنقض بتلقيهما  
 مع صفرهما أو في أحدهما انتفاء مظنة الشهوة والمراد بشئ الصغر من لا يشبه عرا غالبا (لا) تلاق

(قوله وتلقى بشرى  
 ذكر وأئفى) أى يقينا  
 أو ظاهرا لا مزا لليقين  
 كخبر عدل عندنا  
 حجر خلافا لما روي  
 قال لا تنقض بأخبار  
 العدل لأن غاية ما يفيد  
 أخبره الظن فقط  
 ونحن لا نبطل متيقنا  
 بطن منه كما في عرض  
 وقوله بشرى ذكر  
 وأئفى أى الواضح كل  
 منها المشتبه لقوى  
 الطاع السليمة ولو  
 صبا أو مسحوا أو عينا  
 أو مكرها بضواصل أو  
 زائد ولو جبا عند  
 الرى خلافا لابن حجر

بشرتهما (مع محرمية) بينهما ينسب أو رضع أو مصاهرة لا تنفاه مظنة الشهرة ولو اشبهت محرمه  
 بأجنبيات محصورات فليس واحدة منهن لم ينقض وكذا بغير محصورات على الأوجه (ولا يرفع يقين  
 وضوء أو حدث بظن ضده) ولا ينكح فيه المفهوم بالأولى فيأخذ باليقين اشتحاله (خاتمة) يحرم  
 بالحدث صلاة وطواف وسجود وحل مصحف وما كتب لرس قرآن ولو بضع آية كالحج والعبرة في  
 قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون ما يسهلها وبالكاتب نفسه أو غيره تبرعا أو لا ما مره لاجله  
 مع متاع والمصحف غيره قصور الجمل ومن ورقه ولو الأبيض أو نحو ظرف أحسنه وهو فيه لاقاب ورقه  
 يعود إذا لم ينصل عليه ولا مع تفسير زاد ولو احتالا ولا يمنع صبي عجز محدث ولو جنباً حل ومن نحو  
 مصحف حلابة قلعه ودرسه ووسيلتهما كحمله للكتب والأتين به للعلم يعلمه منه ويحرم تمكين غير  
 المعز من نحو مصحف ولو بضع آية وكتابته بالجمعة ووضع نحو درهم في مكتوبه وعمل شرعي وكذا  
 جبهه بين أوراقه خلافاً لشيخنا وتحريمه عتبا وبلغ ما كتب عليه لاشرب نحوه وبطلان جمل للمصحف  
 ما لم يكن على مرتفع ومن القيامه كالعلم بل الأولى أن يكره حرق ما يكتب عليه الا لفرض نحو صيانة  
 نفسه أولى منه ويحرم بالجناية للكشف المسجل وقراءة قرآن بقصده ولو بضع آية بحيث يسمع نفسه  
 ولو صياحاً خلافاً لأخيه النووي وبحجوض يطلق صلاته وقراءة وصوم ويجب تشاؤماً لا الصلاة  
 بل يحرم تشاؤماً على الأوجه (أو الطهارة) (الثانية الفصل) هو فلة سيلان الماء على النجس وشرعاً سألناه  
 على جميع البدن بالنية ولا يجب فوراً وإن عصى بسببه بخلاف نجس عصى بسببه والاشهر في كلام الفقهاء  
 ضم فيه لكن الفتح أصح ومنها مشترك بين الفعل وما والفعل (موجب) أر بة أحدها (خروج  
 منه أولاً) ويعرف بأحد خواصه الثلاث من تفلذ بخروجه أو تدفق أو رجع مهيئاً رطباً أو بياض بيض  
 جافاً فان فقلت هذا لغرض فلا غسل ثم لو شك في شيء أثنى هو أو مذى تخير ولو بالتصهي فان شاء غسله  
 منيا أو غسل أولمذا وغسله وتوضأ ولو رأى منيا جافاً في نحو تو به لزمه الفصل وإعادة كل صلاة يتقنها بعده  
 ما لم يحتمل عادة كونه من غيره (و) ثانيها (دخول حشفة) أو قدور هامن فاقدها ولو كانت من ذ كرم مقطوع  
 أو من بهيمة أوميت (فربا) قبل أو دبرا (ولو لبهية) كسكة أوميت ولا يعاد غسله لا تقطع تكليفه (و)  
 ثالثها (حيض) أي انقطاعه وهو دم يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة (وأقل سنة تسع  
 سنين قرية) أي استكمالها ثم إن رآته قبل تمامها بغير سنة عشر يوماً فهو حيض وأقله يوم وليلة  
 وأكثره خمسة عشر يوماً كأقل طهر بين الحيضتين ويحرم به ما يحرم بالجناية ومباشرة ما بين سرتها  
 وركبتها وقيل لا يحرم غير الوطء واختاره النووي في التحقيق لجبرمسل استعوا كل شيء إلا النكاح وإذا  
 انقطع دمها حل لها قبل الفصل صوم لا وطء خلافاً لما بهت العلامة الجلال السيوطي رحمه الله (و) رابعها  
 (قلس) أي انقطاعه وهو دم حيض مجتمع يخرج بصرفه جميع الرحم وأقله لحظة وغالبه أر بون يوماً  
 وأكثره ستون يوماً ويحرم به ما يحرم بالحيض ويجب الفصل أيضاً بولادة ولو بلا بلل والقاء علقه ومنقعة  
 وموت مسلم غير شهيد (وفرضه) أي الفصل شيان أحدهما (نية رفع الجناية) للجنب أو الحيض  
 للمعاض أي رفع حكمه (أو) نية (أداء فرض الفصل) أو رفع حدث أو الطهارة عنه أو أداء الفصل وكذا  
 لفصل الصلاة الفصل فقط ويجب أن تكون النية (مقروية بأوله) أي الفصل يعني بأوله بمسول من البدن  
 ولومن أسفله فلونوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله ولو نوى رفع الجناية وغسل بعض البدن ثم نام  
 فاستيقظ وأراد غسل الباقي لم يحتج إلى إعادة النية (و) ثانيها (تعيم) ظاهر (بدن حتى) الاظفر وما  
 تحتها و (الشعر) ظاهراً وباطناً وإن كثف وما ظهر من نحو منبت شجرة زالت قبل غسلها وصليح وفرج

(قوله وكذا الفصل  
 الصلاة) أي أو الطواف  
 أوجه أو قراءة القرآن  
 أو تمكين الحليل  
 بالنسبة للحيض أو  
 النكح في المسجد أو  
 الطهارة للصلاة أو  
 نحوها مما علم أو رفع  
 الحدث أو الحدث  
 الأكبر أو من جميع  
 البدن وما أفضل من  
 الاطلاق فيجوز في  
 جميع ما ذكر تعرضه  
 المقصود في غير رفع  
 الحدث ولا استلام رفع  
 للمطلق رفع للمقيد فيه  
 اه شيخنا

امرأة عند جلوسها على قميصها وشقوق (وباطن جلدي) افتتح رأسه لابلان قرحة ثرت وارفع قشرها ولم يظهر شيء مما تحته (ويحرم) فحق للمتعلم (وما تحت قلفة) من الاظفار فيجب غسل باطنها لانها مستحقة الزالة لابلان شرافه بنفسه وإن كثرت ولا يجب مضغته واستنشاق بل يكره تركها (عاده ظهور) ومنه ينصرف الماء تغير اضرا ولو بما على الصنوخا لجع (ويكفي على عموم) أي الماء على البشرة والشعر وإن لم يبق فيه فلا يجب يقين عموم بل يكفي غابة العين به فيه كالوضوء (وسن) لفصل الواجب والنسب (نسبة) أوكه (وزا القدر) طاهر كئى وخلط ونجس كئى وإن كفى لها غسلة واحدة وأن يبول من أنزل قبل أن يغسل يخرج ما بقي بمجره (ف) على زالة القدر (مضغته واستنشاق ثم وضوء) كمال للانواع رواء الشيخان ويسن له استصحابه الى الفراغ حتى لو أحدث من له إعادة وضوء الحامل اختصاصة بالفصل الواجب خفيف والافضل عدم تأخير غسل قلبيه عن الفصل كما صرح به في الروضة وإن ثبت تأخيرها في البخاري ولو نوحاً أثناء الفصل أو بعده حصل له أصل السنة لكن الافضل تقديمه ويكره تركه ويتوهمه ستة افضل ان تجردت جنباته عن الاصفر والانوى به رفع الحدث الاصفر أو نحوه خر وامن خلاف موجباً قاتل بعلم الانعراج ولو أحدث بعد رفع جنباته أعضاء الوضوء لم يسه الوضوء مرتباً بالنية (فتمسكها طيف) كالأذن والابط والسرة والمروق وعمل شق وتهدأ أصول شعر ثم غسل رأس بالافضة عليه بعد تخليه ان كان عليه شعر ولا يماس فيه لغيره أقطع ثم غسل شق أين ثم أسر (وبذلك) لما فيه من بغيره وامن خلاف من أوجب (وتكثرت) لفصل جميع البدن والجلوس التسمية والتكريع يحصل فرا كذب تحرك جميع البدن ثلاثاً وإن لم ينقل قلبه الى موضع آخر على الأوجه (واستقبال) لقبة وموالاته ترك تكلم بلا حجة وتثنية بلا عذر وتسكن الشهادتان للمقمتان في الوضوء مع ما منهما عقب الفصل وأن لا يغسل جنباً أو غيرها كالوضوء في ماء وا كد لم يستبرك كتاب من عين غير بل (فرع) لو اغسل جنباً ومحو رجعة بينهما محلاً وإن كان الافضل افراد كل غسل وألحدها حصل فقط (ولو أحدث ثم أجنب كئى غسل واحد) وإن لم ينعمه الوضوء ولا رتب أعضائه (فرع) بين جنب ومائض وقضاء بعدا قطع منهما غسل فرج وضوء ثوب وأكل وشرب ويكره فصل شيء من ذلك بوضوء ويغني أن لا يزال قبل الفصل شعراً أرطفاً وكذا لما لا نذكر يرد في الآخرة جنباً (ولو تكتفاه) أي الفصل (في خلوة) أو بحضرة من يجوز نظره الى عورته كزوجة وأمة والسر أفضل وحرم ان كان ثم من يحرم نظره اليها كحرم في الخلوة بلا حجة وحل فيها لادنى غرض كما يأتي (وثانها) أي تأتي شروط الصلاة (لمهارة بدن) ومنه داخل القدم والاقدام والعين (وملبوس) وغيره من كل محمله وإن لم يتحرك بمركته (ومكان) يمسى فيه (عن نجس) غير معفو عنه فلا تصح الصلاة معه ولو ناسياً أو جاهلاً بوجوده أو بكونه مجتلاً لقوله تعالى - وثيابك فطهر - وغير الشيخين ولا يضر محاذاة نجس لبسته لكن تكره مع محاذاته كاستقبال نجس أو متنجس والسبق كذلك ان قرب منه بحيث يسهل محاذاه له رفا (ولا يجب اجتناب النجس) في غير الصلاة ومحل في غير التمتع به في بدن أو ثوب فهو حر لم بلا حجة وهو شرعاً مستقو بمنحة الصلاة حيث لا يمتنع فهو (كروث و بول ولو) كالما من طائر ومك وجواد ولا نفس له سائلة أو (من مأكول) له على الاصح قال الاصطخري والروافى من أشتا كالك وأجدها ملطهران من المأكول ولوراث أو قاذات بجملة جاثان كان حلياً بحيث لو زرع بنت فتنجس بفصل ويؤكل والافتنجس ولم يبينوا حكم غير الحب قال شيخنا والآي يظهر أنه ان تغير من حال قبل البلع ولو يسيراً فنجس والافتنجس وفي المجموع عن الشيخ نصر الصوفى عن بول بقره الماسة على الحب وعن الجهم بنى تشديداً لتكثيره على البحث عنه وتطهيره وبحث التزلى العفو عن

(قوله كتاب من عين غير جار) أي فانه يكره نحو الوضوء منه كساقه ويكره التكلم لفجير حاجبة كالنشف بلا عذرو تركه بالاستعانة بفصل الأعضاء أما بسبب الماء فقط بخلاف الاولى وأما احتراز الماء فلا بأس بها كما في حد والمراد من مكرامة الاستعانة بسبب الماء والتنشف في عبارة من عبر بها بخلاف الاولى وأما لزيادة على الثلاث فبقينا فمكرهه

(قوله في الجواهر) هو  
شرح البسيط قال عرش  
أى وإن وجد مرميا  
فليس كاللحم لجريلان  
العادة يرى العظم ولو  
وجد قطعة لحم في إناه  
أو خوة يلاذ لا يحوس  
فيها فهي ظاهرة أو  
مرمية مكشوفة  
فنجسة أو في إناه أو  
خوة والجحوس بين  
المسلمين أو ليس  
للمسلمين أغلب  
فكنك فان غلب  
المسلمون فظاهرة اهـ

بمر الفأر إذا وقع في مائع وحمى ألباوى به وأما ما يوجد على ورق بعض الشجر كالرغوة فنجس لانه يخرج  
من بطن بعض البهائم كالشاهد ذلك وليس العنبر واثلا خلافا لمن زعمه بل هو نبات في البحر (ومضى)  
نجمة الارض بصل الذر كمنه وهو ماء أبيض أو أصفر رقيق يخرج غالبا عند توران الشهوة بغير شهوة  
قوية (ودى) بهمة وهو ماء أبيض كثير نخب يخرج غالبا عقب البول أو عند حمل شئ ثقيل (ودم)  
حتى يابقي على نحو عظم لكنه معقو عنه واستقوا منه الكبد والطحال والمسك أى ولومن ميت  
ان انقعد والعلقة والخنة ولينخرج بلون دم ودم بيضا لم يفسد (وقبح) لانه دم مستعيل ومصدد وهو  
ماء رقيق يغالط الدم وكذا ما دسجرح وجدرى وقط ان تغير والاغاضطاهر (رقى معة) وإن لم يتغير  
وهو الزاج بعد الوصول للعدة ولوماً أما الزاج قبل الوصول اليها فينأى أو احتالا فلا يكون نجسا ولا  
متنجسا خلافا للقتال وأقضى شيخنا أن الصبي إذا ابتلى بمتاع الله في عن شئ أمه الماخل في فيه لا عن  
مقبله أو عاى وكرة وابن غيرهما كقول الألبانى وجرة نحو بغير الماء المثل طاهر خلافا لما لك وكذا باهم  
غير معة من رأس أو صدر وماء سائل من فم نائم ولو نأى أو أصفر مالم يتحقق انه من معة الايمن ابتلى به  
في عنقه وإن كثر ورطوبه فرج أى قبل على الاصح وهى ماء أبيض متردد بين المذى والرقى يخرج  
من بطن الفرج الذى لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فانه طاهر قطعا وما يخرج من وراء  
باطن الفرج فانه نجس قطعا ككل خارج من الباطن وكل ما يخرج مع البول أو له ولا فرق بين انفصالها  
وعنده على المعتدل قال بعضهم الفرق بين الرطوبه الطاهرة والنجسة الاتصال والافصال فلو فصلت  
ففى الكفاية عن الامام أنها نجسة ولا يجب غسل ذكر الجماع والبيض والولم وأقضى شيخنا بالغوا عن  
رطوبه الباسور لم يلبس بها وكذا بياض غير ماء كول ويحل ما كاه على الاصح وشعر ماء كول ورينه اذا  
أبين في حيله ولوشك في شعر أو نحوه أهوم من ماء كول أو من غيره أو هل انفصل من شئ أوميت فهو  
طاهر • وقاسه أن العظم كذلك وبصرح في الجواهر وبيض الميتة ان تصلب طاهر والافتحس  
وسور كل حيوان طاهر طاهر فلو تنجس فيه ثم ولغ في ماء قليل أو ماء فان كان بعد غيبة يمكن فيها  
طهارته بولوغه في ماء كثير أو لم تنجسه ولو هرا والا نجسه قال شيخنا كالسيوطى تبعا لبعض  
التأخرين أنه يعنى عن بصر عرفا من شعر نجس من غير ما يظن ومن دخان نجاسة ومما حل على رجل ذئب  
وإن روى وماعلى منفذ غير آدمى مما خرج منه وذرقي لمبر وماعلى فخر وروث مائشؤه من الماء أو بين أوراق  
شجر النار جيل إلى تستر بها البيوت عن الطرح من بصرص من الماء عنه قال جيع وكذا ما تلقى الفهران  
من الروث في حياض الاخيلة اذا غم الأبشلاء به ويؤكله بحث الفزارى وشرط ذلك كذا اذا كان في الماء  
أن لا يغيرا تهي والزباد طاهر ويعنى عن قليل شعره كالثلاث كذا أطلقوه ولم يبينوا أن المراد القليل في  
المأخوذ للاستعمال أو في الإماء المأخوذ منه قال شيخنا والذى يتبعه الأول وإن كان جليدا لان البعير عرقه يعمل  
النجاسة فقط فان كثرت في محل واحد لم يفسد منه والاعق بخلاف المائع فان جميعه كالشئ الواحد فان قل  
الشعرية عنى عنه والأفلا ولا نظر لما أخذ حيثئذ وحل الحب الطرى عن ابن الصباغ واعتمد أنه يعنى  
عن جرة البعير ونحوه فلا نجس ما ضرب منه وألقى به فم ينجس من ولها بقرة والضان اذا التمس أخلاف  
أمه وقال ابن الصلاح يعنى عما انفصله شئ من أفواه الصبيان ح تحقق نجاستها وألقى غيره بهم أفواه  
الجانين وجزم به الزركشى (وكنته) ولو نحو ذئاب مما لا تنص له سائله خلافا للقتال ومن تبسه في قوله  
بظهارته لعلم العلم المتحقق كالك وأقضى حنيفة طائفة نجسة وإن لم يسل دمها وكذا شعرها وعظمها وقرنها  
خلافا لأقضى حنيفة اذا لم يكن عليها دم وأقضى الحافظ ابن حجر القسطنطيني بصحة الصلاة اذا جلى الحصى ميتة  
ذئبان كان في محل يشق الاحتراز عنه (غير بشر وسلك وحرد) حل تناول الاخيرين وأما الآدى فظفره

تصلى - ولقد كرمنا بني آدم - وقضية التكريم أن لا يحكم بنجاستهم بالموت وغير مسيد لم تترك ذكاته  
 وجنين مذكاته مات بذكاته ويحل أكل دود ما كوله ولا يجب غسل نحو القم منه وقتل في الجواهر  
 عن الأصحاب لا يجوز أكل سمك مملح ولم ينزع مائي جوفه أى من المستقرات وظاهره لافرق بين كبره  
 وصغيره لكن ذكر الشيخان جوزاً كل الصغير مع مائي جوفه لصرف تنقية مافيه (وكسرك) أى صلح  
 للأسكار فدخلت القطرة من السكر (مائع) تكسر وهي للتخذة من العنب ونبيذ وهو للتخذ من غيره  
 ونحوه بالمائع نحو البسج والحشيش وظهر خمر تخلط بنفسها من غير معالجة عين أجنبية لها وإن لم  
 تؤثر في التخليل كخصة ويقعها في الطهارة لأن وإن تشرّب منها أوغلت فيه ولو تفتت بسبب الفيلان  
 ثم زلت أما إذا ارتفعت بلا غيلان بل بصل فاعل فلا تطهر وإن غمر المرتفع قبل جفافه أو بعده بنجر آخرى  
 على الأوجه كما جزم به شيخنا والفقهاء اعتد به شيخنا الحق عبد الرحمن بن زيد أنها تطهران غمر المرتفع  
 قبل الجفاف لا بعده ثم قال لو صب خمر في إناء ثم أخرجت منه وصفيه خمر أخرى بعد جفاف الإناء وقبل  
 غسله لم تطهر إذا تخلط بعد ذلك منه في إناء آخر انتهى والليل على كون الخمر خلاصة الجوفية في طعمها  
 وإن لم توجد بنهاية الجوفية وإن قدفت باز يد ويطهر جلد نجس بالموت يندب باع بحيث لا يمسود إليه نائ  
 ولا يفسد لو وقع في الماء (وكسكب وخزير) وفرغ كل منهما مع الآخر وأملح غيره ودود ميتهما طاهر  
 وكذا السج عنكبوت على المشهور كما قاله السبكي والأذرى وجزم صاحب العدة والحاوي بنجاست  
 وما يخرج من جلد نحو حية في حياتها كالفرق على ما أفق به بعضهم لكن قال شيخنا فظهر بل الأقرب  
 أنه نجس لأنه جزء متجدد منفصل من حي فهو كيتته وقال أيضاً لو زلأ كلب أو خنزير على أكمة فولدت  
 أكمياً كان الولد نجساً ومع ذلك هو مكلف بالصلاة وغيرها وظاهر أنه في عما يضطر إلى العلامسة وأنه يجوز  
 إمامته إذا أجد عليه ودخله المسجد حيث لا رطوبة للجماعة ونحوها انتهى ويطهر متنجس ببعية  
 بفعل من بل لسفاتها من طم ولون وريح ولا يضر بماء أو ربح عسر زواله ولون مغلظ فإن بقيامها  
 لم يطهر ومتنجس بحكمة كبول جف ولم يترك لصقة بجري الماء عليه مرة وإن كان جافاً أو لم يطبخ  
 بنجس أو نوباصغ بنجس فيطهر بلونها بسبل الماء على ظاهرها كيف قضى وهو محي بنجس • ويشترط  
 في طهر الحبل ورود الماء القليل على المتنجس فإن ورد متنجس على ماء قليل لا كثير تنجس وإن لم يتغير  
 فلا يظهر غيره وافر قال الراد غيره بقوة لكونه عاملاً فلو تنجس به كفى أخذه الماء يده إليه وإن لم يطهر  
 عليه كما قال شيخنا ويجب غسل كل مائي حدثاً طاهرته ولو بالادرلة كصب ماء في إناء متنجس وأدبرته  
 بجموانه ولا يجوز له استعمال شئ قبل تطهيره حتى بالفرغرة (فرغ) لو أصاب الأرض نحو بول وجف  
 فصب على موضعه ماء فظهر طهر ولو لم يفتت أى بقور سواء كانت الأرض صلبة أم رخوة وإذا كانت  
 الأرض لم تشرّب ما تنجس به فلا بد من إزالة العين قبل سبل الماء القليل عليها كاللوات كات في إناء ولو  
 كانت النجاسة جليدة فتفتت واختلطت بالتراب لم يطهر كالتخلط بنحو صديد باساق الماء عليه بل لابد  
 من إزالة جمع التراب المختلط بها وأقوى بعضهم في مصف تنجس بغير معوق عنه بوجوب غسله وإن أدى  
 إلى تفتته وإن كان ليقيم قال شيخنا ويتعين فرضه فيما إذا مست النجاسة شياً من القرآن بخلاف ما إذا  
 كانت في نحو الجلود والحواشي (فرغ) غسل المتنجس ولو معوقاً عنه كدم قليل إن انفصلت وقذرات  
 العين وصفاتها ولم تتغير ولم يزد وزنها بعد اعتبار ما يأخذها التوب من الماء والماء من الوسخ وقد طهر الحبل  
 طاهرة قال شيخنا ويطهر إلا كسفاً فيهما بالطن (فرغ) إذا وقع في طعام جليد كسمن فارة مثلاً فانت  
 أقيمت وما حوطاً مما ماسها فقط والباقي طاهر والجليد هو الذي إذا غرق لا يتركة على قرب (فرغ) إذا  
 تنجس ماء البئر القليل بملاحة نجس لم يطهر بالإنح بل يفتى أن لا ينح ليس لكثرة الماء ينبع أو صب مافيه أو

(قوله بحيث لا يمسود  
 إلى) وذلك لا يتأتى إلا  
 بنزع الفضل من دم  
 ولحم بحريث وهو  
 ما يقع اللسان بحرافته  
 كقرط وشبب للرحمة  
 وشث وذر في طير الفخير  
 الحسن يطهرها أى  
 الميتة الماء والقرط ولا  
 يكفي في دفع الماء ولا  
 بشمس وتراب وملح  
 وإن جف وطهر بجمه  
 لأن عفوته لم تزل  
 لمردها بنقعه في الماء



الكثير يتغير به ليعطى الازواله فان بقيت فيه نجاسة كسعر فارة ولم يتغير فطهور بمنزلة استعماله اذ لا يتناول منه شيء فليترجحه فان لم يتغير قبل التزج ولم يتغير في اغترفه شعر المريض وان طهته جملة بتقديم الاصل على الظاهر ولا يظهر متنجس بشعر كلب الا بسبع غسالت بعد زوال العين ولو لم يات فزولها مرة واحدة احدها من قربان تيمم بمزج الماء بأن يكدر للماء حتى يظهر أثره فيه و يصل بواسطة الجميع أجزاء المخل للتمسك ويكفي في الراكد نحو ربه سبعا قال شيخنا يظهر أن القحط مرة والعود أخرى وفي الجارى مرور سبع جريات ولا تريب في أرض رابية (فرع) لو من كلب داخل ماله كثير لم تنجس يده ولو رفع كلب رأسه من ماء وفيه مرقط ولم يعلم عاسته لم تنجس قال مالك ودلود الكلب طاهر ولا ينجس الماء القليل ببوله وانما يجب غسل الاثاء ببوله قهبا (و معنى عن دم نحو يرغوث) عما لا فصل له سائله كعوض وقيل لاجل جلده (و) دم نحو (دمل) كثيرة وجرح وعن قيحه وصدبه (وان كثير) انهم فيها واتسعر بمرق أو غش الاول بحيث طين الثوب على القول المعتدلة (بغير فصله) فان كثرت فضله قسدا كان قتل نحو يرغوث في ثوبه أو عصر نحو دمل أو حل ثوبا فيهم براغيث مثلا وصل فيه أو فرشه وصل عليه أو زاد على ملبوسه لا تنقض كنجس فلا معنى الا عن القليل على الأصح كما في التحقيق والمجموع وان اقتضى كلام الرضة الصفو عن كثير دم نحو الدمل وإن عصر واعتدله ابن النقيب والأذرى ومحل الصفو هنا قولها يأتي بالنسبة للصلاة لا نحو ماء قليل فينجس به وإن قل ولا أثر للاقاء بالبدن لم يطبوا ولا يكتب تشييف البدن لعسره (و) عن (قليل) نحو دم (غيره) أى اجنبى غير ملغظ بخلاف كثيره ومنه كما قال الأذرى دم انفصل من يده ثم أصابه (و) عن قليل نحو دم (حيض ورجل) كما في المجموع ويقاس بهما دم سائر الحيض الخارج من معدن النجاسة كعمل الفالسا وللرجع في القلة والكثرة العرف وما شك في كثرته لم يحكم القليل ولو غرق النجس في محلة ولو جمع كثر كلنه حكم القليل عند الامم والكثير عند المتولي والغزالي وغيرهما ورجع بعضهم ويعنى عن دم نحو فصد وحجم بمحلهما وإن كثر وتصح صلاة من أدى لته قبل غسل النجس اذا لم يتلغ ربه فيها لأن دم الله مطوق عنه بالنسبة الى الرقي ولو رفع قبل الصلاة ودام فلن يراجا انقطاعه والوقت متسع انظر الى المحقق كالسمن خلافا لمن زعم انظاره وإن خرج الوقت كما ذكره فصل ثوبه المتنجس وإن خرج وغرق بقدره هذا على إزالة النجس من أصله فلو تم بجلافة فيمسأنا وعن قليل ملين محل مرور متيقن نجاسة ولو بخلط لثقة ملين في عينه متعذرة ويختلف ذلك بالوقت وعمله من الثوب والبدن وانما عين النجاسة في الطريق ولو ملئ كلب فلا يعنى هنا وإن حمت الطريق على الأوجه وأثنى شيخنا في طريق لا طين بها بل فيها قنر الآدى وروث الكلاب والهايم وقدمها بالطر بالصفو عند مشقة الاحتراق (قاعدة مهمة) وهي أن ما مله الطهارة وغلب على الفتن تنجسه قلبة النجاسة في أمته فيه قولان معروفان بقول الاصل والظاهر أو الغالب أرجحهما أنه طاهر عملا بالاصل للتيقن لانه أضبط من الغالب المختلف بالاحوال والازمان وذلك كشياب خنجر وحافض وصبيان وأواني متدينين بالنجاسة وورق يظلم ثمره على نجس ولعلبى ويوجع لشهر عمله بشعر الخنزير وحين شامى شهر عمله بالصفو الخنزير وقديما <sup>بغير فصل</sup> جنة من عندهم فأكل منها ولم يسأل عن ذلك ذكره شيخنا في شرح للهاج (و) يعنى عن (عمل استجماره) (و) عن (و نيم ذهاب) وبول (وروث خفاش) في المسكان وكذا الثوب والبدن وإن كثرت لمسرا الاحتراق هنا يعنى حمليف من ذرق سائر الطيور في المسكان اذا عمت البلى به وقضية كلام المجموع الصفو عنه في الثوب والبدن أيضا ولا يعنى عن بر القار ولو يابس على الأوجه لكن أثنى شيخنا ابن زياد كبعض المتأخرين بالصفو عنه اذا عمت البلى به كعمومها في ذرق الطيور ولا تصح صلاة من حل مستجرا أو حيوانا

(قوله برباب تيم) أى ظهور لم يستعمل قبل في رفع حدث ولا في إزالة خبث ويكفي هنا كونه طينا رطبا لانه تراب بالقوة للاخبار الصحيحة (قوله برباب) سواء وضع القرباب ثم صب الماء عليه أو من بهما أو وضع الماء ثم فوقه القرباب

بمنزلة نجس أو يذكي غسل منحه دون جوفه أو ميتا ظاهرا كالدن وسلك لم يقبل بطنه أو يعتد بغيره  
 في المني والماء والاحتلام فاقبض طرف متصل بنجس وإن لم يتحرك بحركته (فرع) لو رأى من يريد  
 صلاة أو يشو به نجس غير معفو عنه لزمه إعلامه وكذا يترتب عليه من آراء محل بواجب عبادة في رأى  
 مقلده (تتمه) يجب الاستنجاء من كل خارج ملوث بماء ويكتفي فيه غلبة ظن زوال النجاسة ولا يسن  
 حيث شق يده ويغني الاسترخاء للابتلاع أوها في تصانيف شرح للفتاوى أو ثلاث مسحات ثم غسل  
 في كل مرة مع تقيية بجملة قائل \* وينبغي له داخل الخلاه أن يقدم يسلوه ويمينه لا تصرفه بكس المسجد  
 وينحى ما عليه معظم من قرآن واسم نبي أو ملك ولو مشركا ككوز وأحمد إن قصد به معظم وإن شئت  
 حال خروج خارج ولو عن غير ذكر وفي غير حال الخروج عن ذكر ويعد ويستتر وأن لا يقضى حاجته  
 في ماء مبلغ راكد ملوحت بغير ملوحت غير ملوحت لحد وطريق وقيل يحرم التقوط فيها وتحت  
 مشر بملكه أو ملكه علم رضا مالكه والاحرم ولا يستقبل عين القبلة ولا يستبرأ بها ويحرم أن في غير  
 المهد حيث لا سائر فلا يستقبلها بغيره وحول فرجه عنها ثم بال يضر بخلاف حكمه ولا يستك ولا يترك  
 في بوله وأن يقول عند دخوله اللهم أني أعوذ بك من الثلب والخبائث والخروج غفرانك الجنة التي  
 أذهب عنى الأذى وعافانى وبعد الاستنجاء اللهم طهر قلبى من النفاق وحسن فرجى من الفواحش قال  
 الفري لوشك بعد الاستنجاء هل غسل ذكره لم تترجمه لادنه (وثالثها ستر رجل) ولو صيا (وأتمه)  
 ولو مكتوبة وأوله (ما بين سره وركبة) لها ولونايا في ظلمة الغبر الصحيح لا يقبل الله صلاة حائض أى  
 بالغ الأضطرر ويجب ستر جزء منها ليتحقق ستر الصورة (د) ستر (حرة) ولو صغيرة (غير وجه وكفين)  
 ظهرها وظهرها إلى الكوعين (بما لا يصف لونا) أى لون البشرة في مجلس التغلب كذا ضبطه  
 بذلك أحمد بن موسى بن جليل ويكتفى باليمنى طلبة الأعضاء لكنه خلاف الأولى ويجب الستر من الأهل  
 والجواب لا من الأسفل (إن قدر) أى كل من الرجل والحرة والأمة (عليه) أى الستر أما العاجز عما  
 يستر الصورة فيصلى وجوبا عاريا بلا إعادة ولو مع وجود ساتر متنجس تغفر عنه لأمكان تطهيره وإن  
 خرج الوقت ولو قدر على ساتر بعض الصورة لزمه الستر بما وجد وقدم السواطين القابل للستر ولا يصلى  
 عاريا مع وجود حريم بل لأصله لانه يبلغ المعاجة ويذكر التطهير لو عدم الثوب أو نحوه ويجوز ليكنس  
 اقتداء بما روى عن العارى فغضب الثوب ويسن الصل أن يلبس أحسن ثيابه ويرتدى ويتعم ويتقنع  
 ويتطيلس ولو كان عنده ثوبان فقد لبس أحدهما ولترتدى بالآخر إن كان ثم سعة والأجمل معلى  
 كما أتت به شيخنا (فرع) يجب هذا الستر خارج الصلاة أيضا ولو بثوب نجس أو سحر لم يجد غيره  
 حتى في الخلوة لكن الواجب فيها ستر سواى الرجل وما بين سره وركبة غيره ويجوز كشفها في الخلوة  
 ولومن للمسجد لأذى غرض كبره وصيدا ثوب من اللبس والقبيل عند كنس البيت وكفصل  
 (ورابعا) معرفة دخول وقت يقينا أو ظاهرا فمن صلى بدونها لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت لأن  
 الاعتبار في العبادات بما في ظن المكلف وبما في ظن القعود بما في ظن الأمر قط (فرق)  
 ظهر من زوال الشمس (إلى مبرطل) كل (شيء) منه غير ظل استواء أى الظل للوجود عنده إن  
 وجد وسميت بذلك لأنها أول حلاة ظهرت (هـ) وقت (عصر) من أكثر وقت الظهر (إلى غروب) جميع  
 قرص شمس (هـ) وقت (مغرب) من الغروب (إلى مغيب الشفق) الآخر (هـ) وقت (عشاء) من مغيب  
 الشفق قال شيخنا وينبغي تذب تأخيرها زوال الأصفر والأبيض خوفا من خلاف من أوجب ذلك  
 ويمتد (إلى) طلوع (غير صادق) وقت (صبح) من طلوع الفجر الصادق لا الكاذب (إلى طلوع) بعض  
 (الشمس) والمصري الصلاة الوسطى لصحة الحديث به فهي أفضل الصلوات ويلها الصبح ثم العشاء

(قوله فوق ظهر)  
 فانه النصيحة أى إذا  
 أردت بيان أوقات  
 الخمس فأقول لك وقت  
 ظهر الخ وبها بها هنا  
 تأشيا بتعليم جبريل  
 النبى ﷺ بصلاته به  
 عند باب الكعبة  
 الخمس وأوقاتهم أربعين  
 في يومين مبتدأ بالظهر  
 إشارة إلى أن دينه  
 يظهر على سائر  
 الأديان ظهورها على  
 بقية الصلوات وبأية  
 - أقم الصلاة لملوك  
 الشمس -

ثم الظهر ثم المغرب كما استظهره شيخنا من الأدلة وإنما ضلوا جماعة الصبح والعشاء لأنها فيما أشق  
 قال الرازي كانت الصبح صلاة آدم والظهر صلاة داود والعصر صلاة سليمان والمغرب صلاة يعقوب والعشاء  
 صلاة يونس عليهم الصلاة والسلام انتهى \* واعلم أن الصلاة يجب بأول الوقت وجوبا موسعا فلا تأخير  
 عن أول الوقت يسعها بشرط أن يزعم على فعلها فيه ولو أدرك في الوقت ركعة لأدونها فالكمل أداء  
 والاقتضاء ويأتم بآخرها بعضها عن الوقت وإن أدرك ركعة ثم لو شرع في غير الجسعة وقدر في ما يسعها  
 جلوه بلا ركعة أن يطولها بالقراءة أو الذكر حتى يخرج الوقت وإن لم يوقع منها ركعة فيه على المعتد  
 فإن لم يبق من الوقت ما يسعها أو كانت جسة لم يجز المالد ولا ينس الاقتصار على أركان الصلاة لأدراك كاملها  
 في الوقت (فرع) يستند بتجديد صلاة ولوعشاء لأول وقتها غير أفضل الأعمال الصلاة لأول وقتها  
 وتأخيرها عن أوله لتيقن جماعة أثناءه وإن غلب التأخير ما لم يفسد الوقت ولظنها إذا لم يفسد عرفا  
 لانسك فيها مطلقا والجملة القليلة أول الوقت أفضل من الكثيرة آتية ويؤخر لغيره صلاة العشاء  
 وجوبا لأجل خوف فوت حج فبوت الوقوف برفة لوصولها متيكة لأن قضاءه صعب والصلاة تؤخر  
 لأنها أسهل من مشقتها ولا يصح صلاة شدة الخوف ويؤخر أيضا وجوبا من رأى نحو في أو أسير  
 لو أقنعه خرج الوقت (فرع) يكره التوهم بعد دخول وقت الصلاة وقبل فعلها حيث ظن الاستيقاظ قبل  
 ضيقه لعادة أولا يقاط غيرة له والاحرم النوم التقي لم يغب في الوقت (فرع) يكره تحريم الصلاة لأسبب  
 لها كالنفل المطلق ومنه صلاة التسايح أولا سبب متأخر ككفي استخارة وإحرام بعد أداء صبح  
 حتى ترتفع الشمس كرح وعصر حتى تقرب وعند استواء غير يوم الجمعة لانه سبب متقدم ككفي وضوء  
 وطواف ونحية وكسوف وصلاة جنترة ولو على غائب وانقطع جماعة ولو لملا وكفاته فرض أو نفل  
 لم يقصد تأخيرها الوقت المكروه ليقضيها فيه أو يدوم عليه فلا تحجرى إيقاع صلاة غير صاحبة الوقت في  
 الوقت المكروه من حيث كونه مكروها فتحرر مطلقا ولا تنقطع ولو فاتت يجب قضاؤها فوراً لأنه معاند  
 للشرع (وخامسها استقبال) عين (القبلة) أي الكعبة الصادرة فلا يكفي استقبال جهتها خلافاً لأن حنيفة  
 رجه لفته تعالى (الأنبياء) حتى العاجز عنه وفي صلاة (شدة خوف) ولو فرضا فيصلي كيف أمكنه ما شيا  
 وراكبا مستقبلاً أو استدرا كعالم من حريق وسيل وسبع وحية ومن دأب عند أعمار وخوف  
 حبس (و) (الأنبياء) (نفل سفر مباح) لقاصد محل معين فيجوز النفل راكبا وما شيا فيه ولو قصرانهم بشرط  
 أن يكون مقصده على مسافة لا يسمع النداء من بلده بشرطه المقررة في الجمعة وخرج بالمباح سفر للصية  
 فلا يجوز ترك القبلة في النفل لآتي ومسافر عليه دين حال قدر عليه من غير أن دأبه (و) يجب (على)  
 ماش (إتمام ركوع وسجود) بسهولة ذلك عليه وعلى راكب إيماء بهما (واستقبال فيها وفي تحريم)  
 وجاوس بين السجدين فلا يبيح الأني القيام والاعتدال والشهد والسلام ويحرم انحرافه عن استقبال  
 صوب مقصده علمدا علما يختار الآلي القبلة ويشترط ترك فصل كبير كمدو وتحريك رجل بلا حاجة  
 وترك تعمد وطه نجس ولو يابسا وإن عم الطريق ولا يضر وطه يابس خطأ ولا يكلف ماش التحفظ عنه  
 ويجب الاستقبال في النفل راكبا سفينة غير ملحق \* واعلم أنه يشترط أيضا في صحة الصلاة العلم بفرضية  
 الصلاة فلا يجعل فرضية أصل الصلاة وصلاته التي شرع فيها لم تصح كالنجم والروضة وتبني فروضها  
 من سنتها ثم إن اعتقد العلي أو العالم على الأوجه لكل فرضا صحت أوستة فلا والعلم بكيفيتها الآتي بيانها  
 قريبا إن شاء الله تعالى

(قوله بالصدر) أي ملا  
 يعني ينحو الوجه وإنما  
 هو شرط لصحة صلاة  
 قادر على الاستقبال  
 قوله تعالى - قول  
 وجهك شطر المسجد  
 الحرام - والاستقبال  
 لم يجب في غير الصلاة  
 فتمين أن يكون فيها  
 وقد ورد أنه عليه السلام قال  
 ليس صلاة وهو  
 خاله بن رافع الزرق إذا  
 قف إلى الصلاة فأصبح  
 الوضوء ثم استقبل  
 القبلة رواء الشيخان

(فصل) في صحة الصلاة (أركان الصلاة) أي فروضها أربعة عشر يجعل العلمانية في محالها ركنا واحدا  
 أحدها (نية) وهي قصد القلب بغيرها الأعمال بالنيات (فيجب فيها) أي النية (قصد فعلها) أي الصلاة

لتبديع عن بقية الافعال (وبعديها) من ظهر او غيره لتبديع عن غير حاملها يأتي فيه فرض الوقت (ولو كانت الصلاة المفصلة (خلا) غير مطابق كالردب والسكن الموقت. أودات السبب فيجب فيها التحيين بالاضافة الى ما يعينها كسنة الظهر القبلية او البعدية وان لم يؤخر القبلية ومنها كل صلاة لم تلت قبلها لوسنة بعدها وكعيد الأنحى أو الأكبر أو الأصغر فلا يكفي صلاة العبد والوتر سواء الواحدة والارائة عليها أو يكفي فيالوتر من غير عدد ويجعل على مايريد على اذوجه ولا يكفي فيه سنة العشاء أو راتبتها والترحوا على انصحى وكاستسقاء وكسوف شمس أو قرأ ما التفل المطلق فلا يجب فيه تعيين بل يكفي فيه يتفعل الصلاة كما في ركعتي التبعة والوضوء والاستخارة وكذا صلاة الاوابين على ما قاله شيخنا ابنز يذو العلامة السيوطي رحمهما الله تعالى والتي حرمه شيخنا في فتاويه أنه لا بد فيها من التحيين كالضحي (و) تحجب (ينفرض فيه) أي في الفرض ولو كفاية أو نقرأ وإن كان النواوي صيا لتبديع عن التفل (كأصلى فرض الظهر) مثلا أو فرض الجمعة وإن أدرك الإمام في تنبؤها (وسن في الية) إضافة الى الله تعالى خروجا من خلاف من أوجهه وليستحق معنى الاخلاص (و) فرض لاداء أو تضاد) ولا يجب أن كان عليه فائتة بما له للود اذ خلافا لعمده الاخرى والاصح صحة الاداء بنية القضاء وعكسه ان عذر بنوعه ولا بطلت قطعا للاتباع (و) فرض (لاستقبال وعلمدركات) لا يخرج من خلاف من أوجب العرض بما (و) سن (نطق بنوى) قبل التكبير ليلساعد اللسان القلب وخروجا من خلافه من أوجهه ولو شك هل أتى بكأن الية أولا أو هل نوى ظهرها أو عصرها ان ذكر بعد طول زمن أو به ادائيا به ركن ولو شك في كاتراده بطلت صلاته أو قبله افلا (و) بانها (تكبير تحرم) للخصم للثقة عليه اذ اقتت الى الصلاة فكبر سمي بذلك لان المصلي يحرم عليه ما كان حلالا لغيره من مفسدات الصلاة وجعل فاعقة الصلاة ليستعذر للمصلي من حاله انال عن عظمة من تنها أتممت حتى تتم له الية والمشروع ومن حمز به في تكرره ليوم استمع صاحب ذلك في جميع صلاته (مقرونا به) أي التكبير (النية) لان التكبير أول أركان الصلاة فتجب مقارنتها به بل لا بد أن يستحضر كل معتبر فيها علمي وغيره كالقصر للقاصر وكونه اماما أو مأموما في الجمعة والقنوة فأموم في غير ما عابتد اذ ثم يستمر مستعصبا لذلك كله الى الزاء وفي قول صححه الرافي يكفي قرنتها بأوله وفي المجموع والتفتيح ثم ما اختره الامام والغزالي أنه يكفي فيها المقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضرا للصلاة وقال ابن الرفعة انه الحق القسلي لا يجوز سواه وصوبه السبكي وقلم من يقل به وقع في الوساوس للمنوم وعند الائمة الثلاثة يجوز تقديم النية على التكبير باذن السير (و) تبين (فيه) على القادر لفظ (الله أكبر) للاتباع أو الله أو أكبر ولا يكفي أكبر الله ولا الله أكبر أو أعظم ولا الرحمن أكبر ويضربا خلل بحرف من الله أكبر وزيادة خوف يضر للنية كحزنة لفقير كالف بعد الباء وزيادة أو قبل الجلالة وتخلل والوسا كتنو متحركة بين الكسامة وكذا زيادة مد الالف التي بين اللام والماء الى حد لا يرام أحد من القراء ولا يضر وقفة تبديع بين كليته وهي سكتة النفس ولا ضم الراء (فخرج) لو كبر مرات ناويا الافتتاح بكل دخل فيها بالوتر وخرج منها بالشفع لاعداد داخل بالاولى خرج بالثانية لان نية الافتتاح بهامضة قطع الاولى وهكذا فان لم ينو ذلك ولا تخلل مجل كعادة لفظ النية فابعد الاولى ذكر لا يوتر (ويجب اسماعه) أي التكبير (نمسه) ان كان صحيح السمع ولا عارض من نحو فاط (كسائر ركن قول) من الفاتحة والتشهد والسلام ويستدبر السماع المنسوب القول في حصول السنة (وسن حرم راته) أي التكبير خروجا من خلاف من أوجهه وجهه به الامام كدائر تكبيرات لا تقالات (ورفع كفيه) أو احداهما ان تفسر رفع الاخرى (يكشف) أي مع كشفهما ويكره خلافه ومع قر في أصابعهما ترفيفا وسطرا (حذر) أي مقابل (منسكبه) بحيث يحاذي أطراف أصابعه على أذنيه وإبهامه شععتي أذنيه ورواحته منسكبه للاتباع وهذه الكيفية قسن (مع) جميع تكبير (حرم) بأن يقرنه به ابتداءه وينههما معا (و) مع

(قوله لتلاعبه) في  
التسعة أخذ بالبرزي  
من هذا أن من مكث  
بجعل عشرين سنة  
يسل الصبح لظن  
دخول وقته ثم بان  
خطؤه لم يباركه القضاء  
واحدة لان صلاة كل  
يوم تقع عما قبله اذ  
لا يشترط نية القضاء  
ولا يعارضه النص على  
أن من صلى الظهر  
بالاجتهاد فبانت قبل  
الوقت لم يقع عن فائتة  
عليه لان هذا فيمن  
أدى قصد التي عليه  
من غير أن قصد التي  
دخل وقتها

(ركوعه) للاتباع الوارد من طرق كثيرة (ورفع منه) أي من الركوع (ورفع) (من تشهد أول) للاتباع  
 فيها (وروضهما تحت صدره) وفوق سرته للاتباع (أخذاً بينه) كوع (يساره) وروضهما من الرفع إلى تحت  
 الصدر أول من ارسلهما بالكعبة ثم استثنى روضهما إلى تحت الصدر قال المتولي واعتد به غيره بنى أن  
 ينظر قبل الرفع والتكبير إلى موضع سجوده ويترك رأسه قليلاً ثم يرفع (و) ثانياً (قيام قادر) عليه بنفسه  
 أو غيره (في فرض) ولومنونوا أومعاده ويحصل القيام بنصب فتأطره أي عظامه التي هي مفاصله ولو  
 باستناد إلى شيء بحيث لو زال سقط ويكره الاستناد لا بائحاً أن كان أقرب إلى أقل الركوع أن لم يجز عن  
 تمام الاتصاب (ولما شق عليه قيام) بل لعله به مشقة شديدة بحيث لا يحتمل عادة وضعتها الإمامان  
 تكون بحيث يذهب معها شوقه (صلاة قاعداً) كراكب سفينة خاف نحو دوران رأسه إن قام وسلس  
 لا يستسك حذراً لا يتقعد وينحى القلب إلى ركوع بحيث نحاذي جبهة ما تقدم وركب (فرفع) قال شيخنا  
 يجوز لمريض أمكماً القيام بلا منقعة لو أغرد لأن صلى في حاشية الأعم جالس في بعض الصلاة معهم مع  
 الجلوس في بعضها وإن كان الأفضل الانفراد وكذا إذا قرأ الفاتحة فقط لم يقرأها والسرور فقد فيها جائزة  
 قراءتها مع التقعد وإن كان الأفضل تركها اهـ والأفضل للقاعدة الانفراد ثم الترتيب ثم التورك قال عجز عن  
 الصلاة قاعداً صلى فخطبها على جنبه استقبال القبلة وجهه ومقدّم بدنه ويكره على الجنب الأيسر بلا  
 عنق فستلقا على ظهره وأنحى إلى القبلة ويجب أن يضع تحت رأسه نحو حذو لستقبل بوجهه القبلة وأن  
 يرمى إلى صوب القبلة راكعاً واجداً وبالسجود أخفض من الإيماء إلى الركوع إن عجز عما فأن عجز عن  
 الإيماء رأسه وما باخناه قال عجز جري أفعال الصلاة على قلبه فلا تسقط عنه الصلاة ما دام عقله ثابتاً وإنما  
 أنشروا القيام عن سابقه مع تقدم عليها لانها ركعتان حتى في النفل وهوركن في الفريضة فقط كمنفل  
 فيجوز له أن يصلي النفل قاعداً ومطعماً مع القدرة على القيام والتعود وبأن المضطجع القعود للركوع  
 والسجود أما مستقبلاً فلا يصح مع امكان الاضطجاع وفي المجموع لطلبة القيام أفضل من تكبير الركعات وفي  
 الروضة تطويل السجود أفضل من تطويل الركوع (و) راجعاً (قراءة فاتحة كل ركعة) في قيامها غلب  
 الشيخين الصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة (الركعة مسبوقة) فلا يصح عليها ما حثم  
 به ركز ما يصح الفاتحة من قيام الإيماء وفي كل الركعات لسبقه في الأولى ونحوها ما موم عنه بزيادة أو نسيان  
 أو بطلان حركة فرفع من السجود في كل مما بعدها إلا الإيماء راكعاً فيتحمل الإمام للتطهر في غير الركعة  
 لأن الفاتحة مسبوقة ولو تأخر مسبوقة يستل بسنة لأعمال الفاتحة فترك الإمام الأوهو بمعدل ثلث  
 ركعة (مع بسطة) أي مع قراءة البسطة فأنها آتية لانه <sup>بطلان</sup> فأنها ثم الفاتحة عودها آتية ولو كذا من  
 كل سورة غير برائة (و) مع (تسديدات) فيها وهي أربع عشرة لأن الحرف المشدج حرفين فلذا خفف بطل  
 منها حرف (و) مع (عائغ حروف) فيها وهي على قراءة ملك بلا ألف مائة وواحد وأربعون حرفاً وهي مع  
 تشديداتها مائة وخمسة وخمسون حرفاً (و) يخرجها أي الحروف كخروج ضاد وغيرها فلا يبدل قدر أو من  
 أمكنه التملح حرفاً آخر ولو زاد ابطاء أو بطن لحنا غير للحن ككسر تاء أو نعت أو ضده أو كسر كاف أو  
 لاضها فان تمد ذلك وعلم تحريمه بطلت صلاته ولا فرق فيه ثم إن أعاد على الصواب قبل طول الفصل كل  
 عليها أما عاجز لم يمكنه فلا يبطل قراءته مطلقاً وكذا لحن لحنا لا يقبل للحن كفتح دال فبعد لكنه ان  
 تمسح ومنه والآخر وقع خلاف بين الملة وبين والمتأخرين في الحمد لله بالهاء وفي النطق بالقاف المترددة  
 بينها وبين الكاف وجزم شيخنا في شرح المنهاج بالعلان فيها إلا أن تعذر عليه التملح قبل خروج الوقت  
 لكن جزم بالصحة في الثانية شيخنا كذا وفي الأولى القاف في ابن الأثير ولو خفف قادر أو عاجز ومقيم  
 مشدداً كان قرأ الرحمن فذلك لا دنا بطلت صلاته إن تعذر وعلموا الاقراء أنه تلك الكلمة ولو خفف أياك

(قوله قيام) إنما أخروه  
 عن التية وتكبير  
 التحريم مع تقدمه  
 عليهما لانها ركعتان  
 فمن كل صلاة بخلافه فانه  
 ركن في الفريضة فقط  
 ولأن ركعتي النماز  
 معهما أو بعدهما إذ  
 هو قبلهما شرط وإنما  
 اشترط تقدمه عليهما  
 لتوقف مقرنته لها  
 عادة على ذلك فلو  
 أمسكت مقرنته  
 بغيره صحت الصلاة  
 وإن لم تقدم عليهما ولا  
 يكون تقدمه حينئذ  
 شرطاً

منه في قوله

توباً...

عالمًا عالمًا معناه كغزاله ضوء الشمس والاسجد للسهو ولوشد خفافصاح و يحرم قعده كوقفت عليه  
 بين السنين والثناء من نستعين (و) مع رعية (موالاة) فيها بأن يأتي بكلماتها على الولاء بأن لا يضل بين شيئين منها  
 وما يبعد بأكثر من سكتة التنفس أو التي (فيعيد) قراءة الفاتحة (يتخلل ذكر أجنبي) لا يتصلق بإصلا فيها  
 وإن قلَّ كفض آية من غير هو كمدخل طلس وإن سن فيها تخرجها لا شعرا ملاعراس (ولا) بعيدا الفاتحة  
 (١) يتخلل عليه تعلق بالصلاة (كر تأمين وسجود) لتلاوة امامه معه (ودعاء) من سؤال رحة واستعاذة  
 من عذاب وقول بلى وأعلى ذلك من الشاهدين (لقراء امامه) الفاتحة أو آية السجدة أو الآية التي يسن فيها  
 ما ذكر لكل من القارئ والسمع مأموما أو غيره في صلاته وتخرجها فلو قرأ المصلّي آية أو سمع آية فيها اسم  
 محمد ﷺ لم تنب الصلاة عليه كما أفى به النووي (و) (٢) (فتح عليه) أي الامام اذا وقف فيها بقصد  
 القراءة ولو مع الفتح ومعه كما قال شيخنا ان سكت والا قطع للوالاة وتقدم نحو سبحان الله قبل الفتح  
 يقطعا على الوجة لانه حيث يعنى تبه (و بعيدا الفاتحة) يتخلل (سكوت طال) فيها بحيث زاد على سكتة  
 الاستراحة (بلا عسر) فيهما من جهل وسهو فلا كان يتخلل الله كالأجنبي أو السكوت الطويل سهوا أو جهلا  
 أو كان السكوت لتذكر آية لم يضر كآية منها في محلها ولو لم يضر عند أو عاد الى ما قرأ قبل واستمر على  
 الوجة (فرع) لو شك في أثناء الفاتحة هل يسلم فأتها بذكر أنه يسلم أعدها كلها على الوجة (ولا أثر  
 لسكت في ترك حرف) فأكثر من الفاتحة آية فأكثر منها (بعد علمها) أي الفاتحة لان الظاهر حيث لم يفسد  
 ثامة (وإسأف) وجوبا إن شك فيه (قبله) أي التلم كما لو شك هل قرأها أولا لأن الاصل عدم قراءتها  
 وكالفاتحة في ذلك سائر الأركان فلو شك في أصل السجود مثلا أتى به أو بعده في نحو وضع اليدين بآية شي  
 ولو قرأها غافلا فظن عند صراط الدين ولم يتيقن قراءتها لم يزمه استئنافها ويجب الترتيب في الفاتحة بأن  
 يأتي بها على نظمها المعروف لاني التشهد ما لم يحل بالحي لكن يشترط فيه رعية تشديدات وموالاة  
 كالفاتحة ومن جهل جميع الفاتحة ولم يتمكن تملها قبل خيق الوقت ولا قراءتها في نحو مصحف لزمه قراءه  
 سبع آيات ولو متفرقة لا ينقص حروفها عن حرف الفاتحة وهي بالسمة والتشديدات مائة وستة  
 وخسون حرفا بابات ألف مائة ولو قدر على بعض فاتحة كره ليلغ فدرها وان لم يضر على بدل فسيمة  
 أنواع من ذكر كذلك فحرفها (وسن) وقبل يجب (بعد تحريم) فرض أو قل ماعدا صلاة جنازة  
 (افتتاح) أي دعاؤه سرا لن أمن فوت الوقت وغاب على عن المأموم ادراك ركوع الامام (ما لم يشرع)  
 في تعوذ أو قراءه ولو سهوا (أو يجلس مأموم) مع امامه وان آمن مع تأمينه (وان حلف) أي مأموم (فوت  
 سورة) حيث تبين له كاذ كشيء خفي شرح العباب وقال لان ادراك الافتتاح محقق وفوات السورة فهو مأموم  
 وقد لا يقع ورور فيه أدعية كثيرة وأضاهي لم يراه مسل هو - وجهت وجهي - أي ذاتي - لاني فطر  
 السموات والارض خنيفا - أي ما تال عن الأديان الى الدين الحق مسلما ما آمن للشر كين لان صلاتي ونسكي  
 ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أسمرت وأؤمن المسلمين ويسن للمأموم بسم قراءة امامه  
 الاسراع به ويزيد بن النضر وامام محصور بن غير أراه ولا نساء تزوجت رضوا بالظن بل لفظا ولم يطرأ  
 غيرهم ولن قل حضورهم لا يمكن المسجد مطروقا ما ورد في دعاء الاله تاج ومنه ما رواه الشيخان اللهم  
 باعديني وبين خطيائي كما بعديت بين المشرق والمغرب اللهم فني من خطيائي كما فني التوب لا ييض من  
 الدنس اللهم اغسلني من خطيائي كما يغسل الثوب بالماء والتجريد (ف) بعد افتتاح وتكبير صلاة عيدان  
 آتيهما بسن (تعوذ) ولو في صلاة الجنازة سرا وفي الجهرية وإن جلس مع امامه (كل ركعة) ما لم يشرع في  
 قراءة ولو سهوا وهو في الأولى أكد ويكره تركه (و) يسن (وقض على رأس كل آية) حتى على آخر البسلة  
 خلافا لجم (منها) أي من الفاتحة وان تعلقت - بعده - الآية - لا تقف عن آية تمت عليهم لانه

(قوله بان لا يضل)

تمثيل للولاء المطلوب

(قوله منها) أي الفاتحة

(قوله وما بعده) هو في

ظاهره صادق حتى بما

لم يكن منها وليس بمراد

بل للراد أن لا يضل

بين شيئين منها وبين

ما بعده السكوت منها

أيضا والاقل ما ذكر

فواضح القصد إذ

لا يجب للوالاة بين آخر

الفاتحة وما بعدها من

آيتين والسورة (قوله

أي ذاتي) كني عنها

بالوجه إشارة الى أن

المصلّي ينبغي أن يكون

كله وجهه مقبلا بكائه

على الله تعالى لا يلتفت

لغيره قبله لم يلقهها

وينبغي محاولة الصلح

عند الالتفات بذلك

حذرا من السكوت في

مثل هذا المقام (قوله

فطر) أي أجمع على

غير مثال سبق

ليس يوقف ولا تسمى آية عندنا فان وقف على هذا لم نسن الاعادة من أول الآية (و) يسن (تأمين) أي قول  
 آمين بالتخفيف والد حسن زيادة رب العالمين (عقبها) أي الفاتحة ولونارج الصلاة بعد سكتة لطيفة مالم  
 ينقطع بشئ سوى رب اغفر لي ويسن الجهرية في الجهرية حتى للمأموم لقراءة امل تبعها له (و) سن  
 للمأموم في الجهرية تأمين (مع) تأمين (امامه ان سمع) قراءه لخبر الشيخين اذا آمن الامام أي أراد  
 التأمين فأمنا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفرله ما قدم من ذنبه وليس لنا ما يسن فيه  
 تحمري مقارنة الامام الا هذا ولذا لم ينقل له موافقه آمن عقب تأمينه وان أخوانه عن زمين المستون فيه  
 التأمين آمن للمأموم جبراً \* وأمين اسم فعل بمعنى استجب بمعنى على الفتح ويسكن عند الوفاء {فرع}  
 يسن للامام أن يسكت في الجهرية بقراءة المأموم المأمومة ان علم أنه يقرأها في سكتة كما هو ظاهر وأن  
 يشتغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة وهي أولى قال شيخنا وحيد فيظهر أنه راعى الترتيب والموا الاله بينها  
 وبين ما يقرأ بعدها {فائدة} يسن سكتة لطيفة بقدره سبحانه الله بين آيتين والسورة وبين آخرها  
 وتكبير الركوع وبين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التحوذ بينه وبين البسلة (و) سن (آية)  
 فأكثره الأولى ثلاث (بعدها) أي بعد الفاتحة ويسن لمن قرأها من أثناء سورة البسلة نص عليه  
 الشافعي ويحصل أصل السنة بتكرير سورة واحدة في الركعتين وباعادة الفاتحة ان لم يحفظ غيرها وقراءة  
 البسلة لا بعددائها التي هي أول الفاتحة وسورة كاملة حيث لم يرد البس في كل التراويح أفضل من بعض  
 طويلة وإن طال ويكره تركها وعلية لمن أوجبها وخرج بعدها ما لو قدمها عليها فلا تحسب بل يكره ذلك  
 وينبغي أن لا يقرأ غير الفاتحة من يلحن فيه لحنا يغير المعنى وان يجوز عن التعلم لانه يكافى بماليس بقرآن  
 ضرورة وترك السور قياتر ومقتضى كلام الامام الحرمه (و) نسن (في) الركعتين (الاوليين) من رابعة  
 أو ثلثية ولانسن في الاخيرتين السابق بأن لم يترك الا ليليين مع امامه فيقرأها في باقي صلته اذا تاملرك  
 ولم يكن قراءتها أدركه مالم تسقط عنه لكونه مسبوقاً فادركه لان الامام اذا نحل عنه الفاتحة فالسورة  
 أولى ويسن أن يطلو قراءة الأولى على الثانية مالم يرد نص بطلو بل الثانية وأن يقرأ على ترتيب المصحف  
 وعلى التوالي مالم تكن التي تليها أطول ولو تعرض الترتيب وتطو بل الأولى كان قرا الا خلاص فهل يقرأ  
 الفلق نظراً لالتزام والكورت نظراً لتطو بل الأولى كل محتمل والأقرب الأول قاله شيخنا في شرح المنهاج  
 وانما تسن قراءة الآية لاملوم منفرد (و) (لغير مأموم سمع) قراءة امامه في الجهرية فتكره له وقيل تحرم  
 أما مأموم لم يسمعها أو سمع صوتاً لا يميز حرفه فيقرأ سراً لكن يسن له كما في أول السرية ما خيره فاتمته  
 عن فاتحة امامه لمن ادركها قبل ركوعه وحيد فيشتغل بالدعاء لا القراءة وقال المنولي وأقره ابن الرفعة  
 يكره الشروع فيها قبله ولو في السرية للخلاف في الاعتداد بها حينئذ ولجران قول بالطلان ان فرغ منها  
 قبله {فرع} يسن لمأموم فرغ من الفاتحة في الثالثة والرابعة أو من التشهد الأول قبل الامام أن يشتغل  
 بدعاءهما أو قراءة في الأولى وهي أولى (و) يسن للمحاضر (في) صلاة (جمعة وعشاها) سورة الجمعة  
 والمنافقون أو سبيح وهل أتاك (و) في (صباحها) أي الجمعة اذا اتسع الوقت (ثم ينزل) السجدة  
 (وهل أتى و) في (مغربها) الكافرون والاخلاص) ويسن قراءتهما في صبح الجمعة وغيرها للمسافر  
 وفي ركعتي القنبر والمغرب والعلوف والتعوية والاستخارة والاحوام فلا يباع في الكل {فرع} لو ترك  
 احدي الميعتين في الأولى أتى بهما في الثانية أو قرأ في الأولى ما في الثانية قراءتها على الأولى ولو شرع في  
 غير السورة للمعينة ولو سها قطعها وقرأ للمعينة نداء وعند خيق وقت سورتي قصيدان أفضل من بعض  
 الطويلتين للميعتين خلافاً للفرق ولو لم يحفظ الا احدي للميعتين قراءها ويبدل الاخرى بسورة حفظها  
 وإن قاله الولاء ولو اقتدى في ثانية صبح الجمعة مثلاً وسمع قراءة الامام هل أتى في الثانية انما قام  
 بمسليم الامام أن لم ينزل كما أنه في السكال الرداد وتبعه شيخنا في فتاويه لكن قضية كلامه في شرح

(قوله والأقرب الأول)  
 أي كونه يقرأ الفلق  
 وما المانع من أن يقرأ  
 فيها اذا كان لملأ بها  
 من الفلق سرا بقدر  
 زمن قراءة المأموم  
 فاتمته ثم يجهر الامام  
 يباقي السورة فيحوز  
 الفضائل الأربع  
 الترتيب والتعريف  
 والولاء وكون المأثور  
 به سورة كاملة في  
 سكتة الركعتين

للمحتاج أنه يقرأ في ثابته إذا قام هل أتى وإذا قرأ الإمام بقبرها قراهما للأوم في ثابته وإن أدرك الإمام في  
 ركوع الثانية فمكأ ليرقرأ شيئاً يقرأ السجدة وهل أتى في ثابته كما أخبره شيخنا (نبيه) بن الجهر  
 بالقرعة لغير ما مومي صبح وأولي العشاءين وجسوفيا بغض بين غروب شمس وطولوعها وفي العيدين قال  
 شيخنا ولو تصاموا التراويح ووتر رمضان وخسوف القمر ويكره للأوم الجهر للثبوت ولا يصح له بل وغيره  
 أن شؤش على نحو تأم أو مصل فيكره كإلى المجموع ويحت بعضهم المنع من الجهر بقرآن أو غيره بمحضرة  
 المعلم مطلقاً لأن للسجدة وقت على المصلين أي أصالة دون الوعظ والقراء وتوسط بين الجهر والاسرار  
 في التوافل المطلقة لئلا (و) من لتفرد وإمام ومأموم (تكبير في كل خفض ورفع) للاتباع (لا) في رفع  
 (من) ركوع (بل) يرفع منه قالوا سمع الله من جده (و) من (مد) أي التكبير إلى أن يصل إلى الانتقال إليه  
 وإن حصل بجلطة الاستراحة (و) من (جهر به) أي بالتكبير لا انتقال كالشعرم (لإمام) وكذا مبلغ احتيج  
 إليه لكن إن نوى الله ذكر أو الألباع والأبطلت صلته كإلّا شيخنا في شرح للنهال قال بعضهم إن التبليغ  
 بدعة منكفرة باقفاً الآية الرابعة حيث بلغ للأومين صوت الإمام (وكره) أي الجهر به (لغيره) من  
 مفرد ومأموم (و) غلبها (ركوع) باعتنا بحيث تنال الوضوء وهما ماصدا الأصابع من الكفين فلا  
 يكتفي بوصول الأصابع (ركنية) لو أراد وضعهما عليهما عند اعتدال المخلقة هذا أقل الركوع (وسن)  
 في الركوع (تسوي يظهره) (و) بأن يدهما حتى يصيرا كالصفحة الواحدة للاتباع (وأخبر كنية) مع  
 ضيهما بقرع بهما (بكفيه) مع كشفهما وقرعة أصابعهما تقر يقاوسطا (وقول سبحان ربي العظيم  
 وبعد ثلاثاً) للاتباع وأقل التسبيح فيه وفي السجود مرة ولو بنحو سبحان الله وأكثراً إحدى عشرة  
 ويزيد من مرتبة الإمام لك ركت وبك آمنت ذلك أسلمت ختم لك سمي وبصري وعنى وظلي  
 وعصي وشعري وأشيري وما سألته به قدى أي جيم جسدي لله رب العالمين ويسن فيه وفي السجود  
 سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي ولو اقتصر على التسبيح أو الله كذا التسبيح أفضل وثلاث تسبيحات  
 مع الإمام لك ركت إلى آخره أفضل من زيادة التسبيح إليها إحدى عشرة ويكره الاقتصار على أقل الركوع  
 والمبالغة في خفض الرأس عن الظهر فيه ويسن ذكر أن يحثي رقبته عن جنبه ويحنيه عن ظهره  
 وفي الركوع والسجود ولغيره أن يضم فيها يمينه ليدن (نبيه) يجب أن لا يقصد الملوحي الركوع فيه  
 فلو هو للسجود ثلاثة فما بلغ حد الركوع جعله ركوعاً لم يكف بل يلزمه أن ينتصب ثم يركع كمنظيره من  
 الاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين ولو شك غير مأموم وهو ساجد هل يركع زمة الانتصاب فوراً  
 ثم الركوع ولا يجوز له القيام راكعاً (و) سادساً (اعتدال) ولو قتل على العتد ويتحقق (يعد) بعد  
 الركوع (البدن) بأن يسود لما كان عليه قبل ركوعه قائماً كان أو قاعداً ولو شك في إتمامه عداله غير المأموم  
 فوراً وجوباً والأبطلت صلته والمأموم يأتي بركعة بعد سلام إمامه (و) يسن أن يقول في رفعه من الركوع  
 (سمع الله من جده) أي قبل من جده والجهر به لإمام ومبلغ لانه ذكر انتقال (و) أن يقول بعد انتصاب  
 للاعتدال (ربنا لك الحمد مل السموات ومل الأرض ومل ما شئت من شيء بعد) أي يدهما كالكرسي  
 والعرش ومل ما في رصفه والتسبح إلى ما لا يتقدر كونه جسماً وأن يزيد من مراحل التناء والمجداف  
 ما قاله العبد وكانك عبد لا مانع لما أعطيت ولا مغطي لاحتحتاج ولا ينفع ذا الجبن كالعبد (و) من (قوت)  
 (بصبح) أي في اعتدال ركنه الثانية بعد الله كالأرباب على الأوجه وهو الممن شيء بعد (و) اعتدال آخره  
 (وتر نصف آخرين من رمضان) للاتباع ويكره في النصف الأول بكيفية السنة (و) يسائر مكتوبة من الجنس  
 في اعتدال الركعة الأخيرة ولو سبقوا فانت مع إمامه (لأنه) زالت بالمصلين ولو واحد انتهى فنه كسائر العالم  
 أو الشجع وذلك للاتباع وسواء فيها الخوف ولومن عدو مسلم وألفظ ولو باء وخروج بالكتابة الثقل

(قوله وخامساً) أي  
 خامس أركان الصلاة  
 (قوله ركوع) ثبوته  
 بالكتاب والسنة  
 واجماع الامة وهو لفظة  
 الاحتل وشراً للمحتاج  
 خاص ذكره لمفسد الله  
 وأكبه بالنسبة للقام  
 ولما لفقاده فأنه أن  
 تحذف جهته أمام  
 ركبته وأكبه أن  
 تحذف محل سجوده

سوره  
 طوره





اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وخلق سمعه وبصره بحوله  
 وقوته تبارك الله أحسن الخالقين ومن أكثر له عاده فيه وعار دفيه اللهم إني أعوذ برك من سخطك  
 وبمعافتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اللهم اغفر لي  
 ذنبي كلده وجاه وأهله وأخوه وعلاقته وسره قال في الروضة تلويل السجود أفضل من تلويل الركوع  
 (و) ثامنا (جالوس بينهما) أي السجدين ولو في نعل على المتعمد ويجب أن لا يقصد برضه غيره فلا يرفع  
 فزعان نحو أسح عقرب أعاد السجود ولا يقصر إدملة وضع يديه على الأرض إلى السجدة الثانية أخافا خلافا  
 لمن وهم فيه (ولا يطوله ولا اعتدالا) لأنهما غير مقصودين إقامتهما بل شرعا الفصل فكانت قصيرين فلان طول  
 أحدهما فوق ذكر المشرع فيه فله الفاضلة في الاعتدال وأقل التشهد في الجالوس علما علما بطلان صلاته  
 (وسن فيه) أي الجالوس بين السجدين (و) في (تشهد أول) وجلة استراحة وكذلك تشهد آخران تعبه  
 سجود سهو (الفرق) بأن يجلس على كعب يسراه بحيث يلى ظهرها الأرض (واضعا كفيه) على  
 خلفه (فريدين ركبة) بحيث تساندهما رؤس الأصابع ناشرا أصابعه (فالتأرب لغفرلي إلى آخره) تمت  
 وارحمه واجبرني وارضي وارزقي وأهملني وأعاني الاتباع ويكررا غفرلي ثلاثا (و) من (جلسه استراحة)  
 بقدر الجالوس بين السجدين للاتباع ولو في نعل وان تركها الإمام خلافا لشيخنا (قيام) أي لأجل من  
 سجود لغير ثلاثة ومن اعتاد على طين كفيه في قيام من سجود وقعود (و) تاسعها (لمائة نية في كل)  
 من الركوع والسجودين والجالوس بينهما الاعتدال (ولو) كانا (في نعل) خلافا للأول \* وضابطها أن  
 تستقر أعضاؤه بحيث يفضل ما انتقل إليه عما انتقل عنه (و) عاشرها (تشهد آخر وأقله) طروا الشافعي  
 والترمذي (الحياة لله إلى آخره) تمت سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله  
 الصالحين آمين لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويسن لكل زيادة البركات الصلوات الطيبات وأشهد  
 الثاني وتعرف السلام في الموضعين لا بالبسملة قبله ولا يجوز إبدال لفظ من هذا أول ولو يردفه كاتني  
 بالرسول وعكسه ومحمد. بأحد وغيره وكفي وأن محمدا عبده ورسوله لأن محمدا رسوله ويجب أن يراعى هنا  
 التشديدات وعدم إبدال حرف آخر والمواودة لا الترتيبان لفضل بلغي فلو ظهر النون للمدغمة في اللام  
 في أن لا إله إلا الله أبطل لركه شدة منه كما لو ترك لدغام دال محمد فراء رسول الله ويجوز في النبي المميز  
 "تشديد (و) حادي عشرها (صلاة على النبي) عليه السلام (بعد) أي بعد تشهد آخر فلا يجزئ قبله  
 (وأقلها اللهم صل) أي لرحمة متعونة بالتعظيم أو صل الله (على محمد) أو على رسوله أو على النبي دون  
 أحد (وسن في) تشهد (آخر) وقيل يجب (صلاة على آله) فيحصل أقل الصلاة على آل يزيد وآله مع  
 أقل الصلاة لآل الأول على الأصح لبنات على التخفيف ولأن فيها قل ركن قول على قولي وهو مجتل  
 على قول واختير مقلبه لصحة أحاديث فيه (و) يسن (أكلها في تشهد) أخير وهو اللهم صل على محمد وعلى  
 آل محمد كملت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبورك على محمد وعلى آل محمد كالمركب على إبراهيم وعلى  
 آل إبراهيم أنك جيد عبيد والسلام تقدم في التشهد فليس هنا أفراد الصلاة عنه ولا بأس بزيادة سيدنا  
 قبل محمد (و) سن في تشهد آخر (دعاء) بعد ما ذكره وأما التشهد الأول فيكره فيه اللهاء لبناته  
 على التخفيف إلا أن فرغ قبل إمامه فيصحو حيث وما توره أفضل وآكده ما أوجه بعض العلماء وهو  
 اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن قلة الحيا والممات ومن قلة المسيح للجال  
 ويكره تركه ومنها اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني  
 أنت المتقهر أنت الأول لا اله إلا أنت رواها مسلم ومنها أيضا اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كبيرا كثيرا ولا يغفر  
 الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني أنك أنت الغفور الرحيم رواه البخاري ويسن أن يقضي

(قوله لكل) أي لكل

مصل لا فرق بين ذكر

وغيره كبير أو صغير

(قوله دون أحد) أي

فلا يجزئ الاثنان به

أي ودون المفسر

والعقب والمضي

والبشر والنسب فلا

يجزئ هنا ويجزئ

في الخطبة ويفرق

بينهما بجزء الاحتياط

في الصلاة والتوسع في

الخطبة له مبراختصرا

بعض يسأل  
عن تشهد  
أول في  
الركعة الأولى

دعاء الامام عن قدر أقل التشهد والصلاة على النبي ﷺ قال شيخنا نكره الصلاة على النبي ﷺ بعد أدعية التشهد (و) ثاني عشرها (قعودها) أي للتشهد والصلاة وكذا السلام (وسن تورك فيه) أي في قعود التشهد الآخر وهو ما يقبه سلام فلا يتورك مسروق في تشهد امامه الآخر ولا من يسجد لسهو وهو كالاترائس لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق وركه بالارض (وضوح يديه في) قعود (تشهده على طرف ركبتيه) بحيث تسامته رؤس الاصابع (ناشرا اصابع يسراه) مع ضمها (وفاضا) اصابع يمينه (اللسبعة) بكسر الباء وهي التي تلي الابهام فيرسلها (و) سن (رفضها) أي للسطح مما امامها قليلا (عند) حمزة (الافقه) للاتباع (وادامت) أي الرفع فلا يضعها بل تنقي مرفوعة الى الاله ام أو السلام والافضل قبض الابهام بيمينها بان يضع رأس الابهام عند أسفلها على حواف الراحة كما قد ثلاثة وخسين ولو وضع اليمين على غير الركبة يتغير بسببها حيث لا يمس رفضها نارج الصلاة عند الافقه (و) سن (انظر اليها) أي قصر النظر الى السبعة حال رفضها ولومستورة بنحوكم كما قال شيخنا (و) ثالث عشرها (تسليمه أولى وأقلها السلام عليكم) للاتباع ويكره عليكم السلام ولا يجوز سلام عليكم بالتكبير ولا سلام الله وسلامي عليكم بل تبطل الصلاة ان قصد وعلم كما في شرح الارشاد لشيخنا (وسن) تسليمه (ثانية) وان تركها امله ونحوه ان عرض هذا الاولى مناف كحدث وخروج وقت جمعة وجودة عارستقو يسن أن يقرن كلا من التسليكتين (رحمته) أي معها دون وبركاته على المنقول في غير الجناز ولكن اختيار ندها بثبوتها من عدة طرق (و) مع (التفاتت فيهما) حتى يرى خدمة الايمن في الاولى واليسرى في الثانية (تنبه) يسن لكل من الامام والمأموم والمنفرد أن ينوي السلام على من التفت حواله بمن عن يمينه بالتسليمه الاولى وعن يساره بالتسليمه الثانية من ملائكة ومؤمنين انس وجن و آي: ماشاء على من خلفه رأاه وبالأولى افضل وللمأموم أن ينوي الرد على الامام بأي سلامي شاء ان كان خلفه وبالثانية ان كان عن يمينه وبأولى ان كان عن يساره ويسن أن ينوي بعض المأمومين الرد على بعض فينوبه من على يمين المسلم بالتسليمه الثانية ومن على يساره الاولى ومن خلفه وامامه بأيهما شاء وبالأولى الأولى (فرع) يسن نية الخروج من الصلاة بالتسليمه الاولى خوفا من الخلاف في وجوبها وأن يبرج السلام وأن يبتدئه مستقبلا بوجهه القبلة وأن ينهيه مع تمام الالتفات وأن يسلم للمأموم بعد تسليمه الى الامام (و) رابع عشرها (ترتيب) بين أركانها المتقدمة كاذ كان تممها الاخل بالترتيب بتقديم ركن فعل كان سجدة قبل الركوع بطلت صلاته أما تقديم الركن القولي فلا يضر الا السلام والترتيب بين السنن كالسورة بعد الفاتحة والدعاء بعد التشهد والصلاة شرط للاعتداد بسنيتها (ولو سها غير مأموم) في الترتيب (ترك) كان سجدة قبل الركوع أو ترك قبل الفاتحة لافاضه حتى يأتي بالمركب فان ترك قبل بلوغ مثله أتبه والافاضات بيانه (أوشك) هو أي غير المأموم في ركن فعل أم لا لأن شك را كاهل قرأ الفاتحة أو ساجدا هل ركن أم اعتدل (أتبه) قورا وجوبا (ان كان) الشك (قبل فعل مثله) أي مثل المشكوك فيه من ركعة أخرى (والا) أي وان لم يتذكر حتى فعل مثله في ركعة أخرى (أجزاء) عن متره وكه ولغا ما بينهما هذا كمان علم عين المتره وعمله فان جهل عينه وجوز أنه التية أو تكسيرة لاحول بطلت صلاته بشرط هنا طول فصل ولا مضى ركن أو أنه السلام يسلم وان طال الفصل على الوجه أو أنه غيرهما أخذنا لاسوأ وبني على ما فعله (وتدرك) الباقي من صلاته فم إن لم يكن للمثل من الصلاة كسجود كذا لم يجزه أما مأموم علم أوشك قبل ركوعه أو بعد ركوع لعله أنه ترك الفاتحة فترجها ويسى خلفه وبعد ركوعهما لم يعد الى اقيام لقراءة الفاتحة بل يتبع امامه ويسلم ركعة بعد سلام الامام (فرع) (سن دخول صلاة بنشاط) لانه تعالى ذم تأركيه بقوله - وإذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى - والسكسل القصور والتواني (دفرغ قلب) من الشواغل لانه أقرب

(قوله ومؤمنين) انس  
وبين) أي ولا فرق بين  
المسلم منهم وغير المسلم  
ولا يجب الرد على السامع  
ولو غير مسلم إذ ليس  
المسلم متأهلا لخطاب  
غيره تعالى حين سلم  
لكن يسن الرد عليه  
(قوله لم يعد الى اقيام  
لقراءة الفاتحة) فلو عاد  
عالمها لم يطل صلاته  
أو جهلا التحريم  
والبطالان لم تبطل  
لكن لا اعتداد بعافه

الى شئ (و) سن (فيها) أى فى صلاته كلها (شروع عليه) بان لا يحقره غير ما هو فيه وان تعلق  
 بالآخرة (و) يجوز (ه) بان لا يبعث بأحدھا وذلك لثناء الله تعالى فى كتابه العزيز على بقوله - قد أفلح  
 المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون - ولا تتفاوت أبواب الصلاة بتفاوتها كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة  
 ولأن أبوابها اختاره جمع أنه شرط للصحة و بما يحصل الخشوع استحضار مآله بين يدي ملك الملوكة الذى  
 يعلم السر وأخفى يتابعه وأمر بما يجعل عليه بالتهر لعمد القيام بحق ربوبية فردة عليه صلاته وقال سيدنى  
 اقطب المار فبالله محمد البكرى رضى الله عنه ان عماراً جاور الحشوع إطفاء الركوع والسجود (وتدبر  
 فراءة) أى تأمل معانيها قال الله تعالى - اهلا يندرون القرآن - ولان به يكمل مقصود الحشوع (و) تدبر  
 (ذكر) قياس على القراءة (و) سن (أدامة نظر محل سجوده) لان ذلك أقرب الى الحشوع ولو ادعى وان  
 كان عند الكعبة أوفى الطلعة أوفى صلاة الجيزة ثم السنة أن قصر نظره على مسجده عند رفعها فى التقيد  
 لم يجرى فيه ولا يكره تضييع عينه ان لم يخفضها (فائدة) يكره للمسلم الذكر وغيره ترك شئ من  
 - ان الصلاة قال شيخنا وفى عمومها نظروا الذى يوجه تخصيصه بما ورد فيه نهى وأخلافه الوجوب (و) سن  
 (ذكر) دعاء سراً عقبها أى الصلاة أى بسن الأسرار بهما المفرد ومأموم ولما لم يرد تعليم الحاضرين  
 ولا تأمينهم لهعانه بساء - وورد فيها أحداث كثيرة ذكرت جملة منها فى كتابنا ارشاد العباد طلبة فانه  
 مهم وروى الترمذى عن أبى أمامة قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أى الدعاء أسمع أى أقرب الى الإجابة قال  
 جوف الليل ودرنا صلوات المكتوبات وروى الشيخان عن أبى موسى قال سألته عن الدعاء الذى قال سألته فقال إذا  
 أشرفا على واد هلالاً وكبراً ولزفت أصواتاً فدل الذى صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها الناس أربعوا على أنفسكم كما كنتم  
 لا تدعون أصم - وأغاباً انتم كنتم جميعاً قريباً من حبه البيهقي وغيره لا سرار بالذكر والدعاء وقال الشافعى  
 فى الامتياز الامام والمأموم أن يذكر الله تعالى بهذا السلام من الصلاة ويخفى الذكر لأن لا يكون اماماً  
 يريد أن يعلم منه فيجهر حتى يسمع منه من غير - فان الله تعالى قول - ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت  
 بها - يعنى والله أعلم بالدعاء ولا تجهر حتى تسمع غيرك ولا تخاف حتى تسمع نفسك انتهى (فائدة) قال  
 شيخنا أمال الله فى الجهر بهما فى المسجد بحيث يحمل تشويش على مصل جنبى حرمها (فروع) بسن  
 افتتاح الدعاء بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتمن بهما وبين تأمين مأموم مع دعاء الامام وان  
 حفظ ذلك ورفع يديه الظاهرتين حذو منكبيه ومسح الوجه بهما بعده واستقبال القبلة لئلا يذكر والدعاء  
 ان كل منفردا أو مأموماً أما الامام اذا ترك القيام من صلاه الذى هو أفضل له الفضل جعل بينه الى  
 المأمومين ويساره الى القبلة قال شيخنا ولو فى الدعاء وانصرفه لائتنى نذب الله عنه لانه يأتى به  
 فى محله الذى ينصرف اليه ولا يثوب بفعل الرابطة وإنما القائمه كماله لا غير وضعية كلامهم حصول ثواب  
 الله كى وان جهل معناه ونظر فيه الاسنوى ولا يأتى هذا فى القرآن لتعديده بلفظه فائتبه قرنه وان لم يعرف  
 معناه بخلاف الذكر لا بد أن يعرفه ولو بوجه انتهى وينب أن يتقبل لغيره أو نزل من موضع صلاته  
 ليشهده الموضع حيث لم تعارض فضيلة نحو صف أول فان لم ينتقل فضل بكلام اسنان والعلم لغير المتكفف  
 فى بيته أفضل ان آمن فوته أو نهاها به الا فى باقة السبحة الجمعة أو ما سن فيه الجماعة أو ورد فى المسجد  
 كالمسعى وأن يكون انتقال المأموم بعد انتقال امامه (و) نذب (لصل (وجهه لسجود جدار) أو عمود من  
 كل شاخص طول ارتفاعه ثلث ذراع فأكثر وما به وبين عقب المصل ثلاثة أذرع فأقل ثم ان يجزعه  
 (ه) (لنحو (عاصم) (و) كع (فان لم يجد نذب (بسط) ملى) كسجادة ثلاثه أذرع فأقل ثم ان يجزعه خط امامه خطاً  
 فى ثلاثة أذرع عراً أو طولاً وهو أولى لم يأتى فى دارود ادأصل أحدكم فليجعل أمام وجهه شيئاً فان لم يجد  
 فليصص صاً فان لم يكن معه عصا فليخط خطاً ثم ليضربه ماضاً أمامه وقيس بالخط الملى وقدم على الخط

(قوله عقبها) أى الصلاة  
 ويسن الاكثر من  
 ذلك فقد كان صلى الله عليه وسلم  
 اذا سلمها قال لا إله إلا  
 الله وحده لا شريك له  
 له الملك وله الحمد وهو  
 على كل شئ قدير اللهم  
 لا مانع لما أعطيت ولا  
 معطي لما منعت ولا  
 يفع ذا الجند منك  
 الجند رواء الشيطان

لانه أظهر في المراد والترتيب المذكور هو المعتمد خلافا لما يورثه كلام ابن القري في عدل عن رتبة إلى  
 مادونهام القدرة عليها كانت كالعلم ويسن أن لا يجعل السترة تلفاء وجهه بل عن يمينه أو يساره وكل  
 صف سترة لمن خلفه ان قرب منه قال البغوي سترة الامام سترة من خلفه انتهى ولو تعارضت السترة والقرب  
 من الامام أو الصف الأول فما الذي يقدم قال شيخنا كل محتمل وظاهر قولهم تقديم الصف الأول في مسجده  
 عليه السلام وان كان خارج مسجده للمختص بالمضاعة تقدم نحو الصف الأول انتهى وإذا أصلى إلى شيء منها  
 فيسن له وأغيره دفع ما بينه وبين السترة للمستوفية للشروط وقد تعدى بمروره لكونه مكلفا وبحرم المرور  
 بينه وبين السترة حين يسن له الدفع وان لم يجد المار سبيلا مالم يقصر بوقوف في طريقه أو في صف مع  
 فرجة في صف آخر بين يديه فلدخل خرق الصفوف ولن كثرت حتى يسدها (وكره فيها) أي الصلاة  
 (التفات) بوجهه بالاجابة وقيل بحرم واختير الخبر الصحيح لإزالة الله مقبلا على العبد في صلاه أي  
 برحمة ورضاه مالم يلتفت فإذا التفت أعرض عنه فلا يكره مضاجعة كما لا يكره مجرد لمس العين (ونظروا  
 سماء) بما يلهي كتوبه أعلام لخبر البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم فاشتد  
 قوله في ذلك حتى قال البيهقي عن ذلك أولئك **كُفُّوا** أبصارهم ومن ثم كرهت أيضا في مخطوطة أواليه عليه  
 السلام يخل بالشعوى (وبقى) في صلاته وكذا خلجها (ألمنا) أي قبل وجهه وان لم يكن من هو خلجها  
 مستقبلا كما أضافه النووي (ويجوز) لا يسارا لخبر الشيخين إذا كان أحدهم في الصلاة فانه يناجي ربه عز  
 وجل فلا يزيق بين يديه ولا عن يمينه بل عن يساره أو تحت قدمه اليسرى أو في ثوب من جهة يساره  
 وهو أولى قال شيخنا ولا يحد في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار ظاهرا لشراف الأول ولو كان على  
 يساره فقط انسان يصق عن يمينه اذا لم يتمكن أن يطأ ي رأسه ويصق لالي اليمين ولالي اليسار وانما  
 بحرم البصاق في المسجدان في جوفه لان استهلاك في تحوياه مضغطة وأصاب جزأ من أجزائه دون هواته  
 وزعم حرمته في هواته وان لم يصب شيأ من أجزائه بعد غير معول عليه ودون راب لإدخال في رقبته قيل  
 ودن حصره لكن بحرم عليهما من جهة تقديرها كما هو ظاهر اهـ ويجب استخراج بحسن منه فوراً عينا على  
 من علم به وان أصدل رآه من يقوم بما يعلم كإقتضاهم إطلاقهم وبحرم بول فيه ولو في نحو طشت وادخال  
 نعل متنجس ليا من التلويت ورمى بخرقة فيه ميتة وقتلها في أرضه وان قل دميها وأما القاءها أو دفنها في  
 حية فظاهر فتاوى النووي حله وظاهر كلام الجوهري رحمه الله به صرح ابن بونس ويكره فصد وحجامة فيه  
 بانه ورفع صوت ونحو بيع وعمل صناعة فيه (وكشف رأس ومنسكب) واضطباع ولومن فوق القيمص قال  
 الغزالي في الاحياء لا يرد رداءه اذا سقط أي الالعنر ومثله العمامة ونحوها (و) كره (صلاة بمداغعة حدث)  
 كبول وغائط وريح الخبر الآتي ولا يخل بالشعوى بل قال جمع إن ذهب به بطلت ويسن له تغر يغ نفسه قبل  
 الصلاة وان قامت الجماعة وليس له الخروج من الغرض اذا طرأ له فيه ولا تأخيرها اذا ضاق وقت العبرة في  
 كراهة ذلك بوجودها عند التحرم وينبغي أن يلحق به ما لو عرض له قبل التحرم فزال وعلم من عادته  
 أنها تعود إليه في الصلاة وتكره بمحضرة طعام أو شراب يشاقق إليه خبر مسلم لصلاة أي كلمة بمحضرة طعام  
 ولا صلاة وهو يداغها الاحيان أي البول والغائط (و) كره صلاة في طريق بين لابريه وموضع من  
 و (بجبرة) ان لم يتحقق نبشها سواء أصلى إلى التبرأ عليه أم يجانبه كما نص عليه في الام وبحرم الصلاة لقبر  
 نبي أو نحو ولو تبرأ أو أعظموا بحث لزين العراق عدم كراهة الصلاة في مسجد طرا دفن الناس حوله  
 وفي أرض منصوبة وتصح بلا ثوب كافي ثوب منصوب وكذا إن شك في رضا مالكه لان خلفه بقرينة  
 وفي الجبل لوضاق الوقت وهو بأرض منصوبة أو ممشيا ورجحه الغزالي قال شيخنا والذي يتجه أنه  
 لا يجوز له صلاة شدت الخوف وأنه يلزمه التبرك حتى يخرج منها كراهة تركها لتخليص ماله أو أخذ منه بل أولى

(قوله لا يسارا) أي فلا  
 يكره بل الأولى فعله  
 اذا تمارض مع العين  
 (فائدة) في محض قضية  
 كلامهم أن الطائف  
 يراعي ملك اليمين دون  
 الكعبة وهو محتمل ثم  
 ان أمكنه أن يطأ ي  
 رأسه ويصق لالي  
 اليمين ولا إلى اليسار  
 فهو أولى وكذا في  
 مسجده عليه السلام اهـ

(فصل) في أياض الصلاة ومقتضى سجود السهو (نسب سجدتان قبيل سلام) وإن كثرت السهو  
 وهما والجلوس بينهما كمسجود الصلاة والجلوس بين سجدتها في واجبات الثلاثة ومندوباتها السابقة  
 كذا كرها وقيل يقول فيها مساجد من لا ينالم ولا يسهو وهو لا في الجالس وتجبنية ومسجود السهو بأن  
 تصدع عن السهو عند شروعه فيه (ترك بعض) واحدا من أياض ولو عمدا وإن سجدت ترك غير بعض  
 علما عمدا بطلت صلاته (وهو تشهد أول) أي الواجب منه في التشهد الأخير أو بعضه ولو كفة (وقوده)  
 وصورة تركه وحده كقيام القنوت أن لا يحسبهما إذ ليس أن يجلس ويقف بقدرهما فإذا ترك أحدهما  
 سجد (وقنوت راتب) أو بعضه وهو قنوت الصبح ووتر نصف رمضان دون قنوت التازلة (وقيل به)  
 وسجدت ترك القنوت تبعاً لإمامه الحنفى أو لأئيمته في صبح يحمل سنها على الأوجس فيما (وصلة على النبي)  
 (بعدهما) أي بعد التشهد الأول والقنوت (وصلة على آل بعد) تشهد (آخر قنوت) وصورة  
 السجود ترك الصلاة على الآل في التشهد الأخير أن يتقن ترك إمامها بعد أن سلم أمه وقبل أن يسلم هو  
 أو بعد أن سلم وقرب الفصل وسيت هذه السان أياضاً قريها بالجبر بالسجود من الأركان (ولشك فيه)  
 أي تركه في بعض عامر معين كالقنوت فعله لأن الأصل فيه عدم فعله (ولونى) منفرد أو امام (بعض)  
 كشهد أول وقنوت (وتلبس بفرض) من قيام أو سجود لم يحز له العود إليه (فإن عاد) له بعد التصلب أو وضع  
 جبهته عمداً علماً بتحر به (بطلت) صلاته قطعاً فرضاً لنقل (لا) إن عاد له (جاهلاً) بتحر به وإن كان  
 غافلاً لنا لأن هذا مما يحفى على العوام وكذا ناسياً أنه فيها فلا تبطل لمنزله وبزعمه العود عند فعله أو نذكره  
 (لكن بسجد) للسهو زيادة قعود أو اعتدال في غير محله (ولا) إن عاد (مأموماً) فلا تبطل صلاته إذا  
 انتصب أو سجد وحده سهواً بل (عليه) أي على المأموم الناسى (عود) لوجوب متابعة الإمام فإن لم يعد  
 يبطل صلاته إن لم ينموا فرقة أما إذا تعمد ذلك فلا يزعمه العود بل يسن له كما إذا ترك مثلاً قبل إمامه ولو لم يعد  
 الساهى حتى قام فام لم يعد قال الباقى ولم يحسب ما قرأ قبل إمامه وتبعه الشيخ زكريا قال شيخنا في  
 شرح للتهاج وبذلك يعلم أن من سجد سهواً أو جهلاً ولمسه في القنوت لا يمتنعه بمخاطبه فيأمره العود  
 للاعتدال وإن طرأ الإمام أخذاً من قولهم لوطن سلام الإمام فقام ثم طرأ في قيامه أنه لم يسلم زعمه القعود أقوم  
 منه ولا يسقط عنه بنية المفارقة وإن جازت لأن قيامه وقع لقول من ثم لو أنهم جاهلاً لعلماً أي به فيعيد ويسجد  
 للسهو وفيما إذا لم يفارقه أن تذكر أو لم وإمامه في القنوت فواضح أنه يعود إليه أو هو في السجدة الأولى عاد  
 للاعتدال وسجد مع الإمام وفيما بعدها قلنى يظهر أنه يتابعه وبأى ركة بعد سلام الإمام أه قال القاضي  
 وما لا خلاف فيه قولهم لو فرغ رأسه من السجدة الأولى قبل إمامه قلنا أنه رفع وأتى بالثانية غافاً أن الإمام  
 فيها ثم بان أنه في الأولى لم يحسبه جلوسه ولا سجدته الثانية ويتابع الإمام أي أن لم يعد بذلك الأول الإمام  
 قائم أو جالس أتى بركة بعد سلام الإمام وخروج بقولى وتلبس بفرض ما إذا لم يتلبس به غير مأموم فيعود  
 الناسى ندباً قبل الانتصاب أو وضع الجبهة ويسجد أسهواً إن طرب القيام في صورة ترك التشهد أو بلغ حد  
 الركوع في صورة ترك القنوت ولو تعمد غير مأموم تركه فعاد عمداً طال بطلت صلاته وإن قارب أو بلغ ما  
 من بخلاف المأموم (ونقل) مطلوب (قولى غير مبطل) قلته إلى غير محله ولو سهواً ركناً كان كفاً  
 وتشهد أو بعض أحدهما أو غير كن كسورة إلى غير القيام وقنوت إلى ما قبل الركوع أو بعده في الوتر في  
 غير نصف رمضان الثاني فيسجد له أما قبل النفل فيبطل تعمله وخروج بقولى غير مبطل ما يبطل كالسلام  
 وتكبير التهجيم بأن كبر بصدي (ولسهو ما يبطل عمداً لاهو) أي السهو كسطل بل ركن قصير وقيل  
 كلام وأكل وزيادة ركن فعل لانه عليه السلام صلى الظهر خسا وسجد للسهو وقيس به غيره وخروج بما يبطل  
 عمداً ما يبطل سهواً أيضاً ككلام كثير وما لا يبطل سهواً ولا عمداً كالفعل القليل والاتفات فلا يسجد

(قوله ومقتضى) بكسر  
 الضاد أى سبب فعل  
 - سجود السهو (قوله  
 السهو) الفرق بينه  
 وبين النسيان أن  
 النسيان زوال اللفظ  
 من الحافظة والمعرفة  
 دها والسهو زواله من  
 الأولى مع بقاءه في  
 الثانية (قائلة) المراد  
 بسجود السهو ما يبطل  
 لجبر الغفل وإن تعمد  
 سببه كترك التشهد  
 الأول أو القنوت عمداً  
 اه ع ش (قوله إن  
 قارب) أي الإمام وقوله  
 أول بلغ مأمراً أي حد  
 الركوع وقوله بخلاف  
 للمأموم أي فلا يعود  
 بل يتابع إمامه (قوله  
 ولسهو ما يبطل عمداً)  
 هذا ثالث التخصيات  
 بسجود السهو (قوله  
 لاهو) أي السهو في  
 تركيب العبارة مؤنزة  
 وأولى من صيغة  
 لسهو فتدبر

لسهوه ولا لعمده (ولشك في الصلاة واحتمل زيادة) لانه ان كان زائدا فالسجود للزيادة والا للتردد  
الموجب لنصف الصلاة فلو شك أصل ثلاثا أم أُر بماثلا أتى بركة لان الأصل عدم فعلها ويسجد لسهوه وان  
زال شك قبل سلامه بأن ذكر قبله أنها رابعة للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره  
أَوْضَحُهُ وان كانوا جميعا كثيرا ما لم يبايضا عدد التواتر وأما ما لا يحتمل زيادة كأن شك في بركة من رابعة  
أُحْي ثالثة أم رابعة فنذكر قبل القيام للرابعة أنها ثالثة فلا يسجد لان ما فعله منها مع التردد لا بد منه بكل  
تقدير فان تذكر بعد القيام لم يسجد لتردده حال القيام إليها في زيادتها (و) سن للمأموم سجدة ثان (سهو  
امام) متطهر وامامه ولو كان سهو قبل قنوته (وان) فارقه أو بطلت صلاة الامام بعد وقوع السهو منه أو  
(ترك) الامام السجود جبرا للخلل الحاصل في صلاته فيسجد بعد سلام الامام وعند سجوده بزم المسبوق  
ظواهره متابعته وان لم يعرف أنه سها والأبطل جللانه ان علم وتعمد ويعيد للمسبوق ندبا آخر صلاة نفسه  
(لا لسهوه) أي سهو المأموم حال القدوة (خلفه امام) فيتحمله عنه الامام للمتطهر لا للمحدث ولا ذبح شئ  
بخلاف سهوه بعد سلام الامام فلا يتحمله لا قضاء القدوة ولوطن المأموم سلام الامام فبطل فيان خلاف ظنه  
سلامه ولا يسجد لانه سهو في حال القدوة (فرع) لو تذكر المأموم في تشهد ترك ركنين أو ثلثة كبرية  
أو شك في أي بعد سلام امامه بركة ولا يسجد في التذكر وقوع سهوه حال القدوة بخلاف الشك لعله  
بعد هازا بقدر تقدير ومن ثم لو شك في ترك ركوع الامام أو في أنه أدرك الصلاة معه كآلة أو ناقصة تركه أي  
بركة وسجد فيها لوجود شك القضي بالسجود بعد القدوة أيضا ويغوت سجود السهوان سلم عمدا وان  
فرب الفعل أو سهوا وطال عرفا وإذا سجد صراعا ثانيا إلى الصلاة فيجب ان يعيد السلام وإذا عاد الامام لزم  
للمأموم الساعي الود والابطلت صلاته ان تعمد وعلم ولو قام المسبوق ليم فليزمه العود لما بينهما اماه اذا عاد  
(تنبيه) لو سجد الامام بعد فراغ المأموم للوقوف من أقل التشهد واقفه وجوبا في السجود أو قبل أقله ثابته  
وجوبا ثم يتم تشهد (ولو شك بعد سلام في) اخلال شرط أو ترك (فرض خيرية و) تكبير (بحرم لم يؤثر)  
والأصبر وشق وان الظاهر مضى على الصحة أما الشك في النية وتكبيره لأجل لم يؤثر على المعتمد  
خلاف لمن أحال في عدم الفرق وخروجك بالشك ما لو تيقن ترك فرض بعد سلام فيجب البناء على بطل الفصل  
أو بطلانها وان استرد قبله أو تكلم أو مشى قليلا قال الشيخ زكريا في شرح الروض وان خرج من  
المسجد والرجع في طول الفصل وقصره إلى العرف وقيل يعتبر بقصر الظاهر التي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في خبري اليدين والطلول بما زاد عليه وللتقول في الخبر أنه قام ومضى إلى ناحية المسجد وراجع اليدين  
وسأل الصحابة انتهى وحكي للرافعي عن البويطي أن الفصل الطويل ما يزيد على قدر ركعة وبه قال  
أبو اسحق وعن أبي هريرة أن الطويل قدر الصلاة التي كان فيها (فاعدة) وهي أن ما شك في تغيره من  
أصله يرجع إلى الأصل وجودا كان أو عدما وي طرح الشك فلذا قالوا كعدوم مشكوك فيه (فتحة) تسن  
سجدة الثالثة لقاري وسامع جميع آية سجدة ويسجد متصل لقراءته إلا أن ما فسد سجدها لسجدة امامه  
فان سجدة امامه وتخطف هو عنه أو سجد هو دونه بطلت صلاته ولو لم يعلم المأموم سجوده إلا بعد رفع رأسه  
من السجود لم تبطل صلاته ولا يسجد بل ينتظر قائما أو قبله حوى فإذا رفع قبل سجوده رفع معه ولا  
يسجد ويسن للامام في السرية تأخير السجود إلى فراغه بل بحث نذب تأخيرها في الجهرية أيضا في الجوامع  
العظام لانه يخط على المأمومين ولو قرأ أنها فرحك بأن بلغ أقل الركوع ثم بدله السجود لم يحزم لقوات  
محله ولو هوى السجود فلما بلغ حد الركوع صرفه لم يكفه عنه وفروضا لتبطل نية سجود الثلاثة  
وتكبير تحريم وسجود كسجود الصلاة وسلام ويقول فيها ندبا يسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه  
و بصره بحوله وقوته فيبارك الله أحسن المخلقين (فاتدة) تحرم القراءة بقصد السجود فقط في صلاة

(قوله) ولان الظاهر  
مضيا على الصحة  
قال صحيح وبه يتبعه أن  
الشرط كل ركن خلافا  
لما وقع في المجموع فقد  
صرحوا بأن الشك في  
الظاهرة بعد طواف  
الفرض لا يؤثر ويجوز  
دخول الصلاة بطهر  
مشكوك فيه فيها اذا  
تيقن الطهر وشك في  
أحدث أم لا

أوقفت مكروه وتبطل الصلاة بخلافها لقصد السجود غيره مما يتعلق بالقراءة فلا كراهة مطلقا ولا يصل  
التقرب إلى الله تعالى بسجدة بالاسباب ولو بعد الصلاة وسجود الجهالة بين يدي مشايخهم حرام اختفا  
**(فصل في مبطلات الصلاة (تبطل الصلاة) فرضها ونهاها لا الصوم والعتكاف (بينة قطعها) وتعليقه**  
**بمحصل شيء ولو محالاً عايداً (وتردفيه) أى القطع ولا مؤاخذه بمراسم يهري في الصلاة كالإيمان وغيره**  
**(وبطل كثير) يقيناً من غير جنس أفعالها إن صدر عن علم بحر ما وجبه ولم يصدر حال كونه (ولا يح) عرفاً**  
**في غير شدة الخوف ونقل السفر بخلاف القليل بخطوتين وإن انقسمتا حيث لا يؤتيه والضر بين ثم لم قصد**  
**ثلاثاً متوالية ثم فعل واحدة أو شرع فيها بطلت صلاؤه والكثير المنفرد بحيث يد كل منقطعاً عما قبله وحده**  
**البغوى بأن يكون بينهما قرينة ضعيف كما في المجموع (ولو كان) الفعل الكثير (سهواً) والكثير**  
**(كثلاث) مضغرات (خطوات وتوات) وإن كانت بقدر خطوة مفترقة وكثرة يثر رأسه ويدوم لومعا**  
**والخطوة بفتح الخاء المرة وهي هنا نقل رجل لأكثر أو غيره فإن نقل معها الأخرى ولو بالاعتاب فخطوان**  
**كما اعتمد شيخنا في شرح المنهاج لكن الذى جزمه في شرح الإرشاد وغيره أن نقل رجل مع نقل الأخرى**  
**إلى محالهما ولا خطأ فقط فإن قل كلا على التعاقب فخطوان بلا نزاع ولو شك في فعل أقليل هو أو كثير**  
**فلا بطلان وتبطل بالوئية وإن امتدت (لا تبطل) (بحركات خفيفة) وإن كثرت وتواتت بل تكره**  
**(كنحر يك) أصبح أو (أصاب) في حرك أو سبحة مع قرار كفه (أو جفن) أو شدة أرك أو لسان لأنها**  
**تأبى لها المستقرة كالأصابع ولذلك بحث أن حركة اللسان إن كانت مع نحو يله عن محله بطل ثلاث منها**  
**قال شيخنا وهو محتمل خروج الأصابع الكف فتحر يكها ثلاثاً ولا يبطل إلا أن يكون به جوب لا يصبرمه**  
**عادة على عدم الحكم فلا تبطل للضرورة قال شيخنا ويؤخذ منه أن من أثبت بحركة اضطرابية فبطل عنها**  
**عمل كثير موع فيه وإسرائيل ورد على التوابع بالتحكم مرة واحدة وكذا ذكر فيها عن صدره ووضعها على**  
**موضع الحكم مرة واحدة أى أن فصلت أحدهما بالأخرى والافتك مرة على الاستظهار شيخنا (و ينطق)**  
**عمدا ولو بأكره (بحرفين) وإن توالي كما استظهره شيخنا من غير قرآن وذكر أودعاء لم يقصد بهما مجرد**  
**الفهم كقوله لمن استأنوه في السجود - ادخلوها بسلام آمين - فإن قصد القراءة أو الذكر وحده أوع**  
**التبعية لم تبطل وكذا أن أطلق على مقاله جمع مقده ون لكن الذى في التحقيق والله فائق البطلان وهو**  
**المعتمد وثانى هذه الصور الأربعة في انفتح على الإمام بالقرآن أو الذكر وفي الجهر بتكبير الافتتاح من الإمام**  
**والبالغ وتبطل بحرفين (ولو) ظهراً (في تنحيم غير متعذر قراءة واجبة) كفاتحة ومنها كل واجب قول**  
**كتمهيد الأخير وصلاته فلا تبطل بظاهر حرفين في تنحيم لتعذر ركن قولى (أو) ظهراً في (نحوه) كسعال**  
**وبكاء وعطاس وتحكم وخروج قولى آخر تعذر قراءة واجبة ما إذا ظهر حرفان في تنحيم لتعذر قراءة**  
**مسنونة كالسورة أو الفاتحة أو الجهر بالفاتحة فبطل وبحث الزركشى جواز التنحيم للصائم لأخر -**  
**نخامة تبطل صومه قال شيخنا ويتجه جوازه للغار أيضاً لأخراج نخامة تبطل صلاه إن زلت لهذا الظاهر**  
**ولم يكن إخراجها إليه ولو تنحيم أمامه فإن من حرفان لم يجب مفارقة لأن الظاهر تحمزه عن المبطل ثم إن**  
**دلته بقرنته على عدم عذره وجبت مفارقه كما بحثه السبكي ولو ابتلى شخص بنحو سعال دائم بحيث لم**  
**يخل زمن من الوقت يسع الصلاة بلا سعال مبطل قال شيخنا الذى يظهر العفو عنه ولا قضاء عليه لو شفى**  
**(أو) ينطق (بحرف مفهم) كقوع وف أو بحرف ممدود لأن الممدود في الحجة حرفان ولا تبطل الصلاة**  
**بتألفه بالمرية بقرينة توقفت على اللفظ كعذر وعق كأن قال فثرت لزيد بالقول أو عتقت فلان وليس مثله**  
**اللفظ بمتصوم أو اعتكاف لأنها لا تنوقف على اللفظ فلم تحتج إليه ولا بدعاء جائز ولو لم يره بلا تعليق ولا**  
**خطاب لم يلحق فيها فبطل بهما عند التعليق كمن شفى الله مرضى فعلى عتق رقبة أو اللهم اغفر لي إن شئت**

(قوله وتبطل بالوئية)  
أى الفاتحة في ع ش  
أفنى شيخنا الرمل بأن  
حركة جميع البدن  
كلوئية الفاتحة فتبطل  
بها اه سم على حج  
(قوله بحرفين) ولومن  
منسوخ لفظه أو من  
حديث قدسى وإن لم  
يقيداً وذلك لخبر مسلم  
أن هذه الصلاة لا يصلح  
فيها شئ من كلام الناس



وكذا عند خطاب مخلوق غير النبي ﷺ ولوعند سبحة لذكره على الأوجه نحو نذرت لك بكذا أو  
رحمك الله ولوليت ويسمى لعل سلم عليه لرد بالأشراق باليد أو الرأس ولو نطقا ثم بعد الفراغ منها باللفظ  
ويجوز لرد قوله وعليه السلام كالتمثيت يرد واجتهد لغير مصدر سلام تحلل وصل ولن عطس فيها أن  
يحمد ويسمع نفسه (لا) تبطل (يسير نحو تنحج) ع (لا) غلبة عليه (و) لا يسير (كلام) عرفا  
كالركعتين والثالث قال شيخنا يظهر ضبط السكاة هنا بالعرف (يسير) أى مع سهو عن كونه  
في الصلاة بأن نسي أنه فيها لانه ﷺ لما سلم من الركعتين تكلم قليل معتقدا الفراغ وأجابوه بجوزين  
النسخ ثم نفي هو مدعيها ولو ظن بطلانها بكلامه القليل سهوا فتكلم كثيرا لم يضر وخرج يسير تنحج  
لفظة وكلام يسير كثير مما يقبلان بكثرهما ولو مع غلبة وسهوا وغيره (أو) مع (سبق لسان) إليه (أو) مع  
(جهل بحريته) أى الكلام فيها (لنقرب السلام) وإن كان بين المسلمين (أو) بعد من العلماء أى ممن يعرف  
ذلك ولو سلم تأسيما ثم تكلم عمدا أى بسيرا أو جهل بغيره أى به مع علمه بغيره جنس الكلام أو كون  
التنحج مطلقا مع علمه بغيره التكلم لم تبطل لحناه ذلك على العوام (و) تبطل (عقتر) وصل لجوفه  
وإن قل وأكل كثيره سواء أو لم يبطل به الصوم فلا يتبع نخامة زلت من رأسه لحد الظاهر من ذلك. أرى يقا  
متنجسا بنحو دم لثته وإن أبيض أو متغيرا بغيره بغيره بل طمأنا لا كل القليل عرفا ولا ينقيد بنحو  
مسمة من نسي أو جهل معذور ومن مغلوب نخامة لحد الظاهر وعجز عن مجها أو جوى ريقه بطعام بين  
أسنانه وقد عجز عن تمييزه وجه فلا يضر للمفسر (و) تبطل (زيادة ركن فقل عمدا) لغير ما به كزيادة  
ركوع أو سجود وإن لم يطمئن فيه ومنه كما قال شيخنا أن ينحني الجالس إلى أن تحاذي جبهته ما أمام  
ركبته ولو لم يحصل تركه أو افتراضه لمغلوب لأن المبطّل لا يضر للندوب ويشتغل القعود اليسير بقدر  
جلسة الاستراحة قبل السجود وبعد سجدة التلاوة وبعد سلام أمام مسبق في غير محل تشهد أما وقوع  
الزيادة سهوا أو جهلا فعنونه فلا يضر كزيادة سنة تحور رفع اليدين في غير محل أو ركن قولي كالتفاتة أو  
فعل لنا بجهة كان ركن أو سجدة قبل إمامه ثم عاد إليه (و) تبطل (باعتقاد) أو ظن (فرض) معين من  
فروضها (فلا) لتلاوته لأن الاعتقاد العاقل فلا من أفعاله فرضا أو علم أن فيها فرضا وفلا يميز بينهما  
ولا قصد بفرض معين الفلية ولأن اعتقاد أن الكل فرض (تنبه) ومن المبطّل أيضا حدث ولو بالقد  
واصال نجس لا يفي عن إلا أن دفعه حالا وانكشف عورة إلا أن كشفها وجه فستره لا وترك ركن حمدا  
وشك في نية التحريم أو شرط لها مع مضى ركن قولي أو فعلى أو طول زمن وبعض قولي كسكاه مع طول  
زمن شك أو مع قصره ولم يعد ما قرأه (فرغ) لو أخبره عند رواية بنحو نجس أو كشف عورة مبطل  
لزمه قوله أو بنحو كلام مبطل فلا (وندى) لمنفرد رأى جماعة مشروعة (أن يقبل فرضه) الحاضر  
لأنما أت (فلا) مطلقا (و) يسلم من الركعتين إذا لم يقم لثالثة ثم يدخل في الجلعة ثم أن شئ فوت الجماعة  
إن تم ركعتين استعجله قطع الصلاة واستثنى فيها جماعة ذكره في المجموع وبحت باليقين أنه يعلم ولو  
من ركعة أما إذا قام لثالثة أمهانيا إن لم يحش فوت الجماعة ثم يدخل في الجماعة

(قوله بقدر جلسة الاستراحة) وقدرها  
قدر الجلوس بين  
السجدتين بذكره كما  
في المجموع وقيل بأزيد  
من الطمانينة ومعتد  
بمرحوظ كراهة تطويل  
جلسة الاستراحة عن  
قدر الجلوس بين  
السجدتين ولا بطلان  
لو طال وغالها حج

(فصل) في الأذان والأقامة هما لغة الأعلام وشرعا ما عرف من الألفاظ المشهورة فيها \* والأصل فيها  
الاجماع المبسوق برواية عبادة بن يزيد المشهور لدية تشاوروا فيما يجمع الناس وهي كما في سنن أبي داود عن  
عبدالله أنه قال لما أمر النبي ﷺ بالناس قوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف في وأنا نائم رجل  
يعمل ناقوسا في يده فقلت يا عبدالله أتبيع الناقوس فقال وما تمنع به فقلت فدعوه إلى الصلاة قال  
أولا ذلك على ما هو خير من ذلك فقلت بل فقال يقول الله أكبر الله أكبر إلى آخر الأذان ثم استأخرني  
غير بعيد ثم قال وتقول إذا أتت الصلاة الله أكبر الله أكبر إلى آخر الأقامة فلما أصبحت أتيت النبي

ﷺ فآخرته بما رأيت فقال لها لروايحي إن شاء الله فممع بلال فألقى عليه مارأيت فليؤذنه به فانه  
 أبدى صوتا منك فقببت مع بلال فجعلت ألقيه عليه فيؤذنه به فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيت  
 غرج بجزة ردها ويقول والذي بعثك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما رأيت فقال ﷺ فنه الجسد  
 قبل رآها بضعة عشر محاييا وقديس الاذان لغبر الصلاة كما في أذن المهوم وللصروع والغنيان ومن  
 ساء خلقه من انسان أو بهيمة وعند الحريق وعند تقول القيلان أي تترد الجفن وهو والاقامة في أذني  
 المولود وخلف المسافر (يسن) على الكفاية وبحمل فعل البعض (أذان واقامة) لغبر السميعين اذا  
 حضرت الصلاة فيؤذن لك أحدكم (لقد كرروا) صبا منفردا (وان سمع أذانا) من غير معنى المتعمد خلافا  
 لما في شرح مسلم فلم ان سمع أذان الجماعة وأراد الصلاة معهم لم يسن له على الأوجه (المكتوبة) ولو فاقته دون  
 غيرها كالسكن وصلاته بالجماعة والمنسورة ولو اقتصر على أحدهما لتخوضيق وقت فالأذان أولى به ويسن  
 أذانان أصبح واحد قبل الفجر وآخر بعده فان اقتصر فالأولى بعده وأذانان للجمعة أحدهما بعد موعود  
 الخطيب للمبر والآخر الذي قبله انما أحسنه عثمان رضي الله عنه لما كثرا الزلس فاستجاب به عند الحاجة كان  
 توفيق حضورهم عليه والالكان الاقتصار على الاتباع أصل (د) سن (أن يؤذن لأولى) فقط (من صلوات  
 توات) كفراوات وصلاتي جمع وفاتنة وحاضرة دخل وقتها قبل شروعه في الاذان (ويقيم لكل) سبعا لاتباع  
 (د) سن (لأمانة لاشي) سرا وخشي فان أذنت للنساء سرا لم يكره أوجه لرحوم (ويأدى جماعة) مشروعة  
 في (تقر) كعيد وتراويح ورتور أودعنا رمضان وكسوف (الصلاة) بنصب لغرامور فمبدأ (جامعة)  
 بنصب حال ور فيه خبر الدكور ويجزى الصلاة الصلاة وهلموا الى الصلاة ويكره على الصلوات يبنى  
 نذبه عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون تابعا عن الاذان والاقامة وخرج بقوله لجامعة ما لا يسن فيه  
 الجماعة وما فعل فرادى وبغفل منسورة وصلاته تجارة (وشرط فيها) أي في الاذان والاقامة (ترتيب) أي  
 الترتيب المعروف فيها للاتباع فان عكس ولو ناسيا لم يصح له البناء على المنتظم منها ولو ترك بعضها أتى  
 به مع إعادة ما بعده (وولاه) بين كلتهما لم يضر بغير كلام وسكوت ولو عدما ويسن أن يحمده سرا  
 اذا عطس وأن يؤخر رد السلام وتشيت الطلوس الى الفراغ (ويجهر) ان أذن أو أقام (لجامعة) فيبني  
 اسما واحدا جميع كلماته أما المؤذن أو المقيم لغنه فيكفيه اسماح تضغط (ووقت) أي دخوله لغبر الأذان  
 صحيح لان ذلك للاعلام فلا يجوز ولا يصح قبله أما أذان الصبح فيصح من نصف ليل (ومن ثوب)  
 لأذاني (صبح) وهو أن يقول بعد الخيطين الصلاة خبر من النوم مرتين ويثوب لأذان فاتصبح وكره  
 لغبر صبح (وتجيم) بأن يأتي بكلمتي الشهادتين مرتين سرا أي بحيث يسمع من قرب منه عرفا قبل  
 الجهر بهما للاتباع وصبغ يصبوه (وجعل مسجعت بهما) في الاذان دون الاقامة لانه أجمع للصوت  
 قال شيخنا أن الرغز الصوت به وان تغفرت يبدل الأخرى أو سبابة سن جعل غيرها من قبلة الاصابع  
 (د) سن (فيهما) أي في الاذان والاقامة (فيلم) وأن يؤذن على موضع عال ولو لم تكن للسجد منزلة من  
 بطلحه ثم يباه (واستقبال) القبلة وكره تركه (وتحوي لوجهه) لا الصلابة (فيما يمين) مرة (في حي على  
 الصلاة) في المرتين ثم يرد وجهه للقبلة (وشالاه) مرة (في حي على الملاح) في المرتين ثم يرد وجهه للقبلة ولو  
 لأذان الخلبة أو لمن يؤذن لنفسه ولا يلتفت في الثوب على نزاع فيه (نثيب) يسن رفع الصوت بالأذان  
 لمرفد فوق ما يسمع نفسه ولمن يؤذن لجامعة فوق ما يسمع واحد منهم وأن يبالغ كل في جهره به لاصبره  
 وخفضه به في مصلى أقيمت فيه جماعة وانصرفوا وترتبه وادراج الاقامة وتسكن راء التاكيد لاولي حال  
 لم يفعل الا فصح الضم وادغام دال محمد فيراء رسول الله لان تركه من اللحن الخفي وبني التناق بهاء  
 الصلاة ويكرهان من محدث وصي وقاسي ولا يصح نصبه وهما أصل من الامامة لقوله تعالى - ومن

(قوله أبدى صوتا)

أي أعلى صوتا (قوله)

في أذني المولود) أي

فيؤذن في اليمنى ويقيم

في اليسرى كما سيأتي

في حله ان شاء الله تعالى

(قوله يسن على الكفاية)

الحج أي لانه ﷺ لم

يأمر بهما في حديث

الاهرائي مع ذكر

الوضوء والاستقبال

وأركان الصلاة ولانها

للإعلام الصلاة فموجب

(قوله واستقبال الحج)

في شيخنا لودار المؤذن

حال أذانه كني ان سمع

آخره من سمع أوله

اه سم وقيل سم

والاطفيحي عن م ر

أن المولود للمذكور

محسره وجزم جل

الحسين بانه يبور

فحاجة ككبر الالده

أحسن قولاً دعا إلى الله - قالت عائشة رضي الله عنهم المؤذنون وقيل هي أفضل منهما وفضلت عن أحدهما بالزنازع (و) سن (لسمعهما) سبأية ز الحروف والإلام بعد سبأية كما قال شيخنا آخر (أن يقول ولو منوش) أوجبنا أوماتنا خلافاً للسبكي أو مستحبياً فيما يظهر (مثل قولها) أن يلحظنا لحناً بغير المعنى فيأتي بكل جملة عقب فراغه منها حتى في الترجيع وإن لم يسمعه ولو سمع بعض الأذان أجاب فيه وفيما لم يسمعه ولو ترتب المؤذنون أجاب الكل ولو بعد صلاته ويكره ترك الجلبة الأول ويقطع للجلباء القراءة والذكر والنداء وتكره للجامع وقاضى حاجة بل يجيبان بهذا الفراغ كصل أن قرب الفصل اللان بحمام ومن بدنه ما عداه نجس وإن وجد ما ينظر به (الافى حيلات فيمنع قولاً) الجيب أى يقول فيها لأحول ولاقوة إلا بالله العلى العظيم أى لأحول عن عتبة الله الإله ولاقوة على طاعته لا يعوقه (و يصدق) أى يقول صدقت ويرتد من بين أمرى تدابر أى خبر كثير (أن توب) أى أتى بالتوب في الصبح ويقول فى كلنى الأمانة أقامها لله وأدامها وجعلنى من صالحى أهلها (و) سن (لكل) من مؤذن ومقيم وسمعهما (أن يصل) ويسلم (على النبى) ﷺ (بصدراهما) أى بصدراهما كل منهما أن طال فصل بينهما والافسح لهما دعاء واحد (ثم يقول كل منهما رافداً يده (الله رب هذه الدعوة) أى الأذان والاقامة (الى آخره) ثم التامة وصلاة فاتحة آت محمداً الوصلة والفضيلة وابتهت مقاماً محموداً الذى وعدته \* والوجه أى أعلى درجة الجلبة وللقام المحمود مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة ويسن أن يقول بعد الأذان المغرب اللهم هذا إقبال إليك وإدبارتهلك وأصوات دعائك فاعفروا وتسبب الصلاة على النبى ﷺ قبل الاقامة على ما قاله النووي في شرح الوسيط واعتمد شيخنا ابن زيد وقال ما قبل الأذان فمأر في ذلك شيئاً وقال الشيخ الكبير البكري ما تسن قبلها ولا يسن - رسول الله بعدهما قال الرويانى في البحر يستحب أن يقرأ بين الأذان والاقامة آية الكرسي لمجان من قرأ ذلك بين الأذان والاقامة لم يكتب عليه ما بين الصلوتين (فرع) أتى البلقين فيمن وافق فراغه من الوضوء فراغ المؤذن بأنه يأتى بذكر الوضوء لأنه لبداية الذى فرغ منها ثم يذكر الأذان وقال وحسن أن يأتى بشهادتى الوضوء ثم يدعوا الأذان ليعطفه بالنبى ﷺ ثم يدعوا الله (فصل في صلاته النفل) وهو صلاة الزيادة وشرعاً ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ؛ يبرئ عنه ما يطوع والسته والمستحب والمندوب وثواب الفرض منه سبعين درجة كفى حديث صحاحين ختمه وشرع ليكمل نقص الفرائض بل ويقوم فى الآخرة لافى الدنيا مقام مارك منها لصغر كفتيان كما نص عليه والصلوات أفضل عبادات البصن بعد الكهاتين فقرضها أفضل الفروض وفضلها أفضل النوافل ويلها الصوم فالجواز كذا على ما يجرى به بعضهم وقبل أفضلها الزكاة وقبل الصوم وقبل الحج وقبل غير ذلك والخلاف فى الأكثرين وأصله عرقا مع الاقتصار على الآكد من الآخر والأصوم يوم أفضل من ركعتين \* وصلاة الفل قمين قسم لاقسن له جماعة كل رواتب التاهمة للفرائض وهى ما تاتى آتفا (يسن) للأخبار الصحيحة الثابتة فى السنن (أربع ركعات قبل عصر و) أربع قبل (ظهر و) أربع (بعده) وركعتان بعد مغرب) ونعوب وصلهما بالفرض ولا تقوت فضيلة الوصل ما تاتى به قايما بالركعتين المأثور بهما المكتوبة (و) بعد (عشاء) ركعتان خفيفتان (ر قبلهما) أن يشتغل بجلبة المؤذن فإن كان بين الأذان والاقامة ما يسهما فلهما والأخرهما (و) ركعتان قبل (صبح) ويسن تخفيفهما وقراءة السكافرون والأخلاص فيها غير مسلم وغيره وورد أيضاً فيها ألم نشرق لك وألم تركب وأن من دام على قراءتهما فيها زالت عنه علة البواسير فيسن الجمع فيها بينهما ليتحقق الاتيان بالوارد أخذها مما قاله النووي فى انى ظلت خصى ظلماً ككثيراً كثيراً ولم يكن بذلك مطولاً لهما تطويل لا يخرج عن سنة الاتباع كما قاله شيخنا ابن حجر وزيد وينسب للاضطجاع بينهما وبين الفرض أن

(قوله صدقت وبررت)  
لوقال هذه الكلمة فى  
الصلاة بطلت كما لو  
قال الله متجيباً (قوله)  
الاضطجاع وحسنت  
أن يتذكر بذلك  
نعمته القبر حتى يتفرغ  
لأعمال الصالحة  
وتهيأ لله

لم يؤخرهما عنه ولو غير متجدد والاولى كونه على الشق الايمن فان لم يرد ذلك فصل بنحو كلامنا ونحو قول  
 (تنبيه) يجوز تأخير الرواتب القبلية عن الفرض وتكون اداءه وقديس كآن حضور الصلاة تقام واقرب  
 لما فيها بحيث لو اشتغل بها فخرته تحترم الالام فيكره الشروع فيها لا بتقديم البدنية عليه لعدم دخول وقتها  
 وكذا بعد خروج الوقت على الاوجه ولما ذكره من الرواتب عشر وهو ركعتان قبل مسبح وظهر و بعده  
 وبعد مغرب وعشاء (د) يس (وتر) أى صلاته بعد العشاء غير الوتر حتى على كل مسلم وهو افضل من  
 جميع الرواتب بخلاف في وجوبه (واقفه ركعة) وان لم يتقدمها قبل من ست العشاء أو غيرها قال في المجموع  
 وأدنى الكمال ثلاث وأكل منه خمس فسبح فسبح (وأكثره إحدى عشرة) ركعة فلا يجوز الزيادة عليها  
 بنية الوتر وإنما يفعل الوتر أو ثلثا ولو أحرم الوتر ولم ينو عددا صح واقتصر على ما شاء منه على الأوجه قال  
 شيخنا وكان بحث بعضهم الحاخة بالغل المطلق في أن له اذناوى عددا أن يزيد وينقص توهم من ذلك  
 وهو غلط صرح وقوله ان في كلام القرأى عن القوراني ما يؤخذ من ذلك وهم أيضا كما يعلم من البسيط  
 ويجري ذلك فيمن أحرم سنة الظهر الاربع نية الوصل فلا يجوز له الفصل بان يسلم من ركعتين وان نواه  
 قبل النقص خلافا لمن وهم فيه أيضا انتهى ويجوز ان يرد على ركعة الفصل بين كل ركعتين بالسلام وهو  
 افضل من الرسل بتشهد أو تشهد في الركعتين الاخيرتين ولا يجوز الوصل بأكثر من تشهدين والوصل  
 خلاف الاولى فيما عدا الثلاث وفيها مكروه انتهى عنه في خبر ولا تشهدوا الوتر صلاة للغرب ويس لمن  
 أوتر بثلاث أن يقرأ في الاولى سحر وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص والمؤذنين للابواب فلو  
 أوتر بأكثر من ثلاث فبسر له ذلك في الآية الاخيرة ان فصل عما قبلها والا فلا كما أتى به الباقي  
 ولن أوتر بأكثر من ثلاث فقرأه الاخلاص في اوليه فصل أو وصل وأن يقول بعد الوتر ثلاثا سبحان الله  
 القدوس ويرفع صوته بالآية ثم يقول اللهم اني أعوذ بركاضك من سخطك وبمعافاك من عقوبتك وبك  
 ملك لأحصى ثناء عليك أنت كما أئببت على نفسك • وقت الوتر كالمرامج بين صلاة العشاء ولو بعد  
 المغرب في جمع التقديم وطالع لفجر ولو خرج الوقت لم يحزمهاؤها قبل العشاء كل رواتب البدنية خلافا لما  
 رجحه بعضهم ولو بان بطلان عشاءه مدفعل الوتر أو التراويح وقع فلا مطلقا (فرع) يس لمن وثق يقظته  
 قبل الفجر بنفسه أو غيره أن يؤخر الوتر كله أو التراويح عن أول الليل وان طالت الجماعة فيه بالتأخير في  
 رمضان لخبر الشيوخين اجعلوا آسوا صلاتكم الليل ورا وتأخيرها عن صلاة الليل الواقعة فيه ولم يمتنع بها  
 أن يجعل قبل النوم ولا ينبغي اعادة ثم ان فعل الوتر بعد النوم حصل به سنة التجدد أيضا والا كان وزرا  
 لا نهجا وقبل الاولى أن يؤخر قبل أن ينام مطلقا ثم يقوم ويتجدد بقول في هريرة رضى الله عنه أمرني  
 رسول الله ﷺ أن أوتره في أن نام رواه الشيخان وقد كان أبو بكر رضى الله عنه يؤخر قبل أن ينام ثم  
 يقوم ويتجدد وعمر رضى الله عنه ينام قبل أن يوتر ويقوم ويتجدد ويوتر فقرأها الى رسول الله ﷺ  
 فقال هذا أخذ بالحزم يعني أبا بكر وهذا أخذ بقوة بنى عمر وقد روى عن عثمان مثل فعل أبي بكر وعن  
 علي مثل فعل عمر رضى الله عنهم قال في الوسيط واختار الشافعي فعل أبي بكر رضى الله عنه وأما الركعتان  
 الاثنتان يصلهما الناس جلوسا بعد الوتر فليستا من السنة كما صرح به الحارثي والشيخ كزيا قال في المجموع  
 ولا تعارض من يعتقد سنيته ذلك ويدعوا له لجهالة (د) يس (الضحى) قوله تعالى - يسبحن بالضحى  
 والاشراق - قال ابن عباس صلاة الاشراف صلاة الضحى روى الشيخان عن أبي هريرة رضى الله عنه  
 قال أو صافى خليل ﷺ ثلاث صلوات ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن نام وروى  
 أبو داود أنه ﷺ صلى سبعة الضحى أى صلاتها ثمان ركعات وسلم من كل ركعتين (واقفها ركعتان)  
 (وأكثرها ثمان) كما في التحقيق والمجموع وعليه لا كثرون فتعزم الزيادة عليها بنية الضحى وهي

(قوله أو يحتمل) أى  
 عن المكان الذى صلى  
 فيه ركعتين (قوله)  
 وكذا بعد خروج  
 الوقت أى لا يغفل  
 البعدية التي لم يفعل  
 مشوعا ولو بعد خروج  
 الوقت فتنب (قوله والا)  
 أى ولن لم يحصل  
 الثلاثة الاخيرة هما  
 قبلها فلا أى فلا يس له  
 أن يقرأ في الثلاث  
 الاخيرة ما ذكره عبدة  
 صحيح بعد قوله لا تنام  
 ونهيت أن ذلك إنما  
 يس ان أوتر بثلاث  
 لانه إنما ورد فيه ولو  
 أوتر بأكثر ففعل يس  
 له ذلك في الثلاث  
 الاخيرة فصل أو وصل  
 محل نظر

أصلها على ما في الروضة وأصلها فتجاوز الزيادة عليها بقيتها إلى ثني عشرة وينب أن يسلم من كل ركعتين ووقتهما من ارتفاع الشمس قدر روع إلى الزوال والاختيار فعلها عند مغنى ربم النهار الحديث صحيح فيه فإن ترادفت فضيلة التأخير إلى ريع النهار وفضيلة أدائها في المسجد أن يؤخرها فالأولى تأخيرها إلى ريع النهار وإن فاتت فعلها في المسجد لأن الفضيلة المتعلقة بالوقت أولى بالرعاية من المتعلقة بالمكان ويسن أن يقرأ فيها سورتي الشمس والضحى وودياً إضافة الكافرون والاخلص والأوجه أن ركعتي الاشراف من الضحى خلافا للزوال ومن تبعه (و) يسن (ركعتا تحية) لداخل مسجد وإن تكرر دخوله أو لم يرد الجالس خلافا للشيخ نصر ونعمه الشيخ ركياً في شرعي المنهج والتحرير بقوله إن أراد الجالس لغير الشيعين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وتغوث التحية بالجلوس الطويل وكذا القصير إن لمسه أو يجهد ويلحق بها على الأوجه ما لو احتاج للشرب فيقبله قليلاً ثم يأتي بها لا بطول قيام أو اعراض عنها ولن أحرم بها قائماً القعود لانعاسها وكره ركعها من غير عذر نعم إن قرب قيام مكتوبة جمعة أو غيرها وخشي لو اشتغل التحية فوات فضيلة العزم؛ فله أن يركع قائماً ويسن لمن لم يتمكن من طيل أو يحدث أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أربعاً وتكريراً يطيب داخل وقت الخطبة ولم يد طواف دخل المسجد لا درس خلافا لهم (و) ركعتا (استخارة) ولحرام وطواف وضوء وتنادى ركعة التحية وبإيها بركتين ما كثر من فرض أو غل أو نحو وإن لم ينوهما مع أي يسقط طلبها بذلك أما حصول ثوابها فالوجه توقفه على اليه خبر إنما الأعمال بالنيات كما قاله جمع متأخرون واعتده شيخنا لكن ظاهر كلام الأصحاب حصول ثوابها وإن لم ينوهما وهو مقتضى كلام المجموع وقرأ نذبا في ركعتي الضوء بعد الفاتحة - ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم الرجاء - والثانية - ومن يعمل سوا أو يظفر نفسه إلى - ومن صلاة الأوابين وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء درويست وأربعاً ركعتين وهما الأقل وتنادى غواث وغيرها خلافاً لشيخنا والاولى فعلها بعد الفراغ من أذكر للفرق • وصلاة التسبيح وهي أربع ركعات بتسليمة أو تسليتين وحديثها حسن لكثرة طرق وفيها ثواب لا ينأى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعضهم فعلها ويتركها الأشباه بالبين ويقول في كل ركعة منها خمسة وسبعين سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمسة عشر بعد القراءة وعشراً في كل من الركوع والاعتدال والسجودين والجلوس بينهما بعد الذكر والورد فيها وجلسة الاستراحة ويكر عند ابتدائها دون القيام منها وبأني بها في محل التشهد قبله ويجوز جعل الحصة عشر قبل القراءة وحينئذ يكون عشر الاستراحة بعد القراءة ولونذ كفي اعتدال ترك تسبيحات الركوع لم يجز العود إليه ولا فعلها في الاعتدال لانه ركن قصير بل يأتي بها في السجود ويسن أن لا يخلل الأسبوع منها أو الشهر والقسم الثاني مائتين في الجماعة (و) هو (صلاة العبدین) أي العبد الاكبر والأصغر بين طلوع شمس وزوالها وهي ركعتان ويكرن فيها في الأولى ركعتي العبدین ولو مقضية على الأوجه بعد افتتاح سبعا وفي الثانية تسليمة قبل تؤذنها راغبا يديه مع كل تسليمة ما لم يضرع في قراءة ولا يتدارك في الثانية أن تركه في الأولى وفي ليلتهما من غروب الشمس إلى أن يحرم الامام مع رفع صوت وعقب كل صلاة ولوجيزة من صبح عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق وفي عشرين ليلة من ذي الحجة من شيا من بهيمة الانعام أو يسمع صوتها (و) صلاة (الكسوفين) أي كسوف الشمس والقمر وأقهار كعتان كسنة الطهر وأدنى كالمائة زيادة قيام وقراءة وركوع في كل ركعة والاكل أن يقرأ بعد الصلاة في القيام الأول البقرة أو قدرها وفي الثاني كآتي آية منها والثالث كآتي وخسين والرابع كآتي وأن يسبح في أول ركوع بسجود كآتي من البقرة وفي الثاني من كل منهما كما بين الثالث منهما كسبعين والرابع كخمسين

(قوله خلافا للشيخ نصر) أي القائل بعدم طلب التحية لمن لم يرد الجلوس في المسجد أو تكرر منه الدخول (قوله ما لو احتاج للشرب فيقبله) أي ولا تقوت التحية بذلك الجلوس وفي شيخنا لا تقوت التحية بالجلوس للوضوء عند خطا من المطلق في الجلوس عمداً أي لم يلاحظ أن جلوسه لاجل الوضوء فاتته التحية كما في الوتائي

(خطبتين) أي معهما (بعضهما) أي بمن خطبتان بعد فعل صلاة العيدين ولوفي غدينا يظهر والكسوفين  
 وفتح أولى خطبتي العيدين لالكسوف بنسج تكبيرات والثانية بسج ولاء وبنى أن يفصل بين  
 الخطبتين بالتكبير ويكثر منه في حصول الخطبة قاله السبكي ولا تنس هذه التكبيرات للحاضرين (و) صلاة  
 (استسقاء) عند الحاجة لآلاء الله أملاحه أو قلته بحيث لا يكتفي وهي صلاة العيدين لكن يستغفر  
 الخطيب بدل التكبير في الخطبة ويستقبل القبلة حالة الدعاء بعد صلاة الخطبة الثانية أي نحو ثلثها (و) صلاة  
 (التراويح) وهي عشرون ركعة بمشترطها - في كل ليلة من رمضان لحرم من ظهر رمضان إيماناً واحتساباً  
 غفر له ما تقدم من ذنبه ويجب التسليم من كل ركعتين فالوصل أو بتمامها بتسليم لم يصح بخلاف ستة الظهر  
 والعصر والضحى والوتر وينوي بها التراويح أو قيام رمضان وفعلها أول الوقت أفضل من فعلها أثناءه  
 بعد النوم خلافا لما فهمه الخليلي وسيت تراويح لانهم كانوا يستريحون لطول قيامهم بعد كل تسليتين  
 وسرا العشرين أن الرواتب المأثورة في غير رمضان عشر فضرعت فيه لآله وقت جد وتشمير وتكرير  
 دل هوالة أحدنا ثلاثاً في الركعات الأخيرة من ركعاتها بدت غير حسنة لأن فيها خللاً بالسهو كما أقره  
 شيخنا وبسن الهمجد اجاباً وهو التفليل بعد النوم قاله الله تعالى - ومن الليل فتهجد به نافلة لك -  
 وورد في فعله أحاديث كثيرة وكره لعناده تركه بالضرورة ويتأكد أن لا يجعل بصلاته في الليل بعد النوم  
 ولوركتين لمعلم فضل ذلك ولا حمله لعدد ركعاته وقيل حدها اثنا عشرة وأن يكثر فيه من الدعاء والاستغفار  
 وصفه الأخير أكد وأضله عند السحر لقوله تعالى - وبالسحر لهم يستفرون - وأن يوقظ من جامع  
 في تهجده ويندب قضاء نفل مؤقت إذا فاتك العبد والرواتب والنهي لك في سبب ككسوف ونجاسة  
 وسنة وضوء ومن فاته ورده أي من النفل المطلق فعبه ضاؤه وكذا غير الصلاة ولا حصر النفل المطلق  
 وله أن يقتصر على ركعة يشهد مع صلاة بلا ركعة قاله نوي فوق ركعة فله التشهد في كل ركعتين وفي ثلاث  
 وأربع فما أكثر نوي فمدا فله زيادة وقصص أن نوي بأقلها والابطلت صلاته فالنوي ركعتين فقام الثالثة  
 سهواً ثم ذكر فيقدم وجوباً ثم يقوم لزيادة إن شاء ثم يسجد السهو أو صلاته وإن لم يشأ فقد وتهد  
 وجد السهو وسلم ويسن التفليل لأنها أن يسلم من كل ركعتين للخبر المتفق عليه صلاة الليل متى  
 متى وفي رواية صحيحة والنهار قال في المجموع طاعة القيام أفضل في النفل من تكثير الركعات وقال في أيضاً  
 أفضل النفل عياداً كبر فأصغر فكسوف غسوف فاستسقاء فوتر فركعتا جوفيقية الرواتب جميعها في  
 مرتبة واحدة فالتراويح فالضحى فركعتا الطواف والتجعة والأحرام فالوضوء (فائدة) أما الصلاة  
 المعروفة ليلة الزفاف ونصف شبان ويوم عاشوراء فبدعة قبيحة وأحاديثها موضوعة قال شيخنا كابن  
 شهاب وغيره وأصح أنها ما عتيد في بعض البلاد من صلاة الخس في الجمعة الأخيرة من رمضان عقب  
 صلاتها زاعمين أنها تكسر صلوات العلم أو للعمر أو للتركة وذلك حرم

(فضل) في صلاتها الجمعة وشرعت بالمدينة وأقلها امام وأموم وهي الجمعة ثم في صحتها ثم الصبح ثم  
 العشاء ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب أفضل (صلاة الجمعة في أداء مكتوبة) لاجعة (سنة مؤكدة) الخبر المتفق  
 عليه صلاة الجمعة أفضل من صلاة الفد بسبع وعشرين درجة والأفضلية تقتضي التذية فقط وحكمة السبع  
 والعشرين أن فيها فوائد تزيد على صلاتها بغير ذلك وخروج الأدلة القضاء ثم إن اتفقت مقتضى الامام  
 والمأموم سناً للجماعة والاختلاف الأولى كاداء خلف قضاء وعكسه وفرض خلف نفل وعكسه وتراويح  
 خائف وتر وعكسه وبالمكتوب بالمأنورة والنافلة فلا تنس فيها الجلة ولا تكره قال النووي والاصح  
 انها فرض كفاية الرجال البالغين الاحرار المقيمين في المؤداة فقط بحيث يظهر عملها بمجعل اقتضاها وقبل  
 انها فرض عين وهو ذهب أحد وقيل شرط لصحة الصلاة ولا يتأكد التنب لفساداً كده الرجل

(قوله ولا حصر النفل)  
 المطلق وهو لا يتقيد  
 بوقت ولا سبب لخبر  
 الصحيحين الصلاة  
 خير موضع فاستكثر  
 منها أو أقل فله صلاة  
 ماشاء ولو من غير نية  
 عدد ولو ركعة بنشهد  
 ولا سكراته فيه فإن  
 أحرم بأكثر من ركعة  
 له التشهد في كل  
 ركعتين كل باعية وفي  
 كل ثلاث وكل أربع  
 وهكذا لأن ذلك معهود  
 في الفرائض في الجلة  
 والصحيح منه في كل  
 ركعة لأنه لم يعده طهر

أصله - حج

لذلك يكره تركها لهم لاهل والجماعة في مكتوبة لذكر مسجد افضل لم ان وجدت في بيته فقط فهو افضل  
وكذا لو كانت فيه أكثر منها في المسجد على ما اعتمد الاثر في غيره قال شيخنا والاوجه خلافه ولو  
تطورت فضيلة الصلاة في المسجد والحضور غرضه قدم فما يظهر لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى من  
الفضيلة المتعلقة بمكانها أو زمانها والمتعلقة بزمانها أولى من المتعلقة بمكانها وتسن إعادة المكتوبة بشرط  
أن تكون في الوقت وأن لا يزداد في عاقبتها على مرة خلافا لشيخنا أبي الحسن البكري رحمه الله ولو  
صلت الأولى جماعة مع آخر ولو واحدا اما كان أو مأموما في الأولى أو الثانية بنية فرض وإن وقعت فلا  
في نوى إعادة الصلاة المعروضة واختار الامام أنه بنوى الطهر أو العصر مثلا ولا يتعرض للفرض وبوجه في  
الروضة لكن الأول مرجح لاكثرين والفرض الأول ولو بان فساد الأولى لم يحجزه الثانية على ما اعتمد  
التوى وشيخنا خلافا لما قاله شيخه ذكر بانها لا تقضى وإن المأذونى بالثانية افترض (وهي) يجمع  
كثيرا افضل منها في جمع قليل لاخير الصحيح وما كان أكثر فهو أحب الى الله تعالى (الانتهى) بدعة  
امامه) إلى الكبير كرافى أو باق ولو بمجرد ائتمه لافال جماعة بل الافراد افضل كذا قال شيخنا  
تبعا لشيخه ذكر يارحهما الله تعالى وكذا لو كان لا يسجد وحسب بعض الاركان أو كره وط وإن أتى بها  
لا يتعد بها الغلظة وهو مبطل عدا (أو) كون القليل بمسجد متيقن حل أرضه أو مال بانيه (أو) تحطل  
(مسجد) قريب أو بعيد (منها) أي الجماعة ببيت عنه لكونه امامه أو يحضر الناس بحضوره فقليل الجميع  
في ذلك افضل من كثيره في غيره بل بحث بعضهم أن الانفراد بالتحطل عن الصلاة فيه ببيته افضل والاوجه  
خلافه ولو كان امام القليل أو بالامامة انحدوا لم كان الحضور عنده أولى ولو تعارض المشيوع والجماعة ففى  
أولى كما طبقوا عليه حيث قالوا ان فرض الكعبة افضل من السنة وأقضى الغزالي وتبعه أبو الحسن البكري  
في شرحه الكبير على المناهج بألوية الافراد لمن لا يضيع مع الجماعة في أكثر صلاته قال شيخنا وهو كذلك  
ان فات في جميعها وافتاء ابن عبد السلام بأن المشيوع أولى مطلقا إنما يأتي على قول ان الجماعة ستة ولو  
تعارض فضة سبع القرآن من الامام مع قلة الجماعة وعدم مبايعه مع كثرتها كان الأول افضل ويجوز لمفرد  
أن ينوى الاقتداء بإمام أو امام صلاته وإن اختلفت ركعتيها لكن يكره ذلك دون مأموم خرج من الجماعة  
لتحويده امامه فلا يكره له المخول في جماعة أخرى إذا اقتدى في الاناء لزمه موافقة الامام ثم ان فرغ  
أولا أمم كسبوق والا فاختاره افضل ويجوز المفارقة بلا عزم مع الكراهة فتتو فضة الجماعة والمعارفة  
بغير كرخس ترك جماعة وتركه سنة مقهودة كفتش أول وقنوت وسورة ونطو به وبالمأموم ضعف أو  
شعل لا تزوت فضيلتها وقد نجب المفارقة كان عرض مبطل لصلاة امامه وقد علمه فيلزمه فيها فورا وباطلت  
وان لم يتابعها اتفاقا كما في المجموع (وتترك جماعة) في غير جمعة أي فضيلتها لاصل (مالم) يسلم امام) أي لم ينطق  
بجم عليكم في التسليم الأولى وان لم يقعد معه بأن سلم عقب محرمه لا ركا معه فيحصل جميع  
نواياها وفضلها لكنه دون فضل من أدركها كلها ومن أدرك جزءا لم يأمم طرق بعصره أخرج الامام  
بنحو حدث حصل فضل الجماعة اما لجمعة فلا تترك الأبركة كما يأتي ويسن لجمع حضروا والامام قد فرغ  
من الركوع الأخير أن يبروا إلى أن يسلم ثم يحرموا مالم يمتن الوقت وكذا لمن سبق بعض الصلاة ورجا  
جماعة يترك معهم الكل لكن قال شيخنا ان محله مالم يمتن بانتظارهم فضة أول الوقت أو وقت الاختيار  
سواء في ذلك الرجاء واليقين وأقضى بعضهم بأنه لو قصدوا فلغيرها كتب له أيها الحديث فيه (و) تترك  
فضة (محرمه) مع امامه (محضوره) أي المأموم التحرم (واشعاليه عقب تحرم امامه) من غير تراخ قال لم  
يحضره أو تراخى ذات فضيلة نعم يفترقه وسوسة خفيفة وادراك الامام فضة مستقلة مأموم بها لكونه  
صلاة صلاة ولان لا يزمه أر بين يوما يكتبه براءة من النار وبراءة من النار كما في الحديث وقيل

(قوله بمسجد افضل)  
أي من إقامتها في غير  
مسجد مطلقا أو فيه  
غير جماعة (قوله إعادة  
المكتوبة) أي على  
الاعيان خرج المفارقة  
فانها لا تسن أعادتها بل  
لا تعقد وصلاة الجنائز  
لا لا لا يعمل بها كما  
يأتي فان أعادها صحت  
ووقعت مثلا وهذه  
خرجت من سنن  
القياس (قوله حديث  
فيه) قال مر وهو  
ظاهر دليلا لا قتلا  
ومثله حج (قوله  
محضوره) أي للمأموم  
التحريم أي وإن لم  
يسمعه كما هو ظاهر

يحصل فضيلة الحرم بإدراك بعض القيام وينبغي ترك الاسراع وإن خاف فوت التحريم وكذا الجماعة على الأصح إلا الجملة فيجب طاقته أن ترجأ إدراك التحريم قبل سلام الإمام ويسن لامام ومنفرد انتظار داخل عمل الصلاة مرهبا الاقتداء به في الركوع والشهادة الأخير لله تعالى بلانطو بل وتميز بين الفائضين ولونحو علم وكذا في السجدة الثانية يلحق موافق تخلف لانمام فاحصة لاخارج عن محلها وإن صغر المسجد ولا داخل يعتاد البطء وتأخير الاحرام الى الركوع بل يسن علمه زجوا له قال القوراني يحرم الانتظار للتودد \* ويسن لامام تخفيف الصلاة مع فعلها باض وهيأت بحيث لا يقصر على الأقل ولا يستوفى الاكمل إلا أن يرضى بطلوه محسورون وكراهه تطويل وإن قصد فلو أن آخره ولو رأى مصلحا نحو سحر بقى خفف وهل يلزم أم لا وجهان والذي ينبغي أنه يلزمه لا تقاضيه وان محترم ويجوز له لا تقاضا نحو ما لكذلك ومن رأى حيوانا محترما يقصد ظالم أو يفرق زمنه تخليه وتأخير صلاة أو إظهاره أن كان فيها أو بالاجزله ذلك وكراهه تركه وكراهه ابتداء نفل بعد شروع المقيم في الإقامة ولو بغير أن الامام كان فيه أنه ان لم يمش باغماء فوت جماعة والقطعة ندبا ودخل فيها مالم يرج جماعة أخرى (و) تترك (ركعة) لمسوق أدرك الامام را كتابا مبرين (تسكيرة) الاحرام ثم أخرى طوى فان انقصر على تسكيرة اشترط أن يأتي بها (لاحرام) فقط وأن يجها قبل أن يصير إلى أقل الركوع والامام تنقذ الجاهل فتشغله فلا يخالف ما لو نوى الركوع وحده لم يلزمه عن التحريم أو مع التحريم للتشريك أو أطلق لتعارض قريبي الافتتاح والهو فوجب نية التحريم لتفتنما عارضها من تسكيرة الهوى (و) بإدراك (ركوع محسوب) للإمام وإن قصر المأموم فلم يحرم الا وهوا كح وجح بالركوع غيره كالاعتدال وبالحسوب غيره كركوع محدث ومن في ركعة زائدة وقع الركن في قواعده وقوله العلامة أن السجود بن طهيرة في حاشية الشهاج أنه يشترط أيضا أن يكون الامام أهلا لتحمل ولو كان الامام صيا لم يكن مذكورا للركعة لأنه ليس أهلا لتحمل (تام) بأن يطمئن فيه قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع وهو باو غرا حثيرة كنيته (يقينا) فلو لم يطمئن فيه قبل ارتفاع الامام منه أو شك في حصول الطمأنينة فلا يترك الركعة ويسجد الشك لسبوكا في المجموع لأنه شاك بعد سلام الامام في عدد ركعاته فلا يتحمل عنه وبحث الاستوى وجوب ركوع أدرك به ركعة في الوقت (ويكبر) ندبا (مسوق انتقل معه) لانقلبه ولو أدركه مستدلا كبر الهوى وما بعده أو ساجدا مثلا غير ساجدة ثلاثة لم يكبر للهوى اليه ووافقها قبله فدكر ما أدركه فيه من تحميد وتسبيح وتشهد ودعاء وكذا صلاة على الآل ولو في تشهد المأموم الاول قاله شيحا ويكبر مسوق للقيام (بعد سلامه ان كان) محل الذي جلس معه فيه (موضع جلوسه) لواخره كأن أدركه في الثالثة ورابعة أو ثمانية مغرب والام يكبر للقيام ويرفع يديه تبعاً لأماده القائم من تشهد الاول وإن لم يكن عمل تشهد ولا يترك في غير تشهد الأخير ويسن له أن لا يقوم الا بعد تسليمه إلى الامام وحرم مكث بعد تسليمه أن لم يكن عمل جلوسه فقبطل صلته ان تمدد وعلم تحريمه ولا يقوم قبل سلام الامام فان تمدد بلانية مفارقة بطلت والراد مفارقة حدث القعود فانها أوجهل لم يمتد بجميع ما أتى به حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الامام وحتى علم ولم يجلس بطلت صلته وبه فارق من قام عن امامه في تشهد الاول عامدا فانه يعتد بقرانه قبل قيام الامام لأنه لا يلزمه العود اليه (وشروط القدوة) شروطها (نية اقتداء واجتماع) أو اتتمام بالامام الحاضر أو الصلاة معه أو كونه مأموما (مع تحريم) أي يجب أن تكون هذه الية مقترنة مع تحريم ولذا لم تقتن نية نحو الاقتداء بالتحريم لم تنقذ الجماعة لاشتراط الجماعة فيها وتعددها غيرها فرادى ولو ترك هذه الية أو شك فيها وتابع مصليا في فعل كان هو بالركوع مناجاة له أو في سلام بأن قصد ذلك من غير اقتداء وطال مرقا انتظاره طلبت صلته (ونية امامة) أرجاعة (سنة لامام في غير جمعة) لينال فضل الجماعة والمخرج من خلاف من

(قوله على الاصح) أي  
لان المقصود قد حصل  
من غير مدققة سقط عنه  
الفرض بخلافه في الجملة  
لذا المنطوق اليه في الجملة  
الفعل ومن الماعل  
ومقال الاصح ما اقتضاه  
كلام الراعي من  
الاسراع لهم  
(قوله نية الاقتداء)  
ذكر خمس كفيات  
نية الجماعة قال صحيح  
قول جمع لا يفي بنية  
نحو القدوة أو الجماعة  
بل لا بد أن يستحضر  
الاقتداء بالحاضر  
ضعف اه ونحوه

في م ر



أوجبها وصحح فيها مع تحريمه وإن لم يكن خلفه أحدان وثق بالجماعة على الأوجه لانه سميير إماما فان لم يتولد علمه بالتقدمين حصل لهم الفضل بونه وإن نواه في الانتهاء حصل له الفضل من حيث أن في الجملة فتأخر مع التحريم (و) منها (عدم تقدم) في المسكن بقينا (على إمام عقب) وإن تقدمت أصابعه أما الشك في التقدم فلا يؤثر ولا يضر مساواته لكنها مكروهة (وندد وقوف ذكر) ولو صلينا لم يحضر غيره (من بين الإمام) والاسن له نحو في الاتباع (متأخرا) عنه (قليل) بأن تأخر أصابعه عن عقب إمامه وخرج بالذكر إلا أني فتق خلفه مع مزيد تأخر (فان جاء) ذكر (آخر أسوم عن يساره) ويتأخر قليلا (ثم) بعد إمامه (تأخرا) عنه ندبا في قيام أو ركوع حتى يصيرا صفا وراءه (و) وقوف (رجلين) جا آ معا (أورجل) قصدوا الاقتداء بصل (خافة) صفا (و) ندد وقوف (في صف أول) وهو مالم الإمام وإن تخلف متبعا أو عمود (ثم يابيه) وهكذا وأفضل كل صف بينه وبين وترادف بين الإمام والصف الأول قدم فيها يظهر وبينه أولى من القرب إليه في يساره وإدراك الصفاء أول أولى من إدراك ركوع غير الركعة الأخيرة أما هي فان فوتهما قصد الصف الأول فخر كما أولى من الصف الأول (وكرر) للمأموم (انفراد) عن الصف الذي من جنسه أن يوجد فيه سعة بل يدخله (وشرع في صف قبل إمام ماقبله) من الصف ووقوف الذكر الفرد عن يساره ووراءه ومخاذا له ومتأخرا كثيرا وكل هذه تعوت فضيلة الجماعة كما سر حوا به ويسن أن لا يز يدما بين كل صفين والأول والأمل عن ثلاثة أذرع ويقف خلف الإمام الرجال ثم الصبيان ثم النساء ولا يؤخر الصبيان البالغين لاحاد فيهم (و) منها (علم بالتقال إمام) برؤية أو لبعض صف أو سماع أصوته أو صوت مباحقة (و) منها (اجتماعهما) أي الإمام والمأموم (بمكان) كما عهد عليه الجماعة في العصر الخالية (فان كان بمسجد) ومنه جدله ووجهه وهي ما خرج عنه لكن يحرج له سواء أعلم وقفيها مسجدا أو جعل أمرها عابلا بظاهر وهو التحويل لكن ما لم يثبت حدوثها بعد ما أنها غير مسجدا لا حرج به وهو موضع اتصاله وهي أصلعته كضباب ماء ووضع فعال (صح الاقتداء) وإن زادت المسافة بينهما على ثلاثة أذراع أو اختافت الأبنية بخلاف من بيناه فيه لا يفتد به إليه بأن سمرا أو كان مسطحا لاسمق له منه فلا تصح القدوة إذ لا اجتماع حيث ذكر أو وقف من وراء شيك بجدار المسجد ولا يصل إليه إلا بأزوار أو انطاف بأن ينحرف عن جهة القبلة لو أراد الدخول إلى الإمام (ولو كان أحدهما فيه) أي المسجد (والآخر خارجه شرط) مع قرب المسافة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريباً (عدم حائل) بينهما يمنع مروراً أو رؤية (أو وقوف واحد) من المأمومين (حذاء) مفضي في الحائل إن كان كما إذا كانا بينين كصحن وصفة من دار أو كان أحدهما بناء والآخر بضياء فينترب أيضاً هنا ما من فان حال ما يمنع مروراً كنيابك أو رؤية كباب مرود وإن لم تلق ضمت لمعه للمشاهدة وإن لم يمنع الاستطراق ومثله السرا المرخي ولم يقف أحد حذاء من خلفه صح الاقتداء فيها وإذا وقف واحد من المأمومين حذاء المفضي حتى يرى الإمام أو بعض من معه في بناءه حينئذ صح صلاة من بالمكان الآخر تبعاً لهذا المشاهد فهو في حقهم كالإمام حتى لا يجوز التقدم عليه في الموقت والاحرام ولا بأس بالتقدم عليه في الأفعال ولا يضرهم بطلان صلاته بعد إحرامهم على الأوجه كدال مع الباب دهانه لأنه يفتخر في المأموم ما لا يفتخر في الابتداء (فرع) لو وقف أحدهما في علو والآخر في سفلى اشترط عدم الحيولة لا محاذة قدم الأعلى رأس الأسفل وإن كانا في غير مسجد على ما دل عليه كلام الروضة وأصلها والمجموع خلا لجمع متأخرين ويكره ارتفاع أحدهما على الآخر بلا حاجة ولو في المسجد (و) منها (موافقة في سنن تفحص مخالفة فيها) فعلا أو تركاً فبطل صلاة من وقعت بينه وبين الإمام مخالفة في سنة كسجدة فعلا الإمام وتركها المأموم عابداً عالماً بالتحريم وتنهى أولئك الإمام وتركه للمأموم أو تركه لإمام وقعه المأموم عابداً عالماً وإن خلفه على القرب حيث لم يجلس الإمام للاستراحة لعدوله عن فرض المناجاة إلى سنة أما إذا لم تفحص مخالفة فيها فلا يضر الاتيان بالسنة

(قوله عدم تقدم الم)  
في شيخنا لو قلم  
لحسد رجليه وآخر  
الأخرى أو فلن بها  
الإمام فان اعتمد على  
المقدمة ضر بانفاقها  
أعلى المؤخرة لا يضر  
بانفاقها أو عليها  
ضره حج ولا يضر  
عند م ر (قوله وتنهى  
أول ضله الإمام وتركه  
المأموم) أي عابداً  
عالماً فبطل صلاة  
المأموم بتلك المخالفة  
هذا مفاد الشارح  
وهذه الطريقة ضعيفة  
والاعتد أن المأموم  
أن يترك التشهد الأول  
عالماً عابداً مع فصل  
الإمام له ولا تبطل صلاته  
بتلك المخالفة ولا يجب  
العود على المأموم إلى  
ما الإمام فيه اهـ

كثرت أدرك مع الاتيان به الامام في سجدة الاولى ولفرق التشهد الاول بأنه فيه أحدث قعودا لم يشعه الامام وهذا المأطول ما كان فيه الامام فلاحش وكذا لا يضر الاتيان بالتشهد الاول ان جلس امامه للاستراحة لان الضار انما هو احداث جالس لم يفعله الامام ولا يجوز وأبطل صلاة العالم العائد ما لم ينو مفارقتها وهو فراق يعترف فيكون أولى وإذا لم يفرغ المأموم منه مع فراغ الامام جاز له التخلف لانما به بل نذب ان يصل أنه يدرك الفاتحة بكاملها قبل ركوع الامام لا التخلف لانما به سورة بل يكره اذا لم ياتحق الامام في الركوع (و) منها (عدم تخلف عن امام ركعتين فليتين) متواليتين تليين (بلا عنهم مع تعدد ركعتين) بالتحرير وان لم يكونا طوي ليين فان تخلف بهما بطلت صلاته لفحش المخالفة كأن ركع الامام واعتدل وهو في السجود أي زال من حد القيام والمأموم قائم وخرج بالفلين القوليان والفولي والفلعي (و) عدم تخلف عنه معهما (بأكثر من ثلاثة أركان طوي لية) فلا يحسب منها الاعتدال والجلوس بين السجدين (يعتد أوجه) أي اقتضى وجوب ذلك التخلف (كاسراع امام قراءة) والمأموم بطلت القراءة لغير خلق لا لوسوسة أو حركات (وانتظار مأموم سكنت) أي سكنت الامام ليقراها الفاتحة فركع عنها وسوره عنها حتى ركع الامام وشك فيها قبل ركوعه أما التخلف لوسوسة بأن كان يردد الكلمات من غير موجب فليس بعثر قال شيخنا في في ذي وسوسة صارت كالخلفية بحيث يقطع كل من رآه انه لا يمكن تركها ان يأتي فيه ما في بطلت الحركة فيلزم المأموم في الصور المذكورة انما الفاتحة ما لم يتخلف بأكثر من ثلاثة أركان طوي لية وان تخلف مع عنصر بأكثر من الثلاثة بأن لا يفرغ من الفاتحة الا والامام قائم عن السجود أو جالس للتشهد (فليوافق) امامه وجوباً (في الركعتين) (الرابع) وهو القيام أو الجلوس للتشهد ويترك ترتيب نفسه (ثم يتدارك) بعد سلام الامام ما في عليه فان لم يوافق في الرابع مع صلته بوجوب المتابعة ولم ينو المفارقة بطلت صلاته ان علم وتعمد وان ركع المأموم مع الامام فشك هل قرأ الفاتحة أو نذر أنه لم يقرأها لم يجز له العود الى القيام وتدارك بعد سلام الامام ركعة فان عاد علماً علماً بطلت صلاته والا فلا فلو تيقن القراءة وشك في اكمالها فانه لا يؤثر (ولو اشتغل مسبوق) وهو من لم يدرك من قيام الامام تمام اربع الفاتحة بالنسبة الى القراءة المعتدلة وهو ضد الموافق ولو شك هل أدرك زمنا يسعها تخلف لانما بها ولا يدرك الركعة ما لم يدرك في الركوع (بسته) كنه قد وافتح أو لم يشتغل شيئاً أو سكت زمنا بعد تحرمه وقبل قراءته وهو علم بأن واجبه الفاتحة أو استمع قراءة الامام (قرأ) وجوباً من الفاتحة بعثر ركوع الامام سواء علم أنه يدرك الامام قبل رفعه من سجوده أم لا على الاوجه (قراها) حرطاً في طه أو فسر زمن سكوته لقصيره بصدوله عن فرض الى غيره (وعثر) من تخلف لسته كداء القراءة على ما قاله الشيخان كالغوى لوجوب التخلف في تخلف ويدرك الركعة ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان خلافا لما اعتد به جمع محققون من كونه عبر معذور لتقصيره بالعلول المذكور وجزمه شيخنا في شرح المنهاج وقتلو به ثم قال من صبر بصدوره فبغيرته مؤثمة وعليه ان اذا لم يدرك الامام في الركوع فانه تركه ولا ركع لاه لا يحسبه بل يتناهى في هو به للسجود والابطلت صلاته ان علم وتعمد ثم قال والذي يتجه أنه يتخلف لقراءة ما زمه حتى يرد الامام الهوى للسجود فان كل واقفه فيه ولا ركع والابطلت صلاته إن علم وتعمد والاخره بالنية قال شيخنا في شرح الارشاد والاقرب للنقول الاول وعليه أكثر المتأخرين أما اذا ركع بدون قراءة قدرها فبطلت صلاته وفي شرح المنهاج له عن معظم الاصحاب أنه يركع ويسقط عنه جبة الفاتحة واختير بوجهه جمع متأخرون وأطالوا في الاستدلاله وان كلام الشيخين يقتضيه اما اذا جهل أن واجبه ذلك فهو يتخلف لما زمه متخلف بعثر قاله الله في خروج بالمسبوق الموافق فانه اذا لم يتم الفاتحة لاشتغاله بسنة كدعاء افتتح وان لم يكن ادراك الفاتحة مع يكون كبطلت القراءة فيما سر بلا نزاع (وسبقه) أي المأموم (على امام) علمنا علماً (بتمام ركعتين فليتين) وان لم يكونا طوي ليين (بطلت) للصلاة فحش

(قوله القوليان والقولي والفلعي) أي فلا يضر التخلف بهما (قوله هل أدرك الخ) مقامه محذوف والاصل هل أدرك بعد تحرمه وقيل ركوع امامه زمنا يسعها أو لا (قوله لا) أي ام لم يعلم أنه يدرك الامام قبل رفعه من سجوده (قوله والا) أي والا يتناهى في هو به للسجود بطلت صلاته الخ (قوله يكون كبطلت) افساده فيما سر أي ويكون معذراً في تخلفه عن امامه في تخلف بثلاثة أركان طوي لية

الخالفه وصورة التقدم هما أن يركع ويستدل ثم يهوى للسجود مثلا والامام قائم أي أن يركع قبل الامام فلما أراد الامام أن يركع رفع فلما أراد الامام أن يرفع سجد فلم يجتمع معه في الركوع ولا في الاعتدال ولو سبق بهما سبوا أو جهلا لم يضر لكن لا يعتد بهما فإذا لم يجد الاثنان بهما مع الامام سبوا أو جهلا أتى بعد سلامه بركعة والا أعد الصلاة (و) سبقه عليه عامدا علما (ب) تمام (ركن فعل) كان ركن وركع ورفع قائم (حرام) بخلاف التخلف به فانه مكروه كما يأتي ومن تقدم بركن من له العود ليوافقه ان تعمد والتأخير بين العود والهدوم (ومقرنته) أي مقارنة للمأموم الامام (في أفعال) وكذا أقوال غير محرم (مكروهة كتحلف عنه) أي الامام (إلى فراغ ركن) وتقدم عليه بابتدائه وعند تعمد أحد هذه الثلاثة قوته فضيلة الجماعة فهي جماعة صحيحة لكن لأتوب عليها فيسقط إثم تركها أو كراهته فقول جع انتفاء القضية يلزم الخروج عن الجماعة حتى يصير كل فرد ولا تصح الجماعة وهم كما بينا ذكر كشي وغيره ويجري ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة بأن لم يتصور وجوده في غيرها فالسنة للمأموم أن يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام ويتقدم على فراغه منه والاكمل من هذا أن يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الامام ولا يتصرح حتى يصل الامام لحقيقة الانتقال اليه فلا يهوى للركوع والسجود حتى يستوي الامام را كما أوصل جهته الى المسجد ولو قارنه بالتحريم أو تبين تأخر تحرر الامام ان تعمد صلاته ولا يأنس بإعادة التكبير سررا بنية ثانية ان لم يشعروا ولا بالقلبة في السلام وإن سبقه بالفاحة أو التشهد بأن فرغ من أحدهما قبل شروع الامام فيه لم يضر وقيل بحسب إعادة مع فعل الإمام أو يسجد وهو أولى فليعلم ان لم يسجد بطلت ويسمى مراعاة هذه الخلاف كما يسن تأخير جميع فاحته عن فاحته الامام ولو في أولى السرية ان ظن أنه قرأ السورة ولو علم أن امامه يقتصر على الفاتحة لزمه أن يقرأها مع قراءة الامام (ولا تصح فتوة عن اعتد بطلان صلاته) بأن ارتكب مطلقا في اعتقاد المأموم كشافه اقتدى بمعنى من فرجه دون ما اذا قصد نظرا لاعتقاد المتدلي لان الامام يحدث عنه بالس دون التقص فيعتبر ربط صلاته صلاة الامام لانه عنده ليس في صلاة ولو شك شافعي في اتيان الخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء بحسبنا لظن به في توقي الخالف فلا يضر عدم اعتقاده الوجوب (فرع) لو قام امامه ان يادة تكاسه ولو سبوا لم يضر له متابته ولو سبوا أو شاكا في ركعة بل يفرقه ويسلم أو ينتظره على التعمد (ولا) فتوة (بمقتد) ولو احتالا وان بان اماما وخرج بمقتد من أعطت فتوته كان سلم الامام مقامه يسوق فاقته به آخر سمعت أو قام يسوقون فاقته بعضهم سمعت أيضا على التعمد لكن مع الكراهة (ولا) فتوة (قارئ بأعي) وهو من يغزل بالفاتحة أو بعضها ولو يحرف منها بأن يجره بالكسبة أو عن اخراجه عن محله أو عن أصل تشديده وإن لم يمكنه التعل ولا علم بحاله لانه لا يصح لتعمد القراءة عنه لو أدركه را لها وصح الاقتداء بمن يجوز كونه أميا الا اذا لم يجهر في جهرة فيلزمه فارقته فلان استعجاله لاحتى سلم لزمه إعادة ما لم يتبين أنه قارئ ومحل عدم صحة الاقتداء بالأي إن لم يستوالامام والمأموم في الحرف المجوز عنه بان أحسنه المأموم فقط أو أحسن كل منهما غيرهما أحسنه الاخر ومنه أرت يقدم في غير محله بإبدال وأنثى يدل حرفا بآخر فان أمكنه التعل ولم يتعلم لم تصح صلاته والاصح كافتداء بمثل وكراهة اقتداء بغيره نأثم وأفاءه ولا حن بما لا يقرب معنى فضمها لله وفتح دال نبيد فلن حن لما يشير للمخفي في الفاتحة كافتت بكسر أ وضم أبطل صلاة من أمكنه التعل ولم يتعلم لانه ليس بقرآن ثم إن شاق الوقت صلى حرمة وأعد لتقصيره قال شيخنا ويظهر أنه لا يأتي بتلك الكسبة لانه غير قرآن قطعا فلم تتوقف صحة الصلاة حيث شذ عليها بل تصحدها ولومن مثل هذا بطل انتهى أو في غيرها سمعت صلاته والقديونية الاذا قدر وعلم وتعمد لانه حيث ذكرا كلام أجنبي وحيث بطلت صلاته ما يبطل الاقتداء به لكن لعلنا لم نذكره كما قاله الماوردي واختر السك ما اقتداء قول الامام ليس لهذا قراءة غير الفاتحة لانه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة

(قوله ولو سبق) بئناه  
الفصل أي ولو سبق  
للمأموم الامام بهما  
أي بركعتين سبوا (الح)  
(قوله والهدوم) أي على  
ما هو فيه وأن يسن  
للعاقد العود جبراما  
قائه وخبر السامي لعدم  
تقصيره (قوله فان  
أمكنه التعل) ويحتمل  
كما قاله البغوي وغيره  
مضى زمن من امكان  
التعل من اسلام المصل  
ان طرأ اهله وبهت  
بعضهم اعتباره من  
سن التمييز اه سم  
على حج ولتعد أنه  
من الباطن كما يهتس زى

من البطلان مطاقا (ولوافندي بمن غنه ملا) للإمامة (فبان خلافة) كذا من طهرنا أو غير مأموم أو رجلا أو عاقلا فبان أميا أو مأسوما أو امرأة أو مجنونا (أعاد) الصلاة وجوبا لتصديره بترك البحث في ذلك (لا) إن اقتدى بمن غنه مطهرا فبان (ناحدا) (ولوحدا) أكبر (أو) كذا (خبت) خفي ولو في جهة ان زاد على الاربعين فلا تجب الاعادة وإن كان الامام عالما بانتفاء قصير المأموم إذ لا أمارة عليهما ومن ثم حصل له فضل الجماعة أما اذا بان ناخبا ظهر فيازمه الاعادة على غير الاعمال لتصديره وهو ما يظهر الثوب وإن حال بين الامام والمأموم حائل \* والاوجه في ضبطه بأن يكون بحيث لو تأمله للمأموم ركة والخفي بخلافه وصح النووي في التحقيق عدم وجوب الاعادة مطاقا (وصح اقتداء سليم بسلم) للبول أو المذنب أو الضراط وقائم بقاعد ومتوضئ بمتيهم لاتمازجه إعادة (وكره) اقتداء (بفاسق ومبتدع) كرافضي وإن لم يوجد أحد سواهما ما لم يغش فتنة وقيل لا يصح الاقتداء بهما وكره أيضا اقتداء بمسوس وأقرب لابرار لزان لكنه خلاف الأولى وإن لم يكن كذلك ومن تبعه انتفاء الكرامة اذا تعذرت الجماعة الاخلاف من تكره خلفه بل هي أفضل من الانفراد وجزم شيخنا بأنها لا تزول حيثما بل الأفراد أفضل منها وقال بعض أصحابنا بالأوجه عندنا ما لا اله الا الله سبحانه تعالى (عنه) وعذر الجماعة كالجمعة مطر يبل ثوبه للخبر الصحيح أنه عليه السلام أمر بالصلاة في الرحا يوم مطر يبل أسفل العال \* آلاف مالا يبله نم قطر للماء من سقف الطرقي على حذر وإن لم يبله لقلبة نجاسة أو استغفاره ووصل لم يؤمن من معاناة بلش في أولراق وحشيد وإن وجد فلا يغشى فيه وبرد شديد وظلمة شديدة القليل ومشقة مرض وإن لم ينجح الجالس في الفرض لاصدغ بسير ومدافعة حدث من بول أو غائط أو رجم فتركه الصلاة معها وإن خاف فوت الجماعة لو فرغ نفسه كاصرح به جمع وحسبونها في الفرض لا يجوز قطعه وعمل ما ذكر في هذه إن اتسع الوقت بحيث لو فرغ نفسه أدرك الصلاة كاملة والاحرام التأخير لذلك وقد لباس لا تقربه وإن وجد سائر المورة وسير رقة لم يسفر مباح وإن أمن لمشقة استيعاشه وخوف ظالم على معصوم من عرض أو خس أو مال أو خوف من حبس غريم معسر وحضور مريض وإن لم يكن بخوف قريب بلا مشقة له أو كان بخوف قريب مختصرا أولم يكن مختصرا لكن يأنس به وقلبة تماس عندا تطاره للجماعة وشدة جوع وعطش وهي حيث لم يجد ماء لاجرة المثل وإن أحسن المشي بالصا (تنبه) أن هذه الاعذار تمنع كراهة تركها حيث سفت وأنه حيث وجبت ولا تحصل فضيلة الجماعة كإكمال النووي في المجموع واختار غيره ما عليه جمع متقدمون من حصولها إن قصدوها ولا العذر قال في المجموع يستحب ترك الجمعة بلا عذر أن يتصدق بدينار أو ضعفه غير أن داود وغيره

(فضل في صلاة الجمعة) هي فرض عين عند اجتماع شرائطها وفرض نكحة ولم تقم بها لتفقد العدد أو لأن شعارها الاظهار وكان عليه السلام مستخفيا فيها \* وأول من ألقاه بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة بقرية على ميل من المدينة وصلاتها أفضل لصلوات وسبب بذلك اجتماع الناس لها أو لأن آدم اجتمع فيها مع حواء من مزدانة فلذلك سميت جمعة (تجب جمعة على) كل (مكلف) أي بالغ عاقل (ذكر كسر) فلا تجب على أحمى وخشى ومن به رقي وإن كوتب لنقصه (متوطن) بمحل الجمعة لا يسافر من محل اقامته ميا فيا وشتاء إلا الحاجة كسجارة وزيارة (غير معنوا) بنحو مرض من الاعذار التي حرمت في الجمعة فلا تجب على مريض إن لم يحضر بصلوات محل اقامته وتعتقد بمعنور (و) تجب (على مقيم) بمحل اقامته غير متوطن كمن أقام بمحل جمعة أربعة أيام فأكثر وهو على عزم العود إلى وطنه ولو بمدة طويلة وعلى مقيم متوطن بمحل يسبح منه النداء ولا يبلغ أهلها أربعين فائزها الجمعة (و) لكن (لا تنقصد) الجمعة (به) أي بمقيم غير متوطن ولا بمنوطن خارج بلد اقامته وإن وجبت عليه بسماعة النداء منها (ولا بمن به رقي وصبا) بل تصح منهم لكن ينبغي تأخر اسماهم عن اسولهم أربعين عن تنقده الجمعة على ما شرطه جمع محققون وإن خالف

(قوه من البطلان  
مطلقا) أي لا فرق بين  
لاضرر العلم وعاجز  
عنه اه حج والعمد  
الحرمه اقراء ولا تبطل  
الصلاة اهزى حيث  
كان عاجزا (قوله ولا بمن  
به رقي) أي لا تنقده  
ولا تجب عليه على  
الصحيح لعدم كماله  
واشتغاله ومقابل  
الصحيح أنه إن كان  
بينه وبين سيده هاية  
ووقت الجمعة في ثوبته  
فعلية الجمعة والا فلا

فيه كثير من (وشرط) لصحة الجمعة شروط غير هامة \* أحدها (وفوعها جمعة) بنية إقامة وقتها  
مقترنة بتعمد (في الركعة الأولى) فلا تصح الجمعة بالعدد فردي ولا بشرط الجمعة في الركعة الثانية فالصلى  
الامام بالربيعين ركعة ثم أحدث فأن كل منهم ركعة واحدة أو لم يحدث فركعة في الثانية وأما المنفردين  
أجزأهم الجمعة بشرط بقائه بالعدد إلى سلام الجوع حتى لو أحدث واحد من الأربيعين قبل سلامه ولو بعد  
سلام من عداه منهم بطلت جمعة الكل ولو أدرك للسبوق ركوع الثانية واستمرعه إلى أن سلم أتى بركعة  
بعد سلامه جهرا أو تمت جمعة ان صحت جمعة الامام وكذا من اقتدى به وأدرك ركعته كما قال شيخنا ويجب  
على من جده بعد ركوع الثانية نية الجمعة على الأصح وإن كانت الظاهر هي اللازمة له وقيل يجوز نية الظاهر  
وأخيه بالبقية أو أطال الكلام فيه \* (و) ثانيها وقوعها (بأربيعين) ممن تعتقد بهم الجمعة ولو مرضى ومنهم  
الامام ولو كانوا أربيعين قضا وفيهم من يرى أن ركعة واحدة أو أكثر قصر في التحمل لم تصح جمعة إبطال سلامه فينقصون  
أما إذا لم يقصر إلا في التمسك فتصح الجمعة به كجزء به شيخنا في شرح العباد والأرشاد تبع لما جزم به  
شيخه في شرح الروض ثم قال في شرح المنهاج لا فرق هنا بين أن يقصر إلا في التمسك وأن لا يقصر والفرق  
بينهما غير قوي انتهى ولو تصورنا بطلت أو في خطبة لم يحسب ركن فعل حاله صهم لعدم صياحهم له فإن  
عدوا قريبا عرفا بغير البناء على مذهبنا والأوجب الاستئذان كتحصين بين الخطبة والصلاة لا تنافي الموالاة  
فيهما (فرع) من له مسكنان يلبدين فالعبدة بما كثر فيه إقامتها فيه أهل وماله وإن كان بواحد  
أهل وبأخر مال فإنه يملكه فلا يستوي في الكل فيالحل الذي هو فاعلة إقامة الجمعة ولا تنقضي الجمعة بأقل  
من أربيعين خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فتشدد عندنا بربعة ولو عبيداً أو مسافرين ولا يشترط عدداً  
إذن السلطان لا يفتأ ولا كون محلها مصرا خلافاً لعلهم ما هو مسئل الباقين عن أهل قرية لا يبلغ عددهم  
أربيعين هل يصلون الجمعة أو الظاهر فأجلبر جمعة يصلون الظاهر على مذهبنا انتهى وقد أجاز جمع من  
المسألة أن يصلوا الجمعة وهو قوي فذا قلوا أي جيعهم من قال هذا لما قلنا فأنهم يصلون الجمعة وإن استأطروا  
ضادوا الجمعة ثم الظاهر كان حسنا \* (و) ثالثها وقوعها (بمعدل مصومين البلد) ولو بضام معدود منها بأن  
كان في محل لا تقصر فيه الصلاة وإن لم يصل بالأبنية بخلاف محل غير معدود منها وهو ما يجوز السفر القصر  
منه (فرع) لو كان في قرية أربيعون كملوا من أنفسهم الجمعة بل يحرم عليهم على التمسك تعطيل عملهم من  
إقامتها والتمسك إليها في بلد آخر وإن سمعوا النداء قال ابن الرقة وغيره أنهم إذا سمعوا النداء من مصر  
فهم عزرون بين أن يحضروا البلد الجمعة وبين أن يقيموها في قرى بهم وإذا حضر والبلد لا يكمل بهم  
العدد لأنهم في حكم المسافرين وإذا لم يكن في القرية جمع تعتقد بهم الجمعة ولو استأطع بعضهم منها لم يزد  
الشيء إلى بلد يسعون من جانب النداء قال ابن عجيل ولتعدد مواضع متفرقة وتجزئ كل باسم فكل  
حكمه قال شيخنا إنما يجزئ ذلك إن عد كل من ذلك قرية مستقلة عرفا (فرع) لو أكره السلطان أهل  
قرية أن يتقاعوا منها وبينوا في موضع آخر فكنوا فيه وقصدوا العود إلى البلد الأولى إذا فرج الله عنهم  
لا تنزههم الجمعة بل لا تصح منهم لعدم الاستيطان \* (و) رابعها وقوعها (في وقت الظهور) فالوضاؤ الوقت ضاها  
وعن خطبنا أوشك في ذلك صاوا ظهرا ولو خرج الوقت قينا أو ظنا وهم فيه ولو قبل السلام وإن كان  
ذلك بأخبار عدل على الأوجه وجب الظاهر بناء على ما مضى وقامت الجمعة بخلاف ما أوشك في خروجه لأن  
الأصل بقاءه ومن شروطها أن لا يسبقها بتحرر ولا يقترن بها في جمعة بمحلها إلا أن كثر أهلها وعصر اجتماعهم  
بمكان واحد منه ولو غلب سجد من غير حقوق وتؤذيه كسر وبرد شديد فيجوز حينئذ تعددها للحاجة  
بجمعها (فرع) لا يصح ظهر من لا يعرفه قبل سلام الامام فإن صلاها جاهلا افقدت فلا ولو تركها أهل  
بلد ضاوا الظاهر لم يصح ما مضى الوقت عن أقل واجب الخطتين والصلاة وإن علم من علمتهم أنهم لا يقيمون

(قوله بأربيعين) وهذا  
أقول هو المقتضى به من  
أربيعين قولاً (قوله  
من لا يعرفه) أمده له  
عن غيره ذلك وإذ اصل  
للمنصور الظاهر ثم زال  
علمه قبل فوات الجمعة  
وأمكنه تكميله بل كس  
له حج (قوله لم يصح  
ما مضى الوقت) هذا  
ما اعتمد في التحفة  
وقال فيها من بعضهم  
انصحة

الجمعة (و) خامسها (وقوعها) أى الجمعة (بعد خطبتين) بمنزوال الملقى الصحيح أنه عليه السلام لم يصل الجمعة الاضطبتين (بأركانها) أى يشترط وقوع صلاة الجمعة بعد خطبتين مع اتیان أركانها الأربعة (وهي) خمسة أحدها (جدا لله تعالى و) ثانيا (صلاة على النبي عليه السلام بظلمتها) أى جدها (والصلاة على رسول الله عليه السلام كالجمعة أو أجد الله فلا يكفي الشكر لله أو التثنية ولا الحمد لمن أو للرحيم وكالهم صل أو صل لله أو صل على محمد أو أحد أو الرسول أو النبي أو الخاشع أو نحوه فلا يكفي اللهم سلم على محمد أو أرحم محمد أو صل الله عليهما الصمير وإن قدمه ذكر يرجع إليه الصمير كما صرح به جمع محققون وقال السكالك السمرى وكثرا ما بسبوا الخطباء في ذلك أنه فلا تفر بمأجده مسطورا في بعض الخطب النبانية على خلاف ما عليه محققو التأخرين (و) ثالثها (وصية بتقوى الله) ولا يتعين لفظها ولا تلاوتها بل يكفي نحو أطيعوا الله فسيحبه الله على طاعة الله وزجر عن معصيته لأنها المقصود من الخطبة فلا يكفي مجرد التعذير من غرور الدنيا وذكر الموت وما فيه من النظافة والألم قال ابن الرضا في كتابها ما اشتلت على الأمر بالاستعداد للموت ويشترط أن يأتي بكل من الأركان الثلاثة (فيها) أى في كل واحدة من الخطبتين وينب أن يرتب الخطيب الأركان الثلاثة وما بعدها بأن يأتي أولا بالحمد والصلاة فالوصية بالقرائة فيلدهاء (و) رابعها (قراءة آية) مفهومة (في أحداهما) وفي الأولى أولى ويسن بعد فراغها قراءة أو بعضها في كل جمعة للإتيان (و) خامسها (دعاء) أخروي المؤمنين وإن لم يتعرض للمؤمنات خلافا للأدعي (ولو) بقوله (رحمكم الله) وكذا بسبحوا اللهم أجمعين إن التران قد خصص بالخاصين (في) خطبة (ثانية) لاتباع السلف والخلف والدعاء للسلطان بخصوصه لا يسن أخاها إلا مع خشية فتنة فيجب ومع عدمها لا بأس به حيث لا عجزة في وصفه ولا يجوز وصفه بصفة كاذبة الأضرورة ويسن الدعاء لولاة الصحابة قطعا وكذا لولاة المسلمين وجوشهم بالصالح والنصر والقيام بالعدل وذكر الثائب لا يقطع الولاء ما لم يعبه معرضا عن الخطبة وفي التوسط يشترط أن لا يلبس له إلا طاعة الموالاة كما فعله كثير من الخطباء الجاهل قال شيخنا ولوشك في ترك فرض من الخطبة بعد فراغها لم يؤثر كما لا يؤثر الشك في ترك فرض بعد الصلاة أو الوضوء (و) بشرط (فيها) أى الخطبتين (إسراع أربعين) أى تسع وثلاثين سواء من تخفيفهم الجمعة (الأركان) لأجمع الخطبة قال شيخنا لا يجب الجمعة على أربعين بعضهم أصم ولا تصح مع وجود لفظ يمنع إسراع ركن الخطبة على المتدفعين وإن خالف فيه جمع كثير من غيرهم فلا يشترطوا إلا الحضور فقط وعليه يدل كلام الشافعيين في بعض المواضع ولا يشترط كونهم يحمل الصلاة ولا يفهم لما يسمونه (د) شرط فيهما (عربية) لاتباع السلف والخلف وقائمتها بالعربية مع عدم معرفتهم لها العلم بالوعظ في الجملة قاله القاضي وإن يمكن تعلها بالعربية قبل خلق الوقت خلب منها هو أحد بلهتهم وإن أمكن تعلها وجب على كل على الكفاية (وقام قادر) عليه (وطهر) من حدثاً كبر وأصغر وعن نجس غير معفو عنه في ثوبه وبهته ومكانه (وستر) لمعورة (د) شرط (الجالوس بينهما) بطمأنينة فيهن وسن أن يكون بقدر ضرورة الاختلاص وأن يقرأها فيه ومن خطب فأعدا لعرض فصل بينهما بسكتة وجوبا وفي الجواهر لو لم يجلس حينا واحدة فيجلس ويأتي بثلاثة (ولاء) بينهما وبين أركانها وبينهما وبين الصلاة بأن لا يضل طويلا عرفا وسيأتي أن اختلال الموالاة بين المجموعتين فعل ركعتين بأقل مجزئ فلا يبعد الضبط بهذا هنا ويكون بياناً للعرف (وسن) لردها) أى الجمعة وإن لم تفره (غسل) بتدعيم البدن والرأس بالماء فإن عجز عن تيميم بنية الغسل (بعد) طلوع (جفر) و يلقى لصام غشى منه مغفرا تركه وكذا سائر الأفعال السنوية وقره من خذابه إليها أفضل ولو تعارض الغسل والتكبير فإعادة الغسل أولى للخلاف في وجوبه وعن ثم تركه تركه ومن الأفعال السنوية غسل الميدين والكسوفين والاستسقاء وأغسال الحج وغسل غسل الميت والغسل

(قوله بعد زوال) فلو  
خطب قبله لم تصح  
الخطبة (قوله فلا يكفي  
مجرد الحمد) اعلم  
أن القوي أحد أركان  
الطريق وهي خمسة  
قوى الله في السر  
والعلن واتباع السنة  
في الأقوال والأفعال  
والاعراض عن الخلق  
في الأقبال والادبار  
وإرضاهن اتفاق القليل  
والكثير والرجوع إلى الله  
في السراء والضراء اه  
بتصرف (قوله إسراع  
الأربعين الأركان) أى  
بالفعل لا بالقوة كما في  
التحفة (قوله سواء)  
أى الخطيب فلا يشترط  
إسماعه وإسماعه لانه  
وإن كان أصم يهزم  
ما يقول حج

للعشكاف ولكل ليلة من رمضان وحلوة ولتغير الجسد وغسل الكافر اذا أسلم للإمر به ولم يجب لان كثيرين أسلموا ولم يؤمروا به وهذا اذا لم يرض له في الكفر ما يوجب الفسل من جنابة ونحوها والا وجب الفسل وان اغتسل في الكفر ليطلان نيت وأكدها غسل الجمعة ثم من غسل لبيت (تنبية) قال شيخنا من قضاء غسل الجمعة كإزالة الغسل السنوية وانما يطلب قضاءه لانه اذا علم أنه يقضى دائم على أدائه واجتنب فوته (وكرر) فغير خطيب الى المصل من طلوع الفجر لما في الخبر الصحيح ان للحاج في بداهة غسل الجنابة أى كفساها وقيل حقيقة بل يكون جامع لانه يسئل للجمعة أو يومها في الساعة الاولى بدنة وفي الثانية بقرة وفي الثالثة كبشا أقرن والرابعة دجاجة والخامسة صنفورا والسادسة بضة والمراد أن ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة أجزاء متساوية سواء أطال اليوم أم قصر أما الامام فيسئل له التأخير الى وقت الخطبة والاتباع ويسئل التهرب الى المصل في طريق طويل ماشيا يسكتون الرجوع في طريق آخر قصير وكذا في كل عبادة ويكره عدولها كإزالة العبادات الاضيق بوقت فيجب اذا لم يدركها الا به (وتزين بأحسن ثيابه) وأفضلها الابيض ويلي الابيض ما صبغ قبل نسجه قال شيخنا ويكره ما صبغ بعده ولو تغير الحرة اهـ ويحرم التزين بالحرير ولو قرا وهو نوح منه كدالون وما أكذبه وزا لا ظهورا من الحرير لاما أقله منه ولاما استوى فيه الاسمان ولو شك في الاكثر فالأصل الحل على الأوجه (فرع) يحل الحرير لقتال ان لم يجد غيره أو لم يقدم مقاه في دفع السلاح ومصحح في الكفاية قول جمع يجوز القتل وغيره ما يسلح للقتال وان وجد غيره ارهاها للكفر كتحلية السيف بفضة ولحاجة كجرب ان آذاه غيره أو كان فيه قطع لا يوجد في غيره وقيل لم يدفع غيره ولا امرأة ولو افترش لاله بلا حائل ويحل منه حتى للرجل خيط السبعة وزر الحبيب وكبس المصحف والفرامهم وغطاء العمامة وعلل الرجح لا للتبرع بالثمن رأس السعة ويجب لرجل لبسه حيث لم يجد سائر العورة غيره حتى في الخلوة ويجوز لبس الثوب المصنوع بأى لون كان الا انزغر ولبس الثوب المتنجس في غير نحو الصلاة حيث لا رطوبة لا لجلد ميتة بلا ضرورة كافتراش جلد سبع كاسد وله الطعام ميتة لنحو طير لا كافر ومتنجس لثابة ويحل مع الكراهة استعمال العلاج في الرأس والحية حيث لا رطوبة واسراج يمتنع بغير ملطف الا في مسجد وان قل دخائه خلا فالجمع وتسميد أرض بتمسح لا اقتناء كآب الاليداء وحفظ مالو يكوم ولو لامرأة تزين بغير الكعبة كشدها صاغ بغير حرير ويحرم به (وعمم) غير ان لغة وملائكته يصلون على أصحاب العمام يوم الجمعة ويسئل يسائر الصلوات وورد في حديث ضعيف ما يدل على فضيلة كبرها وينبغي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلاسها عادة في زمانه ومكانه فلان ادفعها على ذلك كره وتخرج مبروءة فقيه بلبس عمامة سوقى لاطلاق به وعكسه قال الحافظ لم يتحرر شئ في طول عمامته وعرضها قال الشيخان من نعم فعله فعل العنبة وتركها ولا كراهة في واحدتهما زاد النوى لانه لم يصح في النهي عن ترك العنبة شئ اهـ لكن قد ورد في العنبة أحاديث صحيحة وحسنه وقد صرحوا بأن أصلها سنة قال شيخنا وارسلها بين الكتفين أفضل منه على الأيمن ولا أصل في اختيار ارسلها على الأيسر وأقل ما ورد في طولها أربعة أصابع وأكثره ذراع قال ابن الحاج المالكى عليك أن تتعمق تأمنا وتسرول فاعدا قال في المجموع ويكره أن يمشى في نعل واحدة وابسها قائما وتعلق بوس فيها ولمن قدم في مكان أن يظار فقبل أن يذ كراهة تعالى فيه (وطيب) فغير صائم على الأوجه لما في الخبر الصحيح ان الجمع بين الفسل وليس الاحسن والطيب والانصات وترك التخطي يكفر ما بين الجمعتين والطيب يلبس أفضل ولا تسن الصلاة عليه عليه السلام عند شمه بل حسن الاستغفار عنه كما قال شيخنا ونبت تزين بازلة ظفر من يديه ورجليه للاحدا ما في فكره وشعر نحو ابعه وعانة وغير مرية التضحية في عشر ذي الحجة وذلك الاتباع ويقص شاربه حتى تبدو حرة الشفة ولزله ربح كره

(قوله الابيض) وهو أفضل لباس أهل الدنيا فيسئل لبسه في غير يوم العيد أما يوم العيد فالأخضر ثمنا يفضل الابيض ويلي الابيض الاخضر وأما لباس الجنة فافضل الاخضر اهـ باختصار (قوله ولو تقرأ الخ) اقتضى هو ما قلناه في الردة وخرجت منه جيتوا الحرير ما يحل منها بعد موتها اهـ زى

ووسع والعتمد في كيفية تعليم اليمين أن يتدنى بمسبحة يمينه إلى خنصرها ثم إبهامها ثم خنصر يسرها إلى إبهامها على التوالي والرجلين أن يتدنى بخنصر اليمنى إلى خنصر اليسرى على التوالي ويبنى البدار بفسل على القدم ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة الجمعة وكركب الطبري تنف شرا الأضقال بل يقص الحديث فيه قال الشافعي رضي الله عنه من تنطق بوبقل همه ومن طلب ربحه زاد عقله (د) سن (انصات) أي سكوت مع اصغاء (خطبة) ويسن ذلك وإن لم يسمع الخطبة فم الأولى لغير السامع أن يشتغل بالتلاوة والذكر سرا ويكره الكلام ولا يحرم خلافا للأئمة الثلاثة حالة الخطبة لاقبلها ولو بعد الجلوس على المنبر ولا بعدها ولا بين الخطبتين ولا حل الدعاء للوكة ولا داخل مسجد إلا أن اتخذ له مكانا واستقر فيه ويكره للدخل السلام وإن لم يأخذ نفسه مكانا لاشتغال المسلم عليهم فإن سلم زمهم الرد ويسن تشييت الصلص والرد عليه ورفع الصوت من غير مخالفة بالصلاة والسلام عليه عليه السلام عند ذكر الخطيب اسمه أو وصفه عليه السلام قال شيخنا ولا يعبد عند الترضي عن الصلاة بالرفع صوت وكذا التأمين لدعاء الخطيب انتهى وتكره تحريما ولو لم يكن في تنزه الجمعة بعد جلوس الخطيب على المنبر ولو لم يسمع الخطبة صلاة فرض ولو فاتت تذكرها الآن وإن زمت فرأى أن يقرأ ولو في حال الدعاء السلطان والأوجه أنها لا تنقد كالمصلاة بالوقت المذكور بل الأولى ويجب على من صلاة تخفيفها بأن يقتصر على أقل جزءي عند جلوسه على المنبر ويكره لداخل تحية قوت تكبيره بالأولم إن صلاها والأفلاتكره بل تسن لكن يزعم تخفيفها بأن يقتصر على الواجبات كما قال شيخنا ويكره احتباء حالة الخطبة للنهي عنه وكسب أوراق حاتها في أترجة من رمضان بل وإن كتب فيها نحو أسماء سرانية يجهل معناها (د) سن (قراءة) سورة (كهف) يوم الجمعة وليتها لأحدث فيها وقراءتها نهارا أكد وأولاهما بعد الصبح مسرعة بالخبر وأن يكثر منها ومن سائر القرآن فيها ويكره الجهر بقراءة الكهف وغيره إن حصل به تأمل أو أنام كما صرح به النووي في كتبه وقال شيخنا في شرح العباب ينبغي حرق الجهر بالقراءة في المسجد وحل كلام النووي بالكرهات على ما إذا خيف التأذي وعلى كون القراءة في غير المسجد (واكثر صلاة على النبي عليه السلام يومها وليتها) للإخبار الصحيحة الأمرة بذلك فالأكثر منها أفضل من الأكثر ذكر أو قرآن لم يرد بخصوصه قاله شيخنا (ودعاء) في يومها رجاء أن يصادف ساعة الإجابة وأرجاها من جلوس الخطيب إلى آخر الصلاة وهي لحظة لطيفة وصح أنها آخر ساعة بعد العصر وفي ليتها لما جاء عن الشافعي رضي الله عنه أنه بلغه أن الدعاء يستجاب فيها وأنه استجبه فيها ومن أكثر فضل الخير فيها كالمصدة وغيرها وأن يشتغل في طريقه وحضوره محل الصلاة بقراءة أو ذكر وأفضله الصلاة على النبي عليه السلام قبل الخطبة وكذا حالة الخطبة إن لم يسمعها كما مر للإخبار المرغبة في ذلك وأن يقرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يثني عليه وفي رواية قبل أن يتكلم بالثناء والاختلاص وللمؤدتين سبعا سبعا لما ورد أن من قرأها غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأصل من الأجور بعد من آمن بالله ورسوله (مهمة) يسن أن يقرأها وآية الكرسي وشهادته بعد كل مكتوبة وسين يأوي إلى فراشه مع أو آخر البقرة والكافرون ويقرأ خواتم الحشر وأول غافر إلى آية الصبر وأخبر أنما خلقناكم عبدا إلى آتوها صابحا ومساء مع أذكركم وأن لا تولى يؤاخذكم يوم على قراءة الم سجدة ويس والسخن والواقعة وتبورك والزلزلة والتكاثر والاختلاص مائتي مرة والقمير في عشرين ألفة ويسن الرعد عند الحضر ووردت في كلها أحداث غير موضوعة (وحرم تحض) رقاب الناس للأحداث الصحيحة فيه والجزم بالحرمة ما نقله الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي واختارها في الروضة وعليها كثيرون لكن قنفة كلام الشيخين الكراهة وصرح بها في المجموع (الإن وجد فرجة قدامه) فله بلا كراهة تخطي صف واحد أو اثنين ولا نام لم يجدر يقرأ إلى

(قوله غسل على القدم)  
أي غطاه تولد ابرص  
فيا إذا حاك جلده بشئ  
من ذلك قبل غسله  
(قوله وسن انصات)  
الخ منه يؤخذ ويعلم  
أنه يشترط الاستماع  
والسمع بالقوة لا بفعل  
الذو كان سماعهم بالفعل  
واجبا لكل الانصات  
عها وهذه طريقة م  
وقال حج لابد من ذلك  
بأنفعل له باختصار  
(قوله لزهم الرد) أي  
لان كراهة الانتداء  
لا مخرج



الحرب لا يخط ولا يفتر إذا أدنوا له فيه لأحياء على الأوجه ولا لعظم أرب موصا ويكره تخطي المجتمعين  
لغير الصلاة ويحرم أن يقيم أحدا بغير رضاه ليجلس مكانه ويكره إثارة غيره بمحله إلا أن انتقل إليه أو أقرب  
منه إلى الأمام وكذا الأثار يسائر القربولة تنحية سجادة غيره بنحو رجها للصلاة في محلها ولا يرفعها  
ولو بغير يده فسورها في ضلها (د) حرم على من تزمه الجمعة (محو مباحة) كاشتغال صنعة (بد) شروع  
في (أذان خفية) فإن صدق صدق العذر ويكره قبل الأذان بدالزوال (د) حرم على من تزمه الجمعة وإن لم  
تعتقه (سفر) خوته الجمعة كان عن أنه لا بدركها في طريقه أو مقصده ولو كان السفر طاعة مندوبا  
أو واجبا (بد سفرها) أي جري يوم الجمعة إلا أن خشي من عدم سفره ضررا كاشتغاله عن الرفقة فلا يحرم  
إن كان غير سفر معية ولو بدالزوال ويكره السفر ليلة الجمعة لما روي بسند ضعيف من سافر ليلتها دعا  
عليه ملكه أما السفر خاصة فلا يسط عنه الجمعة مطلقا قال شيخنا وحيث حرم عليه السفر لم يفرخص  
ما زلت الجمعة فيحسب ابتداء سفره من وقت غروبها (تمة) يجوز لسافر سفر أطول لا قصر بأعية مؤداة  
وقائمة سفره فيه وجع المصريين وأمر بين تقديمها وتأخيرها بفرق سور خاص بيلد سفر وإن احتوى  
على خواب ومنزج ولوجع فريتين فلا يشترط مجاوزته بل لكل حكمه فنيان وإن تخلفه خواب أو نهر  
أو ميدان ولا يشترط مجاوزة يساتين وإن حوت وأصل بالبد والقرينتان إن فصلتا عرفا كثر في وقا  
اختلغا أسما فلا فصلتا ولو يسيرا كفي مجاوزة قرية المسافر لا المسافر إلى بلوغ سفره مسيرة يوم وليلة يسير  
الاتقال مع النزول المعتاد لنحو استراحة أو أكل وملاحة ولا لشيء ومسافر عليه دين حال سفره عليه من غير  
أن يذاته ولأن سافر لمجرد رؤيا فالبد على الأصح وينتهي السفر بعوده إلى وطنه وإن كان ملابها أو إلى  
موضع آخر ونوى إقامته مطلقا أو أثر به ألبه صلح أو لم أن له لا ينقض فيها ثم إن كان يرجو حصوله  
كل وقت قصر ثمانية عشر يوما وشرط قصرية قصر في عمره عدم افتدائه ولو لحظة يتم ولو سافرا  
وتحوز عن منافيا دوما ودوام سفره في جميع صلاته ولجميع تقديمية جمع في الأولى ولومع التحلل منها  
وترتب وولاء عرفا فلا يضر فصل يسير بأن كان دون قدر ركعتين وتأخيرية جمع في وقت الأولى ما بقي  
قصر ركعة وقاد سفر إلى آخر الثانية (فرع) يجوز الجمع بالمرض تقديمها وتأخيرها على المختار ويرامى  
الارتق فان كان يزاد مرضه كان جمع مثلا وقت الثانية فجمعها بشرط جمع التقديم أو وقت الأولى  
أخرها بنية الجمع في وقت الأولى وضبط جمع متأخرون المرض هنا بأنه ما ينشئ معه فعل كل فرض في وقته  
كشقة للشئ في المطر بحيث يتل ثيابه وقال آخرون لابد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث تبسح  
الماء في الفرض وهو الأوجه (خاتمة) قال شيخنا في شرح المنهاج من أدى عبادة مختلفا في محتها من غير  
تقليد للقاتل بها لزمه إعادتها لأن إقدامه على فعلها عبث

(فصل في الصلاة على الميت) وشرعت للبدية وقيل هي من خصائص هذه الأمة (صلاة الميت) أي  
الميت المسلم غير الشهيد (فرض كفاية) لإجماع والأخبار (كفله ولو غريقا) لانا مأمورون بفعله  
فلا يسط القرض عنا إلا بطلنا وإن شاهدنا الملائكة قفله ويكفي غسل كافر ويحصل أهله (بتعميم يسهل  
بالماء) مرة حتى ماتحت قلقة الألقاب على الأصح صيا كان الألقاب أو بالفا قال العبادي وبعض الحنفية  
لا يجب غسل ماتحت أهمل المرحح لو تعذر غسل ماتحت التلقة بأنها لا تنقل إلا بمرحح يمحمها تحتها كما قاله  
شيخنا وأقره غيره وأكمله ثلثيته وأن يكون في خافرة وقبض على منعه بجمع بادر الأمانة كوسخ وورد  
فالمسح حيث ثلثا ولو للملح الأولى من العنب ويأدر بفعله إذا تيقن موته ومتى شك في موته وجب تأخيرها  
إلى اليقين بتبويره ونحوه فذكرهم بالعلامات الكثيرة لعمارة حديث لم يكن هناك شك ولو خرج منه  
بعد الفصل يحسب لم ينقض الطهر بل يجب إزالته فقط إن خرج قبل التكفين لا بعده ومن قصر غسله

(قوله يجوز لسافر الخ)  
وقد يجب القصر كما إذا  
رتب على تركه إخراج  
واجب من وقت المتعين  
له كما إذا أخر الطهر إلى  
العصر ولم يقيم لصلاتها  
إلا والباقي لا يسعها  
تأخيرين ويسعها  
مقصورتين فيجب عليه  
القصر لأدراكهما  
كلمتين في الوقت (قوله  
للسافر لم يبلغ الخ)  
هذا محذور قوله السابق  
طويلا ومنه يعلم أن  
طويل السفر هو ما بلغ  
يوما وليلة يسير والاتقال  
مع النزول المعتاد لنحو  
استراحة وأكل وملاحة  
هذا أنه زمتا ولا غاية  
لا كثره اه باختصار  
(قوله فرض كفاية)  
أي على الرجال فلو قام  
بها غير رجل مع وجود  
رجل أو رجال لم يسط  
الطلب من الرجل أو  
الرجال وشروطها شروط  
غيرها وظهر الميت

لفقد ماء أو غيره كاحتراق ولو غسل شئ به وجوباً (فرع) الرجل أولى بفصل الرجل والمرأة أولى بفصل المرأة وله فصل حلية ولزوجة لأمة غسل زوجها ولو نكحت غيره بلامس بل بفسخه على يد فلان خالف صح الفصل فان لم يحضر إلا أجنبي في المرأة أو أجنبية في الرجل لم يمت غسل من لا يشتهي من صبي أو صبية طلق نظر كل واحد وأولى الرجال به أولاهم بالصلاة كما يأتي (وتكفيه بستر عورة) مغلقة بغير كورة والائتة دون الرق والحرية فيجب في المرأة ولأمة ما ينصرف الوجه والكفين وفي الرجل ما يستأين السرة والركبة والاكتفاء بستر العورة هو ما صححه النووي في أكثر كتبه وقوله عن الأكثرين لأنه حق لله تعالى وقال آخرون يجب ستر جميع البدن ولو رجلاً والفرع منع الزنا فعلى سائر كل البدن لا الزائد على سائر العورة لنا كدأمره وكونه مخالفاً لبيت النسبة للفرع وأكله لذكر ثلاثة أيام كل منها البدن وجاز أن يزداد تحتها قميص وعمامة واللاتي الزر لقميص غلظ لفافتان ويكفي الميت بماله به حيا فيجوز حور ومنع المرأة والصبي مع السكرانة ومحل تجهيزه التركة الأزوجة وخادما فعل زوج غنى عليه فقتلها فان لم يكن له تركه فعل من عليه نفقة من قريب وسيد فعل بيت المال فعل ميسر المسلمين ويجرم التسكين في جلدان وجد غيره وكذا الطين والخشيش فان لم يوجد ثوب وجب جلد ثم خشيش ثم طين فيها استظهره شيخنا وجمعه بكتاب شئ من القرآن وأسبغ الله تعالى على الكفن ولا بأس بكتابه بالرق لأنه لا يثبت وأقرب ابن الصلاح بحرمه ستر الجنابة بحرير ولو امرأة كما يحرم تزيين ميتها بحرير وخالفه الجلال البلقيني فجوز الحر رفعها وفي الغلظ واعتمده جميع من أعاد القياس الأول (ودفعه في حفرة تمنع) بملحها (رائحة) أي ظهورها (وسبغ) أي بنشه لها فياً كل الميت وخرج حفرة وضعه بوجع الأرض ويبنى عليه ما يمنع ذلك حيث لم يحضر الحفر من مات بسقية ومصر البرجاء إلقاؤه في البحر وتثيله ليرسبوا الأهل ومنع ذلك ما يمنع أحدها كان اعتادت صباغ ذلك الحبل الحفر عن موته فيجب بناء القبر بحيث يمنع وصوله إليه وأكله وأسر في ٤ في أربعة أفرع ونصف بئر اليد ويجب إجماع قلبه وينسب الأضواء بخده الأيمن بعد تنحية الكفن عنه إلى نحو راب ما بقية في الاستسكة والقيل ورفع رأسه نحو حولة وكزه صندوق الألو نداء فيجب ويحرم دفنه بلا شئ يمنع وقوع التراب عليه ويحرم دفن اثنين من جنسين بغير أن لم يكن بينهما محرمة أو زوجة ومع أحدها كره جميع متعدي جنس فيه بلا حجة ويحرم أيضاً إحداث ميت على آخر وإن أعاد اجنسا قبل بل جميعه ويرجع فيه لأهل الخبرة بالأرض ولو وجد بعض عظمه قبل تمام الحفر وجب رد ترابه أو بصدف فلا يجوز الدفن معه ولا يكره الدفن ليلاً خلافاً للحسن البصري والنهار أفضل الوفاة منه ويرفع القبر قدر شبر ندبا وتسطيحه أولى من تسليمه ويندب لمن على شفير القبر أن يثني ثلاث حبات بيده قائلاً لا اله الا الله ما خلقناكم اجمعين التائبين فاعيدكم ومع الثلاثة ومنها تخرجكم ثارة أخرى (مهمة) يسن وضع جريدة خضراء على القبر للاتباع ولأنه يخفف عنه بركة تسبيحها وقيس بها ما عتيد من طرح نحو الرمان لربط ويحرم أخذ شئ منهما ما لم ييسر لما في أخذ الأولى من فروع حفظ الميت المأثور عنه <sup>والتسليم</sup> وفي الثانية من قويت حق الميت بل تليح الملائكة التالين لذلك قاله شيخنا ابن حجر وزاد (وكزه بناله) أي القبر (أو عليه) أصحته النسي عنه بلا حجة تخوف نيش أو حفر سبع أو هدم سبل ومحل كراهته البناء إذا كان يملكه فان كان بناء نفس القبر بغير حاجة لمحملاً ونحوه فقل عليه بمسلة وهي ما اعتاد أهل البلد الدفن فيها يعرف أهلها ومسبلها لم لا أو موقوفة حرم وهدم وجوباً لأنه يتأبد بعد احتياق الميت فيه تضيق على المسلمين بما لا غرض فيه (فتب) وأذا هدم ترد الحجارة المخرجة إلى أهلها إن عرفوا أو يخطئ بينهما والأفعال خائف وحكمه معروف كما قال بعض أعمامنا وقال شيخنا الرزبي إذا بلى الميت وأعرض ورثته عن الحجارة جاز الدفن مع قاشها إذا سرت العادة بالأعراض عنها كما في السائل

(قوله الرجل أولى بفصل الرجل) وأولى الرجال به إذا تعدد الصالح لنفسه من أقر به أولاهم بالصلاة عليه وهم رجال العصباء من النسب ثم الولاء كما سيأتي ياتهم (قوله بالنسبة للفرع) أي فيها لو قالت يكفن في سائر العورة فقط وقالت الورثة في سائر جميع البدن فبرأى حتى الميت فكفنه في سائر جميع بدنه (قوله وتغفر البر) أي الدفن فيه بان لم يكن هناك برأوا وكان ومنع منه مانع (قوله إجماعه) أي القبر على شقة الأيمن وهو الأفضل ويجوز بكراهة على الأيسر وهذا الإجماع كالاضطجاع للنوم اه

حج

(و) كره (وله عليه) أى على قبره سلم ولومهدرا قبل يله (الاضرورة) كأن لم يصل لقبره ببدونه وكذا ما يرد من يارته ولو غير قريب وجرم شرح مسلم كأخرين بحجة التعود عليه والوطء خبره يرد أنه المراد بالجلوس عليه جلوس قضاء الحاجة كما بينته رواية أخرى (ونبش) وجوب بأقبر من دفن بالاطهارة (الصل) أودعهم ثم لنم قبره ولو بنق حرم ولاجل مال غير كأن دفن في ثوب مضموب أو أرض مضموبة أن طلب المال وكفن ووجبا يكفن أو يدفن فيه ولا يجوز النش أو سقط فيه متمول وإن لم يطلب مال كان لا تكفين بدفن بلا كفن ولا صلاة به - إجماعه الاتباع عليه (ولا دفن امرأة) ماتت (في) بطنها جنين حتى يتحقق موته) أى الجنين ويجب شق جوفها والنش له أن يرحى حياته بقول القوائل ليلوثة ستة أشهر فأكثر فإن لم يرح جوفها لم ينش لكن يؤخر الدفن حتى يموت كذا ذكره ما قبله يوضع على بطنها حجر ليموت غلط فأش (وروى) أى ستر بخرقة (سقط ودفن) وجوبه بكفل كقبر نطق بالشهادتين ولا يجب غسلها بل يجوز وخروج السقط العلقه والفتحة فيدفنان ندبا من غير ستر ولو اضطر بدار بسة أشهر غسل وكفن ودفن وجوبا (فإن اختاج) أو استهل بسنن قضاء (صل عليه) وجوبا (وأرأى) أى الصلاة على الميت سبعة أصداء (نية) كغيرها ومن ثم وجب فيها ما يجب في نية سائر القروض من نحو قولها لا أحرمه والنشر للفرضين وإن قل فرض كفاية ولا يجب تعيين الميت ولا معرفة بل الواجب أدنى بغير عيى أسلمى فرض على هذا الميت قال جمع بين تعيين الميت القالب بعواسمه (و) ثانيا (قام) لقادر عليه فالعاجز يقدم مضطجع (و) ثالثا (أربع تكبيرات) مع تكبيرة التحريم الأربع فإن خسر لم تبطل صلاته ويسن رفع يديه في التكبيرات حلوه من مكبيه ووضعها تحت صدره بين كل تكبيرتين (و) رابعا (فاحة) قبله فحرقوه بقبرها والمضاد أنها تجزى بصدف الأولى خلافا للاحوى كالخمر وإن لم يصب حجر كتين في تكبيرة وحاو الأولى عن ذكره ويسن أسرار بغير تكبيرة والسلام وتعود وترك افتتاح وسورة والاطى غائب وأقبر (و) خامسا (صلاة على النبي) <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> (بعد) تكبيرة (ثانية) أى عقبها فلا تجزى في غيرها وينبضم السلام هامة والدعاء المؤمن والمؤمنات فيها والجد قبلها (و) سادسا (دعاء الميت) بخصمه ولو طفلا بنحو اللهم اغفر له وارحمه (بدلالة) فلا تجزى بعد غيرها قطعا ويسن أن يكثرن الدعاء له وما تورا أفضل وأولاسم والمسلم عنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وهو اللهم اغفر له وارحمه واجعاف عنه وعافه وأكرم زهواسم مدخله واضله ليله والتاج والبرد وقته من الحطاي كما بينت التوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزواجرا من زوجه وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وقتنه ومن عذاب النار ويؤدى بها اللهم اغفر لحينا وميتنا إلى آخره ويقول في العلل مع هذا اللهم اجعل فرطاً لأبويه وسلفا وذخرا وصحة واعتبرا وشفاة وقلة مواز بينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما ولا تهتما بعده ولا تحرهما أبوه قال شيخنا وليس قوله اللهم اجعل فرطاً إلى آخره مضايعة للدعاء لأنه دعاء بالآلزم وهو لا يمكن لانه إذا لم يكف الدعاء له بالمدوم الشامل كل فرد قالى هذا ويؤت الضأى في الآتى ويجوز نذكرها بإرادة الميت أو شخصه بقول فرطاً لم نزلنا اللهم اجعل فرطاً لأمور الراد الإبدال إلى الأهل والزوجة ببدال الأوصاف لا القوت لقوله تعالى - أحق عليهم ذرهم - وغير الطبراني وغيره أن نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من الحور العين له (و) سابعها (سلام) كغيرها (بعدة) ولا يجب في هذم ذكر غير السلام لكن يسن اللهم لا تحرمنا أجراً أجر الصلاة عليه أو أوجه الحسية واختصاصه أى لم تكب المامسى واغفرنا له ولتختلف عن إمامه بلامع بأكبيرة حتى شرع لمامه في أخرى هلت حالته ولو كبرامه تكبيرة أخرى قبل قراءة المسبوق الفائقة ثابته في تكبيرة وسقطت القراءة عنه وإذا لم الامام تترك للمسبوق ما في عليمه إلا ذكره ويقدم في صلاة الميت ولو امرأة أب أو ثابته فأوه من ابن فابته ثم أخ لا يوين فلا بد ثم إمامهم الم

(قوله لعرفيه) هو انه  
عليه السلام قال لان يجلس  
احدكم على جرة  
فتخلص الى جملته خير  
له من ان يجلس على قبر  
اهم مر (قوله تحيين  
للت الغائب بنحو  
اسمه) عبارة مر اما  
لوصي على غائب فلا بد  
من تعيينه بقلبه كما قلناه  
ابن حجر لم نعم لوصي امام  
على غائب فتوى الصلاة  
على من صلى عليه الامام  
كفى كالخضر (قوله  
الهم اغفر لينا) وميتنا  
(الح) تمامه وشاهدنا  
وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا  
وذكرا وانثانا اللهم  
من اميت منا فاجبه  
على الاسلام ومن  
توفيت منا فتوفه على  
الايمان رواه ابو داود  
والترمذي

كذلك ثم سائر العصابات ثم معتنى ثم ذورحم ثم زوج (وشروط لها) أى للصلاة على الميت مع شروط سائر الصلوات (مقدم طهره) أى الميت بماء قنبر فإن وقع بجنرة أو بحر وتمطر أو تراجعه وطهره لم يصل عليه على المعتد (وألا يتقدم المصلى عليه) أى الميت أن كان حاضرا ولو في قبر أما الميت الغائب فلا يضر فيه كونه وراء المصلى ويسجل صفوهم ثلاثة فأكثر الخبر الصحيح من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أى غفره ولا يندب تأخيرها زيادة المصلين الأولى واستحب بعض المتقين أنه إذا لم يحش تغيره بنى انتظار مائة أو أربعين رجب حضورهم قريبا للحديث وفى مسلم ما من مسلم صلى عليه أمة من المسلمين يباقرن مائة كلهم يشعرون الا شعوا فيه ولو صلى عليه فحضر من لم يصل ندمه الصلاة عليه وقهر فرضا فينويه ويتاب نوابه والأفضل فعلها بعد الدفن لا لتابع ولا يندب لمن صلاها ولو منفردا لإعادتها مع جماعة فإن أعادها وقت نفل وما يعضهم الإعادة خلاف الأولى (وتصح الصلاة على ميت غائب عن بلد) بأن يكون الميت بمحل بعيد عن البلد بحيث لا ينسب إليها عرفا أخذنا من قول الزركشي إخراج السور القريب منه كداحله (لا) على غائب عن مجلسه (فيها) وإن كبرت فلم لو تمطر الحضور لها ينحوس أو مرض جئرت حيث ذل على الأوجه (و) تصح على حاضر (مدفون) ولو بعد بلاء (غيره) فلا تصح على قبر نبي خبير الشيعين (من أهل فرضها وقت موته) فلا تصح من كافر وحائض يؤمئذ كمن بلغ أو أفاق بعد الموت ولو قبل النسل كما اقتضاه كلام الشيعين (وسقط القرض) فيها (بذكر) ولو صيا ميذا ولومع وجوده وإن لم يحفظ الفاتحة ولا غيرها بل وقب بضرها ولومع وجود من حفظها لا يأثم مع وجوده ونحوه على جنازة واحدة فينوي الصلاة عليهم إجمالا وحرم تأخيرها عن الدفن بل يسقط القرض بالصلاة على القبر (ومحرم صلاة) على كافر حرمة عامة بالضرورة قال تعالى - ولا تصل على أحد منهم مات أبدا - ومنهم أطفال الكفار سواء أضافوا إلى الشهداء أم لا فتصريح الصلاة عليهم و (على شهيد) وهو بوزن فيل بمعنى مقبول لانه مشهود له بالجنة أو فاعل لأن بروحه تشهد الجنة قبل غيره و يطلق لفظ الشهيد على من قاتل لتكون كذا الله هي العليا فهو شهيد الدنيا والآخرة وعلى من قاتل لتجوية فهو شهيد الدنيا وعلى مقتول طلما وغريق وحرقى ويطلقون أى من قتله بطله كاستسقاء أو أسهل فهم الشهداء في الآخرة فقط (كشده) أى الشهيد ولو جنى لانه <sup>ويعتبر</sup> لم يصل قتل أحد ويحرم لإزالة دم شهيد (وهو من مات في قتال كفار) أو كافر واحد قبل اقتضائه وإن قتل مدبرا (يسببه) أى القاتل كأن أصابه سلاح مسلم آخر خطأ أو قتله مسلم استغوانا به أو تردى بئر مثل قتال أو جعل مائة به وإن لم يكن به أترد (لا أسير قتل مبرا) فله ليس بشهيد على الأصح لأن قتله ليس بمقاتلة ولأن مات بعد اقتضائه وقد بقي فيه حياة مستمرة وإن قطع بموته بعد ما جرحه بأمان حركته مذبوحة عند اقتضائه فشهيد جزأ والحياة المستمرة ما يجوز أن يبقى يوما أو يومين على ما قاله النووي والعمري ولأن وقع بين كفار فهرب منهم فقتله لأن ذلك ليس بقتال كما أقره شيخنا ابن زباد رحمة الله تعالى ولأن قتله اغتيالا حرقى فدخل بيننا فمات قتله من مقاتلة كل شهيدا كما قتله السيد السمودي عن الحارثي (وكفنه) ندبا (شهيد في ثيابه) التي مات فيها والمطلحة يقيم الأولى لا لتابع ولولم تكفه بان لم تستر كل بدنه تمت وجوبا (لا) في (حرق) ليس لضرورة الحرب فيخرج وجوبا (ويندب) أن يلقن محضر ولو ميذا على الأوجه الشهادة أى لا إله إلا الله فقط فحضر مسلم لقنوا موتا كم أى من حضره الموت لا إله إلا الله مع الخبر الصحيح من كل أتى كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة أى مع العائرين والأفكل مسلم ولو فاسقا قبله ولو بعد عذاب وإن طال وقول حج بلقن محمد رسول الله أيضا لأن قصد موته على الإسلام ولا يسمى مسلما إلا بمسحود بانه مسلم وإنما لتصديق كلامه بلا إله إلا الله ليحصل له ذلك الثواب ويحت نقبته في الآخرة لانه آخر ما كاه به رسول الله <sup>ﷺ</sup> فمردود بان ذلك لسبب لم يوجد في غيره وهو أن الله خبره فاختاره وأما الكافر فيلقنهما قطعا مع لفظ أشهد لوجوبه أيضا

(قوله كمن بلغ) هذا  
ضعيف والمعتمد في  
التحقيق والتهابة وأقره  
شيخ الإسلام والمصطفى  
والإيعاب وغيرهم أنه  
كلمة كمن فيصلى له  
كردى (قوله فتعزم  
الصلاة عليهم) أى  
لأننا فاعلهم في الدنيا  
معاملة آتيمهم وإن كانوا  
في الآخرة تابعين من  
النار ولعلهم على  
الفطرة (قوله أى من  
حضره الموت) أى ولم  
يت أما من مات فلا  
لقنوا للمصود حيث ذل

على ماسأى فيه إذ لا يسر مسلما إلا بها وأن يقف جماعة بعد الدفن عند القبر ساعة يسألون له التثبيت  
وبستفرون له (وتلقين بالغ ولوشهدا) كما اقتضاه إطلاقهم خلافا للركشي (بعد) تمام (دفن) فيقعد  
رجل قبالة وجهه ويقول يا عبدالله ابن أمه الله اذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا  
الله وحده لا شريك له وأن محمدا رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة  
آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنك رضيت بالله ويا وبالاسلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا  
وبالقرباء أمانا وبالكعبة قبله وبالمؤمنين أخوانا في الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم  
قال شيخنا ويسن تكريره ثلاثا والأولى للمحاضرين الوقوف وللقن التعود ونداؤه بالأم فيه أي إن  
عرفت والأدعياء لا ينافي دعاء الناس يوم القيامة بأسمائهم لأن كلها توقيف لا مجال للرأي فيه والظاهر  
أنه بيد الله لا بيد الناس في الأثر ويؤنس الضمائر (و) ينبغي (زيارة قبور رجل) لا تفتكر لها من  
يسن لها زيارة قبري النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم وكذا سائر الأنبياء والعلماء والأولياء ويسن كما نص عليه  
أن يقرأ من القرآن ما يسر على القبر فيدعوه مستقبلا للقبلة (وسلام) زائر على أهل المقبرة عموما  
خصوصا فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين عند أول المقبرة ويقول عند قبره يس مثلا السلام عليك  
يا راهبى فإن أراد الانتصار على أحدهما أتى بالثانية لانه أخص بمقصوده وذلك لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال  
السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا إن شاء الله بكم لاحقون والاستثناء للترك أول الدفن بتلك البقعة أو  
لموت على الاسلام (فالقمة) ورد أن من مات يوم الجمعة أوليتها من من عذاب القبر وقتت وورد أيضا  
من قرأ قل هو الله أحد في مرض موته مائة مرة لم يلق في قبره وأمن من مضطعة القبر وجاوز الصراط على  
أكف اللانكة وورد أيضا من قال لا إله إلا أنت سبحانك انى كنت من الظالمين أر بعين مرة في مرضه  
فلحقه أعلى أجر شهيد وان برئ برئ مغفور له غفر الله لنا وأعاذنا من عذاب القبر وقتت

### باب الزكاة

هي لغة التطهير والقضاء وشرعا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على الوجه الآتي وفرضت كأداء مالي السنة  
الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر ووجبت في ثمانية أصناف من المال التقدين والانعام والقوت والغنم  
والعنب ثمانية أصناف من الناس ويكفر جاحد وجوبها ويقاتل المتنع عن أدائها ولو تخلف عن أدائها لم يقاتل  
قهرًا (يجب على) كل مسلم ولو غير مكلف فعل الأولى أو إيجابها من ماله وخروج المسلم الكافر الأصلي فلا يلزمه  
إيجابها ولو بعد الاسلام (حو) معين فلا يجب على قريب لعدم ملكه وكذا المكاتب لأنهم ملكه ولا يلزم  
سيده لانه غير مالك (فذهب) ولو غير مضروب خلافا لمن زعم اختصاصه بالمضروب (بالغ) قدر عامه  
(عشرين مثقالا) بوزن مكة تحديدا فالوقص في ميزان وتم في آخر فلا زكاة للشك والمثقال اثنا عشر سبعة  
حبة شعير متوسطة قال الشيخ زكريا ووزن نصاب الذهب بالشرى خمسة وعشرون وسبعان وتسع وقال  
نفيه شيخنا والمراد بالشرى القايى (وفي فضة بلغت مائتي درهم) بوزن مكة وهو خسون حبة  
وخمسائة فالشتر تدراهم سبعة مثاقيل ولا وقص فيما كلفه شرات فيجب في العشرين والمائتين وفيما  
زاد على ذلك ولو ببعض حبة (ربع عشر) الزكاة ولا يكمل أحد التقدين بالآخر ويكمل كل نوع من  
جنس بأخيه ويجزئ جبد ومبيع عن ردى ومكسر بل هو أفضل لاعتكسها وخروج بالمخالص  
المشوش فلا زكاة فيه حتى يبلغ خالصه نصبا (ك) ما يجب ربع قيمة العرض في (مال تجارة) بلغ النصاب  
في آخر الحول وإن ملكه بدون نصاب ويضم الربح الحاصل في أثناء الحول إلى الأصل في الحول إن لم ينض  
أما إذا نض بأن صار ذهباً أو فضة أو أسك إلى آخر الحول فلا يضم إلى الأصل بل يزكى الأصل بحوله ويقرد  
الربح بحول ويصر عرض التجارة لقنية بنيتها فينقطع الحول بمجرد ذنية القنية لا بعكسه ولا يكفر منكر  
وجوب زكاة التجار للخلاف فيه (وشرط) لوجوب الزكاة في الذهب والفضة لا للتجارة (تمام نصاب) لها

(قوله بعد تمام دفن)  
منه يؤخذ علم سن  
تلقين من برد القنوه في  
لغة بحر كقوله شيخنا  
الرمضى (قوله وقتت)  
قال بعضهم المراد بها  
سؤل منكر ونكير  
والقنة لاختبار (قوله  
بوزن مكة) أى بالخبر  
الصحيح المكيال  
مكيال للمدينة والوزن  
وزن مكة (قوله ان  
لم ينض) أى لم يسع  
بالنقد الذى اشترى به  
(قوله لا بعكسه) أى  
لأن نوى بمال القنية  
التجارة فلا يجعل مال  
تجارة وينعقد حوله  
بمجرد النية بل لابد  
من البيع مثلا بقصد  
التجارة

(كل الحول) بأن لا ينقص المال عنه في جزء من أجزاء الحول أما زكاة التجارة فلا يشترط فيها تمامه  
 الآخره لانها حالة الوجوب (وينقطع) الحول (بتخلف زوال الملك) أثناءه بمعاوضة أو غيرها من ممتلكات لصاحبها  
 ثم أقروا آخر بعد ستة أشهر لم ينقطع الحول فان كان مليا أو عادليه أخرج الزكاة تخر الحول لان الملك لم  
 يزل بالسكنية لثبوت بدله في ذمة المقترض (وكره) أن يزول ملكه ببيع أو مبادلة عما يجب فيه الزكاة (لحيلة)  
 بأن يقصده ودفع وجوب الزكاة لانه فرار من القرية وفي الوجيز يحرم وزاد في الاملاء ولا تبرا التهمة  
 بلطفا وان هذان من الفقه الشافعي وقال ابن الصلاح بأنهم قصدوا لا يفعله قال شيخنا أما لو قصدوا لحيلة بل لحاجة  
 أولها وللقرار لا كراهة (تنبيه) لازكاة على بيع في داخل ولولا التجارة في أثناء الحول بما في يده من النقد  
 غيره من جنسه أو غيره وكذا لازكاة على ورث مات مورثه عن عروض التجارة حتى تصرف فيها  
 بنيتها حينئذ يستأنف حولها (ولا زكاة في حلى - مباح) ولو أخذ الرجل بلا قصد ليس أو غيره أو أخذته  
 (للاجارة) أو أعاره لاسرأة (الا) اذا أخذته (بني كثر) فتجب الزكاة فيه (فرع) يجوز للرجل تختم تختم  
 فحة بل يرسن في خصره يمينه أو يساره أو اللاباع وبسه في اليمين أفضل وصوب الأخرى ما اقتضاه كلام ابن  
 الرقعة من وجوب قصه عن مقال النسي عن أخذه متقلا وسنده حسن لكن ضعفه النووي فألوجه أنه  
 لا يضبط بمثل بل بما لا يسراف عرفا قال شيخنا وعليه فالجبرة يعرف أمثال الاريس ولا يجوز تعدده  
 خلافا لجمع حيث لم يعد اسرافا وتحليت ألحرب كيف ورجح وترس ومنطقة وهي ما يشدها الحلو وسكين  
 الحوب دون سكين المنة والمقعة فضة بلاسرف لان في ذلك ارهاقا للكافر لا يذهب لزكاة الاسراف  
 والخيلاء والخيلاء الميسج ضعفه القلقان وان حسنة الترمذي وتحليت مصحفا قال شيخنا أي ما فيه قرآن  
 ولو لم يترك كخلافه بضعه لراة تحليت يذهب اكراما فيهما وكتبه بالذهب حسن ولو من رجل لتحليت  
 كتاب غيره ولو بفضة والقرى يسلم فلهما مطلقا ثم ان حصل منه شيء بالعرض على الناس حوت استدانته  
 والا فلا وان اصل بالدين خلافا لجمع ويحل الذهب والفضة بلاسرف لاسرأة وصح إجماعا في نحو السوار  
 والمخمل والنعل والطوق وعلى الأصح في المنسوج بهما ويحل لمن التاج وان لم يتعدته وقلادة فيها  
 دنانير مرة قطعا وكذا مشقوبه ولا تجب الزكاة فيها ما مع السرف فلا يحل شيء من ذلك كله لخالل وزن مجموع  
 فردية ما تناهت عن ثلث (و) تجب على من مر (في قوت) اختياري من حبوب (كبر) وشعير  
 (وأرز) وذررة وحصى وودخن وبقلاء ودقة (و) في ثمر وعنب من ثمار (بلغ) قدر كل منهما (خمس) أوسق  
 (وهي) بالكيل ثلثا تصاع والصاع أربعة أمداد والمد وطن وثلاث مثق من بين وقشر لا يؤكل معه غالبا  
 واعلم أن الارز مما يضر في قشره ولا يؤكل معه فتجب فيه إن بلغ عشرة أوسق (عشر) لوز كة (ان)  
 سقى بلا مؤنة) كتمر (والا) أي وان سقى مؤنة كنضج (فصفه) أي ضمنه العشر وسبب التفرقة نقل المؤنة  
 في هذا وخفتها في الاول سواء أزرع ذلك قصدا أم نبت اتفاقا كما في المجموع كما كيفية الاتفاق وبه يعلم ضعف  
 قول الشيخ زكريا في تحريمه تبعا لاصحله بشرط لوجوبها أن يزرعه ماله أو نائبه فلا زكاة فيها أن يزرع بنفسه  
 أو زرعه غيره بغير إذنه ولا يضمن جنس إلى آخره لتكميل النصاب بخلاف أنواع الجنس فتضم وزرعا العام  
 يضمان وقصصا دهما في عام (فرع) لا تجب الزكاة في مال بيت المال ولا في بيع موقوف من نخل أو  
 أرض على جهة عامة كالقنطرة والفقهاء والمساجد لعدم تعيين المالك وتجب في موقوف على معين واحد  
 أو جماعة معينة كأولاد يد ذكره في المجموع وأقضى بضمه في موقوف على امام المسجد أو المدرس بأنه  
 يلزمه زكاة كالمعين قال شيخنا والأوجه خلافا لان المقصود بذلك الجهة دون شخص معين (تنبيه) قال  
 الجلال البقيني في حاشية الروضة تبعا للمجموع ان شقة الأرض المملوكة أو الموقوفة على معين ان كان البئر  
 من مال مالكها أو الموقوف عليه فتجب عليه الزكاة فيها أخرجه الارض فان كان البئر من مال العمل  
 وجوزنا التجارة فتجب الزكاة على العامل ولا شيء على له حب الأرض لان الحاصل لأجرة أرضه وحيث كان

(قوله عشر) الحاصل  
 انه يجب الجنس في الركن  
 كما يأتي والعشر فيما  
 يبقى بغير مؤنة ونصف  
 العشر فيما يبقى بمؤنة  
 ورابع العشر في الناض  
 ولو من معدن وزكاة  
 التجارة ر به وقت  
 وقت اخراج المقصود  
 وتصفية في الركن  
 والمعدن وبدء الصلاح  
 في المستنبت والحول في  
 الناض والتم والتجارة  
 وأول ليلة العيد فزكاة  
 القطر اه شرقاوى

البذر من صاحب الأرض وأعطى منه شئ للعامل لاثني على العامل لانه أجرة عمله له ونجب الزكاة لبنات الأرض المستأجرة مع أجرتها على الزارع ومؤنة الحصاد والبأس على المالك (و) يجب على من مر الزكاة (في كل خمس ابل شاة) جذعة شأن لها ستة أوقية معزها ستان ويجزى الذكر وان كانت ابله اثنا لالمر بين ان كانت ابله صاعدا (الخمس وعشرين) منها في عشرين شاة وخمسة عشر ثلاث وعشرين الى الخمس والعشرين أر بع فإذا كملت الخمس والعشرون (فبنت مخاض) لها ستة هي وابيها الى ست وثلاثين سميت بذلك لان أمها آن لها أن تصبر من المخاض أى الحوامل (وفي ست وثلاثين) الى ست وأربعين (بنت لبون) لها ستان سميت بذلك لان أمها آن لها أن تضع ثانيا وتصبر ذات لبن (و) في (ست وأربعين) الى احدى وستين (حقه) لها ثلاث سنين سميت بذلك لانها استحققت أن تركب ويعمل عليها أو أن يطرقها الفحل (و) في (احدى وستين جذعة) لها أر بع سنين سميت بذلك لانها يجتمع مقدم أسنانها أى يسقط (و) في (ست وسبعين بنتا لبون و) في (احدى وتسعين حقان و) في (مائة واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم) الواجب (في كل أر بعين بنت لبون و) في كل (خمس حق و) يجب (في ثلاثين بقرة) الى أر بعين (تبيع) له ستة سمى بذلك لانه يبيع أمه (و) في (أر بعين) الى ستين (مسته) لها ستان سميت بذلك لكامل أسنانها (و) في (ستين تبيعان ثم في كل ثلاثين تبيع و) في كل (أر بعين مسته و) يجب (في أر بعين غيا) الى مائة واحدى وعشرين (شاة و) في مائة واحدى وعشرين الى مائتين وواحدة (شاتان و) في (مائتين وواحدة) الى ثلثائة (ثلاث) من الشياه (و) في (أر بعاة أر بع) منها (ثم في كل مائة شاة) جذعة شأن لها ستة أوقية معزها ستان وما بين الصائين يسمى قصا ولا يؤخذ خيلا كمال ومسته لا لاكل وربي وهي حديثه العهد الناتج بأن يعطى طامن ولا تان نصف شهر الإرضاء ملك (ونجب الفطرة) أى زكاة الفطر سميت بذلك لان وجوبها به وفرضت كرمضان في ثاني سنى الهجرة وقول ابن البيان بعدم وجوبها فطرا كافى الرضة قاله كرمز كاة الفطر لشهر رمضان كسجدنا السهو صلاة نجر قص الصوم كما يجبر السجود قص الصلاة ويؤيده ما صرح أنه طهره القاسم من الله والرفث (على س) فلا تزم على رقيقى عن نفسه بل نازم سيده عنه ولا عن زوجته بل ان كانت أمه فعلى سيدها والاد عليها كما يأتي ولا على مكاتب ل نصف ملكه ومن ثم لم تازمه زكاة ماله ولا نفقة أقارب ولا استقلاله لم تازم سيده عنه (بغروب) شمس ليلة فطر) من رمضان أى بإدراك آخر جزء منه وأول جزء من شوال فلا تجب بما حدث بعد الغروب من ولد ونكاح وما كان قن وغنى واسلم ولا تسقط بما يحدث بعده من موت وعق وطلاق ومن قبل ملك وقت أدائها من وقت الوجوب الى الغروب شمس يوم الفطر فيزوم الحر المالك كور أن يؤديها قبل غروب شمس (عمن) أى عن كل مسلم (تازمه نفقته) بزوجة أو ملك أو قرابة حين الغروب (ولو رجعية) أو حاملا بائنا ولو أمته فليزوم طهرتها كنفقتها ولا يجب من زوجة تشره لسقوط نفقتها عنه بل يجب عليها ان كانت غنية ولا عن حرة غنية غير ناشزة تحت محصر فلا تزم عليه لا فتلا يساره ولا عليها لكامل تسليمها نفسها له ولا عن ولد صغير غنى فتجب من ماله ان أخرج الاب عنه من ماله جاز ورجع ان نوى الرجوع وفطرة ولذا لا تاعلى أمه ولا عن ولد كبير فطر على كسب ولا يجب الفطرة عن قن كافر ولا عن مرتدة إلا ان عاد للإسلام ونازم على الزوج فطرة خادمة الزوجة ان كانت أمته أو أمتها وأخدمها اليها لا مؤجرة ومن مهبنتا ولو باذنه على المعتمد وعلى السيد فطرة أمته للزوجة لمسرة وعلى الحرة الغنية للزوجة لعبد لاعليه ولو غنيا قال في البحر ولو غاب الزوج فلا زوجة اقترض نفقته للضرورة لا فطرتها لانه المطلب وكذا بعض المحتاج ونجب الفطرة على من مرهمن ذكر (ان فضل عن قوت بمون) له تازمه مؤثته من نفسه وغيره (يوم عيد وليته) وعن ملبس وسكن وعادم يحتاج اليها أو أومعته (وهن دين) على المعتمد خلافة للمجموع ولو مؤجلا ان رضى صاحبه بالتأخير

(قوله ولا على مكاتب)  
أى بل هو من أهل  
الركاء لكن لا يأخذ  
من زكاة سيده شيأ  
(قوله ووقت أدائها)  
استدركه عن وقت  
جواز اخراجها وذلك  
من أول ليلة من رمضان  
(قوله الى غروب  
شمس) سياتى أن  
تأخير اخراجها الى  
ما بعد صلاة العيد بلا  
عذر مكروه

(ما يخرج فيها) أي الفطرة (وهي) أي زكاة الفطر (صاع) وهو أربعة أمداد وللدنار ثلث وقد رده جماعة بحجة بكفيين معتدلين من كل واحد (من غالب قوت بلده) أي بلده المأوى عنه فلا تجزئ من غير غالب قوته أو قوت مؤد أو بلده لتشوف النفوس لثقله ومن ثم وجب لقراءه بلده مؤدى عنه فإن لم يعرف كما ينبغي فيه أراد منها إخراجها حالا ومنها أنها لا يجب إلا إذا عاد وفي قول لأبي (فرع) لا تجزئ قيمة ولا مبيع وموسوس وميلول أي إلا أن جف وعاد لصلاحيه الأذخر والاقنيات ولا اعتبار لاقنياتهم المبلول إلا أن فقدوا غيره فيجوز (وسم) تأخيرها عن يومه أي العيد بلا علم كيفية مال أو مستحق ويجب القضاء فوراً لصيانته ويعوز لجعلها من أول رمضان ويسن أن لا تؤخر عن صلاة العيد بل يكره ذلك ثم يسن تأخيرها لا تنظر نحو قريب أو جليل ما لم يقرب الشمس

(فصل في أداء الزكاة) (بجواب أدائها) أي الزكاة وإن كان عليه دين مستغرق حاله أو لأدنى فلا يمنع الدين وجوب الزكاة في الأظهر (فورا) ولو في مال صبي ومجنون حاجته المستحقين إليها (بتمكن) من الأداء فان أخرتم ضمن إن تلف بعده ثم إن أخرنا لا تنظر قريب أو جليل أو أصغر ما بأنهم لكنه يضمنه إن تلف كن أنفقه أو قصر في دفعه متلف عنه كان وضعه في غيره أو بعد الدلول وقبل التمكن ويحصل التمكن (محصور مال) غائب سائر أوقاف يحمل صرا الوصول إليه فإن لم يحضر لم يأنه من محل آخر وإن جوز ما نقل الزكاة (و) حضور (مستحقها) أي الزكاة أو بعضهم فهو متكمر بالنسبة لحصة حتى لو تلفت ضمنها ومع فراغ من مهم ديني أو ديني كل أو حرام (وحاولدين) من قد أوعض بمجارة (مع قسرة) على استيفائها كان على من لحظه أو جاز عليه يئس أو يعلمه القاضي أو قدره على خلاصه فيجب إخراج الزكاة في الحال وإن لم يقضه لأنه قد علم قبضه أما إذا علمنا استيفاءه بأعصار أو بهل أو غيبة أو وجود ولا يئس فكيف مضروب فلا يأنه إخراج الزكاة في مضروب ومال لكن لا يجب دفعها إلا بعد تمكن بعودة إليه (ولو أصدقها أنصاب فقد) وإن كان في القيمة أو سائمة معينة (زكاة) وهو إذا اتم حل من الأصداق وإن لم يقضه ولا وطنها لكن يشترط أن كان النقد في القيمة إمكان قبضه بكونه موسرا حاضرا (فيه) الأظهر أن الزكاة تتعلق بالمال متعلق شركة وفي قول بغير اختياره الرعي أو متعلق بقيمة الألبان فعل الأول إن استحق الزكاة شركه بقدر الواجب وذلك لأنه لا تمتنع من إخراجها أخضاها الإمام منه فقرا كما يقسم المال المشترك فقرا إذا امتنع بعض الشركاء من قسمته ولم يفرقوا في الشركة بين العيين والدين فلا يجوز له أن يدهم ملكه جميعه بل أنه يستحق قبضه ولولا بعد حول إن أبرأته من صداقك فأنطلقا فإبرأته منه لم تطلق لأنه لم يبرأ من جميعه بل أعاد فقر الزكاة فطريقها أن تصليها ثم تبره وبطل البيع والرهن في قدر الزكاة فقط فإن فعل أحداهما لم يصب أو بيعه بعد الحل وصح لا في قدر الزكاة كسائر الأموال المشتركة على الأظهر ثم يصح في قدرها في مال التجارة لآلية في قدرها (فرع) تقدم الزكاة ونحوها من تركه مدينون شامت عن وفاة ماعليه من حقوق الأدي وحقوق الله كالسكفرة والحجر والنذر والزكاة كما إذا اجتمع على حل ما يحجر عليه ولو اجتمعت فيها حقوق الله فقط نعمت الزكاة إن تعلقت بالعين فإن بقي النصاب والأبأن تلف بعد الوجوب والتمكن استوت مع غيرها في توزيع عليه (وشروطه) أي أداءه الزكاة شرطان أحدهما (نية) بقلب لا نطق (كهلز كاة) مالى ولو بدون فرض إذ لا تكون إلا لفرضا (أو صدقة مفروضة) أو هذاز كاة مالى المفروضة ولا يكفي هذا فرض مالى لصدقة كالسكفرة والنذر ولا يجب تعيين المال المخرج عنه في النية ولو عين لم يقع عن غيره وإن بان المعين نالها لأنه لم ينو ذلك الغير ومن ثم لو نوى أن كان نالها فمن غيره فإن نالها وقع عن غيره بخلاف ما لو قال هذه زكاة مالى الغائب إن كان بقايا أو صدقة لعدم الجزم بقصد الفرض وإذا قال فإن كان نالها فصدقة فإن نالها وقع صدقة أو بقايا وقع زكاة ولو كان عليه زكاة وشك في إخراجها فأخرج شيئا ونوى أن كان على شيء من الزكاة فهذا عنه والا

(قوله فيجوز) عبارة  
سم على حج لو فقد  
السليم من الدنيا فهل  
يخرج من اللوجود أو  
ينتظر وجود السليم  
أو يخرج القيمة فيه  
نظر والثاني أقرب  
وتوقف فيه شيخنا  
وقال الأقرب الثالث  
أخذنا ما تقدم فيها لو  
قدنا الواجب من أسنان  
الزكاة من أنه يخرج  
القيمة ولا يكلف  
الصعود عن ولا النزول  
مع الجبران اه ع ش  
(قاعدة) لا تؤخذ  
القيمة في الزكاة إلا في  
أربعة مواضع أحدها  
زكاة التجارة والثاني  
الجبران والثالث إذا  
وجد في مائتين من  
الأبل الخفاق وبنات  
لبون فاعتقد السامي  
أن الأغبط الخفاق  
فأخذها ولم يقصر ولا  
دلس للمالك ووقع الموقع  
وجبر التفاوت بالتقد  
الراع إذا عمل الأمهولم  
يقع الموقع وأخذ  
القيمة لله مصرفها بلا  
إذن جديد



قطعوا فلان عليه زكاة أجزاء عنها والواقع له تعلقا كما أفتى به شيخنا ولا يجوز عن الزكاة قطعا  
 إعطاء المال للمستحقين بلانية (لا مقاربتها) أي النية (لأن دفعه فلا يشترط ذلك (بل تكفي) النية قبل الأداء  
 أن وجدت (عند منزل) قدر الزكاة عن المال (أو إعطاء وكيل) أو أمان والأصل لهما أن ينويا أيضا عند  
 التفريق (أو) وجدت (بمداخمتهم) أي بعد عزل قدر الزكاة أو التوكيل (وقبل التفريق) لعسر اقتنائها بأداء  
 كل مستحق ولولا لغيره قصد بهذا ثم نوى الزكاة قبل صدق ذلك أجزاء عن الزكاة ولولا لآخر اقتض  
 ديني من فلان وهو لك زكاة لم تكف حتى ينوي هو بعد قبضه ثم يأذنه في أخذها وأفتى بمضمون التوكيل  
 المطلق في أخراجها يستلزم التوكيل في نيتها قال شيخنا وفيه نظر بل المتجه أنه لا بد من نية المالك أو  
 قفو يضا التوكيل وقال التولي وغيره يتعين نية لو كمل إذا وقع القرض بماله بأن يخله موكلا أو زكائي من  
 مالك لا يصر فله عنه وقوله ذلك متضمن للأن في النية وتاليا لقتال لولا لغيره أقرضت خصة وأدعا  
 عن زكاة في فعل مسح قال شيخنا وهو مبني على رأيه بجوار انحاد القاض والمقبض (وجز لكل) من  
 الشريكين (أخارج زكاة) المال (للمشترك بغير إذن) الشريك (الآخر) كإقامة الجرجاني وأقره غيره لاذن  
 الشرع فيه وتكفي في المبلغ منهما عن نية الآخر على الأوجه (و) جار (توكيل) كافر وصفي في إعطائها لعين  
 أي إن عين المدفوع إليه لا مطلقا ولا نفوذ النية لهما لعدم الأهلية ويجز توكيل غيرها في الإعطاء والنية  
 معا وتجوز نية الولي في مال الصبي والمجنون فإن صرف الولي الزكاة بلانية ضمنها لتقصيره ولودعهما المالك  
 للإمام بلانية ولاذن منه فيهما لم تجز نية من تجزى نية الإمام عند أخذها قهرا من الممتنع وإن لم ينو  
 صاحب المال (و) جاز ذلك دون الولي (تجهيلا) أي الزكاة (قبل) تمام (حول) لا قبل تمام نصاب في غير  
 التجارة (لا تجهيلا لعامين) في الأصح وله تجز في الفطرة من أول رمضان أما في مال التجارة فيجزي  
 التججيل وإن لم يك صابا وينوي عند التججيل كنهه زكائي للمجبة (حرم تأخيرها) أي الزكاة بعد تمام  
 الحول والتسكن (وضمن إن تلف بعد تسكن) بحضور المال والمستحق أو تلفه بعد حصوله وقبل التسكن  
 كإمريائه (و) تأييدا (إعطائها لمستحقها) أي الزكاة يعني من وجد من الأصناف الثمانية المذكورة في  
 آية - إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله  
 وابن السبيل - هو الفقير من ليس له مال ولا كسب لا تقع موقعا من كفايته وكفايته بموجبه ولا يمنع الفقر  
 مسكنه وثيابه ولولا تجمل في بعض أيام السنة وكتب محتاجها وعنده التي يحتاج إليه للخدمة وماله الغائب  
 برحلتين أو الحاضر وقد حيل بينه وبينه والذين أو الجمل والكسب الذي لا يليق به وأفتى بمضمون أن حل  
 للمراة الاطلاق بها المحتاجة قلن بين به عادة لا يمنع فقرها وصق به شيخنا والمساكين من قدر على مال أو كسب  
 يقع موقعا من حاجته ولا يكفي كمن يحتاج لشربة وعنده ثمانية ولا يكتفي الكفاية السابقة وإن ملك  
 أكثر من نصاب حتى إن الإمام أن يأخذ زكاته ويدفعها إليه فيعطى كل منهما ما تعود تجارة رأس مال يكتفي  
 ربحه غالبا أو حرفة ألتها ومن لم يحسن حرفة ولا تجارة يعطى كفاية العمر الغالب وصدق مدعي فقره ومسكنة  
 ويجز عن كسب ولوقو بإجلال بلانيين لا مدعي تلف مال عرف بلانية هو العامل كساع وهو من يبعه الإمام  
 لاخذ الزكاة وقاسم وحاشا لفاض والمؤلفة من أسلم ونيته ضعيفة أو له شرف يتوقع بإعطائه إسلام غيره  
 والرفاق المكاتبون كتابة هيمنة فيعطى المكاتب أو سيده بذاذنه إن عجز عن الوفاء وإن كان كسوبا لا من  
 زكاة سيده لبقائه على ملكه والغارم من استدان لغيره مصية فيعطى إن عجز عن وفاء الدين وإن كان كسوبا  
 إذا كسب لا يدفع حاجته لوفاء من حل الدين ثم إن لم يكن معه شيء أعطى الكل والأفان كان بحيث لو قضى  
 دينه علمه تمسكن تركه له علمه ما يكتفي أي العمر الغالب كما استظهره شيخنا وأعطى ما يقضي به باقي دينه  
 أو لصالح ذات الدين فيعطى ما استدانه قبله ولو غنيا أما إذا لم يستد ببل أعطى ذلك من ماله فإنه لا يعطاه

(قوله وعند ثمانية)  
 أي أو يكتسب كل يوم  
 ثمانية أو يكون مجموع  
 للمال أو الكسب كذلك  
 ومثل الثمانية التسعة  
 والسبعون والستون  
 (قوله كساع) أي  
 وكاتب يكتب ما أعطاه  
 أرباب الأموال  
 (وقاسم) يقسمها على  
 المستحقين (وحاشا)  
 يعجزهم (لا قاض)  
 ووال فلاحق لهما في  
 الزكاة بل حقهما في  
 خمس الخمس للرصد  
 للمصالح (قوله والمؤلفة)  
 جمع مؤلف م  
 التأليف وهو الجمع  
 (قوله المكاتبون كتابة  
 هيمنة) أي أغبر المازكي  
 ولولصو كافر وهاشمي  
 ومطاي أما مكاتب  
 المزكي فلا يعطى من  
 زكاته لعوده للفائدة إليه  
 مع كون المصلي ملكه

ويصلى المستدين للصلحة عامة كقرى ضيف وفك أسير وجمارة نحو مسجد وإن غنيا أو اضعافاً فإن كان  
 الضامن والأصيل ميسرين أعطى الضامن وقاه أو الأصيل موسراً دون الضامن أعطى إن ضمن بلا إذن  
 أو عكسه أعطى الأصيل لا الضامن وإذا وفى من سهم الضامن لم يرجع على الأصيل وإن ضمن بذنه ولا يصرف  
 من الزكاة شيء لسكنى ميت أو بناء مسجد وصدق مدعى كتابة أو غرم بأخبار عدل وتصديق سيد أو رب  
 دين أو اشتهاه رجال بين الناس (فرع) من دفع زكاته لمدينه بشرط أن يردناه عن دينه لم يجز ولا يصح  
 قضاء الدين به فإن نوى بذلك بلا شرط جزو صرح وكذا إن وعد المدين بلا شرط فلا يلزمه الوفاء بعد ولو قال  
 لغرمي جعلت ما عليك زكاة لم يجزى على الوجه إلا إن قبضه ثم رده إليه ولو قال أكتل من طعاني عندك  
 كذا ونوى به الزكاة ففعل فهل يجزى وجهان ظاهر كلام شيخنا ترجيح عدم الإجزاء في ميل الله وهو  
 أنه ثم بالجهاد متطوعاً أو لعنا ويصلى المجاهد النفقة والكسوة له ولعائلته وأولادها وثمان آله الحرب وابن  
 السبيل وهو مسافر محتار يبلد الزكاة أو غننى سفر سباح منها ولو زهده أو كان كسواً بخلاف المسافر لصية  
 إلا أن تاب والمسافر لغريمه مذهب صحيح كالأثر ويصلى كعائته وكفايته من معه من غريمه أى جميعها فتتقو كسوة  
 ذهاباً وإياباً إن لم يكن له يارقه أو مقصده مال وصدق في دعوى السفر وكذا في دعوى الغزو بلا بين  
 ويستترعه ما أخذه إن لم يرجع ولا يعطى أحد بوصفين نعم إن أخذ فقير بالغرم فاعطاه غريمه أعطى بالفقير  
 لأنه الآن محتاج (فتاوى) ولورق في المالك الزكاة سقط سهم العامل ثم إن انحصر المستحقون ووفى بهم المال  
 لزم تعميمهم ولا يجب ولم يندب لكن يلزم إعطاء ثلاثة من كل صنف وإن لم يكونوا بالبلد وقت الوجوب  
 ومن للموتولين أولى ولو أعطى اثنين من كل صنف وثالث موجود لزمه أقل متول غير المولى ماله ولو فقد  
 بعض الثلاثة رخصت على باقي صنفه إن احتاجه والأصل باقى الأصناف يلزم الدعوة بين الأصناف وإن  
 كانت حاجة بعضهم أشد لا التسوية بين أصناف بل تندب واختار جماعة من أئمتنا جواز صرف النقرة  
 إلى ثلاثة مساكن أو غيرهم من المستحقين ولو كان كل صنف أو بعض الأصناف وقت الوجوب محصوراً  
 في ثلاثة فأقل استحقوها في الأولى وما يخص المحصورين في الثانية من وقت الوجوب فلا يضر حدوث غنى  
 أو موت أحدهم بل حقه باق بحاله في دفع نصيب الميت لوارثه وإن كان هو المترك ولا يشاركهم قائم عليهم  
 ولا غائب عنهم وقت الوجوب فإن زادوا على ثلاثة لم يملكوا إلا بالقسمة ولا يجوز لك نقل الزكاة عن بلد  
 المال ولو إلى مسافة قريبة ولا تجزى ولا دفع القيمة في غير مال التجارة ولا دفع عينه فيه وقيل عن عمر  
 وابن عباس وحذيفة رضي الله عنهم جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد وبه قال أبو حنيفة ويجوز ضمه  
 نقل الزكاة مع الكراهة ودفع قيمتها وعين مال التجارة (ولو أعطاهما) أى الزكاة ولو النقرة (لكافر أو  
 من يهرق) ولو بمضافير مكاتب (أوهامشى أو مطلى) أو مولى لها لم يقم عن الزكاة لأن شرط الأخذ  
 الإسلام وعمامة الحرة وعدم كونه هاشمياً ولا مطلياً وإن انقطع عنهم خمس الجنس خبران هذه الصدقات  
 أى الزكوات إنعاهى أروسان الناس وإنما لأجل لحد ولألا قال شيخنا وكان كل حال واجب كالنفس  
 والكفارة بخلاف التطوع والهبة (أو غنى) وهو من له كفاية العبر الغالب على الأصح وقيل من له كفاية  
 ستة أو السكب لخلال الأثر (أو مكنتى بنفقة من قريب) من أصل أو فرع أو زوج بخلاف للمكنتى بنفقة  
 متبرع (لم يجزى) ذلك عن الزكاة ولا تنادى بذلك أن كل المبلغ للمالك وإن ظن استحقاقه ثم إن كان  
 المبلغ ظن استحقاقه المأمور به المالك ولا يضمن المأمور به بل يسترد المبلغ وما استرده مصرفة للمستحقين  
 أماناً لم يكف بالبنقة الواجبة من زوج أو قريب يعطيه الملقن وغيره حتى ينفق ويجوز للسكنى بها الأخذ  
 بفيل السكنى والقران يوجد فيه حتى يمن تلمه نفقة ويندب للزوجة إعطاء زوجها من زكاتها حتى ينفق  
 والسكنى وإن أفتها عليها قال شيخنا والفقير يظهر أن قريبه المورث أو امتع من الاتفاق عليه ويجز عنه  
 بالحكم أعطى حينئذ لتحقق فقره أو مسكنته الآن (فائدة) أفى النوى في البالغ لصلاته كلاً أنه

(قوله أو هاشمى أو  
 مطلى) أى أو هاشمية  
 أو مطلية كما هو المراد  
 من قولهم بنو هاشم  
 وبنو المطلب فالمراد  
 بالبنين ما يشمل البنات  
 فتية تغليب (قوله وإن  
 انقطع عنهم خمس  
 الجنس) ونقل عن  
 الأصمخري القول  
 بجواز صرف الزكاة  
 إليهم عند منعهم من  
 خمس الجنس أخذاً من  
 قوله في الحديث إن  
 لكم في خمس الجنس  
 ما يكفيكم أو فنيكم  
 أى بل يكفيكم فإنه يؤخذ  
 منه أن محل علم  
 إعطائهم من الزكاة عند  
 أخذهم حقهم من  
 خمس الجنس لكن  
 الجمهور طردوا القول  
 بالتصريح ولا بأس  
 بتقليد الأصمخري في  
 قوله الآن لاحتياجهم

لا يقبضها له الا وله أى كسبي ويجنون فلا تعطى له وان غاب وله خلافا لمن زعمه بخلافه لو طرأ تركه لها  
 أو تذرته ولم يعجز عليه فانه يقبضها ويجوز دفعها لافسق الا ان علم أنه يستعين بها على مصية فيحرم وان  
 أجزأ (نعم في قسمة الغنيمة) ما أخذناه من أهل حوب قهر افه وغنيمة والا فهو في ومن الاول ما أخذناه  
 من دارهم اختلاسا أو سرقة على الأصح خلافا للزالي وامامه حيث قال انه مختص بالأخذ بالتحميم  
 وادعى ابن الرفة الاجماع عليه ومن الثاني جزية وعشر تجارة وتركه مرتدة ويبدأ بالغنيمة بالسلب للقاتل  
 المسلم بالتحميم وهو ملبوس القتيل وسلاحه ومركوبه وكذا سولر ومنطقة وخاتم وطوق والمؤذن  
 كأجرة حال ثم خمس باقية فأربعة أخماسها ولو عقرنا لمن حضر الوقعة وان لم يقاتل فما أحد أولى به  
 من أحد لانه لحقهم بسد اقتضاها ولو قبل جمع المال ولان مات في أثناء القتال قبل الحيازة على المذهب  
 وأربعة أخماس التي للرمضدين للجهاد وخمسها يخمس سهم الصالح كسدنفر وعمره حسن ومسجد  
 وأوراق اقتضاة والمستغنين بأموال الشرع وآلاتها ولومبتدين وحفاظ القرآن والأئمة والمؤذنين ويسعى  
 هؤلاء مع الغني مارآه الامام ويجب تقديم الأهم بمأذرك وأهمها الاول ولومن هؤلاء حقوقهم من بيت  
 المال وأعطى أحدهم منه شيأ جازله الأخذ ما لم يزد على كفايته على المتمدن وسهم للمهاشمى والمطلبي الذكر  
 منهما مثل حظ الأثمين ولو أغنياء وسهم للفقراء اليتامى وسهم للسالكين وسهم لابن السبيل الفقير ويجب  
 تعميم الاصناف الاربعة بالاعطاء حاضرهم وغائبهم عن المحل ثم يجوز التفاوت بين أحوال الصنف غير ذوى  
 القربى لابن الاصناف ولو قل الحاصل بحيث لو حرم لم يسد مسدداً من به الا حوج ولا يملك للضرورة ولو  
 فقد بعضهم زرع سهمه على الباقيين ويجوز عند الأئمة الثلاثة صرف جميع خمس التي الى المصالح ولا يصح  
 شرط الامام من أخذ شيأ فهو له وفي قول يصح وعليه الأئمة الثلاثة وعند أبي حنيفة ومالك يجوز للامام أن  
 يفضل بعضاً (فرع) لو حصل لأحد من الغائبين شيء مما ضمنوا قبل التحميم والقسمة الشرعية لا يجوز له  
 التصرف فيه لانه مشترك بينهم وبين أهل التمس والشرى لا يجوز له التصرف في المشترك بغير إذن شريكه  
 (و يسن صدقة تطوع) لآية - من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً - وللأحداث الكثيرة الشهيرة وقد  
 تجب كأن يجرد مضطراً ومعه ما يقطع ماضل عنه ويكره برديء وليس منه التصديق بالفلوس والثوب الخلق  
 ونحوهما بل ينبغي أن لا يأخذ من التصديق بالقليل والتصدق بالماء أفضل حيث كثر الاحتياج اليه والا  
 فالطعام ولو تعارض الصدقة حالاً والوقت فان كان الوقت وقت حاجة وشدة فالاولى أولى والا فالثاني لكثرة  
 جدواه قاله ابن عبد السلام وتبعه الزركشى وأطلق ابن الرفة ترجيح الاول لانه قطع حظه من التصديق به  
 حالاً وينبغي للراغب في الخبر أن لا يتخلى (كل يوم) من الأيام من الصدقة (بماتيسر) وان قل (واعطوا لها  
 سرا) أفضل منه جهراً أما الزكاة فاعطها أفضل اجاباً (و اعطوا لها) (برمضان) أى فيه لاسيما في عشره  
 الاواخر أفضل ويتأكد أيضاً في سائر الايام والا مكتة الفاضلة كعشر ذى الحجة والعديد والجمعة وكسكة  
 والمدينة (و اعطوا لها) (القرب) لان تازمه نفقته أولى ثم الأقرب فالأقرب من المحرم ثم الزوج والزوجة ثم غير  
 المحرم والرحم من جهة الأب ومن جهة الأم سواء ثم محرم الرضاع ثم المصاهرة أفضل وصرفها بعد القرب  
 الى (جاراً أفضل) منه لغيره فعلم أن القرب البعيد الدار في البلد أفضل من جار الدار الأجنبي (لا يسن  
 التصديق (بما يحتاج) بل يحرم بما يحتاج اليه نفقة وموثة من تازمه نفقته يومه وليته أولواؤه دينه ولو  
 مؤجلاً وان لم يطلب منه ما يوجب على غنه حصوله من جهة أخرى ظاهرة لان الواجب لا يجوز تركه لسنة  
 وحيث حرمت الصدقة بشئ لم يملكه المتصدق عليه على ما أفق به شيخنا المحقق ابن زباد رحمة تعالى لكن  
 الذي جزم به شيخنا في شرح المنهاج أنه يملكه والممن بالصدقة حرام محبط للأجر كالذبي (فائدة) قال في  
 المجموع يكره الأخذ من يده حلالاً حراماً كالسلطان الجائر وتختلف الكراهة بقلة الشبهة وكثرتها ولا يحرم  
 الا ان تدن أن هذا من الحرام وقول الغزالي يحرم الاخذ من أكثر ما له حرام وكذا معاملته شاذ

هذا هو الركن الرابع  
من أركان الإسلام  
(قوله لله الأسماك)  
أي ومنه قوله تعالى  
حكيمة من مريم - إله  
نشرت للرحمن صوما -  
أي أسماك أي سكوتا  
عن الكلام (قوله  
الآية) منها كون  
المسك مسلما مميزا  
سائلا من نحو حوض  
في جمعه ومن الأضواء  
والسكر في بضع فضلا  
عن كله \* والاصل في  
وجوبه قبل الاجماع  
مع ما يأتي آية كتب  
عليكم الصيام والايام  
للعოდات أيام شهر  
رمضان وجهها مع قلة  
ليوئنها (قوله وفرضه)  
عبارة غيره وشرطه  
المراد على كل - مالا يد  
منه (قوله تبين) فلو لم  
يبت الية لم يقع عن  
الواجب بلا خلاف  
وهل يقع قلا وجهان  
أوجهها عنده ولو  
من جاهل لكن هذاني  
رمضان وأما في واجب  
غير رمضان فأوجهه  
الوجهين فإلو لوى  
غير رمضان كصوم  
قضاء أو نذر لوى قبل  
الروال انقلده فلان  
كان جاهلا

هولقة الأسماك وشرعا أسماك من مفطر بشرطه الآية وفرض في شعبان في الستة الثانية من الهجرة  
وهو من خصائصنا ومن العلوم من الدين بالضرورة (حجب صوم) شهر (رمضان) أجماعا بكال شعبان  
ثلاثين يوما أو رؤية عدل واحد ولو استوراه الله بسد الغروب إذا شهد بها عند القاضي ولو مع اطلاق غيم  
بلفظ أشهد أني رأيت الهلال أو أنه هل - ولا يكفي قوله أهد أن غدا من رمضان ولا قبل على شهادته إلا  
شهادة عدلين وبقوت رؤيته هلال رمضان عند القاضي بشهادة عدل بين يديه كما سمع قوله ثبت عندى  
يجب الصوم على جميع أهل البلد المرقى فيه وكالتبوت عند القاضي الخبر للتواتر رؤيته ولو من كفر لا فائدة  
العلم الضروري وظن دخوله بالأمارة الظاهرة التي لا تخاف عادة كروية القناديل المطلقة بالناظر وبازم  
الفاسق والعبود أو الشيء العمل برؤية نفسه وكذا من اعتقد صدق نحو فاسق وسراحي في أخبارة برؤية نفسه  
أو بوثوقها في بلد متحد مطلقه سواء أول رمضان وآخره على الأصح والمتمدن أنه بل عليه اعتماد العلامات  
بدخول شوال إذا حصل اعتقاد جزم بصدقه كما أخبره شيخنا ابن الزيد وجميعكم محققون إذا صاموا  
ولو برؤية عدل أطروا بعد ثلاثين وإن لم يروا الهلال ولم يكن غيم لكمال العدة بحجة شرعية ولو صام بقول  
من يثق ثم لم يروا الهلال بعد ثلاثين مع الصحو لم يجز الفطر ولو رجح الشاهد بعد شروعه في الصوم لم يجز فطره  
الفطر وإذا ثبت رؤيته ببلد لزم حكمه البلدا لقرى دون البعد وثبت البعد باختلاف المطالع على الأصح  
ولم يرد باختلافه أن يتبعه المعلن بحيث لو روى في أحدهما لم يرقى الآخر غالبا لله في الانوار وقال التاج  
التبريزي وأقره غيره لا يمكن اختلافها في أقل من أربعة وعشرين فرسخا ونه السبك وبه غيره على أنه  
لزم من الرؤية في البلد الشرق رؤيته في البلد الغربى من غير عكس لإدليل يدخل في البلدان شرقا فيقبل  
ونفعية كلامهم أنه متى روى في شرق لم يركب في بالنسبة إلى العمل ببلد الرؤية وإن اختلفت المطالع وإنما  
يجب صوم رمضان (على) كل (مكلف) أى بالغ عاقل (مطيع) أى أصوم حسا وشرعا ولا يجب على صبي  
وجنون ولا على من لا يطيق لكبرا أو مرض لا يرجى برؤه وزنه مئاة كل يوم ولا على حائض وقضاء لانهما  
لا يطيقان شرعا (وفرض) أى الصوم (نية) بالقلب ولا يشترط التلفظ بها بل ينوب ولا يجزئ عنها التسحر  
وإن قصد به التقوى على الصوم ولا امتناع من تناول مفطر خوف الفجر ما لم يخطر بباله الصوم بالصفات  
التي يجب التعرض لها في النية (لكل يوم) فلو نوى أول ليلة من رمضان صوم جمعه لم يكف لغير اليوم الأول  
قال شيخنا لكن ينبغي ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نوى اليقفيه عند مالك كما سنه أول اليوم الذي  
نسباه فيه ليحصل له صومه عند أبي حنيفة وواضح أن محلان قلد والاكن متلبسا بعبادة فاسدة في اعتقاده  
(وشرط لفرضه) أى الصوم ولو نذر أو كفارة أو صوم استسقاء أمره بالامام (تبيت) أى إجماع النية لئلا  
فيما بين غروب الشمس وطلوع الفجر ولو في صوم الدين قال شيخنا ولو شك هل وقت تبيت قبل الفجر أو بعده  
لم تصح لأن الأصل عدم وقوعها لئلا إذا صل في كل حدث تقديره بأقرب زمن بخلاف ما لو نوى ثم شك هل  
طالع الفجر أو لا لأن الأصل عدم طلوعه لاصل المذكرة أيضا ولا يبطئها نحو كل وجام بعدها وقبل  
الفجر ثم لو قطعها قبله احتاج تجديدهما قطعاً (وتعين) لنوى في الفرض كرمضان أو نذر أو كفارة بأن  
ينوى كل ليلة أنه صائم غدا عن رمضان أو التزوا والكفارة وإن لم يعين سببا فلو نوى الصوم عن فرضه  
أو فرض وقت لم يكف نعم من حليه قضاء رمضان أو نذر أو كفارة من جهات مختلفة لم يشترط التعيين للاتحاد  
الجنس واحتراز باشتراط التبيين في الفرض عن الفطر فتصح فيه ولو وقتا التيقيل الزوال للخبر الصحيح  
والتعيين فيه النقل أيضا فيصح ولو وقتا بنية مطلقة كما عتمد غير واحد منهم بحث في المجموع اشتراط التعيين  
في الرواتب كعرة ومأمها فلا يحصل غيرهما معا وإن نوى بل مقتضى القياس كما قال الاسنوى أن ينهما

مبطلة كما نوى الظهر وستة أوسنة الظهر وستة العصر فأقل النية المجزئة نويت صوم رمضان ولو بدون  
 القرض على المعتد كما يحكم في المجموع بما لا أكثرين لأن صوم رمضان من البالغ لا يقع الاقرضا  
 وقضى كلام لروضة والمهاج وجوبه أو بلاغ كما قال الشيخان لأن لفظ الفدا شهتر في كلامهم في تفسير  
 التمين وهو الحقيقة ليس من حد التمين فلا يجب التعرض له بخومه بل يمكن دخوله في صوم الشهر  
 للنوى حصول التمين حينئذ لكن قضية كلام شيخنا كالزجوجوبه (وأكلها) أي النية (نويت صوم  
 غد عن أداء فرض رمضان) بالجر لضافته لما بعده (هذه الستة تعالي) لصحة النية حينئذ اتفاقا وبحت  
 الا نرى أنه لو كان عليه مثل الاداء كقضاء رمضان قبله لزمه التعرض للاداء وتعيين السنة (ويطعم عائد)  
 لأن الصوم وان كثر منه نحو جاع وأكل (عالم) لا جاهل بأن ما قلناه مظهر لقرب اسلامه أو نشأته بادية  
 بعينه ممن يعرف ذلك (عقار) لا مكره لم يحصل منه قصد ولا فكر ولا تلذذ (بجمع) وان لم ينزل  
 (واستقاء) ولو يده أو يد حليته أو لبس لم ينقص له بلا حائل (لا بقية) (وضم) لامرأة (بمائل)  
 أي معه وان تكررت بشهوة أو كان الحائل قريبا فلو ضم امرأة أو قبلها بلا ملازمة بد بل بمائل بينهما فأنزل  
 لم يضر لانتفاء المباشرة كالاتام والازال بنظر وفكر وليس محرما أو شعر امرأة فأنزل لم يضر لعدم  
 القبض به ولا يضر خروج مذي خلافا للحلية (واستقاء) أي استقاء فيء وان لم يده منه شيء جوفه  
 بأن تقيما تنكسا أو داء فبما اختاره فهو مظهر لعينه أما إذا غلب ولم يده منه أو من ريقا لم يجز منه شيء إلى  
 جوفه بصدوره لهذا الظاهر أو داء غير اختيار فلا يضر به بالخبر الصحيح بذلك (لقطع نخامة) من الباطن  
 أو السعال إلى الظاهر فلا يضر به بان لفظها لتكرار الحاجة إليه أموالا ابتلعها مع القدرة على لفظها بعد وصولها  
 لهذا الظاهر وهو مخرج الحاء المهمة فيطير قطعها لو دخلت ذبا في جوفه أضر بأجزاء مطلقا وإن ضره  
 بقاؤه مع القضاء كما أفتى به شيخنا (و) يضر (بمستول عين) وان قلت إلى ما يسمى (جوف) أي جوف من  
 من كلبان أنزلوا لحليل وهو مخرج بول ولين وان لم يجاوز الحشوة أو الحلة ووصول أصبع للمنسجبة إلى وراء  
 ما يظهر من فرجها عند جلوسها على قدميها مظهر وكذا وصول بعض الأنملة إلى السرة كذا أطلقه القاضي  
 وقيد السبي بما إذا وصل شيء منها إلى الحلق المحقوف منها بخلاف أولها المنطبق فإنه لا يسمى جوفاً وأخف به  
 أول الاحليل الذي يظهر عند تحريكه بل أول قال رحمه وقول القاضى الاحتياط أن يتغوط بالليل مراده أن  
 إيقاضه فيه خبر منه في النهار لتلاصق شيء إلى جوف مسر به لأنه يؤمر بتأخيرها إلى الليل لأن أحدا  
 لا يؤمر بغيره في بدنه ولو خرجت مقعدة ميسور لم يضر بعودها وكذا إن أعادها بأصبعه لا ضراره له  
 ومنه يؤخذ ما قال شيخنا أنه لو اضطر لدخول الأصبع معها إلى الباطن لم يضر ولا الأضر بوصول الأصبع إليه  
 وخروجها من الأثر كوصول العلم بالقوق إلى حلقه وخروج من مرأى العائد العالم بالاختار الناسي لقصور الجاهل  
 الغنور بتحرير اتصال شيء إلى الباطن ويكونه مظهرا والمكره فلا يضر كل منهم بدخول عين جوفه وان  
 كثرة أكله ولو غلن أن أكله ناسيا مظهر فأكل جاهلا بوجوب الاساك أضر ولو تعدد فتحه في الماء فدخل  
 جوفه أو وضعه فيه فسببه أضر أو وضع فيه شيء أضر أو وضع فيه شيء أضر أو وضع فيه شيء أضر أو وضع فيه شيء أضر  
 أضر حتى يجاوز منتهى الخيشوم وهو أقصى الألف و (لا) يضر (يرقى طاهر صرف) أي خالص ابتلعه  
 (من معدته) وهو جميع الدم ولو بدمجته على الأصح وان كان نحو مصطكى أما لو ابتلع ريقا اجتمع بلا  
 فعل فلا يضر قطعاً وخروج الطاهر المتنجس بنحو دمائه فيطير بابتلاعه وان صاف لم يضر فيه أثر مطلقا لأنه  
 لما حرم ابتلاعه لتجسه صلب بمنزلة عين أجنبية قال شيخنا ويظهر الصوف من ابتلى بدمه لم يضر بحيث لا يمكنه  
 الا ترائضه وقال بعضهم متى ابتلعه المبتلى به مع طهره وليس له عنه بد فصوصه صحيح وبالصرف المختلط  
 بطاهر آخر فيطير من ابتلع ريقا متغيرا بحمرة نحو تفل وان قصر إزالتها أو صبغ خيط فتاة بدمه وبين

(قوله ويضر الخ) ذكر  
 اثبات من المفطرات  
 أربعة أشياء وقعدة  
 فغيره لهذا البحث  
 ترجمة كصاحب للمهاج  
 حيث قال أصل شروط  
 الصوم الخ (قوله)  
 واستقاء أي من عالم  
 عائد عقار لا خبر  
 الصحيح من ذرعه  
 التي فليس عليه قضاء  
 ومن استقاء فليقص  
 وذره بالجملة غلبه  
 أما ناسي وجاهل عن  
 لقرب اسلامه أو بعده  
 عن على ذلك فلا  
 يضر ان بذلك وكذا  
 كل مظهر لا خصوص  
 الا كراه في الزنا فيطير  
 (قوله تفل) ورق نبات  
 يقطيني يحمر الشف  
 ويشد الاسنان

معدنهما اذ اخرج من القم لاصل لسانه ولوالى ظاهر الشفة ثم رده بلسانه وابتلعه أو بل خيطا أو سوا كبرى رقة أو مياه فردة اليه وعليه رطوبة تنفصل وابتلعها فيفطر بخلاف ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل لقلته أو لوسره أو لجفافه فانه لا يضر كآثر الماء للشمع ثم انما يمكن بحملته من التحرز عنه فلا يكتف تشفيف القم عنه **(فروع)** لو بقي طعام بين أسنانه جفري به رقة بطبعه لا يقصده لم يضر ان يمزج عن تمييزه وبوجه وان ترك التحلل ليلامع عليه ببقائه وبحريان رقبته به نهارا لانه انما يغالب بهما ان قدر عليهما حال الصوم لكن يتأكد التحلل بعد التسحر أما اذا لم يذبح أو ابتلعه فصدقا فانه مفطر جزا وقول بعضهم يجب غسل القم ١٤ كل ليل والا أفطر رده شيخنا (ولا يضر بسبق ماء جوف مغتسل عن) نحو (جنابة) كحيز ونفاس اذا كان الاغتسال (بلا انقاس) في الماء فلو غسل أذنيه في الجنابة فسبق الماء من احدها ماؤه لم يضر وان أمكنه إمساك رأسه أو الفصل قبل الفجر كما اذ سبق الماء الى الداخل للبالغة في غسل القم المتنجس لوجودها بخلاف ما اذا اغتسل منقاسا فسبق الماء الى البطن الاذن أو الألف فانه يضر ولو في الغسل الواجب لكراهة الانقاس كسبق ماء الغضمة للبالغة الى الجوف مع ذكره للصوم وعلمه بعدم مشروعيته بخلافه بل بالبالغة وخرج بقوله عن نحو جنابة الغسل المستون وغسل التبرد فيفطر بسبق ماء فيه ولو بلا انقاس **(فروع)** يجوز الصائم الاطفار بخبر عدل بالغروب وكذا سماع أذانه وبحرم الشاك الاكل آخر النهار حتى يجتهد ويظن انقضاه ومع ذلك الاحوط الصبر اليقين ويجوز الأكل اذا ظن بقائه الليل باجتهاد أو اخبار وكذا لو شك لان الاصل بقائه الليل لكن يكره ولو أخبره عدل بطول الفجر اعتمده وكذا فسق ظن صدقه ولو أكل باجتهاد أولا أو آخره فبان أنها أكل نهارا بطل صومه لإدابة الظن الذين خطؤه فان لم يكن شيء صح رطلوع الفجر وفيه طعام فلفظه قبل أن ينزل منه شيء جوفه صح صومه وكذا لو كان مجامعا عند ابتداء طلوع الفجر نزع في الحال أي عقب طلوعه فلا يضر وان أنزل لان النزاع ترك الجماع ظن بالنزاع حال النية من الصوم وعليه القضاء والكفارة (ويباح فطر) في صوم واجب (بمرض مضى) ضرر ابيح التيمم كأن خشي من الصوم بطله بوه (وفي سفر قصر) دون قصر وسفر مصيبة وصوم المسافر بالضرر أحب من الفطر (ونحو هلاك) بالصوم من عطش أو وجوع وان كان محيضا لم يقا وأقضى الاذني بأنه يلزم الحصادين أي ونحوه تثبيت النية كل ليلة ثم من لحق منهم مشقة شديدة أفطروا والأفلا (ويجب قضاء) ما فلت ولو يعثر من الصوم الواجب كرمضان ونفرو كفارة بمرض أو سفر أو ترك نية أو محيض أو نفاس لا يجنون وسكر لم يعتد به وفي المجموع أن قضاء يوم الشك على الفور لوجوب إيساكه ونظر فيه معجب بأن تارك النية يلزمه الامساك مع أن قضاؤه على التراخي قطعا (و) يجب (امساك) عن مفطر (فيه) أي رمضان فقط دون نحو فطر وقضاء (ان أفطر بغير عذر) من مرض أو سفر (أو بطل) كن أكل ثانيا بقائه الليل أو نسي تثبيت النية أو أفطر يوم الشك وبان من رمضان حرمة الوقت وليس للمساك في صوم شرعي لكنه يثاب عليه قيامه بجماع ولا كفارة وندب امساك لمريض شقي ومسافر قدم أثناء النهار مفطرا وحاقض ظهرت أثناءه (و) يجب (على) من أفسده أي صوم رمضان (بجماع) أنه به لاجل الصوم لاستئناسه أو كل (كفارة) متكررة بتكرار الافساد وان لم يكرر من السابق (معه) أي مع قضاء ذلك الصوم والكفارة صدقة مقتصرة شهرين مع التتابع ان يمزج عنه فطعام ميتين سكينيا أو فقيرا ان يمزج عن الصوم لحرم أو مرض بنية كفارتو يعطى لكل واحد مدين من غالب القوت ولا يجوز صرف الكفارة لمن تلزمه مؤنته (و) يجب (على من أفطر) في رمضان (لعذر لا يرجو زواله) ككبر ومرض لا يرجى بروه (مد) لكل يوم منه ان كان موسرا حينئذ (بلاقضاء) وان قدر عليه بعدلته غير مخاطب بالصوم فالنقطة في حقها راجعة ابتداء لا بدلا ويجب المنع القضاء على حامل ومرضه أفطرا لا خوفا على الوالد (و) يجب (على مؤخر قضاء) لثني من رمضان حتى دخل رمضان آخر

(قوله فلفظه) أي رماه  
(قوله بطله بوه) أي  
بحيث آذرك البطله  
تضررا ليس بهين أما  
تأخره لحظة أو ساعة  
أو يوما أو يومين  
فيخطر في ذلك المرض  
ان كان عايتا لم تألما  
لا يحتمل جزا اعتباره  
والا فلا تقدر فاني لم  
أقف لأحد على هذا  
التفصيل بل عبواتهم  
عامة وأن مطلق بطله  
البره مبيح فخره

(بلاعترفي) في التأخير بأن خلا من السفر والمرض قدر ما عليه (متأكل سنة) فيستكر بشكر السنين على المعتمد وخرج قولي بلاعترفا اذا كان التأخير بمنزلة كان استمر سفره أو مرضه أو راضعا الى قابل فلا شيء عليه ما بقي العذر وإن استمر سنين ومتى أخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخر فوات أخرج من تركته لكل يوم. **مذاهب** - مقلدات وقد للتأخير إن لم يصم عنه قريه أو ما ذونه والأوجب، أنه واحد للتأخير والجديد عدم جواز الصوم عنه مطلقا بل يخرج من تركته لكل يوم منقطعاً وكذا صوم النذر والكفارة وذهب النووي كجمع محققين الى تصحيح القديم القائل بأنه لا يتعين الاطعام فيمن مات بل يجوز قولي أن يصوم عنه ثم إن خلف تركه وجب أحدهما أو الاذهب به ومصرف الأمداد فقير ومسكين وله مصرف أمداد لواحد (قاعدة) من مات وعليه صلاة لا قضاء ولا قدية وفي قول كجمع مجتهدين أنها تقضى عنه خبر البخاري وغيره ومن ثم اختار جمع من اعتنا بفضل به السبكي عن بعض آثار به وهما ابن رهبان عن القديم أنه يلزم قولي أن خلف تركه أن يصل عنه كالصوم وفي وجهه عليه كثير من أصحابنا أنه يعلم عن كل صلاة مدا وقال المصنف الطبري يصل لبيت كل عبادة تفعل عنه واجبة أو مندوبة وفي شرح المختار لمؤلفه ذهب أهل السنة أن الإنسان أن يصل ثواب عمله وصلاة لا غير به (وسن) لعاصم رمضان وغيره (تسعر) وتأخير مالم يقع في شك وكونه على غير طهره ويحصل ولو بجمرة ماء وبدخل وقته بنصف الليل وسكنت الترقوى أو عقاله أهل الكتاب وبجهان وسن تطيب وقت سحر (و) سن (تجبل فطر) اذا تيقن الغروب ويعرف في العمران والصحارى التي بها جبال يزوال الشطع من أعالي الجيطان والجبال وقديته على الصلاة إن لم يخش من تعجيله فوات الجماعة أو تكسيرة الاحول (و) كونه (جمر) للإصره والاكل أن يكون ثلاث (فان لم يجد ففطر) حوات (ماء) ولومن زمزم فلو تضرع للجبل على الماء والتأخير على التفرقة الأولى فيها استظهره شيخنا وقال أيضا يظهر في ترقوت شيت وماء خفت شيت من الماء أفضل قال الشيخان لا شيء أفضل بعد التفرقة الماء يقول لروا في الخلاء أفضل من الماء ضعيف كقول الأذرعي أن يربأ نحو الفرو وما ذكره ليس به غالباً بالمدينة ويسن أن يقول عقب الفطر اللهم اني صمت وعليت ففطرته ويزيد من أفضل بالماء ذهب الظأ وابتلت العروق وثبت الأجر ان شاء الله تعالى (و) سن (غسل) عن نحو جناة قبل (جمر) لتلاصق الماء الى بلطن نحو أذنه أو دبره قال شيخنا وقضيت أن يوصله لتلك مغلول وليس محمولاً كما هو ظاهر أخذاً مما سأن سابقاً ما نحو المضمضة للشروع أو غسل القدم للتنحس لا يضر لعنزه فيحصل هذا على ما يقتضيه منها (و) سن (كف) نفس عن طعام فيه شهوة (شهوة) مباحة من مسموع ومبصر ومن ط ب وشبه ولو تضرعت كراهة من الطيب لعاصم ورد الطيب واجتنب لمس أولى لان كراهته تؤدي الى نقصان العبادة قال في الحلية الأولى لأصا ثم ترك الاكتمال ويكره سواك بعد زوال وقبل غروب وإن لم أكل كرها ناسياً وقال جمع لم يكره بل يسن ان تقرب القوم بنحو نوم ومعاينة كد لأصا كف السنان عن كل محرمة ككذب وغيبة وشائعة لأنه محبة للأجر كما هو جوابه ودلت عليه الاخبار الصحيحة ونص عليها الشافعي والاصحاب وأقرهم في الجموع وبه رد بحث الأذرعي حصوله وعليه إجماعهم وقال بعضهم مطلقاً صل صومه وهو قياس مذهب أحد في الصلاة في المنصوب ولو شتبه أحد فليل ولو في نخل الى صائم مرتين أو ثلاثاً في نفسه تذكيرها وبلسانه حيث لم يظن زياد فان اقتصر على أحدهما فالاولى بلسانه (و) سن مع التأكد (برمضان) وعشره الاخبار كذا (كثائر صدقة) وتوسعة على عيال واحسان على الأقارب والجيران للاتباع وأن ينظر الصائمين أو يستقيم ان قدر والافضل نحو شرية (و) كثائر (ملزقة) القرآن في غير نحو الحش ولو نحو طريقه وأفضل الاوقات لقرائة من النهار بعد الصبح ومن الليل في السحرفين المشاهير وقرائة الليل أولى وينبغي أن يكون شأن القارئ التدبر قال أبو الليث في النستان ينبغي القارئ أن ينغم القرآن في السنة مرتين ان لم يقدر على الزيادة وقال

(قوله مع تمكنه) قيد  
أما من فاته شيء من  
رمضان غلت قبل  
تمكنه من قضاء فلا  
إثم ولا فدية كن  
مرض شهر رمضان  
كذلك ومات ثانی شوال أو  
استمر مرضاً فلا فدية  
ولا إثم ومثل المرض  
الحیض والنفس  
والسفر المباح كافي  
صح (ولو لم يجرعة)  
ففي صحيح ابن حبان  
تسحروا ولو بجمرة  
ماء (قوله ككذب  
وغيبة وشائعة) ونجاسة  
هذا ما يتعلق باللسان  
وينبغي له أيضاً كف  
القلب أي من الحقد  
والشكر الكبير وقطع  
الرجل وقال كفسهن  
محرم لكن أولى  
لشبهه حيث لا يذكر

أبو حنيفة من قرأ القرآن في كل ستة مرتين فقد أدى حقه وقال أحد يكره تأخيرها ختمه أكثر من أربعين يوماً بعد ذلك حديث ابن عمر (و) أكثر عبادة (و) اعتكاف (سبأ) يشهد بالياء وقد تخفف والأفصح جرم ما بعدها وتقديم لأصلها ومؤثراته وهي دالة على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها (عشر آخره) فيتأكد كذا أكثر التلافة المذكورة للاتباع ويسن أن يكتف معتكفا إلى صلاة العيد وأن يعتكف قبل دخول العشر ويتأكد أكثر العبادات المذكورة فيه رجاء مصادقة إليه القدر أي الحكم والفضل والشرف والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وهي منحصرة عندنا في أربعين يوماً وأربعين ليلة عند الشافعي ليلة الحادي والثلاثين واختار النووي وغيره ما نقلنا وهي أفضل ليالي السنة وصح من قام ليلة القدر إيماناً أي تصديقاً بها حق وطاعة واحتساباً أي طلباً لرضا الله تعالى وثوابه غفرله ما قدم من ذنبه وقر رواية وما تأخر وروى البيهقي خبر من صلى المغرب والعشاء في جماعة حتى ينقضي شهر رمضان فقد أخذ من ليلة القدر بمحض وافر وروى أيضاً من شهد العشاء الأخيرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر وشتمن وزعم أنها ليلة النصف من شعبان (تحفة) يسن اعتكاف كل وقت وهو ليشوق قدر طمأنينة الصلاة ولو تمردا في مسجد أو رحبه التي لم يتبين حدوثها بعده وأنها غير مسجد بنية اعتكاف ولو خرج ولو غلغله من لم يضر الاعتكاف للتلويح أو للتنوير ببلدة بالأحرم عود جدد التوبة وجوباً إن أرادته وكذا إذا عاد بعد الخروج لغير نحو خلاء من فيه بها كيوم فخرج عازماً لعود فعاد لم يجب تجديد التوبة ولا يضر الخروج في اعتكاف نوى تهاه كأن نوى اعتكاف أسبوع أو شهر متتابع وخرج قضاء حاجة ولو بلا شئها وغسل جنباً وزالة نجس وإن مكثهما في المسجد لانه أسون لمرومته وطهره للمسجد وأكل طعام له يستحيات في المسجد وله الوضوء بعد قضاء الحاجة بقله لا للخروج ليقصدا ولا لفضل مسنون ولا يضر بعد موضعه إلا أن يكون ذلك موضع أقرب منه أو يفضح الجسد فيضرمه يمكن الأقرب غير لائق به ولا يكف المشي على غير سجيته ولا صلاة على جنازة إن لم ينظر ويخرج جوازاً في اعتكاف متتابع لما استثناء من غرض ديني كقائه أمير أو أخو كوضوء وغسل مسنون وعبادة مريض وتعمية مصاب وزيارته قدم من سفر ويطل بجمع وإن استثناء أو كان في طريق قضاء الحاجة وإزالته متى مباشرة بشهوة كقبلة ولعتكاف الخروج من التطوع لنحو عيادة مريض وهل هو أفضل أو تركه أو سواه وجوه والأوجه كما بحث الباقين أن الخروج لعبادة نحو رسم وجار وصديق أفضل واختار ابن الصلاح التارك لأنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف ولم يخرج ترك (همة) قال في الأنوار يطل نواب الاعتكاف بشتم أو غيبة أو كل حرام

(فصل في صوم التطوع) وله من الفضائل وللثوبة ما لا يحصى إلا أنه تعالى ومن ثم أضافه الله تعالى إليهم غير من العبادات فقال كل عمل ابن آدم إلا الصوم فانه له وأنا أجزي به وفي الصحيحين من صام يوماً في سبيل الله أعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً (سنن) متأكداً (صوم يوم عرفة) لغير حاج لأنه يكفر السنة التي هو فيها والتي بعدها كأي خير مسلم وهو تاسع على الجملة والأحوط صوم الثامن مع عرفة والمكفر الصغار التي لا تتعلق بحق الآدي إذا الكبائر لا يكفرها إلا التوبة بالصحيحة وحقوق الآدي متوقفة على رضاه فان لم تكن لصغار زيد في حسناته ويتأكد صوم الثمانية قبله للخبر الصحيح فيها للفتن الأفضلية عشرها على عشر رمضان الأخير (و) يوم (عاشوراء) وهو عاشوراء لأنه يكفر السنة الماضية كما في مسلم (و) (تاسوعاء) وهو تاسع غير مسلم لأن بقيت إلى قابل لاصوم التاسع فبات قبله والحكمة مخالفة اليهود ومن ثم من لم يصمه صوم الحادي عشر بل وإن صامه لخبر فيه وفي الام لا بأس أن يفرد وأما الحديث الاكتحال والفضل والطيب في يوم عاشوراء فمن وضع الكنايين (و) صوم (سنة) أيام (من شوال) لما في الخبر الصحيح أن صوماً مع صوم رمضان كصيام شهر واتصالها بيوم العيد أفضل مبادرة للعبادة

(قوله واعتكاف)

عطفه على العبادة من

عطف الخاص على العام

إذ العبادة اسم لكل

ما يتعبد به (قوله

بشليلد الياء) أي

مفتوحة مع كسر

السين قبلها (قوله

أوغبية) هي ذكر كرك

الغرم بما يكره ولو بما

فيه واستثنى من كونها

معية مسائل جمعت

في قوله

القدس ليس بنية في

سنة

متظلم ويعرق ومخدر

ولم يظهر فسقا ومستقت

ومن

طلب الاعانة في لزلة

منكر

(قوله ومن ثم) أي من

حيث إن لمن الفضائل

الخ (قوله خريفاً) أي

عاماً (قوله وعاشوراء)

بلفظ وفيها بعد منوع

الصرف لأن التانيث

المندوق صومه أفضل

من صوم تاسوعاء اه

شرناوي



(وأيام) البالي (اليض) وهي الثالث عشر وتاليها لصحة الأمر بصومها لأن صوم الثلاثة كصوم الشهر إذ  
لحسنة بشر أمثلها ومن ثم تحصل السنة بثلاثة غيرها لكنها أفضل ويبدل على الأرجح ثالث عشر ذي الحجة  
بسادس عشره وقال الحلال البلقيني لا بل يسقط ويسن صوم أيام السود وهي الثامن والعشرون وتاليها (و)  
صوم (الاثنين والخميس) الخبر الحسن أنه عليه السلام كان يتحرى صومهما وقال تعرض فيما الأعمال فأحب  
أن يعرض على وأناصته وللمراد عرضها على الله تعالى وأما رفع الملائكة لها فانهما رقبائل وصحبتهما  
ورفعها في شعبان بحول طير فرفع أعمالهم بحجة وصوم الاثنين أفضل من صوم الخميس لمصوبات ذكرها  
فيه وهذا الخبيص اعتياد صومها مكروها شاذ (فرع) أفتى جمع متأخرون بحصول ثواب عرفة وما بعده  
بوقوع صوم فرض فيها خلافا للمجموع وتبعه الاستوى فقال إن نواها لم يحصل له شيء منها قال شيخنا  
كشيه والذين يتبعه أن القصد وجود صوم فيها فهي كالعتبة فان نوى التطوع أيضا حصل والاسقط عنه  
الطلب (فرع) أفضل اشهر للصوم بعد رمضان الاشهر المحرم وأفضلها المحرم ثم رجب ثم ذو الحجة ثم ذو  
القعدة ثم شهر شعبان وصوم تسع ذي الحجة أفضل من صوم عشر المحرم للذين يندب صومهما (فائدة) من  
تلبس بصوم تطوع أو صلاه فله قتلها ما لانسك تطوع ومن تلبس بقضاء واجب حرم قطعه ولو موساوي يحرم  
على الزوجة أن تصوم تطوعا أو فضاء موسعا وزوجها حاضر إلا بانه أو علم رضاه (تمت) يحرم الصوم في أيام  
التشريق والعيدن وكذا يوم النكاح لغير ورد وهو يوم ثلاثي شعبان وقد شاع الخبر بين الناس برؤية الهلال  
ولم يثبت وكذا بعد نصف شعبان ما لم يصب بما قبله أو لموافق عاده أول يمكن عن نفل أو قضاء ولو عن نفل

### (باب الحج)

هو يفتح أوله وكسره لفتح القصد أو كثرة الى من يعظم وشرعا قصد الكعبة بالنسك الآتي وهو من الشرائع  
القديمة وروى أن آدم عليه السلام حج أو بين حجة من الهند ماشيا وأن جبريل قاله إن الملائكة كانوا  
يطوفون به في هذا البيت سبع آلاف سنة قال ابن اسحق لم يثبت ثبوت نبي بعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام  
الحج والذى صرح به غيره أنه ما من نبي إلا حج خلافا لمن استثنى هودا وصالحا والصلاة أفضل منه خلافا  
لنفاذ فرض في السنة السادسة على الأصح وحج عليه السلام قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حججه  
لا يرى عددا ولا وصفا حجة الوداع لا غير وورد من حج هذا البيت خروج من ذنوبه كيوم ولدته أمه قال  
شيخنا في حاشية الأيضاح قوله كيوم ولدته أمه يشمل التبعات وورد التصريح به في رواية وأخيه به بعض  
مشايخنا لكن ظاهر كلامهم يخالفه والأول وأوفق بطواهر السنة والثاني أوفق بالقواعد ثم رأيت بعض  
المحققين نقل الإجماع عليه وبه يندفع الافتاء المذكور عسكا بالظواهر (والعمرة) وهي لفظة زيارة مكان  
عابر وشرعا قصد الكعبة لنفسك الآتي (بجانب) أي الحج والعمرة ولا يفتى عنها الحج وإن اشتغل عليها  
وغيره مثل عليه السلام عن العمرة أو أجزأه قال لا ضعيف خافا وإن صححه الترمذي (على) كل مسلم (مكلف)  
أي عاقل بالغ (حر) فلا يجبان على صبي ومجنون ولا على رقيق فنسك غير المكلف ومن فيه رقيق فغلا  
لا فرضا (مستطيع) للحج بوجدان لزام ذهابا وإيابا وأجرة خفيا أي يجبر يأمن معه والراحلة أو تمتهان  
كان بينه وبين مكة مرحلتان أو دونهما وضف عن المشي مع نفقة من يجب عليه نفقته وكسوة إلى الرجوع  
ويشترط أيضا الوجوب أمن الطريق على النفس والمال ولومن رصدي وإن قل ما يأخذه وغلبة السلامة  
لراكب البحر فان غلب الهلاك طبعان الامواج في بعض الاحوال أو استويا ليجب بل يحرم الركوب فيه  
له ولغيره وشرط الوجوب على المرأة مع ما ذكر أن يخرج معها محرم أو زوج أو نسوة ثقات ولو لماء وذلك  
لحرمة سفرها وحدها وإن قصر أو كانت في حاجة عظيمة ولها بلا وجوب أن تخرج مع امرأة ثقة لأداء  
فرض الاسلام وليس لها الخروج بتطوع ولو مع نسوة كثيرة وإن قصر السفر أو كانت شوهاء وقد صرحوا

(قوله وهو) أي يوم  
النسك المختص بأحكام  
من بين باقي أيام شعبان  
(قوله ولم يثبت) أي  
للقدمين يشهدان شهد  
بالحلال من لم تقبل  
شهادته ككيد أو صبيان  
أو فسقة أو نساء وظن  
صدقهم أو عدل ولم  
يكتب به وإنما لم يصح  
صومه من رمضان لانه  
لم يثبت كونه منه نعم  
من اعتقد صدق من  
قال انه رآه من ذكر  
يجب عليه الصوم كما  
قلم عن البغوى في  
طائفة أول الباب (قوله)  
وإن قل ما يأخذ) أي  
ما لم يكن مما يتساع فيه  
لشدة ملته

بأنه يحرم على المسكية التطوع والعمره من التمتع مع النساء خلافا لمن نازع فيه (مرة) واحدة في العمر (بترام) لاعلى للغور ثم انما يجوز التأخير بشرط العزم على الفعل في المستقبل وأن لا يتضايق عليه بنزأ أو قضاء أو خوف عصب أو تلف مال بقرينة ولوضعية وقيل يجب على القادر أن لا يترك الحج في كل خمس سنين لخبر فيه (فرع) تجب آتية عن ميت عليه نكح من تركته كاتحضي منه ذبونه فلم تكن له تركه سن لو ارثه أن يفعله عنه فلو فعله أجنبي جاز ولو بلاذن وعن آفاق معضوب عاجز عن النكح بنفسه لشعور زمانه أو مرض لا يبري برؤيه بأسرة مثل فعلت مما يحتاجه المعضوب يوم الاستحجار ومما عدا مؤنة نفسه وعياله بصدقه ولا يصح أن يحج عن معضوب بغير إذنه لأن الحج يقتدر لنية والمعضوب أهل لها وللاذن (أركان) أي الحج سنة أحدها (أحرام) به أي يتدخل فيه غير ما الأعمال بالنيات ولا يجب تلفظ بها وتلبية بل يسن أن يقول قلبه ولسانه ويأت الحج وأحرمت ثلاثة تعالى ليك اللهم ليك إلى أخوه (و) ثانيها (وقوف بعرة) أي حضوره بأي جزء منها ولو لحقة وإن كان نائما أومار الخبر الترمذي الحج عرفة وليس منها مسجد أبراهيم عليه السلام ولا نجرة والفضل للذكر تحرى موقفه <sup>بنيان</sup> وهو عند الصغرات العروقة وسب عرفة قيل لأن آدم وحواء تعارفا بها وقيل غير ذلك وقته (بين زوال) الشمس يوم عرفة وهو تاسع ذي الحجة (و) ين طلوع (الجر) يوم (نحر) وسن له الحج بين الليل والنهار الأراقدم تمنع ندبا (و) ثالثها (طواف الأضحية) ودخل وقتها بانصاف ليلة النحر وهو أفضل الأركان حتى من الوقوف خلافا للزركشي (و) (أربع) أي (سب) بين الصفا والمروة (سبعا) يقينا بعد طواف قدوم المار بقف بعرة أو بعد طواف الأضحية فلا يقتصر على ما دون السبع لم يحركه ولو شك في عددها قبل فراغه أخذ بالقل لانه المتيقن ومن سب بعد طواف القدوم لم ينسب له إعادة السب بعد طواف الأضحية بل يكره ويجب أن يبدأ فيه في المرة الأولى بالصفا ويحتم بالمروة فلا يتابع فإن بدأ بالمروة لم يحسب مروره منها إلى الصفا ونهاها من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها اليمرة أخرى ويسن للذكر أن يرقى على الصفا والمروة قمر قامة وأن يمشي أول السب وآخره ويمدو الذكر في الوسط ومعهما معروف (و) خامسها (ازالة شعر) من الرأس بحلق أو تقصير لتوقف التحلل عليه وأقل ما يجزئ ثلاث شعرات فتعصمه <sup>بنيان</sup> ليان الأفضل خلافا لمن أخذ منه وجوب التعميم وتقصير المرأة أولى من «لحقها ثم يسل مكة» بحدري حجة العقبة والحلق ويطوف بالركن فيسبى إن لم يكن سبى بعد طواف القدوم كاهو الأفضل والحلق والطواف والسبى لا آتوا لوقتها ويكره تأخيرها عن يوم النحر وأشد منه تأخيرها عن أيام التشريق ثم من خروجه من مكة (و) سادسها (ترتيب) بين معظم أركانه بأن يقدم الأحرار على الجميع والوقوف على طواف الركن والحلق والطواف على السبى إن لم يسع بعد طواف القدوم ودليله الاتباع (ولا يجبر) أي الأركان (بهم) وسبائى ما يجبر بهم (وغير وقوف) من الأركان السنة (أركان العمرة) لشدة دلالة لها وظاهر أن الحلق يجب تأخيرها عن سبها فترتيبها في جميع الأركان (تنبيه) يؤيدان بثلاثة أوجه أفراد بأن يحج ثم يمتع وتمتع بأن يمتع ثم يحج وقرآن بأن يحرم بهما معا وأفضلها أفرادا إن احتصر عامه ثم تمتع وعلى كل من التمتع والقارن من أن لم يكن من حاضري المسجد الحرام وهم من دون مرحلتين (وشروط الطواف) ستة أحدها (طهر) عن حدث وخبث (و) ثانيها (ستر) لعورة قادر فلو زال فيه جدو ونى على طوافه وإن تعد ذلك وطال الفصل (و) ثالثها (نيت) أي الطواف (إن) استقل بأن لم يشمله نكح كاستاء العبادات والأفهي ستة (و) رابعها (بدوء بالخبر الأسود عمانية) في مروره ببلده أي بجميع شدة الأيسر وصفة الحاذية أن يقف بجانبه من جهة اليمين بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم ينوي ثم يمشي مستقبلا حتى يجاوزه فحينئذ ينقل ويجهل يساره لليت ولا يجوز استقبال البيت إلا في هذا (و) خامسها (جعل البيت عن يساره) ما رآه الله وجهه فيجب كونه خارجا بكل بدنه حتى يبدنه من شاذروانه

(قوله مرة واحدة) منه يؤخذ أنه لو حج مثلاث لم يرد ثم عاد للإسلام لم تجب عليه إعادة ما أتى به قبل رده وهو كذلك خلافا للحنفية (قوله وعن آفاق معضوب) المعضوب بضاد مجعلة من المضب وهو القطع كأنه قطع عن كمال الحركة وبضاد مهملة كأنه قطع حصة (قوله يؤديان) أي الحج والعمرة (قوله طهر) عن حدث هذا هو الصحيح المعتمد ولما قول ضعيف ذكره المزني في مختصره أن الطواف يصح مع الحدث

ومجره لاتباع فان خالف شيئا من ذلك لم يصح طوافه واذا استقبل الطائف نحو دعاء فليحذر زعم  
 أن يمر منه أدنى جزء قبل عوده الى جعل البيت عن يساره ويزن من قبل الحجر أن يترك قدمه في محلها حتى  
 يستدل قائما فان رأسه حال التثقيب في جزء من البيت (و) سادسا (كونه سبعا) يقينا ولو في الوقت  
 المكروه فان ترك منها شيئا ولو أن لم يحزته (وسن أن يفتتح الطائف (بسلام الحجر) الاسودديده (و)  
 أن يستلمه في كل طرفة وفي الارتداد كد وأن قبله وضحجه عليه (و) ستم (الركن) لثاني وقبل  
 يده بسلامته (و) أن (يرمل ذكر في) الطوافات (الثلاث الاول من طواف بعده سى) بإسراع مشيه  
 مقربا خطاه وأن يمشي في الاربعه الاخيره على هتائه لاتباع ولو ترك الرمل في الثلاث الاول لا يقصه في البقية  
 ويسن أن يقرب الذكر من البيت ما لم يؤذ أو يتأذى بزحمة فلو تعرض القرب منوال رمل قدم لان ما يتعلق  
 بنفس العبادة أوله من المتعلق بمكانه ان يطبع في طواف يرمل فيه وكذا في السعي وهو جعل وسط رده  
 تحت منكب اليمين وطريقه على اليسار لاتباع وأن يصل بعده ركعتين خائف لاقم في الحجر (رفع)  
 يسن أن يبدأ كل من الذكر والاتي بطواف عند دخول المسجد لاتباع رواد الشيخان الا أن يجد الامام  
 في مكتوبة أو يخاف فوت فرض أورانية مؤكدة فيبدأ بها بالطواف (وواجبات) أي الطمخ خمسة وهي  
 ما يجب بركة القبة (الحرم من ميقات) فيقاتل الحج لمن مكة هي وهو الحج والعمره للتوجه من المدينة  
 ذوالطرفة السبعة يبرأ على ومن الشام ومصر والمغرب بحجة ومن تهامة اليمن يلم ومن نجد البحرين والحجاز قرن  
 ومن للشرق ذات عرق • وميقات العمره لمن بالحرم الحبل وأهله المجرأة مالتهم فالجديدية وميقات من  
 لا ميقات في طريقه محاذات الميقات لوارد ان لحذاء في رء أو بحر والاغر حلتان من مكة فيصير الحجابي في  
 البحر من جهة اليمن من الشعب للحرم الذي بهاذي يلم ولا يجوز له تأخير اسراومه الى الوصول الى جسده  
 خلافا لما أفتى به شيخنا من جواز تأخيرها اليها وعلا بان مسافعيها الى مكة كسافة يلم اليها ولو أحرم من دون  
 الميقات لزمه دم ولو نالها أوجاهلا ما لم يصد له قبل تلبسه بنسك ولو طواف قدوم وأتم غيرها (وميت  
 بزدفلة) ولو ساعه من نصفان من ليلة النحر (و) ميت (تخي) معظم ليلي أيام التشريق فمن انفر قبل  
 غروب شمس اليوم الثاني طر وسقط عنه ميتة ليلة الثالثة وروى بومها وإنما يجب الميت في لياليها لغير  
 الرعاء وأهل السقاية (وطواف الوداع) لغير حائض وبكى ان لم يضر في مكة بعده (روى) الى جرة العقبة  
 بعد تصاف ليلة النحر سبعا والى الجمرات الثلاث بعد زوال كل يوم من أيام التشريق سبعا سابع ترتيب  
 بين الجمرات (بحجر) أي بما يسمى به ولوعيقا وبلغوا ولو ترك روى يوم يذرك في باقي أيام التشريق والا  
 لزمه دم بترك ثلاث رميات فأكثر (وتحجر) أي الواجبات يلم وتسمى هذه أبعاضا (وسنة) أي الحج  
 (غسل) فتيمة (الاحرام ودخول مكة) ولو حلالا بذى طوى (ووقوف) برفة عشيتها وبزدفلة وروى  
 أيام التشريق (وتحلب) في البسطن والثوب ولو بهاء جرم (قبيله) أي الاحرام وبعد الفصل ولا يضر  
 استدلت بعد الاحرام ولا تنقله برق (وتلبية) وهي لييك اللهم لييك لا شريك لك لييك ان  
 الحمد والتمتع لك ولك لا شريك لك ومعنى لييك أنا مقيم على طاعتك وبسن الاكثر منها والصلاة  
 على النبي ﷺ وسؤال الجنة والاستعاذه من النار بعد تكرير التلبية ثلاثا وتسمير التلبية الى روى  
 جرة العقبة لكن لاسن في طواف القدوم والى بعده لور واذ كر خاصة فيها (وطواف قدوم)  
 لأنه تحية البيت وإنما يسن حجاج أو قرن دخل مكة قبل الوقوف ولا يوف بالجلوس ولا بالتأخير فم  
 يغترب بوقوف برفة (وميت) بتي ليلة عرفة ووقوف بعجم) المسمى الآن بالشعر الحرام وهو جبل في  
 آخر مزدلفة فيذكرون في وقوفهم ويدعون الى الاسفار مستقبلي القبة لاتباع وأذكر وأدعية  
 مخصوصة بأوقات وأمكنة معينة وقد استوعبها الجلال السيوطي في وطاها اليوم القبة فتلطبه (فاتمة)  
 يسن منكدا زيارة قبر النبي ﷺ ولولغير حلاج ومستر لأحدث وردت في فضلها وشرب ماء

(قوله بإسراع) ناؤه  
 تصوير (قوله قدم)  
 أي الرمل مع البعد  
 (قوله وهو) أي  
 الاضطباع للطلوب هنا  
 (قوله ركعتين) أي بنية  
 ست الطواف (قوله في)  
 الحجر) أي في المسجد  
 في الحرم حيث شاء  
 (قوله لغير حائض  
 ومكي) فلا يجب عليها  
 طواف نوداع أما طواف  
 الافاضة فلا يجوز تركه  
 بجعل نعم قد يجب  
 تأخيرها لنحو حوض  
 (قوله الجمرات) بفتح  
 الهم واحدا حجرة  
 يسكونها (قوله بترك  
 ثلاث رميات) ولما  
 ترك رمية واحدا ففيها  
 مذوق التثنتين مدان  
 وصورة ترك رمية أو  
 رميتين لا تكون الا  
 في آخر جرة من أيام  
 التشريق قط لا نحو  
 ترك رمية من غير  
 الجرة الاخيره للمصح  
 روى ما يهذاهلزم التمس  
 فتنه قلبك

زمنه مستحب ولو تفرها ووردته أفضل المياه حتى من الكوثر

(فصل في محرمات الاحرام) (محرم بالحرام) على رجل وأشي (وطه) لآية فلا رث أي لا رثوا والرث مفسر بطوئه ويضد بالحج والعمرة (وقلة) ومباشرة بشهوة (واستثناء) يسد بخلاف الأزال بنظر أوفكر (ونكاح) غيبوسم لا ينكح المحرم ولا ينكح (وطيب) في بدن أو ثوب بما يسمى طيبا كسك وغيره وكافور حتى وميت وورد ومائه ولو بشد نحو مسك بلطف ثوبه أو بجفقه في جيبه ولو خفيث رائحة الطيب كالكاندي والفاغية وهي تمر الحناء فإن كان بحيث لو أمسا به الماء قاحت حرم والأفلا (ودهن) يفتح أوله (شعر) رأسه وألحيت بهن ولو غير مطيب كزيت وسمن (ولزائنه) أي الشعر ولو واحدة من رأسه أولحيت أو بدنه نعم إن احتاج إلى حلق شعر بكثرة قل أو جراحة فلا حرمه وعليه القدية فلا نبت شعر بعينه أو غطاهما فأزال ذلك فلا حرم ولا قدية (وقل) الظفر ولو بعضه من يد أو رجل ثم لم يقطع ما أنكر سب من ظفره إن تأذى به ولو أدى تأذى (ومحرم ستر رجل) لاسراة (بعض رأس بما يمد سارا) عرفا من خيط أو غيره كفلنسة وخرقة أما ما يمد سارا خيط رقيق وتوسد نحو حشامة ووضع يده لم يقصد بها الستر فلا يحرم بخلاف ما إذا قصد على نزاع فيه وكحل نحو زبيل لم يقصد به ذلك أيضا واستقلال بمحمل وإن مس رأسه (ولبس) أي الرجل (عظيمة) بتيامة كقميص وقباء ونسج أو عقد في سائر بدنه (بلا عذر) فلا يحرم على الرجل ستر رأسه لعن سكر وبرد ويظهر ضبطه هنا بما لا يخلق الصبر عليه وإن لم يسج التيمم فيعمل مع القدية قياسا على وجوبها في الحلق مع العفر واللبس عظيم إن لم يجد غيره ولا قدر على تحصيله ولو بنحو استعارة بخلاف الهيئة لعظم المنه فيعمل ستر العورة بالتيامة بالقدية ولبس في باقي بدنه لحاجة نحو حر وبرد مع قدية ويحل الارتداء والاتحاف بالقميص والقباء وعقد الأزار وشد خيط عليه ليثبت لارضع طوق القباء على رقبته وإن لم يدخل به (و) يحرم (ستر امرأة) لرجل بعض وجهه بما يمد سارا (وقدية) لرتكاب واحد من (ما يحرم) بالاحرام غير الجماع (ذخاعة) بحرة في الأنحية وهي جذعة ثياب أو ثنية معز (أو تصدق بثلاثة أصع لسته) من مساكن الحرم السملين انقضاء لكل واحد نصف صاع (أو صوم ثلاثة أيام) فرتكب المحرم غير في القدية بين الثلاثة للذكورة (فرم) لوفل شيئا من المحرمات ناسيا أو جاهلا بتحريره وجبت القدية إن كان اتلفا لحلق شعر وقم غفر وقتل وسيد ولا يجب إن كان تمعا كلبس وطيب والواجب في إزالة ثلاث شعرات أو أكثر ولزاد بعد زمان ومكان عرفا قدية كلمة وفي واحدة مقطوع وفي اثنتين مدان (ودم ترك مأمور) كاحرام من اليقات وميت بمردقة ونفى ورمى الاحجار وطواف الوداع كدم الفتح والقران (ذبح) أي ذبح شاة بحري أنحية في الحرم (لواجب على العاجز عن الذبح فيه ولو قدية ماله وإن وجد من قرضه أو وجده كثر من ثمن النخل (صوم) أيام ثلاثة) فور ابدل سارا (وقيل) يوم (نحر) ولو مسافرا فلا يجوز تأخير شيء منها عنه لأنها صبر قضاء ولا تقدمه على الاحرام بالحج للآية (و) يلزمه أيضا صوم (سبعة بطونه) أي إذا رجع إلى أهله ويسن تواليا كالثلاثة قال الله تعالى - فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم - (ويجب على مفسد نك) من حج وعمرة (وطه بدنه) بصقة الأنحية وإن كان النك فلا البدلة المرادة الواحد من الأبدال ذكر أو أنثى فإن حجز عن البدلة فقرة فإن حجز عنها فبيع شاة ثم يقوم البدلة ويصدق بقيمتها طعاما ثم يصوم عن كل مدبوما ولا يجب شيء على المرأة بل تأتم وعلم من قوى بنفسه نك أنه لا يبيط بطوه ومع ذلك يجب مضى في فاسده (وقضاء غورا) وإن كان نك فلا لأنه وإن كان وقت موصافتي عليه بالشروع فيه والنقل من ذلك يصير بالشروع فيه فرضا أي واجب الاتمام كالقرض بخلاف غيره من النقل (تنة) يسن لقاصمكة والجماع كذا إن يهدي شيئا من التيمم يسوقه من يلعبه أو اقتصره من الطريق ثم مكة ثم من عرفة ثم من منى وكونه سمينا حسنا ولا يجب إلا بالنحر (مهمات) يسن متا كذا

قوله عيطا بالمهمة  
سواء أحل أو يحرم  
أو بعض منه كخرقة  
الحيث سواء كان شفافا  
كزجاج أم لا (قوله غير  
الجماع) أي أما الجماع  
فحكمه سيأتي وظاهره  
أن الجماع مطلقا مخالف  
في الحكم لما هنا وليس  
كذلك بل حكم الجماع  
التي بين التحليلين  
حكم ما هنا (قوله ولا  
تجب) أي القدية (قوله  
إن كان) أي الشيء  
المفعول من المحرمات

لحقه نضحية بذهب جنته ضانه ستة اوسقطت له ولوقبل عملها اوتى معز أو قبلها سنان أو ابله  
 خمس سنين بنية احمية عند ذمهم وتعين وهي افضل من الصدقة وقتها من لقطع شمس نحر الى آخر ايام  
 التشرى ويغزى سبع قررة أو ابل من واحد ولا يغزى عفاة ومقطوعة بعض ذب أو أذن أو عين وإن قل  
 وذلت مخرج وعور ومرض يين ولا يضر شق أذن أو خرقة ٥ والمتعمد عدم اجزاء النضحية بالمحمل خلافا  
 صحابن لرفة ولو نذر النضحية بحبة أو صغيرة أو قل جعلها احمية فله بزم دعوها لا يغزى احمية وإن  
 اختص بزمها بوقت النضحية وجوز مجراها في الصرف ويحرم الاكل من احمية أو هدى ويجب بنزوه  
 ويجب التصديق ولو على قنبر واحد يثنى فيء ولو يسيرا من التطوع بها والأفضل التصديق بكلمة الاثم بترك  
 بانكها وإن تكون من الكبد وأن لا يأكل فوق ثلاث والتصدق بجلدها وله المعلم اغنياء لا تملكهم  
 ويسن أن يذبح للرحل بنفسه وأن يشهد له من وكل به وكره له دية لاله نحو شرف في عشرين لاله وليم  
 التشرى حتى يضعه ويندب لمن تفرقه ففقه فرعه أن يقي عنه من وضعه الى بلوغه وهي كضحية ولا يسر  
 عظم والتصدق بطيخ يبعث الى الفقراء أحب من نذرهم اليها ومن التصديق نيا وأن يذبح سابع ولادته  
 ويسمى في يوم مات قبله بل يسن تسمية سقط بلغ زمن تنفخ زروح ٥ وأفضل الاسماء عبدالله وعبد الرحمن  
 ولا يكره اسم نبي أو ملك بل جاء في التسمية بمحمد فثالث عليه ويحرم التسمية بملك الملوك وقاضى القضاة  
 وحاكم الحكم وكذا عبد الله وجر الله والكنى بأبي القاسم وسن أن يعلق رأسه ولو أتى في السابع  
 و يتصدق برزته ذبها أو فضة وأن يؤذن ويقرأ سورة الاخلاص وآية انا اعينها بك ونذر بها من  
 الشيطان الرجيم - بتأثير الغدير ولو في الذكر في أذنه الهبي ويقام في اليسرى عقب الوضع وأن يحنكه  
 رجل قاصرة من أهل الخبز بخرخلو بمس التارحين يومه ويقرأ عندها وهي تطلق آية الكرسي وإن  
 ربك الله الآية والمؤذنان والاكثر من دعاء الكرب قال شيخنا أمقراءة سورة الاعمال - ولا رطب  
 ولا يابس الا في كتاب مبين - يوم عرق عن اللولود فمن سبعت العوام الجيلة فينبى الانكشاف عنها وتحذير  
 الناس منها ما أمكن انتهى (فرع) يسن لكل أحد الادمان غبا والاكتحال بالأمد وترا عند نومه  
 وخبث شيب رأسه ولحية بحمرة أو صفرة ويحرم حلق لحية وخبث يدي الرجل ورجليه بهناء خلافا لج  
 فيها وبحث الاندري كراعة حلق مافوق الحلقوم من الشعر وقال غيره انه مبلع ويسن الخضب للعرشة  
 ويكره ملخية ويحرم وشرا الاسنان ووصل الشعر بشعر نجس أو شرأدى ورجله به لاجنوط الحر أو  
 الصرف ويستحب أن يكف الصبيان أو لساعة من الليل وأن يطفى الاواني ولو بنحو عود يعرض عليها  
 وأن يطفى الابواب مسما الله فيهما وأن يطفى للصايع عند النوم ٥ واعلم أن ذبح الحيوان البرى للقدور  
 عليه بقطع كل حلقوم وهو مخرج النفس وكل مرى وهو مجرى الطعام تحت الحلقوم بكل محد يجمع غير عظم  
 وسن وغفر كجدي وقب وزجاج وذهب وفضة في حرم ملات بقل ما أصابه من محد أو غيره كبدقة وإن  
 أهر السور ابل الرأس أو ذبح بكال لا يقطع الا بقوة التاج فلذا يثنى الاسراع بقطع الحلقوم بحيث لا ينشئ الى  
 حركة الذبح قبل عمل القطع ويحل الجنين بذهبه أنه ان مات في بطنها أو خرج في حركة مذبح ومات حالا  
 لما غير المقدور عليه بطريقه أو شدة عدوه وحشا كان أو انيا كجمل أو جدى نفر شاردا ولم تيسر لحوقه  
 حالاً وإن كان لوصير سكن وقهر عليه وإن لم ينف عليه نحو سارق فيعمل بالجرح الزهق بنحو سهم أو سيف  
 في أى عمل كان ثم إن أدر كه وبه حيلة مستقرة فان نذر ذبحه من غير تقصير منه حتى مات كأن اشتغل  
 بتوجيه القلعة أو سل السكين فأت قبل الامكان حل والا كان لم يكن معه سكن أو علق في القمد بحيث  
 تفسر لاجل غفلة ويحرم قطري الصيد بالنقد المتداول وهو ما يصنع بالحديد ويرى بالثرالة نحر  
 مذبح سر يما غالباً قال شيخنا نعم إن عمل خلقه أنه انما يصيب نحو جناح كبير فيشق فقط احتمال الجواز

(قوله نيا) أى ينصرف  
 فيه المسكين بعاشاء من  
 بيع وغيره ككفاني  
 الكفارات فلا يكفي  
 جعله طعاما ودعاء الفقير  
 اليه لان حقه في ملكه  
 لا يأكله ولا تملكه  
 له مطبوعا (قوله من  
 دعاء الكرب) هو لاله  
 إلا الله العظيم الخليم  
 لا اله الا الله رب العرش  
 الكريم لا اله الا الله  
 رب السموات السبع  
 ورب الارض ورب  
 العرش العظيم (قوله  
 غبا) أى وقتا بعد وقت  
 وذلك باعتبار الحاجة  
 (قوله شعر نجس)  
 للابسة النجاسة بغير  
 ضرورة وقوله شعر  
 أدى أى لا حرقه

(قوله وإن يحدث شيء)  
 بفتح الشين وسكون  
 الفاء السكين الرض  
 وجهه شفار وفي  
 الحديث إن الله كتب  
 الإحسان على كل شيء  
 فإذا قتلتم فأحسنوا  
 القتلة وإذا ذبحتم  
 فأحسنوا الذبحة  
 وليعد أحدكم شفرته  
 وليرج ذبيحته (قوله)  
 وثانيهما أي ثانی  
 شرطى حل التبع بنى  
 المذبح (قوله الانعام)  
 أى الابل والبقر والغنم  
 (قوله الخليل) لا ولحد  
 له من قطعه كقوم  
 وقيل مفردة خال  
 كراكب (قوله لا أسد)  
 أى فلا يصل وقد ذكر  
 بعضهم أن له خسارة  
 اسم وزاد غيره مائة  
 وثلاثين اسما (قوله)  
 مسلم) بلوريقا أو  
 سفيا أوملسا على  
 ماسيا (قوله لم تعين)  
 أى قبل الاتين بسيفه  
 النذر (قوله خلا لجمع)  
 أى حيث قلوا لا يصح  
 نذروا من كان يسرى  
 بعض حاله (قوله)  
 والاثنتين) جمع اثني

والرى بالندق المتداق قبحا وهو ما يصنع من الطين جائز على المعتد خلا فالبعض المحققين به وشرط التتابع أن يكون مسلما أو كذا يائسكح ويسن أن يقطع الودجين وهما رقام صفتى حق وأن يعد شفرته ويرج ذبيحته لقبلة وأن يكون التتابع رجلا عاقلا مرسا ضيبا ويقول ندا عند التبع وكذا عند رمى الصيد ولو سكا وأرسل الجلالة بسم الله الرحمن الرحيم صل وسلم على سيدنا محمدو يشترط في التبع غير المرمى شيان أحدهما أن يكون فيه حياة مستقرة أول ذبحه ولو نجا بنحو شدة حركة يده ولو وحدها على المعتد وانضج ردمه وتدفقا غلب على الظن قاتوه فيها فإن شك في استقرارها لفقد العلامات حرم ولو جرح حيوان أو سقط عليه نحو سيف أو ضعه نحو مرة فإن بقيت فيه حياة مستقرة فذبحه حل وإن تيقن هلاكه بعد ساعة والأول محل كالوقوع بد رفع السكين ولو لم يزد ما في مدياتها إلى حركة مذبح قال شيخنا في شرح المنهاج في كلام بعضهم أنه لو رفع يده نحو اصطربه فاعدها فورا وأتم التبع حل وقول بعضهم لو رفع يده ثم أعادها لم يحل مفرج على صلح الحياة المستقرة عند أعادتها أو بمجرد حل ماله لم يسهل على الفور ويؤيد افتاءه غير واحد فيها واختلفت شفرته فردحالا أنه محل انتهى ولو انتهى لحركة مذبح يمرض وإن كان بسبه أو كل نبات مضر كنى ذبحه في آخره قلنا لم يوجد ما يحل عليه الهلاك من جرح أو نحوه فإن وجد كأن كل نبات يؤدى إلى الهلاك اشترط فيه وجود الحياة المستقرة فيه عند ابتداء التبع ولو بالظن بالعلامة المذكورة بعده (قائده) من ذبح قربا لله تعالى لمفع شرب لبن عنه لم يهرم أو يصددهم حرم بوجواثيمهما كونهما كولا وهو من الحيوان البرى الأنعام والطيور وقروش وجرموغى وضعب وأرب وعلب وسنجاب وكل قاطع للحب لا أسد وقرود وصقر وطاوس وحداة ويوم ودره وكذا غراب أسود ومادى اللون خلا لبعضهم وبكره وجلالة ولومن غيرهم كسباع وان وجد فيهرج النجاسة ويحل أكل يرض غير لما كول خلا لجمع ويحرم من الحيوان البحرى ضلعن وتسلح وسلحضة وسرطان لأقرش ودنيس على الأصح فيما قال في الجوع الصحيح المعتد أن جميع ما في البحر محل ميتة الا انضفع ويؤيد بقوله ابن الصانع عن الأصحاب حل جميع ما فيه الا انضفع به ويحل أكل ميتة الجراد والسلك الا ما تقير في جوف غيره ولو في صورة كلب أو خنزير ومن ذبح كبيرهما الذى يطول قفاؤه ويكره ذبح صغيرهما أو كل مشوى سلك قبل طليبع جوفه وما أنقذته كالحم وقل حتى جفن مغلى وحل أكل دود نحو الفا كتمسحا كان أو ميتا بشرط أن لا ينفرد عنه والام يحل أكله ولو معه كتمل السم السم نوله من على ما قاله الرداد خلا بعض أصحابنا ويحرم كل جاد مضر لبدين أو عقل كجرو تراب وسموان قل الا ينضره وسكر ككثيرا فيون وحشيش وبنج (قائده) أفضل المكاسب لزراعة ثم الصناعة ثم التجارة قال جمع هي أفضلها ولا حرم معاملة من أكثر ماله حرم ولا أكل منها كما حصصه في المجموع وأنكر النوى قول الغزالي بالحكمة مع الله تبعه في شرح مسلم ولو عالج الحرام الأرض جزأه يستعمل منه ما من حاجته إليه دون ما زاد هذا أن توقع معرفة أربابه والأصاريات المال فبأخذ منه قدر ما يستحقه كالأشيعنا (قوله) نذكر فيه ما يجب على المكاتب والنزوه وقر به عما اقتضاه كلام الشيخين وعليه كثير من بل بالغ بعضهم فقال حل طي نذبه الكتاب والسنة والاجماع والقبيل وقيل بكمروه انتهى عنه وحل الاكثر من انتهى على نذر الحاجج فانه تعليق قر به بعمل شيء أو تركه كان دخلت النار أو لم أخرج منها فقه على صوم أو صدقة بكذا فيتم خبر من دخلها أو لم يخرج بين ما التزمه وكفارة بين ولا يتعين للآثم ولو جاعا والقرع ما نذر تحت أصل كل (النذر الزام) مسلم (مكاتب) رشيد (قوله لم تعين) فلا كانت أو فرض كفاية ككفارة وتر عيادة مريض وزيارة رجل قبرا وتزويج حيث سن خلا لجمع وصوم الأيام البيض والاثنتين فلو وقعت في أيام القسرى أو الخيض أو النفاس أو للرض لم يجب القضاء وكما لا تجزئة ونجبه زيمت ولو نذر صوم يوم معينة لم يصح قبله فان فعل أم كسبها الصلاة على وقتها للمعين ولا يجوز تأخيرها عنه كفى بلا علم فان فعل صح

وكان قضاء ولو نذر صوم يوم خيس ولم يمين كفاه أى خيس ولو نذر صلاة فيجب ركعتان بتمام قدر أو صوم أو صوم يوم أو صوم أيام ثلاثة أو صدقة حول \* ويجب صرفه لمركبين ما لم يمين شخصاً أو أهل بلد والأمين صرفه ولا يمين لصوم صلاة مكان عينه ولا صدقة زمان عينه وخرج بالسلم المكتب الكافر والصبي والمجنون فلا يصح نذرهم كنفر الصبي وقيل يصح من الكافر وبالقرابة للصبي كصوم أيام اختربق صلاة لاسبها في وقت مكروه فلا ينعقدان وكالصبي المكروه كاصلاة عند التقرب والنذر لأحد أبويه أو أولاده فقط وكذا للمباح كقعة على أن آكل وأنام وإن قصد تقوية على العبادة أو النشاط لها \* ولا كفارة في المباح على الأصح ولا ينعقد ما يمين على فعل واجب مبنى مكتوبة وأداءه ربع عشر مال تجارة وكترك حرمة وأنما ينعقد النذر من المكلف (بلفظ منجز) بأن يلتزم قرابة من غير تعليق بشئ وهذا نذر تبرر (كقعة على كذا) من صلاة أو صوم أو نسك أو صدقة أو قراءة أو اعتكاف (أو على كذا) وإن لم يقل الله (أؤنذر كذا) وإن لم يذكر معناه على المعتد الذي صرح به البغوي وغيره من اضطراب بلويل (أو) بلفظ (معلق) ويسمى نذر مجزأة وهو أن يلتزم قرابة في مقابلة ما يرغب في حصوله من حوت نعمة أو نداء عاقبة (كان شقائي الله وأسلمني الله فعل كذا) أو أكرمت نفسي أو أوجب على كذا أو خرج بلفظ التنية فلا يصح بمجرد التنية كإزالة العتود إلا باللفظ وقيل يصح بالتنية وحدها (فإن لم يمتدحها) (ما لا يمتدحها) حالاً في منجز وعند جود صدقة في معلق) وظاهر كلامهم أنه يلزمه الفور بأدائه عقب جود المعلق عليه خلافاً لنية كلام ابنه بالسلام ولا يشترط قبول المنذورة في قسمي النذر ولا القبض بل يشترط عدمه ود يصح النذر بمال ذي فضلين ولو مجهول لا يقرب إلا بالانحلال بل قيل خلافاً للجلال البلقيني \* ولو نذر لغير أحد أصاليه أو فروعه من ورثته بماله قبل مرض موته يوم ملكه كله من غير مشارك زوال ملكه عنه ولا يجوز الرضا الرجوع فيه وينقذ مطلقاً في نحو إذا مرضت فهو نذره قبل مرضي يوم وله التصرف قبل حصول المعلق عليه وينقذ قوله متى حصل لي الأمر الثلاثي أي بك كذا ما يقرب به لفظ التزام أو نذر \* وأقضى جمع فيمن أراد أن يقبضها فاقبض على أن ينذر كل الآخر بتناعه فضلاً عن وإن زاد للبدي أن نذرت لي بمائة كذا كثيراً ما قبض ذلك فما لا يصح بيعه ويصح نذره ويصح إبراء المنذورة بالتأخر عما في ذمت قال القاضي ولا يشترط معرفة الناذر ما نذر به تخمس ما يخرج من معسر وككل ولد أو ثمة يخرج من أمي أو شجرة من هذوذكر أيضاً أنه لا زكفتي الخمس المنذور وقال غيره علمان نذر قبل الاشتداد \* ويصح النذر للجنين كالوصية بل أولى لا لبيت الاقتراب الشيخ الثلاثي وأراد بقوله ثم كاسراج ينقض به أو المراء عرف فيجعل النذرة على ذلك ويقع لبعض العلوم جعلت هذا النبي ﷺ فيصحب كاجتباته لأنه اشترط عرفهم فنذر ويصرف لصالح الخيرة النبوية قال السبكي والأقرب عندي في الكعبة والطرفة والمساجد الثلاثة أن من خرج من ماله عن شئ لها واقتضى العرف صرفه في جهة من جهاتها عرف إليها واختصت به أهال شيخنا فإن لم يقبض العرف شيئاً فالتى يتجه أنه يرجع في تعيين الصرف لراى ناظره قاله بظاهر أن الحكم كذلك في النذر لمسجد غيرها أهال وأقضى بعضهم في أن قضى الله حاجتي فعلى الكعبة كذا بأنه يتعين لمصلحتها ولا يصرف فقرها الحرم كإدال عليه كلام المذهب وصرح به جمع متأخرون \* ولو نذر شيئاً للكعبة ونوى صرفه لقرية معينة كالسراج معين صرفه فيها أن احتيج ذلك والإيعاد صرف لمصلحتها كما استظهره شيخنا ولو نذر سراج نحو شمع أو زيت بمسجد صحن كان ثم من يقبضه ولو على نفور ولا فلا \* ولو نذر أهلاً معقول إلى مكة لزمه قتله والتصدق بعينه على فقراء الحرم ما لم يمين قرابة أخرى كتطبيق الكعبة فيصرفها إليها وعلى الناذر مؤنة إيصال الهدى للمعين إلى الحرم فإن كان مصراً باع بعنه لنقل الباقي فإن قسرته كقتل أو حرقه رضى بامه ولو بفراذنه كما هو وظن منه وتصدق به على فقراء الحرم وهل له إما كحقيقته أو لأوجهان ولو نذر الصلاة في أحد المساجد الثلاثة أجزأ بعضها عن بعض كالاكتكاف

(قوله ما لم يمين شخصاً) أى والأمين صرفه إلى ذلك الشخص ولو كان من بني هاشم وبني عبدالمطلب فنذر غير السيد السيد بخصوصه ونذر السيد السيد بخصوصه صحيح كنذر الولد لوالده وكان نذر لغيره يخصص له (قوله كتطبيق الكعبة) أى بما حولها من المسجد الحرام قال شيخنا الاسلام في شرح البيهقي لا تطبيق لمسجد آتو ولو مسجد للدينة والاقصى فلا يلزم بالنذر كإدال إليه الامام بعد رده وأقره الرافعي لكن قال النووي في مجموعه المختار الأزوم لان تطبيقه ستة مقصودة فيلزم بالنذر كإدال القرب بخلاف البيوت ونحوها

ولا يجزئ الصلاة في غير مسجد المدينة عن صلاة غيرها فيه كعكسها كما لا يجزئ قراءة الاخلاص عن  
ثلاث اقرآن للنور هومن نذر اتيان سائر الساجد وصلاة التطوع فيه صل حيث شاء ولو في بيته ولو نذر  
التصدق بغيره لم يجزئ عنه جنس آخر ولو نذر التصديق بماله بينه زال عن ملكه فلو قال علي "ان تصدق  
بمشرين دينارا او عنيها على فلان او ان شي مني يضي فلي" فذلك ملكها وان لم يقضها ولا قبلها بل وان ورد  
فله التصرف فيها ولا يتعد سواها كاتهام من حين النذر وكذا ان لم يقضها ولم يردها للنذرة فقصدها عليه  
ويثبت لها احكام الديون من زكاة وغيرها ولو نذر الصلوات لم يقضه الا ان قصر على ما استظهره شيخنا ولو  
نذر ان يصوم مسجدا معين او في موضع معين لم يجزئ له ان يصوم غيره بدلا عنه ولا في موضع آخر كولو نذر التصديق  
بغيره فنهى لم يجزئ التصديق بغيره لاختلاف الاغراض (نقطة) اختلف جمع من مشايخ شيوعنا في نذر  
مقتضى مالا معين لقرضه مادام دينه في ذمته فقال بعضهم لا يصح لانه على هذا الوجه اختصاص بغيره في بل  
يتوصل به العرف بالنسبة وقال بعضهم صح لانه في مقابلة حدوث نعمة ربح القرض ان يجزئ به اوفيه  
انقطع نعمة المطالبة ان احتاج لبقائه في ذمته لاسيما لو اتفق لانه يسر للقرض ان يرد زائدة عما اقترضه  
فاذا انزما بالنذر انعقد وزمته فهو حيث كانه احسن لا ريب له بالانحلال لا يكون الا في عقد كبيع ومن  
ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربه وقال شيخنا مثبنا العلامة المحقق الطنطاوي فيا اذا نذر  
المدينون الدائن منفعة الارض لله هوة مدة بقاء دين في ذمته والشيء رأيت لما خرى أصحابنا الجليلين ماهو  
صرح في الصحة ومن اتقى بذلك شيخ الاسلام محمد بن حسين القنطاري والعلامة الحسين بن عبد الرحمن الاهدل

### (باب البيع)

هو لغة مقابلتي شيء بشئ وعرفا مقابلته ماله بماله على وجه مخصوص والاصل فيه قبل الاجماع ان يكون كفو له تعالى  
- وأحل الله البيع - وأخبار كثير من النبي ﷺ أي الكسب أطيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع  
مبرور أي لا غش فيه ولا غشاة (صح) البيع (ايجاب) من البائع ولو هو مال له أو ملكه فلا طعنة  
(كيسك) بكذا أو هو ملك بكذا (وملكك) أو هو ملكك (ذا بكذا) وكذا جعله لك بكذا ان نوى بالبيع  
(وقبول) من المشتري ولو هو مال له أو ملكه كذلك (كاشترت) هذا بكذا (وقبلت) أو رزيت أو  
أخذت أو ملكك (هذا بكذا) وذلك تتم الصيغة لتمام العمل على اشتراطها قوله ﷺ إنما البيع عن تراض  
والراضي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا يتعدى للمطالبة لكن اختيار الانقضاء بكل ما يعترف بالبيع به فيه  
كل غش والعهود نحو الهواب والراضى فعل الاول المقبوض بها كالمقبوض بالبيع الفاسد أي في احكام  
الدنيا اما في الآخرة فلا مطالبة بها ويجوز خلافها في سائر العقود وصورتها ان يتفق على ثمن ومشتري ولن لم  
يوجد لفظ من واحد ولو قال متوسط البائع بعت فقال نعم أو لا وقال المشتري اشتريت فقال نعم صحو يصح  
ايضا بنهم منها لجواب قول المشتري بعت والبائع اشتريت ولو قرن بالايجاب أو القبول حرف استحباب كما  
يعكس لم يصح قال شيخنا ويظهر انه يقتصر من العاين نحو فتح المستكم وشرط صحة الايجاب والقبول  
كونهما (بالفعل) بسكونه ولو لم يقع بينهما بخلاف اليسير (و) لا (تخلل لفظ) وان قل (أجنبي) عن العقد  
بأن لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه و يشترط ايضا أن يترافقا معنى ولفظا فلو قال بعتك بألف فزاد أو  
تقص أو بالتسليم فاجل أو عكسه أو مؤجلة بشهر فزاد لم يصح للخالف (و) بلا (تعلق) فلا يصح معه كان  
ما ان في عقد بعتك هذا (و) لا (أقريت) كبيعك هذا شهرا (وشرط في العقد) بانما كان او مشتريا (تكيليف)  
فلا يصح عقدي ومجنون وكذا لمن مكره بغير حق لعدم رضاه (واسلام لملك) رقيق (مسلم) لا يمتنع عليه  
وكذا يشترط ايضا اسلام لملكه مرتد على المعتد لكن التي في الروضة واسلامه ممتنع للمرتد الكافر (و)  
لملكه شيء من (مصحف) يعني ما كتب فيه قرآن ولو آية وان أثبتت لغيره لمرأة كما قال شيخنا ويشترط

### (باب البيع)

جمع بيع واسمه  
يروع فهو روي العين  
وقعت القول أو كسرة  
فقلت يا هوى الاشياء  
البيع أقسام صحح قولاً  
واحداً ولهذا قولاً  
واحداً وصحح على  
الاصح ولهذا على  
الاصح وحرم صح  
وبكره انظر تكميله  
في الحاشية  
(قوله وصورتها) أي  
المطلقة أي لصورة  
بيها (قوله متوسط)  
أي كالتدليل والملاح



ايضا علم حراية من يشتري آلة حرب كسيف وزرع ونشاب وترس ودرع وخيل بخلاف غير آلة الحرب ولو  
 مما تاتي منه كالخيل اذ لا يتعين جعله عتق وبيع يصح بيعها لذى أى في حراية (ر) شرط (في مقود)  
 عليه مئتا كان أو مئتا (مائة) أى الماقد (عليه) فلا يصح بيع فضولي وبيع مال غيره ظاهرا ان ابن  
 بسدا لبيع الله كل ما عدا مال مورثا حيا له فبان ميتا حيث لا يتبين أنه ملكه ولا أثر لمن غلبه ان بيعه لان  
 الاعتبار في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف (قائمة) لو أخذ من غيره بطريق جائز ما ظن  
 حله وهو حرام بل ما ظن كان ظاهره لا أخوذ منه لظن لم يطالب في الآخرة والاطول بالله البويهي ولو اشترى  
 طعاما في القصة وقضى من حرام ظن أقبضه البائع برضا قبل توفية الثمن حل له أكله أو بيعه ما عدا الله أنه  
 حرام حل أيضا والأحرم إلى أن يبرئه أو يوفيه من حل الله شيئا (وطهره) أو لمكان طهره بفصل فلا يصح  
 بيع نجس نجس وجلبه ميتة وإن أمكن طهرها بتخليل أو دباغ ولا تمتجس لا يمكن طهره ولو دنا نجس  
 بل يصح بيعه (ورويته) أى المقود عليه ان كان معينا فلا يصح بيع معين بل يرد الماقد ان أحدهما كرهه  
 وأبانه للغير للمشي عنه وإن بالغ في وصفه وتكفي الرؤية قبل العقد لا يشوب تغييره إلى وقت العقد وتكفي  
 رؤية بعض المبيع إذا حل على باقيه كظفر صبرة نحو برء وأهل المائع ومثل أن تخرج مساوي الأجزاء  
 كالجبوب أول بدل على باقيه بل كان صوابا للباقي لبقائه كغشور مملو يبيض وقشرة سفلى لنحو جوز فيكفي  
 رؤيته لأن صلاح طائفة في بقائه وإن لم يدل هو عليه ولا يكفي رؤيته لقشرة العليا إذا انفصلت السفلى ويشترط  
 أيضا قفرة تسليحه فلا يصح بيع آبي وضال ومضروب لغير قادر على انتزاعه وكذا سمك بركة شق تحصيله  
 (مهمة) من تصرف في مال غيره يبيع أو غيره ظاهرا تبديه فبان أنه عليه ولاية كأن كان مال مورثه فبان  
 موته أو مال اجنبي فبان اذنته أو ظاهرا فقتل شرط فبان مستوفيا للشرط صح تصرفه لأن العبرة في العقود بماتى  
 نفس الامر وفي الماقد بذلك وبما في ظن المكلف ومن ثم لو روضا بماء ولم يظن أنه مطلق بطل طهوره  
 وإن كان مطلقا لأن الماقد فيها على ظن المكلف وشمل قولنا يبيع وغيره الترويح والإبراء وغيرهما فلا يرأس  
 حق ظانا أنه لاحق له فبان له حتى صح على المصدق ولو تصرف في انكاح ظن كان مع الشك في ولاية نفسه  
 فبان وليا لمّا حيث تمسح اعتبارا بما في نفس الامر (وشرط في بيع) ربوي وهو محصور في شئين (معلوم)  
 ككبر والشعر والتمر والزبيب والملح والارز والقمرة والقول (وقدر) أى ذهب وقضه ولو غير مضرووبين  
 كحل وتبر (بجنسه) كبرير وذهب بجنس (حلول) للعوضين (وتقاضى قبل تفرق) ولو تقاضى البعض  
 صح في بقية (وعامة) بين العوضين بقينا بكيل في مكيل ووزن في وزن وذلك لقوله وَيُكْتَلَبُ لِلْغَنِيِّ لا يتبعوا  
 الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعر بالشعر ولا الف بالفر ولا الملح بالملح إلا السواء يسواء  
 عينا بين بدايد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايدى ما يقاومة قال الرافعي ومن  
 لازم الحلول أى غالب في كل بيع الربوي بجنسه جزاء أو مع ظن بمائة وإن خرجت أسواء (و) شرط في بيع  
 أحدهما (غير جنسه) وأصح في أنه لا يركب بشعر وذهب بضعة (حلول وتقاضى) قبل تفرق لا بمائة  
 في كل بيع الربوي بغير جنسه ان لم يقبض في المجلس بل يحرم البيع في صورتين ان اختلف شرط من الشروط  
 واختلفوا على أنه من الكبار لو روي العن لآكل الراد وموكله وكاتبه وعلما فترانه لو بيع طعام بغيره  
 كقند أو ثوب أو غير طعام طعام لم يشترط شئ من الثلاثة (ر) شرط (في بيع موصوف في ضمة) وقاله  
 السلم مع الشروط المذكورة لبيع غير الرؤية (فرض رأس مال) معين أو في القصة في مجلس خيار وهو (قبل  
 تفرق) من مجلس العقد ولو كان رأس المال متفقا وإنما يتصور تسليم للضمة بتسليم العين كدمل وحيوان  
 وتسليم إليه قبضه ورده لمسلم ولو من دينه (وكون مسلم فيه ديناً) في القصة حالا كان أو مؤجلا لأنه لا يلقى  
 وضحه لفظ السلم فأسلت اليك ألفا في هذه العين أو هذا في هذا ليس سائلا لاتقاء الشرط ولا يعلل باختلاف

(قوله فلا يرأس حق)  
 أى معين كأنه درهم  
 مثلا وإنما قيد الحق  
 بكونه معينا لمساك  
 أن الأبرأ من الجهول  
 باطل لا يعتد به (قوله)  
 يبيع موصوف أى  
 شئ موصوف في القصة  
 هذه خاصة للثقف  
 عليها • وأما لفظ السلم  
 فيشترط حل الأصح  
 قال الزكشي وليس لنا  
 عقد يضمن صيغة  
 الألفا والسلك

لفظه ولو قال اشترت منك ثوبا صفته كذا بهذا المرام فقال بعتك كان بيعا عند الشيخين نظر اللفظ  
وقبل لم نظرا للغي واختاره جمع محققون (و) كون المسلم فيه (مقدورا) على تسليمه (في حله) بكسر  
الخاء أي وقت حله فلا يصح السلم في منقطع عند الحل كل رطب في الشتاء (و) كونه (معلوم قدر) بكيل  
من بكيل أو وزن في موزون أو ذراع في مخلوع أو عتق معدود وصح في محجوز ولو وزن وموزون  
بكيل بصدفه ضابطا ومكيل بوذن ولا يجوز في بيعة ونحوها لأنه يحتاج إلى ذكرهما مع وزنهما في بورت  
عزة الوجوده ويشترط أيضا بيان محل تسليم السلم فيمن أسلم بمحل لا يصلح للتسليم أو لله المبيعة ولو غفر  
للمسلم المسلم إليه بعد الحل في غير محل التسليم ونقله إلى محل المضمونة لم يلزمه أداء ولا طالبه بقيمة ويصح  
السلم حالا ومؤجلا بأجل معلوم لا مجهول ومطلقة حال ومطلق المسلم فيه جيد (وحرم ربا) صريانه قريبا  
وهو أنواع ربا فضل بأن يزاد أحد الموضين ومنه ربا القرض بأن يشترط فيه ما فيه فضع القرض وربا يد  
بأن يفرق أحدهم مجلس التقديبل التفاضل بربا نساء بأن يشترط أجل في أحد الموضين وكما يجمع عليهما  
الموضان أن اتفقا جنسا اشترط ثلاثة شروط قدمت أو علة وهي العلم والتقدير لشرط شرطان قلنا  
قال شيخنا ابن زباد لا يندفع إتمام إعطاء الربا عند الاقتراض للضرورة بحيث أنه إن لم يسط الربا لا يحصل له  
القرض لأجله بل في إتمامه أو إتمامه في التفرأ والتذكير لاسيما إذا قلنا التفرأ لاجتناب إلى قول لفظا  
على التعمد وقال شيخنا يندفع الإتمام للضرورة (فائدة) وطريق الخلاص من عقد الربا أن يبيع ذهابا  
بذهب أو فضة بفضة أو يرا أو رزأ بأرز متفاضلا بأن يجب كل من البائعين حقه لأخر أو يقرض  
كل صاحبه ثم يبرئه ويتخلص منه بالقرض في بيع الفضة بالذهب أو بالأرز بالبر بلاقض قبل تفرق (و) حرم  
(خري في دين أمة) وإن وضعت أو كانت كافرة (وفرم لم يميز) ولومن زنا للمواكين لواحد (نحو بيع)  
كعبة وقصة: وهدية لغريم يفتى عليه لغريم فرق بين الوالدة وولدها فرق الله بينه وبين أخته يوم  
القيامة (و بطل) العقد (فيهما) أي الربا والتفريق بين الأمة والولد وألحق الغزالي في فتاويه وأقره  
غيره التفريق بالسفر بالتفريق بنحو البيع وطرده في التفريق بين الزوجة وولدها وإن كانت حرة بخلاف  
المطلقة والاب وإن علا وألجدة وإن علن ولومن الاب كالأب إذا علمت أم أبيه التميز فلا يحرم لاستنفاد  
الميز من الحنطة بالتفريق بوضعية وعقودهم وبجوز تفرق والبايعة لمن استغنى عنه أمه ببلن أو  
غيره لكن يكره في الرضخ كتنفيقي الأدي المميز قبل البلوغ من الأم قلن لم يستغن عن الابن حرم وبطل  
الآن كان لقرض الدج لكن بحث السبكي حرمه ذبح أمه مع بقائه (و) حرم أيضا (بيع نحو عنب بمن) علم  
أو (ظن أنه يتخذ مسكرا) للشرب والأمر بمن عرف بالعبودية والبيع بالهراشة والكيش بالناطحة  
والسرير لرجل بلسه وكذا بيع نحو المسك لكافر يشتري لطيب الصنم والحيوان لكافر علم أنه بائع بلا  
ذبح لأن الأصح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة كالسليين عندنا خلافا لأبي حنيفة رضي الله تعالى  
عنه فلا يجوز إلاعانة عليهما ونحو ذلك من كل تصرف يفضي إلى مصبة قبيحة أو ظنا ومع ذلك يصح البيع  
هو ويكره ما ذكر من نومه منه ذلك وبيع السلاح لنحو فاقة وقطاع الطريق ومعاملة من بيده حلال  
وحرام وإن غلب الحرام الحلال نعم أن علم تحريم ما يقبضه حرم وبطل (و) حرم (احتكار قوت) كثير  
وز يرب وكل عجز في الفطرة وهو اساك ما لشراء في وقت الحاجة لا لالخص ليبيعه باكثر عندلستداد  
حاجة أهل محله أو غيرهم إليه وإن لم يشتره بصد ذلك لا يملكه لنفسه أو عياله أو يبيعه بمن مثله ولا اساك  
غلة أرضه وألحق الغزالي بالقتول كل ما يعين عليه كالحصم وصرح القاضي الكراهة في التوب (وسوم)  
على سوم أي سوم غيره (بهدنتر من) بالتراضي به وإن خشي قصص الممن عن لقيمة لثمنه عنه وهو  
أن يز يد على آخر في ممن ما يريد شراءه أو يخرج له أرخص منه أو يرغب المالك في استرداده بشرته

(قوله وحرم ربا) قلنا  
أقرده غير مؤلفنا  
بترجوهو بكسر الهمزة  
مع القصر وفتحها  
والله وألفه من واو  
وتكتب بهما وبالياء  
له حج (قوله وطريق)  
الخلاص الخ والحيلة  
الخصلة من الربا  
مكروهة بسائر أنواعه  
خلافا لمن حصر  
الكراهة في التخلص  
من ربا الفضل (قوله  
التفريق بالسفر)  
ولو تغير قل كما قال

ع ش

بأغل وعمره ببدليله وقبل لزومه لبقا لخيار أخذ (ونجش) النهى عنه ولا يذاه وهو أن يزيد في الثمن لالرغبة بل يلخصم غيره وإن كانت الزيادة في مال محجور عليه ولو عند نقص القيمة على الأوجه ولا خيار للمشتري لأن فيه وإن وألأ البائع الناجش لشرط المشتري حيث لم يتأمل ويسأل ومنع السلطة ليرغب فيها بالكذب كالنجش وهو طرط التحريم في الكل عم النهى حتى في النجش ويسمح البيع مع التحريم في هذه المواضع

(فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب) ثبت خيار المجلس في كل بيع حتى في الربوي والسلم وكذا في هبذات ثوب على المعتد وخروج في كل بيع غير البيع كالإبراء والهبه بلانواب وشركة وقراض ورهن وحواطة وكساة واجارة ولو في القصة أو مقدرة بمدة فلا خيار في جميع ذلك لأنها لا تسمى بيعا (وسقط خيار من اختار لزومه) أي البيع من باع أو مشتري كان يقول لا اختار لزومه أو أضافه فيسقط خيارهما أو من أحدهما كان يقول لا اختار لزومه فيسقط خياره ويقع خيار الآخر ولو شرط (أو) سقط خيار (كل) منهما (مفرقة بين) منهما أو من أحدهما ولو ناسيا أو جهلا عن مجلس العقد (عرة) فأيده الناس فرقة يلزمه به العقد وما لا فلا كان في دار صغيرة فالفرقة بلن يخرج أحدهما منها أو في كبيرة فبأن يتنقل أحدهما إلى بيت من بيوتها أو في عمراء أو في سوق فبأن يولي أحدهما ظهره ويغشى قليلا وأن سمع الخطاب فيبقى خيار المجلس مالم يتفرقا ولو طامكتهما في محل وإن بلغ سنين أو تماسيد منازل ولا يسقط بموت أحدهما فينتقل الخيار لو أوتى المأهل (وحلف نافي فرقة أو فسخ قبلها) أي قبل الفرقة بأن جأ معها وأدهي أحدهما فرقة وأنكرها الآخر لفسخ أو أضاف عليها وأدهي أحدهما فسحا قبلها وأنكر الآخر فيسقط الثاني لموافقة لأجل (ويجوز لهما) أي العاقدان (شرط خيار) لهما أو لأحدهما في كل بيع فيه خيار مجلس الألفا يمتنع في البيع فلا يجوز شرطه للمشتري لافاة وفي روى وسلم فلا يجوز شرطه فيما لأحد لا شرط القبض فيها في المجلس (ثلاثة أيام فأقل) بخلاف مالو أطلق أو أكثر من ثلاثة أيام فإن زاد عليها لم يصح العقد (من) حين الشرط للخيار سواء أشرط في العقد أم في مجلسه والمالك في المبيع مع تروجه في مدة الخيار لمن انفرد بخيار من باع ومشتري من كان لها فوقوف فإن تم البيع بان أنه لمشتري من حين العقد والافباء مع (ويحصل فسخ) العقد في مدة الخيار (ينحو فسخت البيع) وكسرت البيع (واجارة) فيها (ينحو أجزت) البيع كسيفته والتصرف في مدة الخيار بوطأ واعتاق وبيع واجارة وتزويج من باع فسخ ومن مشتر اجارة للشراء (و) ثبت (لمشتري جاهل) بما يأتي خيار في رد المبيع (ب) ظهور (عيب قديم) منقص قيمة في المبيع وكذا البائع بظهور عيب قديم في الثمن وآثروا الأول لأن الغالب في الثمن الانضباط فيقل فيه ظهور العيب والتقديم ما قرن العقد أو حدث قبل القبض وقد بقي إلى الفسخ ولو حدث بعد القبض فلا خيار للمشتري وهو (كسخت حائنة) ونكاح لامة (وسرة) ولباق وزنا من رقيق أي بكل منها وإن لم يتسكروا ثبت كرا كان أو أوتي (وبول فرائش) إن اعتاده وبلغ سبع سنين وبخر وصنان مستعكبين ومن عيوب الرقيق كونه نماما أو شامنا أو كذبا أو آلا لطينا أو شاربا لنحو خمر أو تارك الصلاة مالم يتب عنها أو أصم أو أبله أو مصطك الركبتين أو رتقاء أو حاملا في أنسية لاهيمة أولا تحيض من بلغت عشرين سنة أو أحد نديها أكبر من الآخر (وجاح) حيوان (وعض) وربع وكون المار منة الجند أو كون الجن مسلطين على ساكنها بالرجم أو القردة مثلا زحى ربع الأرض (و) ثبت بغير رضيل وهو حرام للندائيس والضرر (كسرية) له وهي أن يترك حليه مدة قبل يبيع ليوهم المشتري كثرة البلب ونجيبه شعر الجارية (لا) خيار (بغير فاحش كقطن) مشترحو (زباجة جوهرية) لتغييره بمسح بفضية وهم من غير بحث (وانليل) بالعيب ولو تبصرة (فوري) فيبطل بالتأخير بلا عذر ويعتبر الفور عادة فلا يضر صلاة أو كل دخل

(قوله ونجش) وهو الإطارة لأنه يشير للربحيات في السلع ويرفع أسعارها (قوله) ويجوز لهما شرط خيار (الح) ضابط ما ثبت فيه خيار المجلس ثبت فيه خيار الشرط لا الماشط فيه القبض وهو الربوي والسلم وما يصرح إليه القساد ومن يمتنع على المشتري وما لا فلا (قوله وجاح) بالكسر وهو امتناعها على رابكها وعبر غيره بكونها جوحا فاقضى أنه لا بد أن يكون طبعا لها وهو متجه ومثلها هو ما عثره وشربها لبن نفسها وألحق به لبن شجرها (قوله) فوري أي اجاعا وعمله في البيع العيب فإن قبض شيئا مما في القصة ينحو بيع أو سلم فوجسه معيبا لم يلزمه فور إلا أن الأصح أنه لا يملك الإبراء بعينه

وقتها وقضاء حاجة ولاسلامه على البائع بخلاف عهده ولاعله لئلا فله التأخير حتى يصبح ويحضر في تأخيره بمجهله جواز الرد بالعيب ان قرب عهده الاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء وبمجهله فوريته ان خفي عليه ثم ان كان البائع في البلد المدة المشتري بنفسه أو وكيله على البائع أو وكيله ولو كان البائع غائبا عن البلد ولا وكيله بها رفع الامر الى الحاكم وجوبا ولا فوج حضوره فاذا جازع عن الانتهاء نحو مرض أشد على الفسخ فان جازع على الاشهاد لم يزمه تلفظ وعلى المشتري ترك استعمال فلو استعجله رقيقا ولو قوله اسقى أو ملأني الثوب أو أغلق الباب فلا رد قهرا وان لم يفعل الرقيق ما أمر به فان فعل شيئا من ذلك فالباطل يلزم الضرر (فرع) لو باع حيوانا أو غيره بشرط براءته من العيوب في المبيع أو أن لا يرد به لصاحب العقد ويرى من عيب باطن بالحيوان موجود حال العقد لم يملكه البائع لاعتنا عيب باطن في غير الحيوان ولا ظاهره ولو اختلفا في قدم العيب واحتمل كل صدق البائع يمينه في دعواه حدوته لان الاصل لزوم المقد وقيل لان الاصل عدم العيب في يده ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه ككسر يرض وجوز وقرير يطيخ مدود رد ولا أرض عليه الحادث ويتبع في الرد العيب لزيادة المصلحة كالسمن وتم الصنعة ولو بأجرة وحل قارن يباع لان المصلحة كالوفاء والتمس وكذا الحل الحادث في ملكه المشتري فلا يتبع في الرد بل هي للمشتري

(فصل في حكم البيع قبل القبض) (المبيع قبل قبضه من ضمان بائع) بمعنى انضاض البيع بثقله أو اتلاف بائع وثبوت الخیار بتعيينه أو عيب بائع أو اجنبى وباتلاف أجنبي فلو تلف بائع أو اتلف بائع انضاض البيع (و اتلاف مشتري قبض) وان جهل أنه المبيع (و يظل تصرف) ولو مع بائع (بشعوب) كهيئة وصدة وأجارة ووهن وأقراض (فبا لم يقبض لا ينصوحا عاق) وتزوج وحبش تشوف الشارع الى التعلق ولعلم توقفه على القصة بدليل صحة اعاق الآتي ويكون به المشتري قاصا ولا يكون بائعا بالزوج (وقبض غير منقول) من أرض ودار وشجر (بتخلية لمشتري) بأن يملكه منه البائع مع تسليمه الفتحا وافتراغه من أمتعة غير المشتري (و قبض منقول) من سفينة أو حيوان (مقوله) من عهده الى العمل أو مع خرغ سفينة ويحصل القبض أيضا بوضع البائع المنقول بين يدي المشتري بحيث لو سلم اليه يده لانه وان قال لا أريده وشرط في غائب عن محل العقد مع اذن البائع في القبض مضى زمن يمكن فيه الحضي اياه عادة ويجوز لمشتري استقلال قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلا أو سلم الحال (وحال استدلال) في غير ربوي بيع بمثلة من جنسه (عن ثمن) قد أو غيره ثمن ابن حجر رضى الله عنه كس أبيع الابل لها بيرة وأخذ كذا الأبراهم وأبيع بالبراهم وأخذ مكنها الثمانية فأنبت رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك فقال لا بأس اذا تفرقتا وليس بينهما كائن (و عن دين) قرض وأجرة وصداق لاعتنا مسلم فيه لعدم استقراره ولو استبدل موافقا في عهده الرأى كدوره من دينار اشتراط قبض البديل في المجلس حذر لمن الرأى بالان استبدل بالبراهم في العملة كلعلم عن درهم ولا يبدل نوع أسلم فيه أو مبيع في القيمة عقد غير لفظ السلم نوع آخر ولو لم ينسج كخطة سمرات عن يضاء لان المبيع مع تعيينه لا يجوز ومعه قبل قبضه فمع كونه في القيمة أولى نعم يجوز ابداله بنوعه الأجد وكذا الأردأ بالتراضي

(فصل في بيع الأصول والثمار) (يدخل في بيع أرض) وعهنتا ووقفها والوصية بها مطلقا لاق رهنها والاقرار بها (ما فيها من بناء وشجر) رطب ونمرة الخى لم يضر عند البيع وأصول بقل يجوز مرة بصل أخرى كقضاء ويطبخ لاما يؤخذ خدفة كبر وجل لانه ليس للدولة والثبات فهو كالتقولات في الثمار (و يدخل في بيع) (بستان) وقرية (أرض وشجر وبناء) فيهما لا مزاج حولهما لانها ليست منهما (و في بيع دار) هذه الثلاثة أى الأرض المملوكة البائع بمجملتها حتى تخومها الى الأرض السابعة والشجر المنفوس فيها وان كثر والبناء فيها بأرواعه (وأبواب منصوبة) وأغلقها للثمة لا الأبواب المقنوعة والسرر والأجارة

(قوله ومن دين الخ)  
أما بيع الدين ولو بين  
لغير من هو عليه فباطل  
في الاظهر كأن يشتري  
عديدا بدينه بمقتله على  
عمرو ويجزئه عن تسليمه  
والعقد ماقى الروضة  
ها وأصلها في الخلع من  
جواز بيع الدين  
بشرطه السابق اه  
عنه (قوله الاصول)  
قال النووي في تحريره  
الأصول الشجر  
والارض (قوله والثمار)  
جميع ثمر وهو جمع نكرة  
(قوله مطلقا) أى من  
غير نص على الادخال  
في الاصول

المدفونة بلبانة (لا في بيع (قرن) ذكر أو غيره (حلقه) بأذنه أو ناسم أو نعل (و) كذا (نوب) عليه  
 خلافا لما جرى كالمرو وإن كان سائر عورته (وفي) بيع (شجر) رطب بلا أرض عند الإطلاق (هرق)  
 ولو يابسا إن لم يشترط قطع الشجر بأن شرط ابتاعه أو أطلق لجوب بقاء الشجر الرطب ويلزم المشتري  
 فلع اليابس عند الإطلاق العادة فإن شرط قطعه أو قلعه عمل به أو إبقائه يطل البيع ولا يتقصد المشتري  
 بفروها (وخصن رطب) لا يابس والشجر رطب لأن العادة قطعه وكذا ورق رطب لا ورق حناه على  
 الوجه (لا يدخل في بيع الشجر (مفرس) فلا يبقيه في يده لأن اسم الشجر لا يتناوله (و) لا (تظهر)  
 كحلل نخل بشقق وغيره عنب يربو وجوز باعها ظاهر منه لبايعه وما لم يظهر للمشتري ولو شرط الثمر  
 لاحدهما فهو له عملا بالشرط سواء أظهر الثمر أم لا (و ييقين) أي الثمر الظاهر والشجر عند الإطلاق  
 فيستحق البايع ثبوت الثمر إلى أن الجناز فيأخذ دفعة لا تدريجيا والمشتري ثبوت الشجر مادام حيا فإن  
 اقتلع ثم غرسه من ثمر لاجله (و) يدخل (في) بيع (دابة جارية) للمالك لما لكها فإن لم يكن مملوكا لمالكها  
 لم يصب البيع كغيرها دون جارية وكذا عكسه  
 (فصل في اختلاف المتعاقدين) (ولو اختلف متعاقدان) ولو كيلين أو توأمين (في مئة عقد معاوضة)  
 كبيع وسرو قراض وإجارة وصافي (و) الحال أنه قد (صح) العقد باثباتهما أو بين البايع (كقصر عرض)  
 من نحو سبع أو ثمن أو جسه أو مئة أو أجل أو قدره (ولا يئنه) لاحدهما بما أعده أو كان لكل منهما بيئة  
 والكل قد فعلوا شيئا بأن أطلقا أو أطلق أحدهما وأرخت الأخرى أو أرختا بتاريخ واحد والاحكم بقدمه  
 المبيع (حلف كل) منهما بمينا واحدة تجمع نيا قول صاحبه وإثبات قوله فيقول البايع مثلاً ما كنت  
 وقد كنت بكذا ويقول المشتري ما اشتريت بكذا وقد اشتريت بكذا لأن كل مدعى عليه والوجه عدم  
 الاكتفاء بما ثبت لا بكذا لأن الذي فيه صريح والاثبات مفهوم (فإن) رضى أحدهما بدون مالدعاء أو  
 سمح للأخر بما ادعى لم العقد ولا رجوع (فإن) (أصر) على الاختلاف (فلسل) منهما أو الحاكم  
 (ففسخ) أي العقد وإن لم يمسأ لا قطعاً للتزاع ولا تجب الفور بهما ثم بعد الصرخ بر دليعي بز يئنه المتصلة  
 فإن نقب حسا أو شرعا كأن وقفه أو بعه رد مثله إن كان مثلاً أو قيمته إن كان مستقوماً ويرد على البايع  
 قيمة أبقى فسخ العقد وهو آت من عند المشتري والظاهر اعتبارها بيوم الحرب (ولو ادعى) أحدهما (بيعا  
 والآخر رهن) أو جهة كأن قال أحدهما بعتك بألف فقال الآخر بذر هنته أو وهنته فلا تخلف إذ لم يفتقا  
 على عقد واحد بل (حلف كل) منهما للآخر (نفيا) أي بمينا مافية لدعوى الآخر لأن الأصل عدمه ثم رد  
 مدعى البيع الآلف لأنه مقر بها ويسترد العين بزوالها المتصلة والمنفصلة (و) إذا اختلف العاقدان فادعى  
 أحدهما اشتغال العقد على مفسد من أخلل ركناً أو شرط كأن ادعى أحدهما رقيقه وأنتكرها الآخر  
 (حلف مدعى صحة) العقد غالباً بتقديم الظاهر من حال المكلف وهو اجتنبه الفساد على أصل صلحهما  
 تنصوف الشارع إلى ما شاء القود وقد صدق مدعى الفساد كأن قال البايع لم أكن بالغاً حين البيع وأنتكر  
 المشتري واحتمل ما قاله البايع صدق بيته لأن الأصل عدم البلوغ وإن اختلفا هل وقع الصلح على الانكار  
 أو الاعتراف فيصدق مدعى الانكار لأنه الغالب ومن وهب في صمته شيئاً فادعت ورثته غيبة فحلف حال  
 الهبة ليقبوا إلا أن علمه غيبة قبل الهبة ودعوا استمرارها إليها وصدق منكر أصل نحو البيع (فروم)  
 لورد للمشتري مبيعاً مدعى فأنكر البايع أنه البيع فيصدق بيته لأن الأصل مضي العقد على السلامة ولو أقر  
 المشتري بما فيه غفارة وقال قبضته كذلك فأنكر للمقبض صدق بيته ولو أقره في ظرف المشتري فظهرت  
 فيه غفارة فادعى كل منهما عند الآخر صدق البايع بيته إن أمكن صدقه لأنه مدع الصحة ولأن الأصل في  
 كل حدث تنديره بأقرس من والاصل براءة البايع وإن دفع لثبته دينه فرده بسبب فقال البايع ليس هو

قوله كأن وقفه أي  
 أو كاتبه قوله أو حنة  
 أي وقت المصفا أو  
 شرعا وتزيم القيمة وإن  
 زادت على ثمن (قوله  
 كأن قال البايع لم أكن  
 بالغاً) أي أو كنت  
 مجنوناً أو مجنوناً على  
 وعرف له ذلك فله  
 المصدق وأما إذا قال  
 السيد كاتبك هل نعم  
 واحد وقال الرقيق بل  
 على نعمين فإن الرقيق  
 هو المصدق كما رجحه  
 الثوري

الذي دفعته صدق الدين لان الامل جاء القمة وصدق غاصب رد عيننا وقال هي للمصروفة وكذا ودع  
**(فصل في القرض والرهن (الاقراض)** وهو تعليق شئ على أن يرد منه (سنة) لأن فيه اعانة على  
 كشف كربة فهو من السخا لا كيدة للاحداث الشبهة تكبر مسلم من نفس من أخيه كربة من كرب  
 الديان فافقه عنه كربة من كرب يوم القيامة وافقه في عون العبد مادام العبد في عون أخيه وصح غير من  
 اقترضه من اثنين كان له مثل أجر أحدهما لو صدق به والصدقة أفضل منه خلافا لبعضهم ومحل نفيه ان لم  
 يكن المقرض مضطرا والادب يحرم الاقتراض على غير مضطر لم يرج الوفاء من جهة ظاهرة فورا في  
 الحال وعند الحلول في المؤجل كالاقتراض عند العلم أو الظن من أخذه أنه ينفقه في مصيبة ويحصل (بإيجاب  
 كأقرضتك) هذا أو لم تكن على أن ترد مثله أو خذته ويرد به أو أصرفه في حوائجك ورد به فان  
 حذف ويرد به فكتابة وخذه فقط لئلا الان سعة أقرضت هذا ويكون قرضا أو أعطى فيكون هبة ولو  
 انصرف على ملكته ولم تنال البذل فبها والاعساية ولو اختلفا في بية البذل ما في الدافع لانه أعرف  
 بقصده أو في ذكر البذل صدق الأخذ في عدم الذكر لانه الامل والصفة طاهرة بما ادعاه ولو قال لمضطر  
 أطعمتك بعض فأفكر صدق الطعم حل للناس على هذه المسكوتة ولو قال وهبك بعض فقتل بمقتضى  
 الثيب ولو قال اشتري بغيره كخبرنا فاشتريه كان للرهن قرضا لاهية على المعتقد (ويقول) متصل به  
 كاقترضته وقبلت قرضه نعم القرض الحكمي كالانفاق على التقيط المحتاج والطعام الجامع وكسوة العاري  
 لا يشترط الإيجاب وقبول ومنه أمر غير ما أعطاه ماله غرض فيه كاعطاء شاعر أو ظلم أو الطعام فقير أو قضاء  
 أسير ومعدل ربي وقال جمع لا يشترط في القرض الإيجاب والقبول واختاره الأئمة وقال قياس جواز  
 المعاطاة في البيع جوازها هنا وانما يجوز القرض من أهل تبرع فيما يسلم فيه من حيوان وغيره ولو تشدا  
 مفقوشا ثم يجوز قرض التبرع والجهين والتبرع الحامض لا الروبة على الأوجه وهي خفية لبن حامض تلقى على  
 اللبن ليروب لا اختلاف حوضها المقصودة ولو قال أقرضني عشرة فقتل خنزها من فلان فان كانت له تحت  
 يده جاز والأفوه وكيل في قبضه فلا بد من تجديد قرضها ويمتنع على ولي قرض مال مولى بلا ضرورة  
 نعم يجوز للقاضي اقراض مال المحجور عليه بلا ضرورة لكثرة أشغاله ان كان للمقرض أئمناموسرا (وبذلك  
 مقرض قبض) باذن مقرض وان لم يتصرف فيه كالموهور قال شيخنا والأوجه في النقوط المعتاد في  
 الافراح أنه هبة لا قرض وان اعتبر رد مثله ولو أنفق على أخيه الرشيد وعياله سنين وهو ساكت لا يرجع  
 به على الأوجه (و) جاز (لقرض استدراك) حيث بقي ملك المقرض وانزاله عن ملكه ثم عاد على الأوجه بخلاف  
 ما لو تلقى به حتى لازم كرهن وكتابة فلا يرجع فيه حيث نذر لمؤاجره رجوعه فيجب على المقرض رد الدليل  
 في المثل وهو النقد والحبوب ولو قد ابله السلطان لأنه أقرب الى حقه ورد المثل صورة في المقوم وهو  
 الحيوان والثياب والجواهر ولا يجب قبول الردء عن الجيد ولا قبول المثل في غير محل الاقراض ان كان  
 لغرض صحيح كأن كان له مؤونة ولم يتحملها للمقرض أو كان للموضع غنوا فلا يلزم للمقرض الدفع في غير  
 محل الاقراض الا اذا لم يكن له مؤونة أو مؤونة وتحملها المقرض لكن له مطالبة في غير محل الاقراض  
 بقيت بمحل الاقراض وقت المطالبة فيما لتقه مؤونة ولم يتحملها المقرض لجواز الاعتراض عنه (و) جاز  
 المقرض (نفع) يصل له من مقرض كرد ان تدفرا أوصة والأجود في الردء (بلا شرط) في المقابلة  
 يسن ذلك المقرض لقوله **عَلَيْهِ** ان خياركم أحسنكم قضاء ولا يكره المقرض أخذه كقبول هديته ولو في  
 الربوي والأوجه أن المقرض يملك الزائد من غير القرض لانه وقع تبعا وأيضافه يشبه الهدية وأن المقرض  
 اذا دفع أكثر مما عليه ودعى له انما دفع ذلك غلما أنه اتقى عليه حلف ورجع فيه وأما المقرض بشرط جو  
 نفع المقرض ففساد لخبر كل قرض جو منفعة فهو ربا وجبرضه مجيء معناه من جمع من الصحابة ومنه

(قوله والتبرع الحامض)

هذا أحد وجهين

ذكرهما في التهمة

ورجوع بعض المتأخرين

قال هر وهو الظاهر

لايراد العادة خلافا

لجزمه في الأصول من

النسج قال السبكي

والعبارة بالوزن كالخبر

(قوله فلا بد من تجديد

قرضها) أي لامتناع

اتحاد القايض والمقبض

وسأني الكلام على

هذا في خامسة قبيل

مبحث الرهن

القرض لمن يتأجر ملكه أي مثلاً بأكثر من قيمته لاجل القرض ان وقع ذلك شرطاً إنه حينئذ حرم  
اجباً والاكره عندنا وحرم عند كثير من العلماء قاله السيكي ويجوز الاقراض بشرط الرهن أو الكفيل  
ولو قال اقترض هذا مالاً وأنا هنا ضمن فأقرضنا له أو بعضها كان ضماناً على الأوجه للمحاجة كائن  
متعلق بالبحر وعلى ضياءه وقال الغوي لو ادعى المالك القرض والأخذ بالدية صدق الأخذ لأن الأصل  
عدم الضمان خلافاً للأنوار (و يصح رهن) وهو جعل عين يجوز بيعها وثيقة بعين يستوفى منها عند تعذر  
وفائه فلا يصح رهن وقت وأمواله (بإيجاب وقبول) كرهت وارثت ويشترط ماصر في البيع من اصال  
الغنيين ووافقهما معنى ويأتي هنا خلاف المعاملة (من أهل تبرع) فلا يرهن ولما كان أوجداً أو وصياً  
أو حاكماً مال صبي ومجنون كالأرتهن لها الا لضرورة أو غبطة ظاهرة فيجوز له الرهن والارتهان كأن  
يرهن على ما يقتضى لحاجة المؤنة ليقى بما ينتظر من الغلة أو بحلول الدين وكان يرهن على ما يقرضه أو  
يبيعه مؤجلاً لضرورة تنبأ أو نحوه لزوم الارتهان حينئذ (ولو كانت) العين المرهونة جزءاً شأناً أو (عارية)  
وان لم يصح لنقلها كأن قال له مالكمها ارهنها بدينك لحصول التوثيق بها ويصح اعارة التذلل على  
الأوجه وان امتنع اعارته لغير ذلك فيصح رهن مملوك بدين مالك بشرط معرفته للرهن وجنس الدين وقاره  
نعم في الجواهر لو قال رهن عبيدي بمائتة صحت أرهنه بأكثر من قيمته انتهى ولو عين ففرا فرهن  
بدونه جائز ولا رجوع للمالك بعد قبض المهرن العارية فلا كان في بدل الرهن ضمن لانه مستعير لأن اضافة  
أوفى بدل المهرن فلا ضمان عليهما إذ المهرن أمين ولم يسقط الحق عن ذمة الراهن نعم ان رهنه فاسداً ضمن  
بالقبض على ماله غير واحد ويصح المعار بمراجعة مالكه عند حلول الدين ثم يرجع المالك على الراهن بثمنه  
التي بيع به (لا) يصح (بشرط ما يضر) الراهن والمهرن (كأن لا يبيع) أي القهرون (عند الحل) أي  
وقت حلول الدين أو بالأب كثر من ثمن التسلل (وكشرط منفعة) أي المهرن لمهرن (كأن بشرط أن  
الزائد) الحادثة كشمرا الشجر (مرهونة) فيبطل الرهن في الصور الثلاثة (ولا يلزم) الرهن كالمهرن (القبض)  
بماصر في قبض المبيع (بذن) من رهنه يصح تبرعه ويحصل الرجوع عن الرهن قبل قبضه بتصرف يزيل  
المالك كالمهرن والرهن آخر لا يوطئه وتزوج وموت تاقده وهرب مرهون (واليد) في القهرون (لمهرن)  
بعد لزوم الرهن غالباً (وهي) على الرهن (أمانة) أي بسلامة ولو بعد البراءة من الدين فلا يضمنه المهرن  
الا بالتمسك كأن لم تنفع من الرد بعد سقوط الدين (وصدق) أي للمهرن كالمتأجر (في) دعوى (طلب) يمينه  
(لا) في (رد) لانهما قبضا لقرض أنفسهما فكأنما كالمتسعر بخلاف الوديع والوكيل ولا يسقط بانه شيء  
من الدين ولو غفل عن تحو كتاب فأكته الأمانة أوجه في محل ومظنته ضمنه لتقر بطله (قاعدة) وحكم  
قسط القود اذا صغر من رشيد حكم محييها في الضمان وعنده لأن صحيح الضمان اقتضى الضمان بعد  
اقتض كالمبيع والقرض ففاسده أولى أو علمه كالقرون والمتأجر والمهرن ففاسده كذلك (قوله)  
لورهن شيئاً وجهه ميعاً من المهرن بعد شهر أو عارية له بعده بأن شرطاً في عقد الرهن ثم قبضه المهرن لم  
يضمنه قبل مضى الشهر ولن علم ففاسده على التمسك وضمنه بعده لانه يصري بما أوعاه فاسدين لتعليقهما  
باقضاء الشهر فان قال رهنك فان لم أقض عند حلول فهو مبيع منك فسد البيع لا الرهن على الأوجه لانه  
لم يشترط فيه شيئاً (وله) أي للمهرن (طلب يمينه) أي المهرن أو طلب قضاء دينه ان لم يبيع ولا يلزم الراهن  
البيع بمضمونه بل انما يطلب للمهرن أحد الأمرين (ان حل الدين) وانما يبيع الراهن بدين المهرن عند  
الحاجة لانه فيه حقا ويقدم المهرن بثمنه على سائر القرماء فان أن الرهن الاذن قاله لما لم يكن في يمينه  
أو يره من الدين (ويجبر رهن) أي يجبره الحاكم على أحد الأمرين اذا امتنع بالقبض وغيره (فان أصر)  
على الامتناع أو كان غائباً وليس له ما يوفى منه غير الرهن (باعه) عليه (فاض) بمذنبات الدين ومالك الراهن

(قوله كالأرتهن لها)  
أي لان الولي في حال  
الاستيثار لا يبيع الا  
بحال مقبوض قبل  
التسليم فلا ارتهان  
والسفيه كالمصير والمجنون  
فبإذ كره ولو جبر بدل  
المصير والمجنون بالمعجور  
لكان أولى لانه أهم  
وأخضر (قوله) ولغير  
ذلك أي لغير الرهن  
وإنما امتعت اعارة  
التقدي ليعرفه في  
مشتري عين مثلاً  
لفوات شرط المعار الآتي  
في بابه وهو ان لا يكون  
الذمم للقصور في المعار  
بذهاب عينه

الزمن وكونه محل ولايته وقضى الدين من ثمنه دفعا لضرر الزمته ويجوز للزمن بيعه في دين حال بلذن  
الراهن وحضرته بخلافه في غيبته ثم ان قدره الفصح مطلقا لاتقاء التهمة ولو شرط ان يبيعه ثالث عند  
الحل جاز بيعه ضمن حاله ولا يشترط مراعاة الراهن في البيع لان الاصل بقاءه بل الزمته لان تقديمه  
أو يرى (وعلى مالكه) من زمان أو مبدية (مؤدة) للزمن كمنفعة رقيق وكسونه وعقد حادبة وأجرة  
رد آتية ومكان حفظ وإعادة ما يهدم اجماعا خلافا لما ذهبه الحسن فان غاب أو أعسر ربيع الزمته لما حكم  
وله الاطلاق باذنه ليكون رهنا بالنفقة أيضا فان تعذر استثنائه وأشهد بالانفاق اربع رجع رجع والا فلا (وليس  
له) أي للمالك بعد لزوم الزمته بيع ووقف (ورهن لآخر) لثلاث اقسام للزمن (ووطء) لمرهونة بلاذنه وان  
لم يحل حبسا للباب بخلاف سائر التمتع فتمحل ان آمن لوطء (وزوج) لامة مرهونة لنفسه القيمة (لا)  
ان كان التزوج بيع (منه) أي الزمته أو باذنه فلا يتبع على الراهن وكذا لا يجوز الاجارة لغير الزمته بلاذن  
ان جاوزت مدتها المحل ويجوز له الانقاع ولو كسبوا السكنى لا الباء والعرس ثم لو كان الدين مؤجلا وقال  
انا اقطع عند الاجل فذلك وأوطء الزمته الجار بغير رهونة ولو بلذن للمالك فراجع على المحرم فعليه  
الحل ولا يترتب المهر ما لم يتطوعه عالة المحرم وانسحب الى عطاء من نحو زوجه الوطء بلذن للمالك ضيف جدا  
قبل بل ذنه كمنسوب عليه وسئل القاضي العبد الشافعي عن الحكم فيما اعتاده النساء من ارهاق الخلق مع  
الاذن في لبسها أو بأجل لاضايق الراهن مع اللبس لان ذلك في حكم الحارمة فائدة مطلقا بان الغرض  
لا تقترض ما لا الاجل الا ارجوان والمس فخل ذلك عوضا فدا في غالبة اللبس (ولو احتلها) أي الراهن  
والزمن (في) أصل (زمن) كان فالرهن كذا ما سكر الآخر (أو) في (قدره) أي الزمته كرهني  
الارض مع شجرها فله بل وحدها أو قدر الزمته كباقيين فله بل ما أت (صدق راهن) يمينه وان  
كان الزمته يمينه لان الاصل عدم ما يدعيه الزمته ولو ادعى سهرته هو يمينه فبعضه بالذن  
وأنكره الراهن وقال بل غصبته أو أعزته أو أخرجته صدق في جهده يمينه (ورج) من عليه العان  
بأحدهم ارهن أو كفيل فأدى ألفا وقال أدبته عن اقل الزمته صدق يمينه لان المؤدى اعرف بقصد  
وكيفيته ومن لم يؤدى لادته شيأ وقصدته عن دينه وقع عنه وان ظه الدائن هدية كذا قالوه فان لم يبو  
الدفع شيأ حال الدفع جعله عايشا منها لان التعيين اليه (تمة) للمعاش من عليه دين لأدى حال راند على  
ماله بمحجر عليه بطلبه العجز على نفسه أو طلب غرامته وبالجز يتعلق حق الغرامه بماله ولا يصح نصره فيه  
بما يضرهم كوقف وهبة ولا يمينه ولو لغرامته بدينهم بغير اذن القاضي ويصح اقراره بين اربدين اسند  
وجوبه لما قبل الخبير ويأخذ قاض يبيع ماله ولو سكنه وخادمه بحضرته مع غرامته وضمنه يمين غرامته  
كبيع مال متهم عن أداء حق وجب عليه أدؤه وقاض اكرهه تمتع من الاداء بالجلس وعبره من أنواع  
التعزير ويحسب مدين مكلف عهده المال لأصل وان عاين جبة أب أو أم بدين فرعه حاله لا محاورى  
كالزنى واذا ثبت اضرار مدين لم يحجز حبه ولا ملازمته بل يهل حتى يروى رول الدائن ملزمة من لم يثبت  
اعساره ماله بخلاف المدين الحبس فيجب عليه وأجره بالجلس وكذا اللارم على المدين والحاكم مع المحبوس  
عن الاستئناس بالمحاجة وحضور الجمعة وعمل الصنعة ان رأى الصلح فيه ولا يجوز للدائن تحجير المدين بيع  
الطعام كما أتى به شيخنا الرمزى رحمه الله تعالى ويجوز لغيره لقتل المحجور عليه أو وليه الرخوم فوراً  
الى متاعه ان وجد في ملكه ولم يتعلق به حق لازم والعوض حال وان تفرغ اليض البيع وبنت البئر واشتد  
حب الزرع لانها حدثت من عين ماله وبحل الرخوم من البائع ولو بلا تضيض بنحو قسخت ورجعت في  
البيع لا ينحو بيع وعق فيه

(فضل) يحجر بمنزلة النافقة وصبا الى بلوغ مكال خمس عشرة ستقرة تحديد الشهادة على بن خبير بن  
أو خروج من أو حبس وانكأها كال تسع سنين ويصدق مدي بلوغ امانة أو حبس ولو في خصومة بلا

(قوله صح: طلقاً) أي  
حضر الراهن أو غاب  
(قوله وإعادة ما يهدم)  
بجر إعادة عطا هل  
نفقة فيلزم المالك تعمير  
نحو البيت أو الاذن في  
بيعه وانه أعلم (قوله  
والام) أي والايتلمو  
استثنائه بأن سهل  
أشهاداً ولا أو تضر ولم  
يشهد ففي الصور  
لثلاث لا يرجع ما أتفق  
(قوله وانكأها) أي  
المتبرن التي والحبس  
ما خرج عند كمال تسع  
سنين وبالأولى ما خرج  
بعد كمال التسع هذا  
مقاد كلام الشارح  
لكنه غير شامل لما  
خرج قبل التسع بما  
لا يسع أقل حبس  
وطهر مع أن ذلك  
ملحق بما بعد كمال  
التسع حكاه حكم  
الحبس تنبه وأقل ما  
يسع أقل طهر وحبس  
سنة ضررى وما يلباها



يبيع إذا عرف ألامنه ونيت العانة المشنة بحيث يحتاج إلى الحلق في حق كفر ذكر أو أتى أمارة على بلوغه بالنس أو الاحتلام ومنه ولهم من جهل إسلامه لا من عدم من يعرف سنه على الأوجه وقيل يكون علانية في حق المسلم أيضا وأحقوا بالعانة الشراعتن في الأباط وأذا بلغ العبي رغبيا أعطى ماله والرضا صلاح الدين والمال بأن لا يضل محرما يظل عدالة من ارتكب كبيرة أو أصرار على صغيرة مع عدم فليطاعته معاصيه و بأن لا يبيع بتفيع المال بئحال من قاض في العانة وانفاقه ولو فاسا في محرم وأما معرفه في الصدقة ووجوبها غير والمطاع والملايس والمهلبا التي لا تليق به فليس بتبذير وبسلفا فالحجوتون وبلوغ العبي ولو بلا رغبيا يصح الإسلام والطلاق والحلع وكذا التصرف المالي بعد الرشد وولي العبي أب عدل فأبوه وإن علا فوصي قاضي بلد المولى إن كان عدلا أئينا فان كان ماله يلد أو خوف لى ماله قاضى بلبل المال في حفظه وبيعها وأجارته عند خوف علا كفضل عاه بلده ويتصرف لولى بالمصلحة ويازمه حفظ ماله واستناؤه قدر النفقة والزكاة والمؤن إن أمكنه وله السفر به في طريقه آمن لمقتصدان برا لا بحرا وشراء عقار بكتفه فله أولى من التجارة ولا يبيع عقاره إلا بحاجة أو غبطة ظاهرة وأقضى بعضهم بأن لولى الصالح على بعض دين المولى إذا تعين ذلك طريقا لتخليص ذلك البعض كما أن له بل يزمه دفع بعض ماله لسلامة باقيه اتبى وله بيع ماله نسبة لمصلحة وعليه إيمان بالثمن متناوفا إن لم يكن المشتري موسرا وولى اقراض مال محجور لضرورة ونقض ذلك مطلقا بشرط كون المقرض ملكا أميناً ولا ولاية لأهل على الاصح ومن أهل ما لا نصب لهم الا اتفاق من مال الطفل تأديبه وتعليمه لانه قليل فوسجبه عند قدارى الخاص ويصدق أب أوجد في أنه تصرف لمصلحة يبيعه وقاض بلا يمين إن كان ثقة عدلا وشهورا ثقة وحسن السيرة لأوصى وقوم وحاكم فاسق بل المصدق يمينه هو المحجور حيث لا يئنه لانهم قد يثيمون ومن مولى كان الأموصية كانت كالأولين وكذا أكرها (فرع) ليس لولى أخذ شيء من مال مولى إن كان غنيا مطلقا فان كان فقيرا وأقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته وإذا أيسر لم يزمه بدل ما أخذ قال الأستاذى هذا في وصى وأمين أما أب أوجد فإخذ قدر كفايته انفاقا سواء للصحيح وغيره وقضى بولى اليتيم فإذا كرم من جمع ماله لأك أسير أى مثلا فله ان كان فقيرا لأكل منه والاب والجدا تستخدم محجوره فيما لا يقابل بأجرة ولا يضر به على ذلك خلافا لمن يزم بأنه ضربه عليه وأقضى النوى لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه ورشده وإن لم يكرهه ولا يجب أجرة الرشيد إلا إن أكره ويبرى هذا في خير الجدا لادم وقال الجلال البلقنى لو كان العبي مال غائب فأفق وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع إذا حضر ماله رجع ان كان أبأ أوجدا لأنه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أى حتى الحاكم بل يأذن لمن ينفق ثم يوفيه وأقضى جمع فيمن ثبت له على يمينين فادعى انفاقه عليه بأنه يصدق هو أو وولنه باليمين

(قوله فسخ حواله)  
الحواله فتح الحاله  
أصبح من كسرها  
ومعناها في اللغة  
الانتقال من قولهم  
حال عن العهد اذا  
انتقل منه وتغير ولى  
الصرع عقد يقتضى  
قلدين من ذمة الى  
ذمتو يطلق على انتقاله  
من ذمة الى أخرى  
(قوله وحلف عليه)  
أى على عبده للحواله  
بأن قال يهلك على أو  
لغير المحيل كأن قال  
يكن له على دين

(فصل في الحواله) تصح حواله (صبيقة) وهى باعجب من المحيل كاحتك على فلان باليمين الذى لك على أو قلت حكت الى فلان أو عجب مالى عليك وقول من يحتاج بلا تعليق ويسح بأحلى (ورضا محيل ومحال) ولا يشترط رضا المحال عليه (ويؤزم بها) أى الحواله (دين محال محال عليه) فبها المحيل بالحواله لغير دين المحال والمحال عليه من دين المحيل ويتحول حق المحال الى ذمة المحال عليه جاعا (فان تعذر أخذ ذمته بطل) حصل للمحال عليه وإن قارن العلس الحواله (أو جحد) أى أنكزته للحواله أو دين المحيل وحلف عليه أو يبر ذلك كتنزير للمحال عليه وموت شهود الحواله (لم يرجع) المحال (على محيل) بشئ وإن جهل ذلك ولا يتخير بولى المحال عليه بمصر أو ان شرط يسره ولو طالب المحال للمحال عليه فقال أب رأى المحيل قبل الحواله وأقام بذلك يمينه سمعت وإن كان المحيل في البلد ثم المتجه أن المحال الرجوع بدينه على المحيل إلا اذا استمر على تكذيب المحال عليه ولو باع عبدا وأحال بئنه ثم اتفق للتبايعان على حريته وقتا لبيع أو ثبت حريته حيثما بيته شهدت حصة أو أقامها العبد لم تصح الحواله وإن كذبها المحال في الحرية ولا يئنه فكل منهما

تحليفه على نفي الطرهما وبقيت الحوالة (ولو اختلفا) أي الماشي والمدين في أنه (هل وكل أو أكل) بأن قال الدين وكذلك لتعني لي فقال الماشي بل أحلتي أو قال المدين أحلتك فقال الماشي بل وكنتي (صدق منك حوالة) يعني فيصدق المدين في الأولى والماشي في الأخيرة لأن الأصل بقاها حتى في ختم المستحق عليه (ثم) يصح من مكف وشيد خان يدين واجب سواء استقر في خدمة المضمون له كخدمة اليوم ومقابله لدرجة أول يستقر كثمان مبيع لم يقبض وصدق قبل وطه لا بما يجب كدين قرض وثقة غدا ووجه لا بنفقة القرب المطلقة ولا يشترط رضا الماشي والمدين صح ضمان الرقيق بأن سيدهم تصح منه كغلة عين مضمونة كتصويرة واستعارة ويدين من يستحق حضوره مجلس حكم بأذنه ويرأ الكفيل بإحضار مكفول شخصيا كان أو عينيا إلى المكفول له وإن لم يطالبه وبجذوره عن جهة الكفيل بالاحاطة كاستقبال بالمكان التي شرط في الكفالة الإحضار إليه والألحيت وقمت الكفالة فيه فان غاب لزمه إحضاره إن عرف محله وأمن الطريق والأفلا ولا يطالب ككفيل بمال وإن غابت التسليم بجوت أو غيره فلو شرط أنه يقرم للمال ولو منع قوله إن غابت التسليم المكفول لم تصح وصيغة الالتزام فيها كتمنت دينك على فلان أو تعملت أو تسكتف يدينه أو أنا بالمال أو بإحضار الشخص ضامن أو ككفيل ولو قال أو أدنى للمال أو أحضر الشخص فهو وعد بالإنجاز كما هو صريح المصلحة ثم إن حث به قرينة تصرفه إلى الانشاء فتعديه كإعائه ابن الرصة واعتدله السبكي ولا يصحان بشرط براءة أو صيل ولا بتعليق وتوقيت والمستحق مطالبة الضامن والأصيل ولو يرى يرى أو الضامن ولا عكس في الإبراء دون الأداء ولومات أحدهما والدين مؤجل حل عليه والضامن رجوع على أصيل إن غرم ولو صالح عن الدين بمادونه لم يرجع إلا بما غرم ولو أدى دين غيره بأذنه رجوع وإن لم يشترط له الرجوع لأن أداء بقصد التبرع (فرع) أخى جمع محققون بأنه لو قال لرجلان لا تضمن مالك على فلان طالب كلا بجمع الدين وقال جمع مقدمون طالب كلا نصف الدين وماله إلى الأخرى قال شيخنا انما يسقط الضامن في أتي متاعك في البحر وأما وركب السفينة تضامنون لا تملك ضامن الحقيقة بل استدعاء آلاف مال لصحة ما تقتنت التوزيع لا يغير الناس عنها وأعلم أن الصلح جائز مع الإقرار وهو على شيء غير المدي معوضة كما لو قال صلحتك عما تدينه على هذا التوب فله حكم البيع وعلى بعض المدي إبراء إن كان دينا فلو لم يقل للمدي أ رأيت فتمتكم لم يضر وبلغ الصلح حيث لا حاجة للمدي مع الإنكار أو السكوت من المدي عليه فلا يصح الصلح على الإنكار وإن فرض صدق للمدي خلافا للأئمة الثلاثة نعم يجوز للمدي الحق أن يأخذ ما بذله في الصلح على الإنكار ثم إن وقع فيه مدي به كان طافرا وسيأتي حكم الظفر (فرع) يحرم على كل أحد غرس شجرة في شارع ولو لمعصوم النفع المسلمين كبناء دكة وإن لم يضر فيه ولو نكح أيضا وإن اتقى الضرر حالا أو كانت الدكة بفناء داره ويحل الفرس بالمسجد المسلمين أو ليصرف ريسه بل يكره

### (باب في الوكالة والأقراض)

(الصلح وكالة) شخص متمكن لنفسه كمدون فاسق في قبول نكاح ولو بلا إذن سيد لا في إيجابه وهي قوضى شخص أمره إلى آخرها قبل النيابة ليفعله في حياته فتصح (في كل عقد) كبيع ونكاح ومهور من وطلاق منجز (و) في كل (فسخ) كالة ورد بعب وفي قبض وإقباض المدين أو العاين وفي استيفاء عقوبة آدمي والدعوى والجواب وإن كرهنا لهم وإنما تصح الوكالة فيما ذكر إن كان (عليه ولاية لموكل) ذلك التصرف فيه حين التوكيل فلا يصح في بيع ما يملكه وطلاق من يملكها لانه لا ولاية له عليه حيثئذ كذا لو وكل من يزوج موليت إذا طلقت واقنت عتقها لماله الشيطان هنا لكن رجوع في الروعة في النكاح الصحة وكذا لو قال له وهي في نكاح أو عدة أذنتك في تزويجي إذا طلقت ولو علق ذلك على الانتضاء أو الطلاق ففسدت الوكالة ونفذ التزويج إلا أن (لا في) (أقرل) أي لا يصح التوكيل فيه بأن يقول لغيره وملكك لترضى فلان بكذا فيقول الوكيل أقررت عنك كذا لانه أخبر عن حق فلا يقبل التوكيل لكن يكون الموكل مقرا

(قوله ليس ضامنا حقيقة) أي فلا يقبل عدم محتمل كونه من باب ضمان ما لم يجب (قوله وإن لم يضر) أي البناء وقوله في أي في الشارع (قوله ولو بلا ذن سيد) أي لا فرق في صحة توكيله بين أن يأذن لسيده أو لم يأذن (قوله وهي قوضى) هذا معنى الوكالة شرعا كما تقدم

بالتوكيل (و) لاقى (يعني) لان القصد بها تعظيم الله تعالى فأشبهت العبادة ومثلها السفر وتعليق العتق والطلاق بصفة ولا في شهادة لحاقها بإعبادة والشهادة على الشهادة ليست توكيلا بل الحاجة جعلت الشاهد المتعبد عنه كما كأم أدى عنه عندنا كأم آخر (و) لاقى (عبادة) لاقى حج وعمرة وذبح نحو أهمية ولا تصح الوكالة إلا (بإيجاب) وهو ما ينشر برضا الموكل الذي يصح مباشرته للوكيل فيه في التصرف (كوكنتك) في كذا أو قوضت اليك أو أتيك أو أفتك سقاي فيه (أو يم) كذا أو زوج فلانة أو طلقها أو أعطيت يديك طلاقها أو أعطى فلانا قال السكي يؤخرون كلامهم محبة قول من لاولى لها أدت لكل عاقد في البلدان يزوجني قال الأذرى وهذا ان صح محله ان عفت الزوج ولم تقوض الأصفة فقط ونعود ذلك لاقى ابن الصلاح ولا يشترط في الوكالة القبول لفظا لكن يشترط عدم الرد فقط ولو صرف غير عالم الوكالة صح ان تبين وكالت حين التصرف كن باع مالا إليه طنا حياته فبان ميتا ولا يصح تعليق الوكالة بشرط كذا جاء رمضان فقد وكنتك في كذا فلو تصرف بعد وجود الشرط للعق كأن وكه بالطلاق زوجة سينكحها أو يبيع عبد سيملكه أو يزوج بنته انطلقت واعتدت فخلق بعباد نكح أو باع بعباد ملك أو زوج بعد العدة نفذ عملها بموم الأذن وإن قلنا بفساد الوكالة بالنسبة الى سقوط الجعل للمسي ان كان ووجوب اجرة المثل وصح تعليق التصرف فقط كيه لكن بعد شهر وتأقها كوكالك الى شهر رمضان ويشترط في الوكالة أن يكون الموكل فيه معلوما الوكيل ولو بوجه كوكنتك في بيع جميع أموالى وهتق أرقاى وإن نكسك أمواله وأرقاؤه معلومة لثمة العرويه بخلاف مع هذا أذاك وارقا أحد عبيدى بان الاحصاى على كل وخلاف مع بعض مالى نعم يصح بيع أو هب منه ما شئت وتبطل في المجهول كوكنتك في كل قليل وكثير أو في كل أمورى أو تصرف في أمورى كيف شئت لكثرة الغرويه (وباع) كالشريك (وكيل) صح مباشرته التصرف لنفسه (بغير مثل) فأكثر (حالا) فلا يبيع بنسبة ولا يبرق قباله ولا يبين فاحش بان لا يحمل غالبا فيبيع ما يواو عشرة بنسبة محتمل وبثانية غير محتمل ومضى خاف شيا مما ذكره فصرفه ضمن قيمته يوم التسليم ولومثليا ان أقبض المشتري فان بقي استردده له حينئذ يبيع بالاذن السابق وقبض الثمن ولا يضمنه وإن تلف غرم الموكل بعه الوكيل أو للمشتري والقرار عليه وهذا كذا (إذا أطلق الموكل) الوكالة في البيع بان لم يقيد بجن ولا حول ولا تأجيل ولا هدد وان قيد بشئ أتبع (مخرج) لو قال لوكيله بعه بكم شئت فله يبيع بغير فاحش لا بنسبة ولا يبرق قباله أو بما شئت أو بما تراء فله يبيع بغير قباله لا يبين ولا بنسبة أو بكم شئت فله يبيع بنسبة لا يبين ولا يبرق قباله أو بما تراء فله يبيع بغير قباله لا يبين ولا بنسبة (ولا يبيع) الوكيل (لنفسه) ومولى به وإن أذن له في ذلك وقبضه الثمن خلا لا بن الرخصة لا امتناع اتحاد الموجب والقابل وان انتفت التهمة بخلاف أميه وولاه الرشيد ولا يصح البيع بغير الثمن مع وجود راضع بز يادة لا يتباين بمتلها ان وثق به قال الأذرى ولم يكن مما طلا ولامه أو كسب حواما أى هو كذا أو أكثره فان وجد راضع بالز يادة في زمن خيار المجلس أو للشرط ولو للمشتري وحده ولم يرض بالز يادة فسخ الوكيل القصد وجوبا بالبيع للراضع بالز يادة والا تنسخ بنفسه ولا يسلم الوكيل بالبيع بحال المبيع حتى يقبض الثمن الحال والاضمن للوكيل قيمة المبيع ولومثليا (وليس له) أى الوكيل الشراء (شراء معيب) لا قضاء الاطلاق صرفا التسليم (ووقع) الشراء (له) أى للوكيل (ان علم) العيب واشتره بغير الثمن في القيمة وان ساءل للمبيع الثمن وعلم بمسأه أنه حيث لم يقبض للوكيل فان كان الثمن حين ماله بطل الشراء والواقع للوكيل ويجوز لعلم القراض شراؤه لان القصد من الرج قضيت أنه لو كان القصد هنا الرج بجز وهو كذلك ولكل من الموكل والوكيل في صورة الجهل رده بيب لا وكيلا ان رضى به موكل ولودفع موكله اليه مالا لشراء وأمره بتسليمه في الثمن فسلم من عنده فخير حتى لو تعذر

(قوله) وهذا ان صح عمله الخ عبارة مر فيه يشترط في الوكيل تعيينه فلو قال لا تبين وكلت أسد كفى بيع دارى مثلا أو قال أدت لكل من أراد يبيع دارى ان يبيعها لم يصح نعم لو قال وكلت يداق يبيع كذا مثلا وكل مسلم صح كما يحسن شيخنا وقال عليه العمل (قوله) صح ان تبين وكالت أى لما تقدم من أن العبرة في العقود بماتى نفس الامر فقط

مال الموكل نحو غيبة مفتاح إذ يمكنه الاضهاد على أنه أدى عنه ليرجع أو اخبار الحاكم بذلك فان لم يدعه له شيئاً أو لم يأمره بالتسليم فيه رجع لقربة الدالة على ائتمانه في التسليم عنه (ولا) له (توكيل بلاذن) من الموكل (فبايناً في منه) لانه لم يرض بغيره فتم لو كفه في قبض دين قبضه وأمره مع أحد من عياله لم يضمن كقائه الجورى قال شيخنا والذي يظهر أن المراد بهم أولاده وبما يليك وزوجه بخلاف غيره ومثله ارسال نحو ما اشترطه مع أحدهم وخرج بقول فيا تأتي منه المرات من لكونه يتسرع عليه الا يباين به لكثرة أو اكونه لا يحسنه أو لا يليق به فله التوكيل عن موكله لاعتقائه وقضية التعديل المذكور لمتناع التوكيل عند جهل الموكل بحاله ولو طرأ له العجز لطرأ محومرض أو سفر لم يجزه أن يوكل ولذا وكل الوكيل باذن الموكل فالثاني وكيل الموكل فلا يميزه الوكيل فان قال الموكل وكل عتك ففعل فالثاني وكيل الوكيل لانه مقتضى الاذن فينزل به به ويترك الوكيل أن يوكل إلا أمانة ما لم يميزه غيره مع علم الموكل بحاله أو لم يقل له وكل من شئت على الأوجه كما قالت ولو لم يزوجني من شئت فله تزويجهما من غير الكف أيضاً وقوله لو كلفه في شيء افضل فيه ما شئت وكل ما مضى جاز ليس إذا في التوكيل (فرع) لو قال بع شخص معين كزيد لم يبع من غيره ولو كلف زيد أو شيء معين من المال كلفه بزيادة لم يبع بغيره على العتد أو في مكان معين تعين أو في زمان معين ككثير كذا ويوم كذا تعين ذلك فلا يجوز قبله ولا بعده ولو في المطلق وان لم يمتد له في غير موضع عملاً بالاذن وطارق اذا جاء رأس الشهر فأمر بزوجتي بيدك ولم يرد التقييد برأسه فله بيعه بعده بخلاف طاقها يوم الجمعة فانه يقتضي حصر الفعل فيه دون غيره وليمة اليوم مثله ان استوى الراغبون فيها ولو قال يوم الجمعة أو العيد مثلاً تعين أو لجهة أو عید يلقاه وانما تعين المكان اذا لم يحدد الثمن أو ناه عن غيره والاجار البيع في غيره (وهو) أي الوكيل ولو جعل (أمين) فلا يضمن ما تلف في يده بلا تقييد بصدق يمينه في دعوى التلف والرد على الموكل لانه اتخذه بخلاف الرد على غير الموكل كرسوله فيصدق الرسول يمينه ولو وكله قضاء دين فقال قتيبه وأنكر المستحق دفعه اليصدق المستحق يمينه لان الاصل عدم القضاء فيحلف ويطالب الموكل فقط (فان تعدى) كان ركباً لم يقبل الشوب تعدياً (ضمن) كسائر الامناء ومن التمدى أن يضع منه المال ولا يبرى كيف ضاع أو وضح يعمل ثم نسيه ولا ينزل بتعدي بغير اتلاف الموكل فيه ولو أرسل إلى زنازلاً أخذ منه ثوباً سوماً فتلف في الطريق ضمنه لارسال لا الرسول (فرع) لو اختلفنا في أصل الوكالة بعد التصرف كوكايتي في كذا فقال ما وكلتك أو في حقها بأن قال وكتبت بالبيع نسبة أو بالشراء بمشرين فقال بل قدا أو بمشرة صدق الموكل يمينه في الكل لان الاصل معه (و ينزل) الوكيل (يعزل أحدهما) أي بأن يعزل الوكيل نفسه أو يعزل الموكل سواء كان بلفظ العزل أم لا كفسخت الوكالة أو أطلتها أو أزلتها وان لم يعزل المزعول (و) ينزل أيضاً بخرج أحدهما عن أهلية التصرف (بموت أو جنون) حلاً لأحدهما وان لم يعمل الآخر به ولو قصرت مدق الجنون (وزوال ملك موكل) عملاً كل فيه أو منفعة كأن يباع أو يوقف أو يزوج أو يزوج أمة (ولا يصدق) الموكل (بعد تصرف) أي تصرف الوكيل في قوله كنت عزلة (الابنية) يقيمها على العزل قال الانسوى وصورته اذا أنكر الوكيل العزل فان وافقه على العزل لكن ادعى على أنه بعد التصرف فهو كدعوى الزوج تقدم الرجعة على انقضاء العدة وفيه تفصيل معروف انتهى ولو تصرف وكيل أو عمل بعد انقضاء جاهلا في عين مال موكله بطل وضعتها ان سلمها أو في ذمتها انقلده (فرع) لو قال لبلدي اشتري عبداً بما في ذمتك ففعل صح للوكيل وبرى المدين وان تلف على الأوجه ولو قال لبلدي أنفق على اليتيم الفلاني كل يوم درهمان دعى الذي عليك ففعل صح وبرى على مالائه بعضهم ويوافق قول القاضي لو أمر مدينه أن يشتري به دين طعاماً ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام فتلف في يده أبرئ من المدين ولو قال لو كلفه بعهده يملك كذا واشترى بثمانها تجزله



بينة قلمت بينة المالك على الأجرة لان معها زيادة علم (و) في (عند ربح) أصلا (و) في (قفره) عملا  
بالاصل فيها (و) في (خسر) يمكن لانه أمين ولو قال ربح كذا ثم قال غابلت في الحساب أو كذبت لم يقبل  
لانه أقرب بحق اذ يظن بقبول رجوعه عنه وقبل قوله بعد خسر ان احتمل كان عرض كساد (و) في (رد)  
لذلك على المال لانه آمن كالودع ويصدق العمل أيضا في قمر رأس المال لان الاصل عدم الزائد وفي قوله  
اشترت هذا لي والقراض والعقد في القصة لانه أعلم بقصد أمواله كان الشراء بعين مال القراض فانه يقع  
للقراض وان نوى نفسه كإدائه الامام وجزمه في المطلب وعليه فتقسم بين المالك أنه اشتراء بمال القراض وفي  
قوله لم تنتهي عن شراء كذا لان الاصل عدم النهي ولو اختلفا في القدر المشروط له أحوال النصف والثالث مثلا  
تخالفوا والعمل بدلالة شيخنا المثل والرابع جبهه المالك أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك جبهه ولا  
أجرة عليه العامل (فم) الشركة نوعان أحدهما فيما ملكه اثنان مشتركا كارت وأشراء والثاني أربعة أقسام  
منها قسم صحيح وهو أن يشترك اثنان في مال لم يلحقا فيه وسائر الأقسام بالغة كان بشرط اثنان ليكون  
كسبهما بينهما بنسب أو تفاوت أو ليكون بينهما ربح مائشترية في ذمتها بمؤجل أو حال أو ليكون بينهما  
كسبهما وربحهما بينهما أو مالهما وعليهما ما يضر من غرم بهو شرط فيها لفظ يدل على الاذن في النصف  
بالباع والشراء فالواقتصر على اشتراكنا لم يكف عن الاذن فيه ويسلط كل واحد منهما على التصرف  
بلاضرا أصلا بان يكون فيه مصلحة فلا يبيع نحن مثل ومراغب بأزيد ولا يسافر به حيث لم يضطر اليه  
لنحوه في خوف ولا يرضه بفراذه فان سافر به ضمن وصح تصرفه أو أفضه بدفعه لمن يعمل لمعاقبه  
ولو تبرع بالاذن ضمن أيضا والرابع والخمسران بقدر المائتين فان شرطا خلافا فسد العقد فلكل على الآخر  
أجرة عملهما ونفعا التصرف منهما مع ذلك الاذن وتنفخ بموت أحدهما وجوزعوه يصدق في دعوى الرد  
المشريك وفي الخمسران والتلف وفي قوله اشتريتم لي أو للشركة لاني قوله اقتسمنا وصار ما يدي لي مع  
قول لا آخر لابل موشرك فالصدق المسكر لان الاصل عدم القسمة ولو قبض وارث حصة من دين مورثه  
شاركه لا خولو باع شريكان عبد ماصقة وقبض أحدهما حصته لم يشاركه الآخر (بالدنة) أختى النوى كابن  
الصلاح فمن غصب نحو قدأور وخطه بماله ولم يتميزان له افراز قدر المصوب ويحل له التصرف في الباقي  
(فصل) اعانتب الشفعة لشريكك لاجل في بيع أرض مع تابعها كبناء وشجر وغير مؤبر فلا شفعة في  
شجر أو فردا يبيع أو يبيع مع مفرقه فقط ولا في بئر ولا يملك الشفع الابلغة كالخفت بالشفعة مع بذل الفين  
لشترى

### (باب الأجرة)

هي لغة اسم للأجرة وشرعا تملك منفعة بعوض بشرط آتية (نصح اجارة بايجاب كاجرتك) هذا أو  
أكرت بك أو مملكتك منافعه سنة (بكذا وقبول كاستأجرت) وأكثرت وقبلت قال التنوخي في شرح  
المهذب ان خلاف المعاطاة يجرى في الأجرة والزمن والمهبة وإنما تصح لاجارة (باجر) صح كونه ثمة  
(معام) للعاقدين قدرا وجسا وصقة ان كان في القيمة والا كفت معاينته في اجارة العين أو المصلحة تصح  
لأجرة دار ودابة بهيمة لها وعلف ولا استئجار لسلخ شاة مجلد ولطحن نحو بر يبيض دقيق (في منفعة  
مستقومة) أي لها قيمة (معامه) عينا قدرا وصقة (واقعة) أكثر غير مستمرة لاستيفاء عين قصد) بأن  
لا يتضمن العقد خروج بمقومة مائس لها قيمة فلا يصح أكثره ببيع للتلف بمحض كالأوكلات يسيرة على  
الأوجه ولو اجابا وقبولا وان رجعت السلعة إذ لا قيمة لها ومن ثم اخص هذا بجميع مستقر القيمة في البلد  
كالجزر بخلاف نحو عبد ونوب مما يخفف فانه باختلاف متعلقيه فيخص بعه من البيع عز بدفع فيصح  
استئجاره عليه وحيث لم يصح فان تب بكتة تردد أو كلام فله أجره للمثل والا فلا وأختى شيخنا الحق ابن  
زياد حرمة أخذ القاضي الأجرة على مجرد تلقين الإيجاب إذ لا كلمة في ذلك وسبقه العلامة جمر النفي بالإفتاء

(قوله تخالفا) أي  
كاختلاف المتبايعين في  
قدر الفين فلا يفسخ  
بالتخالف خسلافا  
لروايتي (قوله بعد  
الفسخ) أي يفسخه  
أو يفسخ أحدهما أو  
الحاكم (قوله أجرة  
المثل) أي بالغة ما بلغت  
لتعذر رجوع عمله اليه  
فوجب له قيمته وهو  
الأجرة ولو كان  
القراض لم يجز عليه  
وبدعي العامل دون  
الأجرة فلا تخالف  
كنظيره من الصداق  
(قوله لم يكف عن  
الاذن) أي على الأصل  
ولا يتصرف كل منهما  
الافنيصيه لاحتمال  
كون ذلك اخبارا عن  
حصول الشركة في  
المال ولا يلزم من  
حصولها جواز  
التصرف بدليل المال  
للموثر بشرط كونه  
لاني قوله اقتسمنا الخ  
أما لو قال حولي وأ  
يسنده إلى القصة بل  
قال حولي وقال شريك  
هو الشركة صدق ذو  
اليد يمنة

بالجواز ان لم يكن ولي المرأة فقال اذلقن الولي والزوج صيغة النكاح فله ان يأخذ ما اتفقا عليه بل رضا وان  
 كثر ولن لم يكن لما ولي غيره فليس له أخذ شيء على إيجاب النكاح لوجوبه عليه حيثما اه وفيه نظر لما  
 تقرر آخفا ولا يستجبر دراهم ودنانير غير مرة للترين لان منفعة نحو الزين بها لا تقابل بمال وأما المرأة  
 فيصح استجبارها على ما يحتمل الاذرى لانها حيثما حلى واستجبار الحلى صحيح قطعا وبمعاونة استجبار  
 المجهول فاحرى تلك احدى الدارين باطل وبواقعة المكثري ما يقع فصح الاستجبار لعبادة  
 تحب فيها غير غيبك كاصالة لان المنفعة في ذلك لا يجبر للاستجبار والامامة ولو في نقل كالترابح لان  
 الامام مصل لنفسه فمن اراد اقتدى به وان لم ينو الامامة أماما لا يحتاج الى نية كالاذان والاقامة فيصح  
 الاستجبار عليه والاجرة مقابلة لجمعه مع نحو رعاية الوقت وتجبر للميت وتعليم القرآن كله أو بعضه وان  
 تعيين على اللطم للخبر الصحيح ان أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله قال شيخنا في شرح المنهاج يصح  
 الاستجبار لقراءة القرآن عند القبر أو مع الدعاء بمثل ما حصله من الاجرة أو لم يره عقبها عين زمانا أو مكانا  
 أو لونية الثواب له من غير دعاء لغو خلا فاجع وان اختار السكى ما قالوه وكذا أهديت قرائن أو ثوابه  
 خلا فاجع أيضا أو بمحضرة السابو أي أو نحو ولده فيما يظهر ومم ذكره في القلب حالها كاذ كره بعضهم  
 وذلك لان مرضها موضع بركة وتنزل رحمة والدعاء بعدها أقرب بابا وباحترام المستجبر في القلب سبب  
 لشمول الرحمة اذ انزلت على قلب قارئ وألحق بها الاستجبار لمحض الذكر والدعاء عقبه وأقضى بعضهم  
 بانه لو ترك من القراءة المستجبر عليها آيات لزمه قراءة مائة ولا يلزمه استئذان ما بعده وبان من  
 استجبر لقراءة على قبل لا يلزمه عند الشروع ان ينوي أن ذلك ممن استجبر عنه أي بل الشرط عدم  
 الصارف به فان قلت مرحوا في النذر بانه لا بد ان ينوي انها عنه قلت هاتر يتصافه لوقوعها ممن  
 استجبره ولا كذلك ومن ثم لو استجبرها لمط في اقراءة ومحمداه احتاج اليه فيما يظهر أو لاطلقها  
 كقراءة محضرة لم ينجح لما فذكر القبر مثال اه ملخصا وبغير مضمّن لاستيفاء عين ما ضمن اسد فاهاه  
 فلا يصح اكتراء بستان لغوه لان الاعيان لا تملك بمقدار الجرة قصدا وقل التاج السبكي في توشيعها اختيار  
 ولله التي السبكي في آخر عمره محبة اجرة الاشجار لغوها وصرحوا بصحة استجبار قراءة أو بشر لا تتفام  
 بمائها للعاجلة قال في العباب لا يجوز اجارة الارض لمن لم يمت حرمة نبشه قبل بلاته وجهالة وقت البلى  
 (و) يجب (على مكر تسليمه لمح ذل) لمكثر ولوضع من المكثري وح على المكثري تجديد المراء  
 بالفتح مفتاح الخلق المثلث أما غيره فلا يجب تسليمه بل ولا قفله كسائر المقولات (ومعها) كيناه وتطين  
 سطح ووضع باب واملاح منسكسر وليس المراد يكون ماذ كر واجبا على المكثري انه يأثم بتركه أو انه  
 يعبر عليه بل ان تركه ثبت للمكثري الخيار كما يثبت بقولي (فان يادر) وفعل ما عليه فذلك (والفقه كثرى  
 خيل) ان ذمته المنفعة (وعلى مكثرتنظيف عرصتها) أي الدار (من كناسة) وتلجج العرصة كل بقعة بين  
 النور واسعة ليس فيها شيء من بناء وجهها عرصات (وهو) أي للمكثري (أمين) على العين للمكثرة  
 (عدا الاجرة) ان قدرت بمن أو مدة امكان الاستيفاء ان قدرت بمحل حمل (وكذا بعدها) ما لم يستعملها  
 استعمالا لما كان لانه لا يلزمه الرد ولا مؤته بل لو شرط أحدهما عليه فسد العقد وانما التي عليه للتخلة  
 كالوديع ورجع السبكي أنه كالامانة الشرعية فيلزمه اعلام مالكمها أو لرد فوراً والا ضمن والمعتد  
 خلاه واذا قلنا بالاصح ان ليس عليه الا التخلة فقتضيت أنه لا يلزمه اعلام المؤجر بتغير العين بل الشرط  
 أن لا يستعملها ولا يعبسها لو طلبها وحيث ان من ذلك أنه لا فرق بين أن يقبل باب نحو الحانوت بعد  
 قرضه أو لا لكن قال البقوي لو استأجر حانوتا شهرا فطلق بابيه وغاب شهرين لزمه المسمى للشهر الاول  
 وأجر المثل للشهر الثاني قال شيخنا في شرح المنهاج وما ذكره البقوي في مسئلة الغيبة متعه ولو استعمل  
 العين بعد المدة لزمه أجر المثل (كاحير) فانه أمين ولو بعد المدة أيضا (فلا ضمان) على واحد منهما

(قوله فلا يصح اكتراء  
 بستان لغوته) هذا هو  
 للمعتد للثبته وأما  
 ما اختاره السبكي  
 فنصيف أما اكتراء  
 الشجر ليط بها نحو  
 دابة أو يستظل بها أو  
 الطائر للاستئناس بوسوته  
 كالعنديل أولونه  
 كاطلوس فيصح لان  
 المنفعة مقصودة متقومة  
 ويصح استجبار المرأة  
 لمفع الفارة والقهد  
 والبز السديد لما فيها  
 قيمة (قوله ولو  
 استعمل العين بعد  
 للمدة لزمه أجر المثل)  
 أي الزائد والمسعى للمدة

فلو كترى دابة ولم يندم بها فلتفت أو أكرى غليظة ثوب أو صفة فلتفت فلا يضمن سواء انفر دلاجير  
باليد أم لا كأن قبل المكترى معه حتى يعدل أو أحضره منزله ليعمل (الابتصير) كان ترك المكترى  
الانتفاع بالدابة فلتفت بسبب كانه سلف سلف اصطحابها عليها في وقت الانتفاع بها في عادة سلفت وكان  
ضربها أو أركبها أقل منه ولا يضمن أجبر لحفظ دكان مثلا إذا أخذ غيره ما فيها قال الزكري أنه لا ضمان  
أيضا على الخفير وكان استأجره ليرعى دابته فأعطاهما آخر رعاها فيضنها كل منهما والقرار على من تلفت  
بيده وكان أسرف خباز في الوقود أو مات المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن ويصدق الجير في أنه لم يقصر  
مالم يشهد بخيران بخلافه ولو أكرى دابة ليركبها اليوم ويرجع غدا فأقام بها ورجع في الثالث ضنها فيه  
فقط لانه استعملها فيه فعديا ولو أكرى عبدا لعمل معلوم ولم يبين وضعه فذهب به من بلد العقد إلى آخر  
فأقضى منه مع الاجرة (فرع) يجوز لسوء القصر حبس الثوب كرهه باجرة حتى يستوفى (ولا أجرة)  
لعمل كـ في رأس وشياله ثوب وقصارته وبسببه يصيب مالكة (بلا شرط) الاجرة فلا يدفع ثوبه إلى الخياط  
ليخيطه أو قصر ليقصه أو صباغ ليصبغه ففعل ولم يذكر أحدهما أجرة ولا ما بينهما فلا جرة لانه استبرع  
قال في البحر ولانه لو افلأ سكرى دراك شهر افاسكه لا يستحق عليه أجرة أجماعا وعرف بذلك العمل بها  
لعدم الترامها ولا يستحق وجوبها على داخل جام أو راكب سقية مثلا بلاذن لا سيقا له للغة من غير  
أن يصرفها صاحبها إليه بخلافه إذا كان إذا ذكر أجرة فيستحقها قطعاً انصح العقد والأجرة المثل أما  
إذا عارض بها كراشيك أو لأخييك أو زوى ما يترك فيجب أجر المثل (وتقرر) أي الاجرة التي سميت  
في العقد (عليه) أي المكترى (بعض مدة) في الاجرة المقطرة بوقت أو مضي مدة مكان الاستيفاء في  
المقطرة يعمل (وان لم يستوف) للسأجر المنفعة لان المنافع تلفت تحت يده وان ترك لنحو مرض أو خوف  
طريق إذ ليس على المكري الائتمكين من الاستيفاء وليس له بسبب ذلك تفسخ ولا رد إلا بتيسر العمل  
(وتنسخ) الاجرة (تلف مستوفى منه معين) في العقد كموث نحو دابة وأجير معينين وانهدم دار ولو  
بفعل السأجر (في) زمان (مستقبل) لقوات محل للمنفعة في لاني ماض بعد القبض إذا كان له أجرة  
لا استقراره القبض فيستقر قطعه من المسمى باعتبار أجرة المثل وخروج المستوفى منه فيه مما يأتى به العين  
في العقد المعين مما في الذمة فان تلفها لا يوجب انقضاء بل يبدلان ويثبت الخيار على التراضي على التمسك  
بغير نحو الدابة المخارن إذا جهله والحادث لتضرره وهو ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت أجرتها ولا  
خيار في اجرة الذمة بسبب الدابة بل يلزمه الإبدال ويجوز في اجرة عين أو ذمة لسبب الإبدال المستوفى كل راكب  
والساكن والمستوفى به كالمحمول والمستوفى فيه كالمطبق يقي بثلهما أو بدون مثلها مالم يشرط عدم الإبدال  
في الآخر (فرع) لو استأجر ثوبا ليس المطلق لا يلبسه وقت التوهم لئلا وان طردت عادتهم بذلك  
ويجوز لسأجر الدابة مثله من المؤجر من حل شيء عليها (قائدة) قال شيخنا ان الطيب للماهر أي بان  
كان خطأ نادرا لو شرط له أجرة وأعطى ثمن الادوية فمالجه بها فليبرأ استحق للمسمى ان تحت الاجرة  
والأفاجرة المثل وليس للعليل الرجوع عليه بشئ لان المسأجر عليه المعالجة لا الشفاء بل إن شرط بذلك  
الاجرة لانه يدفعه تعالى لغيره أما غير الماهر فلا يستحق أجرة ويرجع عليه ثمن الادوية لتقصيره بمباشرة  
بما ليس هو به أهل (ولو اختلف) أي المكري والمكترى (في أجرة أو ذمة) أو قدر منفعة هل هي عشرة  
فراستح أو خمسة أو في قدر المسأجر هل هو كل الدار أو يفت منها (محالوا ففسخت) أي الاجرة ووجب على  
المكترى أجر المثل لما استوفاه (فرع) لو وجد المحمول على الدابة مثلاً ناصفا تقصا يؤثر وقد كلف للزجر  
قطعه من الاجرة فان كانت الاجرة في الذمة واللا يحط شيء من الاجرة ولو استأجر سقية فدخلها مسك  
فهل هو له أو للزجر وجهان (قائمة) تجوز المساقاة وهي أن يهمل المالك غيره على نخل أو شجر عن

(قوله أم لا) أي لم يندم  
باليد كان قد دفع فقوله  
كأن الخ غثيل لما إذا لم  
ينفر داليد (قوله معه)  
أي بحضرته قال حجج  
ويظهر الضبط هنا بما  
صر في ضبط مجلس  
الخيار (قوله وأحضره  
منزله) أي وان لم يجهده  
معه أو حل المتاع ومضى  
خلفه ثبوت بدال المالك  
عليه حكاه حجج  
(قوله لو وجد المحمول  
على الدابة مثلاً ناصفا  
الخ) قد علم عاشران  
ذلك النص غير  
مضمون على المكترى  
إذ هو معه أمه مالم  
يقصر في حفظه فان  
تنازع للمكترى  
والمكري في التقصير  
صدق المكترى في عدم  
التقصير بينهما نكل  
حلف المكري وغرم  
المكترى النقص



مفروس معين في العقد مرئي لها عندئذ ليعتد بالحق والقيمة على أن الثمرة الحادثة أو الموجود عليها ولا يجوز  
في غير ذلك من غيب الابطالها ويجوزها القديم في سائر الاشجار وبه قال مالك وأحد واختاره جمع من أصحابنا  
• ولو ساء على غيره مفروس لغيره ويكون الشجر أو ثمره إذا أثمر لم يجز لكن قضيت كلام جمع من  
السبب جوازها للشجر لما كان عليه لغيره الأرض أجرة مثلها (للزراعة) هي أن يعامل المالك غيره على  
أرض يلزمها بجزء معلوم مما يخرج منها البئر من المالك فإن كان البئر من العامل فهي مخيرة وهما باطلان  
لأنهما عنهما واختار السبكي جميع آخرين جوازهما واستدلوا بعمل عمر رضي الله عنه وأهل المدينة وعلى  
للمرجع فلما أفردت الأرض بالزراعة قلل المالك وعليه للعامل أجرة عمله ودوابه وآلاته وإن أفردت  
الأرض بالخراطة قلل العامل وعليه المالك الأرض أجرة مثلها وطريق جعلها غلها ولا أجر أن يكثر  
العامل نصف الأرض نصف البئر ونصف عمله ونصف من آلاته أو نصف البئر ويترك بالعمل والمنافع  
إن كان البئر من المالك استأجره نصف البئر ليزرع له النصف الآخر من البئر في نصف الأرض  
ويصير نصفها (باب في العارية)

بشديد البلاء وتخفيفها وهي اسم لما يعار والقدر المضمن لإباحة الانتفاع بما يصل الانتفاع به مع بقاء عينه  
لبرده من عار إذا ذهب بجاهه بسرعة من العار • وهي مستحقة أصالة لشد الحاجة إليها وقد تجب كإعارة ثوب  
توقفت بمصلاة عليه وما يقدف رقا أو يذبح به حيوان محترم يخشى موته (صح) من ذي تبرع (إعارة)  
(عين) غير مستعارة (الانتفاع) مع بقاء عينه (ملوك) ذلك الانتفاع ولو بوسيلة أو بإعارة أو وقف وإن لم  
يملك العين لأن العارية ترد على النفع فقط وقيد بأن الرفعة محتج بها من الموقوف عليه بما إذا كان أطرافا قال  
الاستوى يجوز لإمام إعارة بيت المال (مباح) فلا يصح إعارة ما يحرم الانتفاع به كالكلاب وفرس وسلاح  
لحر أو كرامة مشبهة لحكمة أخرى • وإنما صح الإعارة من أهل تبرع (بلفظ) بشرط أن فيه (أي) الانتفاع  
(كأمرئك) وأنتك منفعة أو كركب وخشاه لتتفع به ويكفي لفظ أحدهما مع فعل الآخر ولا يجوز  
لستعارة إعارة عين مستعارة بالأذن معبر ولها نية من يستوفي النفع له كأن يركب دابة استعارها للركوب من  
هو مثله أو دونه حاجته • ولا يصح إعارة ما لا يتنفع به مع بقاء عينه كالشمع لوقود لاستهلاكه ومن ثم محقت  
لترين به كالكهك • حيث لم تصح العارية جرت ضمننت لأن للفاسد حكم جميعه وقيل لأضمان لأن ما جرى  
بينهما ليس بعارية صحيحة ولا فاسدة ولو قال باع في أرضي ثم أنفستك فخرم عليكها ولا أجرة له على الأمر  
فإن قال أمرتني بأجرة فقال بما تصدق الأمر ووارنه ولو أرسل حبيبا ليستعيره شيأ لم يصح فلو تلف في يده  
أو أنفق لم يضمنه ولا حرمه كذا في المجموع (و) يجب (على مستعير ضمان قيمة يوم تلف) للعار أن تلف  
كله أو يسه في يده ولو باقة من غير قصير بدلا أو أورشاً وإن شرطاً عدم ضمانه خبر أبي داود وغيره  
العارية مضمونة أي بالقيمة يوم التلف لا يوم القبض في التقوم والمثل في المثل على الوجه ويجزم في أنوار  
بأن يوم القيمة ولو في المثل تكسب وحجر وشرط التلف المضمن أن يحصل (لا يستعمل) وإن حصل منه فإن  
تلف هو أو يسه لم يستعمل مأذون فيه كركوب أو حمل أو ليس اعتيد فلا ضمان إلا إذا فيه وكذا لأضمان على  
مستعير من نحو مستأجر أجرة صحيحة فلا ضمان عليه لأنه نائب عنه وهو لا يضمن فكذا هو وفي معنى  
للمستأجر الموصى به بالنفع والموقوف عليه وكذا مستأجر رهن تلف في يده رهن فلا ضمان عليه كالأرهن  
وكتاب موقوف على المسلمين مثلا مستأجر مقيته تلف في يده من غير تفریط لأنه من جهة الموقوف عليهم  
(فروم) لو اختلفا في أن التلف بالاستعمال للأذن فيه أو بغيره صدق للمعير كالأجل البلقيني لأن الأصل  
في العارية الضمان حتى يثبت مسقطه (و) يجب (عليه) أي على المستعير (مؤثر) للعار على المالك  
وخرج بمؤنة لرد مؤنة المعير فقام المالك لأنها من حقوق المالك وخالف القاضي فقال إنها على المستعير

(قوله يجوز للإمام)  
إعارة بيت المال في  
التسقة عن الاستوى  
إعارة مال بيت المال له

(قوله ولا رجوع للمستير)

(الح) زيد على هذه

مسائل لا رجوع فيها

منها ما لو كفن الميت

أجنبي فلا رجوع له

لكن لو نبش قبدهم

وأكله جزئه الرجوع

في الكفن ومنها ما لو

قال أتيتوا داري بعد

سوى زيد شهر لم

يكن لملك وهو الورث

الرجوع قبل الشهر

ومنها ما لو نذر الميراث

لا يرجع الا بعد سنة أو

فتران بعينه سنة مثلا

امتنع عليه الرجوع

قبلها وغير ذلك (قوله

ولونسيه) أي نسي

القاصب المصوب منه

هذا اذا علمه ابتداء أو

لم يعلمه أصلا فالحكم

كذلك يرا القاصب

يرد المصوب إلى القاضى

(قوله بالكفاية) ومنها

الكتابة وهل يصح

قبول بعض الموهوب

وقبول أحد الشخصين

نصف ما وهب لهما

وجهاً وأوجههما كما

قال شيخنا بما لبعض

الحنافيين الصحة

بخلاف البيع فإنه لا

يصح لانه موطوءة

بخلاف الهبة اهـ

(و) جار (لكل) من المير والمستير (رجوع) في العارية كانت أو مؤقتة حتى في الاعارة لمدى ميت قبل مواريثه بالتراب ولو بموضعه في القبر لا بعد للوارث حتى يلى ولا رجوع للمستير حيث تنازله الاستعارة كالسكان معتدة ولا للمير في سفينة صارت في البجة وقيل لتعالم المستير وبحت ابن الرفعة أنه لا اجرة ولا في جندع لعدم جدار مائل بمسندانه وله الاجرة من الرجوع ولو استعار البناء أو الفراس لم يجز لذلك الاجرة واحدة فلو قطع مائده أو غرسه لم يجزه إعادة الا بلان جديد الا اذا صرح له بالتجديد مرة أخرى (فروع) لو اختلف مالك عين والمتصرف فيها كأن قال المتصرف أعتقتي فقال المالك بل أعترتك بكذا صدق المتصرف بيمينه ان بقيت العين ولم يمتدتها أجرة والا حلف المالك واستحقها كما لو أكل طعام غيره وقال كنت أبحثلى وأنكر المالك أو عكسه بأن قال المتصرف أعترتي بكذا وقال المالك بل أعترتك والعين باقية صدق المالك بيمينه ولو أعطى رجلاً حائوا ودرهم أو أرضاً فزراً وقال أعتبر أو زرعته فيها لفسك فأحرق عرته وغيره قرض على الأوجه خلافا لبعضهم وصدق في صدقه ولو أخذ كوزاً من سقاء ليشر به منه فوقع منه فهد وانكسر قبل شربه أو بعده فإن طلبه مجاً ضمنه دون الماء أو بعض والماء قدر كفايته فعكسه ولو استأجر حلياً وألبسه بنت الصغيرة ثم أمر غيره بحفظه في يتيته فضل فسرقة غرم المالك للمستير ويرجع على الثاني ان علم أنه عارية وان لم يكن يعلم أنه عارية بل ظنه لا رسم بل ضمن ومن سكن دار مائة بأذن مالك أهل ولذ كره أجرة لم تنزه (مهمة) قال العبدى وغيره في كتاب مستأجر رأى فيه خطأ لا يصلحه الا لصاحب فيجب قال شيخنا والذي يجب ان الملك غير المصحف لا يصلح فيه شيئاً الا لان ظن رضا ملكه وأنه يجب اصلاح المصحف لكن ان لم ينص خطه لردائه وان الوقت يجب اصلاحه ان يتيقن الخطا فيه

(فصل) في النصب استيلاء على حق غير ولو منفعة كقائمة من قصد بمسجد أو سوق بلا حق كجأوسه على فراش غيره وان لم ينقله وزاعجه عن داره وان لم يدخلها وكرب حابة غيره واستخدام عبده (وعلى القاصب رد وضمان متقوم تلف بأقصى قيمة من حين نصب إلى تلف ويضمن مثلاً) وهو ما حصره كيلى أو وزن وجار السلم فيه كقفان ودقيق وماء ومسك ونحاس ودرهم ودنانير ولو مضوشا ونمر وزيب وحج جاف وذهن وسمن (بذلك) في أي مكان حل به المثل فان فقد المثل فيضمن بأقصى قيم من نصب إلى فقد ولو تلف المثل في مطالبته بثلثه في خير المكان الذي حل به المثل ان لم يكن لنقله مؤنة وأمن الطريق والا فبأقصى قيم المكان • ويضمن متقوم تلف كل ما فاع والحيوان بالقيمة ويجوز أخذ القيمة عن المثل بالنزاعى واذا أخذته القيمة فاجتمعاً ببلد التلف لم يرجع المثل والثلث وحيث وجب مثل فلا ارتفاع أو رخص (فروع) لو حذر باط سفينة فغرق بسببه ضمتها أو بمحادث ربح فلا وكذا ان لم يظفر سبب ولو حبل وناق بهيمة أو عبد لا يبرز أو فترق قفصاً عن طير غر جوا ضمن ان كان بتيسيج وتغيره وكذا ان اقتصر على الفتح ان كان الخروج حالاً بعد اقل حال قبله فأبقى ولو اعتاد الاطلاق ولو ضرب ظالم بعد غير معاقاً لم يضمن ويأر العاصم برد العين إلى المالك ويكفي وضعها عنده ولونسيه يرى جرد إلى القاضى ولو خلط مثلاً أو متقوماً بما لا يميز كدهن أو حب وكذا درهم على الأوجه بحفها وغيره وتقدر النجيز صار مالاً لا مشتركاً في ملكه القاصم لكن الأوجه محجور عليه في التصرف فيه حتى يسلط به

### باب في الهبة

أي مطلقاً الشامل للصلة والهبة (الهبة تملك عين) يصح بها غالباً أودين من تبرع أهل (بلا عرض) واحترازنا بقولنا بلا عرض عن البيع والهبة شوابها بيع حقيقة (بالعجب كوهبتك) هذا وملكتك ومنحك (وقول) متصل به (كفتل) ورزيت وتمتد إلى الكفاية كك هذا أو كسوك هذا وبالعاملة على المختار قال شيخنا في شرح المنهاج وقد لا تشترط السيرة كما لو كانت ضمنية كعق هبتك حتى فاقته

وان لم يقل عتاجا وكلازين ولله المستبر على خلاف زوجته لانه قال على نيكه بنولى الطرفين قاله القفال  
وأقره جمع لكن اعترض بان كلام الشيخين يخالفه حيث اشترطا في حبة الاصل بنولى الطرفين بايجاب  
وقبول وجبة ولى غيره أن قبلها الحاكم أو نائبه وقتلوا عن العبدى وأقره أنه لو غرس أشجارا وقال عند  
الغرس أغرسها لاني مثلا لم يكن اقرارا بخلاف ما قال لعين في يد اشترتها لاني أو فلان الاجنبى فانه  
اقرار ولو قال جعلت هذا لاني لم ملكه الان قبضه وضغط السبكي والاخرى وغيرهما قول الخوارزمي  
وغيره إن الباس الاب الصغير حليا بملكه اياه وقتل جماعة عن فتاوى القفال نفسه أنه لو جهز بنته مع أمتعة  
بلاعطيك يصدق بينه في أنه لم يملكها ان ادعتة وهذا صريح في رد ما سبق عنه وأخفى الاخرى فيمن يث  
بنت وجهها الى دار الزوج فانه ان قال هذا جهاز بنتي فهو ملك لما والا فهو عارية يصدق بينه وقطع للزوج  
لاعتياد عدم اللفظ فيها انتهى وقتل شيخنا ابن زيد عن فتاوى ابن الغياث اذا أهدى الزوج الزوجة بعد العقد  
بسببها فملكه ولا يحتاج الى ايجاب وقبول ومن ذلك ما دفعه الرجل الى المرأة صبح الزواج مما يسمى  
صبحية في عرفنا وما دفعه اليها اذا غضبت أو تزوج عليها فان ذلك تملك المرأة بمجرد الدفع اليها انتهى  
ولا يشترط الايجاب والقبول قطعا في الصدقة وهي ما أعطاه عتاجا وان لم يقصد الثوب أو غنيا لاجل ثوب  
الأخرة بل يكفي فيها الاعطاء والأخذ في الهدية ولو غير ما كور وهي ما نقله الى مكان الموهوب له كراما  
بل يكفي فيها البعث من هذا واخضع من ذلك وكلها مسنونة وأفضلها الصدقة وأما كتاب الرسالة الذي  
لم نقل فترية على حود مقصد قال المتولى أنه ملك المكتوب اليه وقال غيره وهو باق بملك الكاتب ولم يكتب  
اليه الانتفاع به على سبيل الإباحة وتصح الهبة باللفظ المذكور (بلا تطبيق) فلا تصح مع تعليق كالذايا ران  
النهر فتدبره نك أو أبرائك ولا مع تأقيت بغير عمرى ورفي فان أقت الواهب الهبة بعمرا ثبت كوهبت  
لك هذا صرحك أو ما عشت صحت وان لم يقل فاذلت فهي لورثك وكذا ان شرط عودها الى الواهب أو  
وارثه بعلوت التهب فلا تعود اليه ولا الى وارثه الخبير الصحيح وتصح ويلغو الشرط فاذا أقت بغير  
الواهب أو الاجنبى كاعترتك هذا عمرى أو عمر فلان لم تصح ولو قال لغيره أنت في حل عما تأخذ أو تصلى  
أو تأكل من مالى فله الاكل فقط لانه إباحة وهي تصح بمجهول بخلاف الاخذ والاعطاء قاله العبدى ولو  
قال يوهبت لك جميع مالى أو نصف مالى صحت ان كان المالك أوصفه معلوما لهما والأفلا وفي الأنوار لو قال  
أبعت مالى دلرى أو مافى كرمى من العنب فلهما كرم دون بيعه وحده وإطعامه لغيره وقصر الإباحة على  
الموجود أى عندها في دار أو الكرم ولو قال أبعت لك جميع مافى دلرى أو كرا استملا ولم يعلم المبيع الجميع  
لم تحصل الإباحة انتهى وجزم بعضهم أن الإباحة لا ترتفع بالرد وشرط الموهوب كونه عينا يصح بيعها فلا تصح  
هبة المجهول كيبه وقد مر أقايبه بخلاف حديثه وصدقته فصحة ما فيها استظهره شيخنا وتصح هبة  
المناع كيبه ولو قل القسمه سواء وهب لك شريك أو غيره وقد تصح الهبة دون البيع كهبه جنى بر ونحوها  
من المحترات وجلد نجس على تناقض فيه في الروضة وكذا دهن متنجس (ونظم) أى الهبة أنواعها الثلاثة  
(قبض) فلا تنجز بالعقد بل بالقبض على الجديد خبرته عليه السلام أهدى للنجاشى ثلاثين أوقية مسك فأت  
قبل أن يصل اليه قسمه عليه السلام بين نسائه ويقاس بالهدية الباقى وانما يعتد بالقبض ان كان باقباض  
الواهب أو بذنه أو لوائه وكيفيةه ويحتاج الى اذنه فيه وان كان للموهوب في يد المتهب ولا يكفي هنا الوضع  
بين يدي المتهب بل اذنه فيه لان قبضه غير مستحق له باعتبر تحققة بخلافه في البيع فلو بات أحدهما قبل  
القبض قام بمقله ولزمه في القبض والاقباض ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال المتهب  
بعد صدق الواهب على ما استظهره الاخرى لكن ميل شيخنا الى صدق المتهب لان الاصل عدم الرجوع  
قبله وهو قريب ويكفى الاقرار بالقبض كان قبله وهبت كذا من فلان وأقبضته فقال نعم وأما الاقرار

(قوله بغير عمرى)  
(ورق) أى ما بهما دالا  
بضر التعليق ويلغو  
التعليق وتبقى مؤبدة  
(قوله للخبر الصحيح)  
هو حديث الصحيحين  
العمرى ميراث لاهلها  
اه م (قوله الباقى)  
أى من الهبة والصدقة  
(قوله غير مستحق له)  
أى وبذلك طرق رضع  
للمنسوب بين يدي  
للمنسوب منه

أو الشهادة بمجرد الية فلا يتزم القبض ثم يكفي عنه قول الواهب ملكها المتهب ملكا لازما قال بعضهم  
 وليس للحاكم سؤال الشاهد عنه لثلاثيته له (وإلا صل) ذكر أو أشي من جهة الاب أو الام وإن علا  
 (رجوع نيا وهب) أو صدق أو أهدى لهما أبرأ (لفرع) وإن سفل (إن بقي) الموهوب (في سلطته) بلا  
 استهلاك وإن غرس الأرض أو بنى فيها أو تخلل صيد موهوب أو أتجره أو علق عتته أو رهنه أو وهبه بلا  
 قبض فربما إبقائه في سلطته فلا رجوع أنزال ملكه بهبة مع قبض وإن كانت الية من الابن بلا بناء لأخيه  
 لأخيه أو بيع ولومن الواهب على الأوجه أو بوقت أو بمنع الرجوع بزوال الملك وإن عداليه ولو بالقالة  
 أو رد بيب لأن الملك غير مستفاد منه حينئذ ولو وهبه الفرع لفرعه وأقبض ثم رجع فيه ففي رجوع الاب  
 وجهان والأوجه منهما عدم الرجوع لزال ملكه ثم عوده ويشتبه أيضا أن تعلقبه حتى لازم كأن رهنه غير  
 أصل وأقبضه ولم ينفك وكذا أن استهلك كان تفرغ البيض أو ثبت الحطب لأن الموهوب صار مستهلكا  
 ويحصل الرجوع (بشعروحت) في الية كتحفتها أو إبطالها أو ردت للموهوب إلى ملكي وكذا بكناية  
 كأخذته وقبضته مع النية لا بنحو بيع واعتاق وبهية لغيره ووقعت كمال ملك الفرع ولا يصح تعالى الرجوع  
 بشرط ولو زاد الموهوب ربيع بزادته المتصلة كتمل الصنعة لا المتصلة كالاجرة والوكالة والحادث على  
 ملك فرعه ويكره لإصل الرجوع في عطية الفرع الأمر كأن كان الواهب عا أو يه ربه في محبة وبحت  
 البلقيني امتناعه في صدقة واجبة كزكاة ونشر وكفارة وما ذكره أئمة كثير من سببه وتأخره  
 وله الرجوع فيما أقر بأنه لفرعه كما أقره النووي واعتد به جمع متأخرون قال الجلال البلقي عن أبيه  
 وفرض ذلك فيما إذا فسر محابلية وهو فرض لا بد منه انتهى وقال النووي لو وهب وأقبض ومات فادعى  
 الوارث كونه في المرض والمتهب كونه في الصحة صدق انتهى ولو أقام بينتين قدمت بيته الوارث لأن معها  
 زيادة علم (وهيدين الدين إبراهيم) له عنه فلا يحتاج إلى قول نظر الدين (ولغيره) أي الدين بهبة (صحيحة)  
 إن عاها لفرعه كما صح جمع تبعاً للصحة خلافاً لما صححه المنهاج (فتنبه) لا يصح الإبراء من المجهول للدين  
 أو المدين لكن يفاهيه معاوضة كان أبرأني فأنقضت طالق لا يفاد ذلك على المعتد وفي القديم يصح من  
 المجهول طلاقاً ولو أبرأ ثم ادعى المجهول إبطال ظاهر بل المنة ذكره الرازي وفي الجواهر عن الزبيل صدق  
 الصغيرة المزوجة إجباراً حينئذ في جعلها بمجره قال القزويني وكذا الكبيرة المجبرة إذا حل الحال على جعلها  
 وطرق الإبراء من المجهول أن يرثه مما يملك أنه لا ينقص عن الدين كأنك شك هل دينه يلغى أو ينقص  
 عنها ولو أبرأ من معين معتقداً أنه لا يستحقه فإن أنه يستحقه يرى ويكره لمع تقضيل في عطية فروع  
 وإن سفلوا ولو الأحفاد مع وجود الأولاد على الأوجه سواء كانت تلك العطية هبة أم هدية أم صدقة أم وقفاً  
 أو أصول وإن بعثوا سواء الذكر وغيره الائتلاف حاجة أو فضل على الأوجه قال جمع بمجرد تفرق الروضة  
 عن الرازي فإن فضل في الأصل فيفضل الأم وأقره لما في الحديث أن لحائض البرجل في شرح مسلم عن  
 الحاسي الإجماع على تقضيلها في البر على الاب (فروع) الهدايا المعمولة عند الختان ملك الاب وقال جمع  
 لأن فضل يترك الاب قبولها وعن الخلاف إذا أطلق المبدئ فلم يقصد واحداً منهما والأقوى لمن قصد أحداً  
 ويمحى ذلك فيما بطله خدام الصوفية فهو له فقط عند الإطلاق أو قصده ولم عند قصدهم وله ولم عند  
 قصدهما أي يكون له النصف فيما يظهر وقضية ذلك أن ما اعتد في بعض التواصي من وضع طامة بين يدي  
 صاحب الفرح إجماع الناس فيها لإبراهيم ثم يقسم على الحق أو الخلف أو نحوهما يجري فيه ذلك التفضيل فإن  
 قصد ذلك وحده أومع نظراته المعانين له حمل بالقصد وإن أطلق كان ملكا لصاحب الفرح يعطيه لمن يشاء  
 وبهذا يعلم أنه لا نظرها للعرف أمام قصد خلافه فواضح وأما مع الإطلاق فلأنه على من ذكر من الاب  
 والخدام وصاحب الفرح نظراً الغالب أن كل من هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع فيقسم على العرف  
 الخائف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه تحكم فيه بالعادة ومن ثم لو نفر لولى ميث بمال فان

(قوله لا يقاعد ذلك)  
 وماعده هو الإبراء في  
 غير معاوضة (قوله على  
 للمعتد) أصل أن  
 ما اعتد من هبة  
 الإبراء من المجهول في  
 غير المعاوضة هو  
 الضعيف وإن الذي  
 عليه الفتوى للمعتد  
 في المذهب عدم صحة  
 الإبراء من المجهول  
 لافرق بين أن يكون  
 في معاوضة أم في غيرها

(قوله بقيت على ملك  
المهدي) أي بقينا لما  
مات النجاشي قبل  
وصول ما أهداه رسول  
الله ﷺ إليه رد  
المدينة (قوله على  
الوقت) أي لأن غيره  
من الصدقات ليست  
جارية بل للمصدق  
عليه أعيانها ومنافعها  
ناجزا وأما الوصية  
بالتناع وان شملها  
الحديث فهي نافذة  
تحمّل الصدقة في  
الحديث على الوقت  
أول (قوله لا يصح إلا  
بلفظ) هنا في التام  
لما لا يخسر فيقع منه  
بكتابته مع التنية  
كالناطق وإشارته ولو  
غير مفهومة والأفهام  
شرط أي لكونه وقفا  
يحكم لظاهره في فتاؤه  
للحصول الوقت ولو  
نوى بقلبه أو أشار  
إشارة لم تفهم صح  
الوقت فبأيته وبين  
الله أن كل ما لا يملك لنا  
على ذلك وفاتته  
حصول الثواب قاله  
الاسنوي له مناول

قصده أنه يملكه لما وإن أطلق فإن كان على قبره ما يحتاج للصرف في صالحه صرفه والأمان كان عنده  
قوم اعتدوا قسدهم بالنظر لولي صرف فلم ولو أهدى لمن خلع من ظالم للاتباع مافيه لم يجعل له قبره  
والأجل أي لو كان تبين عليه تخليصه ولو قال خلعنا واشتركت به كذا تبين ما لم يردنا بسط أي أو نعمل قريته له  
عليه ومن دفع لظهوره أو وكيلها أو وليها طاعنا أو غيره ليزوجهما فقبل العقد رجع على من أقبضه ولو  
بش هدية إلى شخص فأتى للمهدي إليه قبل وصولها بقيت على ملك المهدي فإن مات المهدي لم يكن للرسول  
جعلها إلى المهدي إليه

### (باب في الوقت)

ووقت الحس وشرع الحس مال يمكن الاتقاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف باح  
وجبة • والأصل فيه خبر مسلم إذا مات المسلم أقطع عمله الأمن ثلاث صدقة جارية أو عمل ينتفع به أو ركة صالح  
أي مسلم بشعوره وحل العلماء الصدقة الجارية على الوقت دون نحو الوصية بالنافع المباحة ووقت عمر رضى  
الله عنهما رضى أصليا بغير بأمره ﷺ وشرط فيها شرطان هما ألا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب  
وأن من وليها يأكل منها المعروف ويطمع صدقة غير مستول رواد الشيعان وهو أول من وقف في الإسلام  
وعن أبي يوسف أنه لم يسمح بغير عمر أنه لا يباع أصلها رجع عن قول أبي حنيفة ببيع الوقت وقال لو سمعه  
لقال به (صح وقف عين) معناه (عارة) ملكا قبل النقل (تفيد) فائدة حالا أو مالا كشمرة أو منفعة  
يستأجر لها غالبا (وهي باقية) لأنه شرع ليكون مدة جارية وذلك كوقف شجر لربيه وحل البس  
ونحو ذلك لمع ورعان مزدوج بخلاف عود البخور لأنه لا ينتفع به إلا استهلاكه والمعلوم لأن نفسه في  
أعماله وزعم ابن الصلاح محقة وقيل لما اختاره وبصح وقف المنسوب وإن يجوز عن تخليصه ووقف العار  
دون السفل مسجدا والأوجه محقة وقف للشارع وإن قل مسجدا ويحرم للمكث فيه على الجانب تطبيقا للتع  
ويمنع اعتكاف وصلاة بهن غير أن مالك المنفعة (بوقت وسبت) وحسبت (كذا في كذا) أو أرض  
موقوفة أو وقف عليه ولو قال صدقت بكذا على كذا صدقة محرمة أو مؤبدة أو صدقة لاتباع أو لأتوب  
أو لأتورخص صريح في الأصح (و) من الصريح قوله (جعل هذا) للكان (مسجدا) فيصير به مسجدا  
وإن لم يقله ولا في شيء مما سار لأن المسجدا يكون الأوقاف ووقته الصلاة صريح في الوقفية وكناية في  
خصوص المسجدة فلا بد من بينها في غير الموات ونقل القموني عن الزواي وأقره من أنه لو عمر مسجدا  
سرا ولم يقله إلا أنه كانت على بقاء رجع فيها شيء شاء انتهى ولا يثبت حكم المسجدين محقة الاعتكاف وحرة  
للمكث بجانب لما أضيف من الأرض للوقوف محقة إذا احتيج إلى توسع على ما أفق به شيخنا ابن زياد  
وغيره وعلم مما سار أن الوقت لا يصح إلا بلفظ ولا يأتي فيه خلاف المعاملة فالو في بناء على هيئة مسجد وأذن  
في إقامة الصلاة لم يخرج بذلك عن ملكه كما إذا جعل مكانا على هيئة المقبرة وأذن في الدفن بخلاف ما لو أذن  
في الاعتكاف فيه فإنه يصير بذلك مسجدا قال البيهقي في فتاوه لو قال أقيم المسجد ضرب العين من أرضي  
المسجد فضره وبني به المسجد لم يحكم المسجد وليس له نفسه وله استرداده قبل أن يبنى به انتهى وألحق  
الباقين بالمسجد في ذلك البئر المفورة لسبيل والاسنوي المدرس والر بط وقال الشيخ أبو محمد وكذا أبو  
أخندن الناس ليس به زواية أو رباطا فيصير له كذلك بمجردينه وضعه بعضهم ويصح وقف بقرة على  
رباطا يشرب لبنها من تره أو ليلع نسلها لسلها (وشرطه) أي الوقت (تأيد) فلا يصح تأقيته كوقفه  
على يد بعثة (وتنبيه) فلا يصح تأقيته كوقفه على يد زنا لاجل رأس الشهر ثم يصح تأقيته بالموت كوقف  
داري يمدوني على الفقراء قال الشيعان كأنه وصية لقول اتصاله لو عمر ضا البيع كان رجوعا (وإن كان  
تمليك) لوقوفه عليه العين الموقوفة أن وقف على معين واحد أو جمع بأن يوجد خارجا متاهلا لك فلا  
يصح الوقت على معلوم كمل مسجدا سبني أو على ولده ولا ولده أو على من يوليه ثم الفقراء لا تقطاع أوله

أول فقراء أولاده ولا فقير فيهم أو على أن يعلم المسكين به على رأس قبره بخلاف فقراييه للبيت وأقضى  
 ابن الصلاح بالوقوف على من يقرأ على قبره بدموته فإتى ولم يعرف فقير بطل انتهى ويصح على المصنوع  
 تبعا للوجود كوقته على ولدي ثم على ولدي ولدي ولا على أحد من ولا على عمارة مسجد إن لم يكن ولا على  
 نفسه لغير تلك الإنسان ملكه أو منافع ملكه نفسه ومنه أن يشترط نحو فقراء دينه مملوكة أو اتخاها  
 به لا شرط نحو شره به أو مملوكة من يقرأ أو كتاب وقته مالم نحو الفقراء كذا قال بعض شراح المنهاج ولو وقف  
 على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا جازا لم الأخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف ويصح شرط النظر لنفسه  
 ولو بمقابل إن كان فقيرا أو جرحا فقل ومن حيل صحة الوقف على نفسه أن يقف على أولاد أبيه ويذكر  
 صفات نفسه فيصح كإلحاق متأخرون واعتماد بن الرضة وعمل به في حق نفسه فوقف على الألفه من بني  
 الرضة وكان يتناوله ويطل الوقف في جهة مصيبة كهدنة الكناس وكوقف على قطاع طريق وقوف على  
 عمارة قبور غير الأبناء والعلماء والصلحين (فرع) يقع لكثير من أنهم يقفون أموالهم في محنتهم على يد كور  
 أو أولادهم فاصدق بذلك موافق انهم وقد تنكر من غير واحد لافناء بطلان الوقف حينئذ قال شيخنا  
 كاطبنا وفيه فطر ظاهر بل الوجه الصحة (لا يقول) فلا يشترط (ولو من معين) نظرا إلى أنه قربة بل  
 الشرط عدم الرد وما ذكرته من المعين هو المنقول عن الأكثرين واختاره في الرضة وقوله في شرح الوسيط  
 عن نص الشافعي وقيل يشترط من المعين القبول نظرا إلى أنه تمليك وهو مملوكة لغيره كاصلة فاذكر للمعين  
 بطل حقه سواء شرطنا قبوله أم لا نعم لو وقف على ولده لغيره شيئا يخرج من الثلث لزم وإن دمج في المعين  
 الجهة العامة وجهة التبرير كالمسجد فلا قبول فيه جزا ولو وقف على اثنين معينين ثم الفقراء فإتى أحدهما  
 فقصيه يصرف للأخر لأنه شرط في الانتقال إلى الفقراء إقرارهما جميعا ولم يوجد (ولو أقرض) أي  
 الموقوف عليه المعين (في منقطع الآخر) كان قال وقفت على ولدي ولم يذكر أحدا بعد أو على زيد ثم نساه  
 ونحوهما لا يندوم (فهره) الفقير (الأقرب) رحا لا رثا (إلى الواقف) يوم إقرارهم كان البت وإن  
 كان هناك ابن أخ مثلا لأن الصدقة على الأقرب أفضل وأفضل منه الصدقة على أقربهم فأقرهم ومن ثم  
 يجب أن يخص به فقراؤهم فإن لم يعرف أر باب الوقف أو عرف ولم يكن له أقرب فقراء بل كانوا أغنياء  
 وهم من حوت عليه كافة صرفه الإمام في مصالح المسلمين وقال جمع يصرف إلى الفقراء وللمساكين أي  
 يبلد الموقوف ولا يطل الوقف على كل حال بل يكون مستمرا عليه الأفياء ليدرك المصروف كوقفت هذا  
 وإن قاله لأن الوقف يقتضي تخليك المنافع فإذا لم يصح مملكا بطل وانما صح أوصيت بشئ وصرف  
 للمساكين لأن غالب الأموال مملوكة لم يطل اطلاق عليهم والاق منقطع الأول كوقته على من يقرأ على قبري  
 بدموتي أو على فقراي وهو في بطل بخلاف وقته الآن أو بدموتي على من يقرأ على قبري بدموتي  
 فإتى وصية فإن خرج من الثلث أو أجز وعرف فقير محنت والأفلا حيث صحنا الوقف والوصية كفي  
 قراءة شيء من القرآن بلا معين بسورة يس وإن كان غالب قصد الواقف ذلك كما أتى به شيخنا الزمزمي  
 وقال بعض أصحابنا وهذا إذا لم يطر د عرف في البلد بقراءة قدر معلوم أو سورة معينة عمله الواقف والأفلا بد  
 منه إذ عرف البلد المطرود في زمنه بمنزلة شرطه (ولو شرط) أي الواقف (شيئا) يقصد كشرط أن لا يؤجر  
 مطلقا أو لا كذا كسنة أو أن يفضل بعض الموقوف عليهم على بعض ولو أتى على ذكر أو يسوي بينهم  
 أو اختصاص نحو مسجد كندسة ومقبرة بطائفة كشافية (اتب) شرطه في غير حالة الضرورة كسائر  
 شروط التي لم تخالف الشرع وذلك لما فيه من وجود المصلحة أما ما خالف الشرع كشرط العوبة في مكان  
 للدرسة أي مثلا فلا يصح كما أتى به البلقيني ونحوه في غير حالة الضرورة مالم يوجد غير المتأجر الأول وقد  
 شرط أن لا يؤجر لسانا أكثر من سنة أو أن الطالب لا يشبع أكثر من سنة ولم يوجد غيره في الستة الثانية

(قوله كشرط أن لا يؤجر مطلقا أو لا كذا كسنة) قال في م ر لو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين فأتى به ست سنين فإن كان في عقد لم يصح في شيء منها ولا يخرج على تفرق الصقة كما مرث الإشارة إلى في ضلله له (قوله كشرط العوبة) (الح) حال فساد ذلك بأن فيه مخالفة الكتب والسنة والاجماع إذ مقتضى الثلاثة طلب التبرع بمقتضى ذلك الشرط طلب ترك التبرع فتدبر



روحه وتعلوت (عائنه)  
 أى بنقشه ثم ان يرمى  
 عوده حفظ نفسه  
 وجوبا ولو ينقله الى  
 محل آخر ان خيف  
 عليه لو بقي ولعالمكم  
 علمه ونقل نفسه الى  
 محل أمين ان خيف  
 على أخذه لو لم يهزم  
 فان لم يرجع عوده بنى به  
 مسجد آخر لا يحسب  
 مدرسة وكونه بقر به  
 أوله فان تعذر المسجد  
 بنى به غيره وأما غلته  
 التى ليست لارباب  
 الوظائف بان كانت  
 لصغارته وحصره  
 وقادريه فكتنصفا ولا  
 فهمى لاربابها وان  
 تعذرت أى الوظائف  
 لعدم تصغيرهم كدرس  
 لم تحضر طلبة بخلاف  
 امام لم يحضر من يصل  
 معه فلا يستحق الا ان  
 صلى فى البقعة وحده  
 لان عليه فعل الصلاة  
 فيه وكونه اماما فاذا  
 تعذر أحدهما بنى الآخر  
 وهذان المسجد يمكن  
 فيه تلك الوظائف والا  
 ك مسجد بجانب البحر  
 مثلا وصرأى للمسجد  
 داخل البقعة فيبنى  
 قبل وظائفه أى مع  
 بقائها لا ربابها ينقل  
 اليه نفسه اه ق ل  
 اه يجيرى هل التهج

فى فوائده تصرف الملاك بنفسه و يضره ما يضره ان شرط اوقاف ذلك هو المقصود من الوقف وأما الجلب  
 لما رن فوقه تعالى له أما اذا وقتت عليه عين لمفع خاص كدابة الركوب ففوا لتعلمهم در ونحوه موقوفات  
 ولا يجوز وطه أمه موقوفة ولومن واقف أو موقوف عليه لعلم ملكهما بل يحدان ويؤد جها قاض بأذن  
 الموقوف عليه لاه ولا الواقف ه وأعلم أن الملك فى قبلة الموقوف على معين أو جهة ينقل الى الله تعالى أى  
 ينفك عن اختصاص الأديين فلو شغل المسجد بأمتعة وجبت الاجرة له فتصرف لمصلحة على الأوجه  
 (قائده) ومن سبق الى عمل من مسجد لا قراءة قرآن أو حديث أو علم شرعى أو آله أوله ما ذكر أو كساج  
 درس بين يدي مدرس وفارقه ليعود اليه ولم تقل مفرقة بحيث انقطع عنه الا لفة خفها ق لان له غرضا فى  
 ملازمته ذلك للموضع لى انفس الناس وقيل يبطل حقه بقيامه وأطروا فى ترجيعه قلا ومعنى أول الصلاة ولوقبل  
 دخول وقتها أو قراءة أو ذكر وظرفه بحد كضاه حابة واجبة ذاع خفها ق ولوصيا فى الصف الأول فى  
 تلك الصلاة وان لم يترك ردا فيه فيحرم على غيره العالم الجالس فيه بغير إذنه أو ظن رضاه ثم ان أقيمت الصلاة  
 فى غيبته وانصل الصفوف فوجه سد الصلح مكانه حاجة تمام الصفوف ذكره لا ذرى وغيره فلو كان له  
 سجدة فيه فينحى بارجله من غير أن يرفعها بها عن الأرض ثلاثا تدخل فى خطه أما جلاسه لا تكاف فان  
 لم ينو صلاة بطل حقه بخروجه ولو لحاجة والام يبطل حقه بخروجه أثناء الحاجة وأضى القفال يمنع تعليم الصبيان  
 فى المساجد (ولا يباع موقوف وان خوب) فلو انهم مسجد وتعدت اعادته لم يرجع ولا يعود ملكا بحال لا مكان  
 الصلاة والاعتكاف فى أرضه أو جنب الشجر للموقوف أو قلعه رجع لم يبطل الوقت فلا يباع ولا يوهب بل  
 ينتفع به الموقوف عليه ولو بجمعه أبوابا إن لم يكن إجلالته خشيا محالة فان تعذر الا لتعاضد الا باستهلاكه  
 كان صار لا ينتفع به الا بالحقاق اقطع الوقف أى يملكه الموقوف عليه حيثل على التعميد ينتفع به بينه ولا  
 يديه ويجوز بيع حصر المسجد للموقوفة عليه اذا بليت بأن ذهب جالها ونفعا وكانت المصلحة فى بيعها  
 وكذا جنوسه المنكسرة خلافا لجمع فيها ويصرف منها لمصلحة المسجد ان لم يكن شراره حبرا أو جفع به  
 والخلاف فى الموقوفة ولو بأن اشتراها الناظر ووقفها بخلاف الوهوية والمشتراة للمسجد فتباع بخرامه  
 الحاجة أى المصلحة وان لم تزل وكذا نحو القناديل ولا يجوز زاستمال حصر المسجد ولا قرانه فى غير فرشه  
 مطلقا سواء كانت حاجة أم لا كما فى به شيخنا ولو اشترى الناظر أخشابا للمسجد أو هوبته وقبلها الناظر  
 جاز بيعها للمصلحة كأن خاف عليها نحو سرقة لان كانت موقوفة من أجزاء المسجد بل تحفظ له وجوب بذكره  
 الكمال الرداد فى فتاوى ولا ينتقض المسجد الا اذا خيف على نفسه فينقض ويحفظ أو يعمر به مسجد آخر  
 ان رآه الحاكم والاقرب اليه الأولى ولا يعمر بغير جرحه كى باط و بمر كالمكس الا اذا تعذر جرحه والنزى يتجه  
 ترجيعه فى ريع وقت التعميد أنه ان توقع عوده حفظه والا صرف لمسجد آخر فان تعذر صرف الفقراء كما  
 يصر فى القرض لنحو باط وسئل شيخنا عما اذا عمر مسجد ثلاث جلد وبقيت الآلة القديمة فهل يجوز  
 عمارة مسجد آخر قريبها أو تباع ويحفظ منها فأجلب بأنه يجوز عمارة مسجد قديم وحادث بها حيث قطع  
 بعدم احتياجه ساهى منها اليها قبل فاتها ولا يجوز بيعه بوجه من الوجوه اه وقل نحو حصر المسجد وقادريه  
 كتنقل آخر يصر فى ريع الموقوف على المسجد مطلقا أو على عمارته فى البناء ولو لم تارته وفى التجميعين  
 الله كهم والسلم وفى أجرة القبل للزؤن والامام والحصر واليهن الا ان كان الوقف لمصلحة فيصرف فى ذلك  
 لاقى التزويق والنقش وما ذكرته من أنه لا يصر فى الزؤن والامام فى الوقف المطلق هو مقتضى ما نقله  
 النووي فى الروضة عن البخوى لكنه نقل بعده عن فتاوى الفزلى أنه يصر فى طهاره الأوجه كما فى الوقف  
 على مصالحه ولو وقف على دهن لاسراج المسجد به أسرج كل الليل ان لم يكن مغلقا مهجورا وأضى ابن  
 عبدالسلام بجواز اقتداء اليسير من المصاييح فيه لىلا احترام ما خلقه من الناس واعتمده جمع وجزم فى



الروضة بحمرة اسراج الخالي قال في المجموع يحرم أخذ شئ من زينه وشحمه كساده وترايه (فرع) ثم  
 الشجر الناتج بالقبلة للباحة مباح وصرفه لمصلحتها أولى وتمثل القروس في المسجد ملكه ان غرس له  
 فيصرف لمصلحه وان غرس لغيره كل أو جهل الخلل فباح وفي الانوار ليس للاسلام اذا أغرست مقبرة ولم يبق  
 بها أثر اجارتها لزراعة أي مثلاً وصرف غلتها للمصلح وحل على الموقوفة فالمالوكه لمالكها ان صرف  
 والاقلال ضائع أي ان ليس من معرفته بعمل فيه الامام بالصلحة وكذا الجبهولة وسئل العلامة الطنطاوي  
 في شجرة نبتت بمقبرة مسجلة ولم يكن لها ثمر ينفع به الا أن بها أشجاراً كثيرة تصلح للبناء ولم يكن لها  
 ناظر خاص فهل لناظر العام أي القاضي يباع قطعها وصرف قيمتها الى المصلح المسلمين فأجاب نعم للقاضي  
 في المقبرة العامة للمسجلة يباعها وصرف ثمنها في مصالح المسلمين كشمرة الشجرة التي لها برقان صرفها في مصالح  
 المقبرة أولى هذا عند سقوطها بنحو ربح وأما قطعها مع سلالتها فيظهر اجتازها لرفعها بزازر وللشيع (ولو)  
 شرط واقف نظره) أي لنفسه (أو لغيره تابع) كاستشرطه وقبوله من شرطه النظر كقبول الوكيل  
 على الأوبى وليس له عزل من شرط نظره حال الوقت ولو لصلحة (والا) بشرط لأحد (فهو لقاض) أي  
 قاضي بلد الموقوف بالنسبة لحفظه وإجارتها وقاضي بلد الموقوف عليه بنفسه لمعاد ذلك على المذهب لأنه  
 صاحب النظر العام فكان أولى من غيره ولو أضافه أو وقفا عليه وجزم الخوارزمي بوجوبه لواقف وذريته  
 بلا شرط ضعيف قال السبكي ليس للقاضي أخذ ما شرط لناظر الا ان صرح الواقف بنظره كما أنه ليس له أخذ  
 شئ من سهم عمل الزكاة قال ابن التاج وعمله في قاضٍ قدر كفايته ويحث بعضهم أنه لو عصى من القاضي  
 أكل الوقت لجوره جائز لمن هو يده صرفه في مصلحته أي ان عرفها والافقونه لفتية عرف بها أو أساءه  
 وصرفها لشرط لناظر واقفاً كان أو غيره العدالة والاعتدال على التصرف المفروض اليه ويجوز لناظر ما شرط  
 له من الأجرة وان زاد على أجرة مثله مالم يكن لواقف فان لم يشرط له شئ فلا أجرة له نعم له دفع الامر الى  
 الحاكم ليقرره الاقل من نفقة وأجرة مثله كولي اليتيم وأخي ابن الصباغ بأن له الاستقلال بذلك من غير  
 حاكم وينزل لناظر بالضيقي فيكون النظر لهما كـ لواقف عزل من ولاه ونصب غيره الا ان شرط نظره  
 حال الوقت (تمت) لو طلب المستحقون من الناظر كتاب الوقت يكتبونه نسخته حفظاً لاستحقاقه لزمه  
 تمكينهم كما أتى به بعضهم

#### (باب الأقرار)

هو لغة الأثبات وشرها اخبار الشخص بحق عليه ويسمى اعترافاً (بأن أخذ اقرار مكلف مختار) فلا يؤخذ  
 باقرار صبي وجنون ومكره بغير حق على الاقرار بأن ضرب لغيره أما مكره على الصدق كأن ضرب لصدق  
 في كنهية أنهم فيها فيصحب حال الضرب وبمده على اشكال قوي فيه سباً ان علم أنهم لا يرضون بالضرب الا  
 بأخذت مثلاً ولو ادعى سباً أمكن أو نحو جنون عهداً أو كرها أو أمراً لكيس أو ترسيم وثبت بيينة  
 أو باقرار المقر له أو يمين مردودة صدق عينه مالم يتم بيينة بخلاف وأما اذا ادعى السبى بلوغاً بانه يمكن  
 فيصدق في ذلك ولا يصدق عليه أو بمن كلف بيينة عليه وان كان غريباً لا يعرف وهو رجلان نعم ان  
 شهدار مع نسوة يولدانه يوم كذا قبلين ويثبت بهن السن تبعاً كما قاله شيخنا (وشرط فيه) أي الأقرار  
 (لفظ) يشترط بالترام بحق (كلمة) أو عندى (كذا) زيد ولوزاد فيها اظن أو أحسب لهما ثم ان كان المقر به  
 معينة كذا زيد هذا الثوب أو خذه أو غيره كه ثوب أو ثوبه اشترط أن يضم اليه شئ مما ياتي كعندى أو  
 على وقوله على أو في ختي الدين ومضى أو عندى العين ويحمل العين على أدنى اللواتب وهو الوديعة فيقبل  
 قوله بيمينه في الرد والتلف (و) (كـ) (نعم) ويلي وصدقت (وأبرأتني) منه أو أبرأتني منه (وقضيت لمحبوب  
 أليس لي) عليك كذا (أو) قاله (لي عليك كذا) من غير استعمال لان المفهوم من ذلك الاقرار ولو قال  
 اقتضى الاقرار لى عليك أو أخبرت أن لي عليك ألفاً فقال نعم أو أمهاني أولاً أنكر ما دعيه أو حتى أفتح  
 الكيس أو أجد المفتاح أو الهراهم مثلاً باقرار حيث لا استنزاء فان اقرن بواحد مما ذكر قرينة استنزاء

(قوله الله تعالى) قال  
 للناسي بالخطبة  
 والكفاية ومن لا زماها  
 الاعتدال التصرف  
 لان من لا يهتدى اليه  
 لا يكون كافيوا كفتاه  
 السبى بالنظره أمثال  
 الأخرى في تزييفه  
 قال الباقى ونظر  
 الباقى على وقت الذي  
 للموقوف على أهل  
 فانه اذا كان عدلاً  
 دية كوصية ذمى  
 كذلك والاصح فيها  
 الصحة وكذا ولاية  
 كافر على مال طفل  
 كلفه اه

كأيراد كلاً به نحو شك ومن زأس بما يدل على التجب والانكار أي ثبت ذلك كما هو ظاهر لم يكن به مقرا على المتمد وطلب البيع اقرار بالملك والعارية والاجارة بلك النسخة لكن تعينها الى المقر وأما قوله ليس لك على أكثر من ألف جواباً لقوله عليك ألف أو تحاسب أو اكسبوا زيد على ألف درهم وأشهدوا على بكذا أو بما في هذا الكتاب فليس باقرار بخلاف ما شهدكم منافع نفسه وقوله لمن شهد عليه هو عدل فيما شهد به اقرار كذا شهد على فلان بمائة أو قال ذلك فهو صادق بأنه اقرار وإن لم يشهد (و) شرط (في محرقه أن لا يكون) ملكا (لمقر) حين يقر لأن الاقرار ليس لإزالة عن الملك وانما هو اخبر عن كونه ملكا للمقره إذا لم يكذبه فقوله داري أو توفي أو داري التي اشترتها لنفسى زيد أو ديتي التي على زيد لعمر ولفلان الاضافة اليه تقتضي الملك له فتلقى الاقرار به لنفسه إذ هو اقرار بحق سابق ولو قال مكنتي أو ملجوسني إذ يدفعه اقرار لانه قد يسكن ويبيع ملك غيره ولو قال فلان الذي كتبت أو باسمي على زيد لمعمر وصح أو هدين التي على علي زيد لمعمر أو لمصح الا قال وأسمي في الكتاب على زيد ولو أقر بحريه عبد معين في دفعه أو شهد بها ثم اشترى لنفسه أو ملكه بوجاهة حكم بحريته ولو شهد أنه سيقر بما ليس عليه فأقر أن عليه فلان كذا زعم ولم يتفع ذلك الا شاهد (وصح اقرار من مريض) مرض موت (ولو لورث) بدن أو عين فيخرج من رأس المال وإن كذب بنية الورثة لأنه انتهى الى حاله يصدق فيها الكذب وبتوب الفاجر فالظاهر صدقه لكن للورث تحليف المقره على الاستعانة فيما استظهره شيئا خلافاً للقتال ولو أقر بنحوه مع قبض في الصحة قبل وإن أطلق أو قال في عين عرف أنها ملكه هذه ملك لوارثي يزل على حالة المرض بالله التامضي فيتوقف على اجرة بنية الورثة كالقوله بعت في مرضي واختلج عني قوله إن انهم لفساد الزمان بل قد تقطع القرائن بكذبه فلا ينبغي لمن يخشى الله أن يقضي أو يقضي بالصحة ولا شك فيه إذا علم أن قصده الحرمان وقد صرح جرح بالمرمحيند وأنه لا يصل للمقره أخذه ولا يقدم اقراره على اقرار مرض (د) صح اقرار (بمجهول) كشي أو كذا فيطلب من المقر تفسيره فلو قال على شيء أو كذا قبل تفسيره بغير عيادة ثلث ريش ورد سلام ونجس لا يقتضي كذباً ولو قال على مال قبل تفسيره يتمول وإن قل لا بنجس ولو قال هذه البزار وما فيها فلان صح واستحق جميع دفعها وقت الاقرار فإن اختلفا في شيء أحو بها وقته صدق المقر وطى المقره البينة (و) صح اقرار (بنسب) أحقه بنفسه كأن قال هذا ابني (شرط امكان) فيه بأن لا يكذب به الشرع والنسب بأن يكون دونه في السن زمن يمكن فيه كونه ابنة وبأن لا يكون معروف بالنسب بغيره (و) مع (صدقي مستحق) أهل له فإن لم يصدق أو سكت لم يثبت نسب الابينة (ولو أقر ببيع أو هبة وقبض واقباض) بعدها (فادعى فساد له قبل) في دعواه فساد وإن قال أقررت لثني الصحة لأن الاسم عند الإطلاق يحمل على الصحيح ثم إن قطع ظاهر الحال صدقه كيدوى حلف فيبني قبول قوله كما قاله شيخنا ونحوه باقراض ما لو اقتصر على الهبة فلا يكون مقر باقراض فإن قال ملكها سلكا لا ما هو يعرف معنى ذلك كان مقر باقراض وله تحليف المقره أنه ليس فاسدا لا مكان ما يدعيه ولا تقبل بيته لأنه كتبها باقراره فإن نكل حلف المقره كان فاسدا وطل البيع أو الهبة لأن التحين للرودة كالقرار ولو قال هذا زيد بل لعمر أو وضعت من زيد بل من عمرو وسلم زيد سواء قال ذلك متعاقبا أو متصلا عنه وإن طال الزمن لا تمتنع الرجوع عن الاقرار بغير أدعى وغرم به لعمر ولو أقر بشئ ثم أقر ببعثه دخل الأقل في الأكثر ولو أقر بدين لا تخزم ادعى إداؤه إليه وأنه نسي ذلك حاله الاقرار سمعت دعواه للتحليف فقد كان أقام بيته بالإداه قبلت على ما أتى به بضمهم لا احتمال ما قاله كالقوله لا بيته لي ثم أتى بيته تسلم ولو قال لا حق لي على فلان فبه خلاف والراجع منه أنما قال فيما أثنى أو فيما أتم ثم أقام بيته بأن له عليه حقا قبلت وإن لم يقل ذلك لم قبل بيته إلا أن اعتذر بنحو نسيان أو غلط ظاهر

(قوله فليس باقرار)  
أما بالنسبة الأولى فلان  
في الزائد عليه لا يوجب  
ثبته ولا يثبت مادونه  
وأما بالنسبة الثانية فلم  
يدعنه في أمثال الثالث  
فلان الأمر بأن يكتب  
له ألف بل ولا لورث  
كتب بنفسه أن له عليه  
ألفا ليس باقرار إذ  
ليست الكتابة بالمجردة  
عن النسخة اقرارا

## ( باب في الوصية )

هي لغة الاتصال من وصي الشيء بكذا وصلة له لأن للوصي وصل غير ديناه بخير عقابه وشرعا تبرع بحق  
مضاف لما يملأ الموت وهي سنة مؤكدة اجماعا وإن كانت الصدقة بصحة فرض أفضل فينبى أن لا يغفل  
عنها ساعة كما صرح به الخبير الصحيح مالحق امرئ مسلم شئ بوصي فيه بيت ليله أو بيتين الاوصيته  
مكتوبة عند امرأه أى مال الحزم أو المعروف شرعا الا ذلك لأن الانسان لا يدري متى ينفجوا الموت وتكره  
الزيادة على الثالث ان لم يقصد حرمان ورثته والا حرمت (تصح وصية مكلف ح) مختار عند الوصية فلا تصح  
من صبي ومجنون ورقيق ولو مكاتب لم يأذن له السيد ولا من مكروه والسكران كالمكلف وفي قول تصح من  
صبي بغير (لمحة حل) كهمارة مسجود مصلحه وتحمل عليها عند الاطلاق بأن قال أوصيت به للمسجد ولو غير  
ضروريه مملأ بالعرف وبصرفه الناصر للاهم والاصح لاجتناده وهي للكعبة وللضريح النبوي تصرف  
لمصلحتها الخاصة بها كترميم ما وهى من الكعبة دون بقية الحرم وقيل في الاول لمساكين مكة قال شيخنا  
يظهر أخذنا مما قاله في النثر لقب المعروف جريان محبة الوصية كالتوقف للضريح الشيخ الغفاني وبصرف  
في مصلح غيره والبناء لما جاز عليه ومن يخدمونه أو يقرؤن عليه أما اذا قال الشيخ الغفاني ولم ينو صرح  
ونحوه فهي ماطة ولو أوصى لسجد سبني لم تصح وإن بني قبل موته الاتباع وقيل تبطل فيها لو قال أردت  
تمليكك وهمارة نحو قبة على قبر نحو عالم في غير مسجلة ووقع في زيارات العبادي ولو أوصى أن يدفن في بيته  
طلت الوصية \* وخرج بجهة حل جهة المصية كهمارة كنيسة واسراج فيها كتابة نحو نورا وعلم محرم  
(وتصح حل) موجود حالة الوصية فينا فتصح حل أفضل به حياة مستقرة لبون ستة أشهر من الوصية أو  
لأربع سنين فأقل ولم تكن المرأة فراشا زوج أوسيد أو مكمن كون الحمل من لان الظاهر وجوده عندها  
لثدرة وطوال الشبهة وفي تقدير الزنا اساءة ظن بها ثم لم لو لم تكن فراشا قط لم تصح الوصية قطعا للحال سيحدث  
وإن حدث قبل موت الوصى لانها تمليك وتمليك المعلوم متنع فأشبهت الوقف على من سيول له ثم ان جعل  
للمعلوم تبعا للوجود كان أوصى لا ولا زيدا الموجودين ومن سيحدثه من الأولاد دعت لم تبعا ولا غير  
معين فلا تصح لأحد هذين هذا اذا كان بلفظ الوصية فإن كان بلفظ أعطوا هذا لأحدهما صح لانه وصية  
بالتمليك من الوصى اليه (وتصح لولث) الوصى (مع اجازة) بقية (ورثته) بصدوق الوصى وإن كانت  
الوصية ببعض الثلث ولا تأرجازتهم في حياة الوصى إذ لاحق لهم حيث \* والحيلة في أخذه من غير توقف  
على اجازة أن بوصى لفلان بأقرب أى وهونك بأقل ان تبرع لولده بخمسائة أو بألفين كاهو ظاهر فاذا قبل  
وأدى للابن ما شرط عليه أخذ الوصية ولم يشارك بقية الورثة الابن فما حصل له ومن الوصية ابرأ وتوهم  
والوقف عليه ثم لو وقف عليهم ما يخرج من الثلث على قدر نصيبهم فنقدم غير اجازة فليس لهم تقصير الوصية  
لكل ولث بقدر حصته كصنف وتلك لولته لأنه يستحقه بغير وصية ولا يأثم بذلك وبعين هي قدر حصته  
كان ترك ابنين وقتنا ودار اقيمتها سواء نقص كلا بواحد محبة ان أجرا ولو أوصى للفقراء شئ لم يجز  
لوصى أن يعطى منه شأ لورثة الميت ولو فقراء كائن عليه في الام وانما تصح الوصية (بأعطوه كذا)  
وإن لم قل من مالى أو وهبته له أو جعلته له (أو بصدوقى) في الاربعة وذلك لان اضافة كل مالى لها صيرتها  
بمعنى الوصية (و بأوصيته) بكذا وإن لم قل بصدوقى لوضعهما شرعا فذلك فلا تقتصر على نحو وهبته فهو  
هبة جائزة أو على نحو اهدوا اليه من مالى كذا أو أعطوا فلانا من مالى كذا فتوكيل برفع نحو لولتي وليس  
كناية وصية أو على جعلته احتمل الوصية والميتان علمت ثبته لأحدهما والا بطل أو على ثلث مالى للفقراء  
لم يكن اقرارا ولا وصية وقيل وصية للفقراء قال شيخنا ويظهر أنه كناية وصية أو على هوه فاقرا فان زاد  
من مالى كناية وصية وصرح جمع متأخرون بصحة قوله لمدني ان مت فاعط فلانا بذي القسي عليك أو ففرق

(قوله مضاف) أى ولو  
تقدرا (قوله لما بعد  
للرث) أى وليس  
بتدبير ولا تعليق حق  
وإن التحق بها حكما  
كالشروع المنجز في  
مرض الموت أو للمعنى  
به \* وأركان الوصية  
أربعة موسى وموصى  
له وبه وصيغة

(قوله غلثرا عند  
الوصية) أى فقط قالوا  
كان مختارا عندها ثم  
أكروه على بقائها وهم  
البرصوم عنها فهي  
محيطة باقية على  
صحتها والله أعلم ولم  
أرمن صرح به غيره

على العقرام ولا يقبل قوله في ذلك بل لا بد من يتيقنه وتعهد بالسكينة كقوله عتقت هذا له أو عتقتي هذا له والسكينة كناية فتعقد بهامم التنية ولومن تطلق إن اعترف نطقها أو وارنه بيقول عتقتيها ولا يكتفي هذا خطي وما فيه وصيتي وصحح بالفاظ المذكورة من الموصى (مع قبول) موصى له (معين) محصوران تأمل والافصح وليه (بعد موت موصى) ولو بترافغ فلا يصح القبول كل رد قبل موت الموصى لان الموصى أن يرجع فيها فله رد قبل الموت القبول بعده ولا يصح الرد بعد القبول ومن صريح الرد رددتها أولا وقبلها ومن كنياته لاجابة لى بها ولا تخفى عنها ولا يشترط القبول في غير معين كالنقراء بل تنازم بالموت ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم ولذا قبل الموصى له بعد الموت بل بيه أى بالقبول الملك له في الموصى من الموت فيحكم بترتيب أحكام الملك حيث من وجوب نفقة وفطرة والقوز بالقوائم الخاصة وغير ذلك (لا) نصح الوصية (في زائد هل ثلث في) وصية وقمت في (مرض غموف) ثلثه للموت عن جنسه كثيرا (إن رده وارث) خاص مطلق التصرف لانه حقه فان كان غير مطلق التصرف فان تواترت أهليته عن قرب وقصاها والابطلت ولو أجاز بعض الورثة قطصص في قدر حسنة من الزائد وان أجاز الوارث الاهل فأجازته تنفيذ الوصية بترائد والخوف كسهال متتابع وخروج الطعام بلا استعانة هضم أو كان يخرج بشدة ووجع أو معدم من عضو شريف كالكبد دون البواسير أو بلا استعانة وحى مطيعة وكل على حامل وان تكررت ولادتها لعظم خطره ومن ثم كان موثما منه شهادة وبقاء مشيمة والتحام قتال بين النساء ورجع في حق راكب سفينة وان أحسن السباحة وقرب من البر وأما من الوباء والطاعون فنصرف الناس كلهم فيه محسوب من الثلث ويذبح لمن ورثته أغنياء أو فقراء أن لا يوصى بزيادة على ثلث والاحسن أن ينقص منه شيئا (ويعتبر منه) أى الثلث أيضا (حق على الموت) في الصحة أو المرض (و) تبرع بجزء في مرضه (كوقف وهبة) وإبراء ولواخلف لوارث والمنه هل الهبة في الصحة أو المرض صدق المذهب بيمينه لان العين في يده ولو وهب في الصحة وأقبض في المرض اعتبر من الثلث أمال المتبرع في محضه فيجب من رأس المال كحكمة الاسلام وعقبت المستوفاة ولو ذهى الوارث موته في مرض تبرعه والمتبرع عليه شفاؤه وموته من مرض آخر أو رجاء فان كان غموف صدق الوارث والا فلا آخر ولو اختلفا في وقوع التصرف في الصحة أو في المرض صدق المتبرع عليه لان الاصل داوم الصحة فان أقاما يثبتين فثبتت بنية المرض (فراء) أو وصى بغيره فلا فرق بين دارا من كل جانب فقسم حصة كل دار على عدد سكانها أو قلعها فلم يحدث يعرف حال الراوى قوة أو ضعفها والمروى حصة وضدها ومفسر يعرف معنى كل آية وما أريد بها وفقه يعرف الأحكام الشرعية نصا واستنباطا والمراد هنا من محل شيئا من الفقه بحيث يتأهل به لفهمه فيه وليس منهم بخوى وصرفى ولغوى ومشكك ويكتفى ثلاثة من أصحاب اليوم الثلاثة أو بعضها ولو وصى لأهل الناس اختص باقضاء أولا راء لم يخط الامن يحفظ كل القرائن عن ظهر قلوب لا جهل الناس صرف لعباد الوثن فان قال من المسلمين فمن يسب الصحابة ويدخل في وصية الفقراء للمساكين وعكسه ويدخل في أقرب زيد كل قريب وان بعد لأصل وفرع ولا تدخل في أقرب نفسه ورثته (وتبطل) الوصية للمعلقة بالموت ومثلها تبرع عاتق بالموت سواء كان التابع في الصحة أو في المرض فلم يردى الرجوع فيها كالمدة قبل القبض بل الأولى ومن ثم لم يرجع في تبرع بجزء في مرضه وان اعتبر من الثلث (برجوع) عن الوصية (بشعوت قضتها) كأبطلتها أو رددتها أو أزلتها والأوجه صحة تعليق الرجوع فيها على شرط لجوار التعليق فيها فأولى في الرجوع عنها (و) بشعوت (هذا لورثي) أو ميراث حتى سواء أأنسى الوصية أم ذكرها وسئل شيخنا عما أوصى له بثلث ماله الا كتبه ثم بعد مدة أوصى له بثلث ماله ولم يستثن له يعمل بالاولى أو بالثانية فأجاب بأن الذى يظهر العمل بالاولى لانه انص في إخراج الكتب والثانية محتملة انه ترك الاستا فيها لتصرف بحسبه في الأولى وانه تركه ابطالا والنص مقدم على المحتمل

(قوله غموف) بأن  
لا يندر الموت منه حل  
وفي شرح م ر ان  
الخوف ما يكثر فيه  
الموت عاجلا وان خاف  
الخوف عند الاطباء  
فلا يشترط في كونه  
غموفا غلبة حصول  
الموت بل عدم ندمه  
كالبرسام الذى هو  
مرض في جيب القلب  
أو الكبد يسبب آثره  
الى السعال كاختلاصه  
الى الامام وأقره وهو  
لغة محداه (قوله)  
وعقبت المستوفاة اعلم  
أن الوصية بنحو الثلث  
لنحو مستوفاه  
صحيحة وان تأخر العتق  
والتملك عن موت  
الموصى وتقدم سبب  
ذلك المستوفاة بالوصية  
لها لا يمتنع تأخر عتقها  
بموت سيدها خلافا  
لمسابق في ذهن بعض  
الطلبة ونحو عليه عدم  
صحة وصية السيد  
استوفاه

(و) ينحو (يبحر ومن) ولو بالقبول (عرض عليه) وتوكيل فيه (و) نحو (غراس) في أرض أوصى بها بخلاف زرعه بها ولو اخص نحو الغراس بعض الأرض اخص الرجوع بمحله وليس من الرجوع انكار الموصى الوصية إن كان الأرض ولو أوصى بشئ من أوصى به لعدم وفائس رجوعا بل يكون ينحو تصديق ولو أوصى به ثالث كان بينهم أثلاثا وهكذا قال الشيخ زكريا في شرح المنهج ولو أوصى به جماعة ثم تمسك فليس له إلا حصون تضمن الثانية الرجوع عن بعض الأولى قال النووي (وتنفع ميتا) من ولدت وغيره (صدقة) عنه ومنها وقف لمصنف وغيره وبناء مسجد وحفر بئر وغرس شجرة منه في حياته أو من غيره عنه بعد موته (ودعاء) له إجماعا وصح في الخبر أن الله تعالى يرفع درجة العبد في الجنة باستغفار والده له وقوله تعالى - وأن ليس للإنسان إلا ما سعى - عام مخصوص بذلك وقيل منسوخ ومعنى نفعه بالصدقة أنه يصير كأنه صدق قال الشافعي رضي الله عنه - واسع فضل الله أن يثيب المصدق أيضا ومن ثم قال أصحابنا ليس له نية الصدقة عن أبيه مثلا فإنه تعالى يثيبهما ولا ينقص من أجره شئ ومعنى نفعه بإستاء حصول المدحوق له إذا استجيب واستجابته محض فضل من الله تعالى أما نفس الدعاء وثوابه فهو لداعي لأنه شفاعته أجراها للشافع وتقصودها للشفوع له ثم دعاء الولد يحصل ثوابه نفسه والوالد الميت لأن عمل والده لتسبب في وجوده من جهة عمله كما صرح به خبر يقطع عن ابن آدم الأمن ثلاث ثم قال أو أراد صالح أي مسلم يبعوله جعل دعاءه من عمل الولد أما القراءة فقد قال النووي في شرح مسلم الشهور من ذهب الشافعي أنه لا يصل ثوابها إلى الميت وقال بعض أصحابنا يصل ثوابها للميت بمجرد قصدته بها ولو لم يها وعليه الأئمة الثلاثة واختاره كثير من أئمتنا واعتد به السبكي وغيره فقال والشيء دل عليه الخبر بالاستنباط أن من قرأ آنا فصدقه نفع الميت نفعه وبين ذلك وحل جمع عدم الوصول الذي قاله النووي على ما ذكرنا في بعضه الميت ولم نوافق في ثواب قراءته أو نوله ولم يدع وقد نص الشافعي والأصحاب على نوب قراءة ما تيسر عند الميت والدعاء عقبها أي لأنه - عند أبيه لا إلا - ولأن الميت تناله بركا قراءة كل شيء للحاضر قال ابن الصلاح ويبنى الجزم بنفع الأهم وأصل ثواب ما قرأه أي مثله فهو المراد وإن لم يصح به لفلان لأنه إذا نفعه الدعاء بما ليس لداعي فبالله أولى ويجري هذا في سائر الأعمال من صلاة وصوم وغيرهما

### (باب الفرائض)

أي مسائل قسم الميراث جمع فرقة بمعنى مفروضة والفرض لغة التقدير وشرعا هنا نصيب مقدر للوارث وهو من الرجال عشرة ابن وابنه وأبواؤه وأنهم مطلقا وابنه الأمن الأم وعمها ابنة الإلام وزوج وذو لاء ومن النساء سبع بنت وبنت ابن وأم وحنة وأخت وزوجة وذات لاء ولو فقد الورثة كلهم فأصل المذهب أنه لا يورث ذوات الأرحام ولا يرد على أهل الفرض فيما لا يوجد بعضهم بل للميت المال ثم إن لم ينظم بيت المال رتبا ضل عنهم عليهم غير الزوجين بنسبة الفرض ثم ذوى الأرحام وهم أحدهم ولد بنت وأخت وبنت أخ وعمه لأم وخال وخالة وعمه وأن أم وأبي وأولاد أخ لأم (الفروض) المقننة (في كتاب الله) ستة ثلثان ونصف وربع وثلث وثلث وسدس (الثلثان) فرض أربعة (الثلثين) فأكثر (من بنت وبنت ابن وأخت لأبوين ولأبوين ولأبوين ولأبوين) من البنت وبنت الابن والأخت لأبوين ولأب (أخ سوري) له في الرتبة والأدلاء فلا يصيب ابن الابن البنت ولابن ابن الابن بنت ابن لعلم المساواة في الرتبة ولا يصيب الأخ لأبوين لاخت لأب ولا الأخ لأب لاخت لأبوين لعلم المساواة في الأدلاء وإن تساوى في الرتبة (و) حسب (الآخرين) أي لاخت لأبوين ولأب (الأوليان) وهما البنت ولابن الابن والمعنى أن لاخت لأبوين ولأب مع البنت أو بنت الابن تكون حصة فتسقط لأخت لأبوين ولأب اجتمعت مع بنت أو بنت ابن أما لأب كإسقاط الأخ لاخت لأب (وصف) فرض خمسة (مات) أي لمن ذكر حال كونهم (منفردات)

(قوله الفرائض) قد

ورد الحديث على تعليم

الفرائض وتعليمها في

خبر ضعيف قلوا

الفرائض وعلوها

فإنه نصف الميراث أي

صنف منه أوله

فالموت المقابل للحياة

وهو أول ما يقع من

أشئ أي يموت أمه

وصح تعلموا الفرائض

وعلموه فإني أصرو

مقبوض وإن الميراث

مقبوض وتظهر الدخان

حتى يختلف الرجلان

في الفريضة فلا يجدان

من يقضي بينهما أم

عن أخواتهن وعن مصهبن (وزوج ليس زوجة فرع) وارث ذكر كان أو أختي (وربع) فرض اثنين  
 (له) أي الزوج (معه) أي مع فرعها (و) ربع (لها) أو زوجة فأكثر (موتة) أي دون فرع له (وثن  
 لها) أي للزوجة (معه) أي مع فرع زوجها (وثالث) فرض اثنين (لأم ليس ليتهما فرع) وارث (والاعدد)  
 اثنان فأكثر (من أخوة) ذكر كان أو أختي (ولوليسها) أي ولي أي أم فأكثر يستوي فيه الذكر والأخت  
 (وساكن) فرض سبعة (لأب وجد ليتهما فرع) وارث (ولأم ليتهما ذلك أو عدد من أخوة) وأخوات إناث  
 فأكثر (وجدة) أم أب وأم وان علنا سواء كان معها أو لم يكن أم لا هذا إن لم يتعدل ذكر بين اثنين فإن أدلت  
 به كأم أبي أم لم ترث بخصوص القرابة لانها من ذوى الأرحام (و بنت ابن فأكثر مع بنت أو بنت ابن أعلى)  
 منها (وأخت) فأكثر لأب مع أخت لأبوين وواحد من ولدهما ذكر كان أو غيره (وثالث باقي) بعد فرض  
 الزوج أو الزوجة (لأم مع أخت زوجين وأب) لثالث الجميع ليأخذ الأب مثل ما أخذ الأم من كانت مع زوج  
 وأب فالتسعة من ستة للزوج ثلاثة والأب اثنان والأم واحد وإن كانت مع زوجة وأب فالتسعة من أربعة  
 للزوجة واحد والأم واحد والأب اثنان واستيقوا فيها لفظ الثالث محافضة على الأب في عواقبه قوله تعالى  
 - وورثه أبوه فلامه الثالث - والألفا ناخذها في الأولى سلس وفي الثانية ربع (ويحبب ولها بن ابن أو  
 ابن ابن أقرب منه) ويحبب (بجد أب) ويحبب (بجد أم) لأنها أدلت بها (و) جدة (لأب باب)  
 لانها أدلت به (وأم) بالأجداد (و) يحبب (أخ لأبوين باب وابن وابنة) وإن نزل (و) يحبب (أخ لأب  
 بهما) أي بأب وابن (و) بأخ لأبوين (و) بأخت لأبوين معها بنت أو بنت ابن كإسائي (و) يحبب (أخ  
 بأب لأم) وأبوه وإن علا (وفرع) وارث لغيره وإن نزل ذكر كان أو غيره (و) يحبب (ابن أخ لأبوين  
 بأب وجد وابن) وابنه وإن نزل (أخ لأبوين) أولاد (و) يحبب (ابن أخ (لأب بهؤلاء) الستة (وابن  
 أخ لأبوين) لانه أقوى منه ويحبب عم لأبوين بهؤلاء التسعة (وابن أخ لأبوين أولاد وعم لأب بهؤلاء  
 الثمانية (وبم لأبوين وابن عم لأبوين بهؤلاء التسعة (وبم لأب وابن عم لأب بهؤلاء العشرة (وابن عم  
 لأبوين ويحبب ابن ابن أخ لأبوين وابن أخ لأب لانه أقرب منه ونسب الابن ابن أو بنتين فأكثر لغير  
 ان لم يصعب أخ وابن عم فإن صعبت به أخذت معها باقي البنين بالتصيب والأخوات لأب بائنتين  
 لأبوين فأكثر لا أن يكون معهن ذكر فيصهبن ويحببن أيضا بأخت لأبوين معها بنت أو بنت ابن  
 \* واعلم أن ابن الابن كالابن لأنه ليس له مع البنت مثلهما والجدة كالأم لأنها لارثا لثالث ولثالث الباقي  
 بل فرضها دائما السدس والجدة كالأب الأم لا يحبب الأخوة لأبوين أولاد وبنت الابن كالبنات لأنها  
 تحبب لابن والأخ لأب كالأخ لأبوين لأنه ليس له مع الأخت لأبوين ثلاثة (وماضل) من التركة  
 عمره فرض من محاب الفروض (أو الكل) أي كل التركة ان لم يكن له ذوفرض (لصبة) ويسقط عند  
 الاستغراق (وهي ابنه) بعد (ابنه) وإن سفل (فأب أبوه) وإن علا (فأخ لأبوين) أخ (لأب فبنوها)  
 كذلك (فم لأبوين فلا بنوها) كذلك نعم الأب ثم بنوه ثم عم الجدة ثم شوه وهكذا (ف) بعد عصبة  
 النسب عصبة الولاد وهو (معتق) ذكر كان أو أختي (ه) بعد المقتق (ذكر وعصبة) فدون اناتهم ويؤخر  
 هنا الجد عن الأخ وابنه فمقتق المقتق عصبة (فما واجتمع بنون وبنت أو أخوة وأخوات فالتركة) لم  
 (لذكر مثل حظ الأنثيين) فضل الذكر بذلك لاختصاصه بزوج مالا يوزم الاثني من الجهاد وغيره وولد  
 ابن كره وأخ لأب كأخ لأبوين فهذا

(قوله فرع وارث أم)  
 الفرع الصغير هو وارث  
 نسحو قتل أولاد مختلف  
 دين فوجده كصحة  
 (قوله في الأولى) أي  
 سورة زوج وأب وأم  
 (قوله وفي الثانية) هي  
 زوجة وأب وأم (قوله  
 ابن) أي وإن انفرد  
 لانه يحسد الجميع

(فصل) في بيان أصول المسائل \* (أصل المسئلة عدد الرؤس ان كانت الورثة مصبات) كثلاث بنين أو  
 أعمام فأصلها ثلاثة (وفتر ذلك أن اثنين ان اجتمعا) أي الصنفان من نسب في ابن وبنت يقسم للتروك على  
 ثلاثة لأن اثنين والبن واحد ومخرج الفروض اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية وتعاشر وأربعة

وعشرون فان كان في السنة فزناها كثيراً كتي عند تعامل الخرجين بالدمها كصفيق في مسئلة زوج وأخت فهي من الاثنين وعند تعاملها بأكثرها كسدس وثلاث مسئلة أم ولد لها وأخ لأبوين وأولاد فهي من ستة وكذا يكتفي بزوجة وأبوين وعند نواظهما مضروب وفق أحدهما في الآخر كسدس وغن في مسئلة أم وزوجة وابن فهي من أربعة وعشرين حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف الستة أو اثني عشر في الآخر وعند ثنيتهما مضروب أحدهما في الآخر كثلث وربع في مسئلة أم وزوجة وأخ لأبوين وأولاد فهي من اثني عشر حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (وأصل) مسئلة (كل فرصة فيها نصفان) كزوج وأخت لأب (أو نصف ومات) (كزوج وأخت لأب (اثنتان) مخرج النصف (أو فيها (ثلاثان) وثلاث) كأختين لأب وأختين لأم (أو ثلاثان ومات) (كبنين وأخت لأب (أو ذلك ومات) (كأم وعم (ثلاثة) مخرج الثلث (أو فيها (ربع ومات) (كزوجة وعم (أربعة) مخرج الربع (أو فيها (سدس ومات) (كأموهان (أو سدس وثلاث) كأم وأختين لأم (أو) سدس (وثلاثان) كأم وأختين لأب (أو) سدس (ونصف) كأم وبنت (ستة) مخرج السدس (أو فيها (غن ومات) (كزوجة وابن (أو) غن (ونصف ومات) (كزوجة وبنت وأخت لأب (ثمانية) مخرج الثمن (أو فيها (رب وسدس) (كزوجة وأخت لأم (اثنا عشر) مضروب وفق أحد الخرجين في الآخر (أو فيها (غن وسدس) (كزوجة وجدة وابن (أو) ستة وعشرون) مضروب وفق أحدهما في الآخر (وتقول) من أصول مسائل الترافض ثلاثة (ستة) عشرة (وتروا شفا فصولها إلى سبعة كزوج وأختين لغير أم وإلى ثمانية كأم وأم وإلى تسعة كأم وأخت لأم وإلى عشرة كأم وأخت لأم (د) تقول (اثنا عشر السبعة عشر (وتروا) فصولها إلى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين لغير أم وإلى خمسة عشر كأم وأخت لأم وإلى سبعة عشر كأم وأخت لأم (د) تقول (أربعة وعشرون لسبعة وعشرين) فقط كبنين وأبوين وزوجة لابنتين ستة عشر ولأبوين ثمانية ولزوجة ثلاثة وتسمى بالزيرة لأن علياً رضي الله عنه كان يخطب على منبر الكوفة ثلاثاً لخدمة أبي بكر بن أبي قحافة فبجزى كل نفس بمائتي إليه المائتين والرحمى فسل حيث عن هذه المسئلة فقال أرحم الراحمين المرأة تسعاً ونصفي في خطبته وأما علو اليدخل القص على الجميع كالأب والابن والوصايا إذا ناضق المال عن قدر حتمهم (فصل) صح إباحة عهرهم بأرءفك هذا أو استعطفك وبخلفه معية وبجرم على عاين عن حفظ الودية أخذها وكره على غير واثق بأمانته ويضمن ويدين بإباحة غيره ولو ناضق بالذم من المال لا لأن كان لغير كرض وسفر وخوف وسرق واشراق سفر على خواب وبوضع في غير حوز مثلها ونقلها إلى الدون حوز مثلها وبترك دفع مثلها كتهو في ثياب صوف أو ترك لبسها عند حاجتها ويعدل عن الحفظ المأمور به من المال ويحصد ما تأخير تسليمها للمالك إلا بعد ما يطلب مالكها وإتباع بها كلبس وركوب بلا غرض للمالك وبأخذهم بملأ من كيس فيه دراهم مودعة عنده وإن رد إليه مثله ضمن الجع إذا لم يميز لهمهم للردود عن البقية لأنه خلطها بماله نفسه بالتمييز فهو مدمر فإن تميز بنحو سكة أو رد إليه عين الدرهم ضمنه فقط وصدق ودين كوكيل وعرىك وعامل قراض يمين في دعوى ردّها على مؤتمنه لأعلى ولرثه وفي قوله مالك عندي ودية وفي تلفها مطلقاً أو بسبب خفي كسرة أو بظاهر كرق في حرف دون عموم مكان عرف مجرّمه لم يخلع حيث لا تهمه (قاعدة) الكسب حرام وقديح كما إذا سأل ظالم عن ودية يريد أخذها فيجب أنكارها وإن كذب والمخلف عليه مع التورية وإذا لم ينكرها ولم يتعصم من اعلامه بهاجمه ضمن وكذا لو رأى مصوماً اختفى من ظالم يربطه وقديح وجو كما إذا كان لا يتم مقصود حوب وإصلاح ذات البين ولزاد زوجة الأب لا يملك قباح ولو كان تحت يده ودية لم يعرف صاحبها وأيس من معرفته بصد البعث التام صرفه أو فاجب على الأمام الصرف فيه وهو أمهم صالح المسلمين مقدماً أهل الضرورة

(قوله) فإن كان في  
للسنة فرضان (الح)  
هذا شروع في تصحيح  
للسائل والحاصل أن  
الفرضي أول ما ينظر  
إلى خروج الفروض  
للكرة الموجودة في  
الساعة فإن وجدها  
متناهية كسنتين  
وثنتين أخذ من  
الثلثين واحدا وإن  
وجد الخارج متناهية  
فأخذ من أسفرها  
أصغرها لو زيد  
بالتصنيف أخذ الأكبر  
وإن وجدها متوافقة  
كخروج الربع والدرج  
أخذ وفق أحدهما  
وضربه في كامل الآخر  
فما حصل جعله أصلا  
للساعة وإن كان بينهما  
تباين كخروج النصف  
والثلث فيضرب كامل  
أحدهما في كامل  
الأخر فيعمل للمحصل  
أصلا للساعة ثم متى  
حصلت الساعة من أصلها  
واقسمت على الزيادة  
فلا يتسكن شيء غير  
ذلك (قوله) ويضمن  
ويعمل بإضمار غيره

وشدة الحاجة لاقى بناء نحو مسجد فان جعل ملاك كرهه لثقله على المصالح الواجبة التقدم والاروع الامر اولى  
**(فصل)** لو انتقل شيئا ليعيشي فساد كنفه ونحاس بجارة أو مغارة عرصة في الاسواق وأبواب  
 المساجد فان ظهر ملكه والتمسكه بلفظ تمسكت وان شاء باعه وحفظ ثمنه أو ما عيشي فساد كهرمة  
 وبقر وفاكة وربط لا يمتنع فيه منقطع بين أكله وتمسكه وبم قيمته وبين بيعه ويعرفه ببيعده  
 لئلا يملك منه بعد التبرع فان ظهر ملكه أعطاه قيمته ان أكله أو ثمنه ان باعه وفي التبرع بعد الاكل  
 وجهان أحدهما في البقرة وجوبه وفي المغازة قال الامام الظاهر انه لا يجب لانه لا فائدة فيه ولو وجد بيته  
 درهما مثلا ويجوز أنه لم يدخله عنده لم كالتقطه قاله الفقهاء ويعرف حق لا يرض عنه غالباً وقيل  
 هو درهم زماناً بظن أن فاقده يعرض عنه بصد غالياً ويختلف ذلك باختلاف المال فذا في القصة حالا  
 والتعب نحو ثلاثة أيام أماما يعرض عنه غالباً كحبة زبيب استدبه واجده بالعرف ومن رأى القطة  
 فرفعها رجليه يعرفها وزكها لم يضمنها ويجوز أخذ نحو متاع المصايد التي اعتيد الاضرار منها ولو ما  
 فيه زكاة خلاها للزكشي وكذا برادة الحدادين وكسرة خبز من رشيد ونحو ذلك ما يعرض عنه عادة  
 فيملكه أخذه وينفذ تصرفه فيها أخذاً بظاهر أحوال السلف ويعزم أخذ تمسكاً ان حوّل عليه وسقط  
 داخل الجدل قال في المجموع ما سقط خارج الجدل ان لم يعتد باحتماله حرم وان اعتيد حل حمل العادة للمسترة  
 الغلبة على الظن لإحتماله

### (باب النكاح)

وهو إجماع الغم والاجتماع ومنه قولهم تناكحت الأشجار إذا غاملت وانضم بعضها إلى بعض \* وشرعاً عقد  
 يتضمن لإباحة وطء بلفظ النكاح أو تزويج وهو حقيقة في العقد مجز في الوطء على الصحيح (سن) أي  
 النكاح (لذائق) أي محتاج للوطء وان اشتغل بالمعادة (قادر) أي مؤتمن من مهر وكسوة فصل تمكين وثيقة  
 يومه للإخبار الثابتة في السن وقد أوردت جهة منها في كتابي أحكام أحكام النكاح ولما فيه من حفظ الدين  
 وقضاء النسل وأما الثاني العايز عن المؤن فالاولى تركه كسر حاجته بالصوم لا بالسواء وكره لما عزم من المؤن  
 غير باقي ويجب التذرع حيث تدب (و) سن (نظر كل) من الزوجين بعد العزم على النكاح وقبل الخطبة الاخر  
 (غير عورة) مقررة في شروط الصلاة فينظر من الحرة وبهها يعرف جاهها وكيفية ظهرا وبطنها يعرف  
 خصوصاً بدنها ومن يهراق ما عدا ما بين السرة والركبة وهما نظران منه ذلك ولا بد في حل النظر من يقين  
 حلوهما من نكاح وعدة وأن لا يضرب على ثمنه أنه لا يجب ونغب لمن لا يتيسر له النظر أن يرسل نحو امرأة  
 لتأملها وتفحصه وخرج بالنظر المس فيحرم إذا الحاجة اليه (مهمة) يحرم على الرجل ولو شيخاً ما اعتمد  
 نظريته من بدن أجنبية حرة أو أمة بلغت حداً انتهى فيه ولو شوهاء ومجوزة وتمسكه خلافاً للعاوي  
 كراهي وان نظر بغير شهوة أومع من الفتنة على المعتد لا في نحو امرأة كما أقر بعضه واحد وقول الاسنوي  
 تبعاً للروضة الصواب حل النظر إلى الوجه والكفين عند أمن الفتنة ضعيف وكذا اختيار الأخرى قول  
 جمع محل نظريته وكشفه يجوز يؤمن من نظرها الفتنة ولا يحل النظر إلى عرق الحرة ورأسها قطعاً وقيل  
 يحل مع الكراهة النظر بلا شهوة وخوف فتنة إلى الأمة الاما بين السرة والركبة لانها عورتها في الصلاة  
 وليس من العورة الصوت فلا يحرم سماعه الا ان خشي منه فتنة أو لثمة كما يحتمل الزكشي وأقوى بعض  
 المتأخرين يجوز نظر الصغير للنساء في الولائم والافراح والمعتمد عند الشيخين علم جواز نظر فرج  
 صغيرة لا انتهى وقيل يكره ذلك ومصحح المتولى حل نظر فرج الصغير إلى التحيز وجزءه غيره وقيل يحرم  
 ويجوز لنحو الام نظر فرجيهما ومسه زمن الرضاع والقرينة الضرورية والمعتد العمل بالنظر إلى سببته المتصفة  
 بالعدالة ما عدا ما بين السرة والركبة كهي والحرم ولو طسقا أو كراهة انظر ما وراء سرة وركبة منها كنظرها

(فصل) كل من

ضمن الوديعة بالانكاح

ضمنها بالتبرع الا

الصبي المبرقانه ضمنها

بالانكاح في الاظهر ولا

يضمنها بالتبرع قطعا

لان المقرب هو الذي

أودعه (قوله عرته)

أي وجوباً ان لقط

لحظ فان لقط غنيمة

امتنع فربها لاجل

الملك ولودفع قسطة

تقاضى لزم قبولها

وليعرف الا لقط جلس

ماقطه وصفته وقطره

وكاهه ثم يرضى نحو

سوق (قوله النكاح)

قال البقعي ليس لنا

عبادة شرعت في عهد

آدم ثم استمر في الجنة

الا الايمان والنكاح

اه أشباه وحيارة

شيخنا البيهقي

يجوز للإنسان النكاح

أي في الجنة ولو لحارمه

ما عدا الأصول والفروع

فلا ينكح أمه ولا بنته

(قوله أي محتاج) قال

في المقي ولو خصيا كما

اقتضاه كلام المحقق



إليه ويحرم ومماثل من ما وراء السرة والركبة نعم من ظهر أو ساق محرمه كأمه و بنته وعكسه لا يحل الا  
 حاجة أو شدة وحيث حظر حرمه بلحاظ لانه أبلغ في اللذة نعم يحرم من وجهه الأجنبية مطلقا  
 وكل ما حرم نظره منه أو منها متعلا حرم نظره متصلا كقائمة يد أو رجل وشعر امرأة وعانة رجل فيجب  
 مولاهما به وتحتجب بوجوبه بالسلعة عن كافر فوكذا عقيقة عن فلسقة أى بسحاق أو زنا أو قيادة و يحرم  
 مضاجعة رجلين أو امرأتين عاريتين في ثوب واحد وإن لم يمس أو تباعدوا مع اتحاد الفرائض خلافا للسبكي  
 وبحسب استثناء الأب أو الأم لغيره بعيد جدا • ويجب التفريق بين ابن عشرين وأبوه وأخوته في  
 المضجع وإن نظره فيه بعضهم بالنسبة للأب أو الأم ويستحب تصافح الرجلين والمرأتين إذا تلاقيا و يحرم  
 مصافحة المرأة لرجل كمنظره بشهوة ويكره مصافحة من به عاهة كالإبرص والأجذم ويجوز نظره المرأة  
 عند المعاملة يبيع وغيره بالحاجة إلى معرفتها وتعاممها يجب قلعه كالتفاحة دون ما يسمن على الأوجه والشهادة  
 تحملا وأداما أو عليها وتعمد النظر للشهادة لا يضر وإن تسرع وحود نساء أو عمار يشهدون على الأوجه  
 (و) يسمن (خطبة) بضم الخاء من الولي (هـ) أى النكاح الذى هو الهبة بأن تكون قبل إيجابه فلا تندب  
 أخرى من الخطب قبل قوله كالحصة في المنهاج بل يستحب تركها خوفا من خلاف من أهلها كما صرح  
 به شيخنا وشيخنا زكريا رحمنا الله سكن النوى في الروضة وأصلها بدم أو تسمن خطبة أيضا بل الخطبة  
 وكذا قبل الإجابة فيبدأ كل واحد منهما على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ثم يوصى  
 بالتقوى ثم يقول في خطبة الخطبة بشت كبراغبا في كرميتكم أو فتاكم وإن كان وكلا قال جاءكم موكلى  
 أو جئتكم عنه خالبا كرميتكم فيخطب لولى أو نائبه كذلك ثم يقول استم بمغروب عنكم • ويستحب  
 أن يقول قبل العقد أن زوجك على ما أمر الله عز وجل من أمساك معروف أو تسريح احسان (فروع)  
 يحرم التصريح بخطبة العتقة من غيره رجعية كانت أو نائبا بطلاق أو فسخ أو موت ويجوز التريض  
 بها في عدة غير رجعية وهو كانت جبهة ورب راغب فيك ولا يحل خطبة المطلقة منه ثلاثا حتى تتحلل  
 وتنقضي عدة الحمل إن طلق رجعيا والأجزاء التريض في عدة الحمل و يحرم على عالم خطبة الغير والأجانية  
 خطبة على خطبة من جازت خطبته وإن كرهت فقد صرح لفظا بإجانبته الإباحة من غير خوف ولا حياء  
 أو باهرضه كأن طال الزمن بعدا بإجانبته ومنه فدهر البعيد ومن استشير في خالاب أو نحو عالم يريد الاجتماع  
 به ذكر وجوبا مساوية بصدق بذل النصيحة الواجبة (ودينة) أى نكاح المرأة الثانية التي وجدت فيها صفة  
 المدللة الأولى من نكاح الفاسقة ولو بغير محو زنا أو غير المتفق عليه فاطفر بذات الدين (ونسبية) أى معروفه  
 الأصل وطبيعتها نسبتها إلى العلماء والصالحاء أولى من غيرها لغير تحريم الطهارة ولا تضعوها في غير الألفاء  
 وتكره بنت الزنا والفارق (وجيلة) أولى لغير غير النساء من تسرا إذا نظرت (و) قرابة (بعيدة) عنه ممن  
 في نسبه أولى من قرابة قرينة أو أجنبية لأنصف الشهوة في القرينة فيجب الولد تحفيما والقرينة من هي  
 في أول درجات العمرة والحوالة والأجنبية أولى من القرابة القرينة ولا يشك ما ذكر برزج النهي ﷺ  
 زينب مع أنها بنت عمته لانه تزوجها يانا للحوار ولا تزوج على فاطمة رضى الله عنها لأنها بعيدة إذ  
 هي بنت ابن عمه لا بنت عمه (وبكر) أولى من الثيب للإمريه في الإخبار الصحيحة إلا لعذر كضعف آلتهم  
 الافتراض (ولود) وودود (أولى) للإمريه ما يعرف بذلك في البكر بأقربها والاولى أبنا أن تكون  
 وافر العقل وحسن الخلق وأن لا تكون ذات ولد من غيره إلا لمصلحة وأن لا تكون شقراء ولا طولية  
 مهزولة النهى عن نكاحها ومحارباة جميع ما مر حيث لم تنقض الحقة على غير متصفة بها والأفصى أولى  
 قال شيخنا في شرح المنهاج ولو تعارضت تلك الصفات فالتى يظهر أنه يقدم الدين مطلقا ثم العقل وحسن  
 الخلق ثم الولادة ثم النسب ثم البكرة ثم الجمال ثم المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده اه وبزم في شرح

(قوله مساوية) يفتح  
 الليم صيو به أى ذكر  
 صيو به الشرعية وكذا  
 العرفية فيما يظهر أخذنا  
 من الخبر الآتى وأما  
 معاوية فمعاوية لا مال  
 له هذا لأن لم يزوج  
 المستشير بقول المستشار  
 ما يصلح كقوله النوى  
 كالفردى والاقصر  
 المستشار على أقل ما  
 يزوج به المستشير

الارشاد بتقدم الولادة على العقل ونسب الولي عرض موليت على ذوى الصلاح \* ويسن أن ينوي النكاح السنة وصون دينه وأمنائه عليه أن قصد بطلان من نحو عقد أو وصالح وأن يكون العقد في المسجد وبوم الجمعة وأول النهار وفي شوال وأن يدخل فيه أيضا (أركانه) أي النكاح خمسة (زوجة وولي وشاهدان وصيغة وشرط فيها) أي الصيغة (إيجاب) من الولي وهو (كزوجتك أو أنكحتك) موليتي فلانة فلا يصح الإيجاب إلا بأحد هذين الظنين فغير مسلم اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله وهي ماورد في كتابه ولم يرد فيه غيرهما ولا يصح بأزواجك وأنكحك على الأوجه ولا بكناية كأهلك ابنتي أو عقدتها لك (وقبول متصل به) أي بالإيجاب من الزوج وهو (كزوجتها أو أنكحتها) فلا بد من دال عليها من نحو اسم أو ضم أو إشارة (أوقلت أو رضيت) على الأصح خلافا للسبكي لأفعلت (نكاحها) أو تزويجها أو قلت النكاح أو التزويج على المعتمد لأجبت ولا قبلها مطلقا أي المنكوحه ولا قبلت أي النكاح والاولى في القبول قبلت نكاحها لانه القبول الحق في (وصح) النكاح (تبرجة) أي تبرجة أحد اللغتين بأي لغة ولو بمن يحسن العربية لكن بشرط أن يأتي بما يهذه أهل تلك اللغة صريحا في لغتهم هذا أن فهم كل كلام نفسه وكلام الآخر والشاهدان وقال العلامة التتبي السبكي في شرح المهاج ولو نوطا أهل قطر على لفظ في إرادة النكاح من غير صريح تبرجة لم ينقد النكاح به اء وللمراد الترجمة تبرجة معناه القوي كالمص فلا ينقد باللفظ اشتهرت في بعض الاقطار بالنكاح كما أقره شيخنا المحقق الرضوي ولو عقد القاضي النكاح بالصيغة العربية ليجوز لا يعرف معناها الاصل بل يعرف أنها لموضوعة أحد النكاح صح كذا أقربه شيخنا والشيخ عطية وقال في شرح الارشاد للمهاج انه لا يصح لحن الهوى كفتح ناء النكاح وإبدال الجيم زاي أو عكسه \* وينقد بإشارة أخوس مفهومة وقيل لا ينقد النكاح إلا بالصيغة العربية فعليه يصبر عند الجحش إلى أن يتم أو يوكل وحكي هذا عن أحد وخرج بقولي متصل ما إذا تخلل لفظ أجنبي عن العقد وأن قل كأنتكحتك ابنتي فأسر من باهرا ولا يصح تخلل خطبة خفيفة من الزوج وأن قلنا بعدم استعجابها خلافا للسبكي وابن أبي شريف ولا قتل قبلت نكاحها لانه من مقتضى العقد أو أوجب مخرج عن إيجابه أو رجعت لأذنه في إذنها قبل القبول أوجبت وأرادت امتنع القبول (مخرج) لو قال الولي تزوجتكها بهر كذا فقال الزوج قبلت نكاحها ولم يقل على هذا الصديق صح النكاح بهر المثل خلافا للبارزى (لا يصح النكاح مع تطبيق) كالبيع بل أولى لأخصاصه بمزيد الاحتياط كأن يقول الابن لآخر أن كانت بنتي المقت واعتدت ففقدت زوجتكها فقبل ثم بان اقضاء عدتها وأنها أذنت فلا يصح لفساد الصفة بالتعليق ويبحث بعضهم الصحة في أن كانت فلانة موليتي ففقدت زوجتكها وفي تزوجتك أن شئت كالبيع إذ لا تطبيق في الحقيقة (و) لومع (تأقبت) بالنكاح عدة معلومة أو مجهولة فيفسد صحة الهوى عن نكاح المتعة وهو للوقت ولو بألف سنة وليس منه ملو قال تزوجتكها لمدة حياتك أو حياتها لانه مقتضى العقد بل يبقى أثره بعد الموت ويأخره في نكاح المتعة للمهر والنسب والعدة ويقط الحضانة عفديا وشاهدان فإن عقد بينه وبين المرأة وجب الحضانة ولو وحيد وجب الحد لثبت المهر ولما بعده وينقد النكاح بالذك كرهه في العقد بل يسن ذكره فيه وكراهه أخاؤه عنه نعم لو زوج أمته بعد لم يستحب (و) شرط في الزوجة أي المنكوحه (خلو من نكاح وعدة) من غيره (وتعين) لها تزوجتك إحدى بنتي لطل ولومع الإشارة ويكتفي بتعين بوصف أو إشارة كزوجتك بنتي وليس لمغيرها أو التي في المهر وليس فيها غيرها أو هنده وإن سماها بغير اسمها في الكل بخلاف زوجتك فخطبة وإن كان اسم بنته لأن نون ياها ولو قال تزوجتك بنتي الكبرى وسماها باسم الصغرى صح في الكبرى لأن الكبرى قائمة بذاتها بخلاف الاسم فقدم عليه ولو قال تزوجتك بنتي خديجة فبانت بنت ابنته صح أن نون ياها أو عينها بإشارة أولم

(قوله ولا يضر تخلل خطبة لحن) المراد بالخطبة هنا الحمد لله والصلاة على نبيه والوصية بالتقوى لا غير (قوله وإن قلنا بعدم استعجابها) أي وهو المعتمد خلافا لما في الروضة فكل هذا يكون المطلوب للنكاح ثلاث خطب واحدة أو خطبة بالكسرة وثانية أو قبولها وثالثة من الموجب للعقد



أوجد منها شبهة أيضا أم لا لكن يحرم على الواطئ بشبهة نظر أم الموطوءة وبنتها ومسهما (فرع) لو  
 احتلقت محرمة بنسوة غير محصورات بأن يصبر عدهن على الأحاد كالف امرأة فنكح من شاء منهن إلى  
 أن يبقى واحدة على الأرجح ولن قدر ولو بسهوة على متينة الحل أو بمحصورات كعشرين بل مائة لم  
 ينكح منهن شيئا نعم إن قطع خبرها كسوداء اختلطت بمن لا سواد فيهن لم يحرم غيرها كالسوداء شيخنا  
 (فتاويه) اعلم أنه يشترط أيضا في النكوسة كونها مسلسلة أو كتابية خاصة فدية كانت أو حرة فتحل مع  
 الكراهة نكاح الاسرائيلية بشرط أن لا يعلم دخول أولها أبانها في ذلك للدين بعد بضع عيسى عليه السلام  
 وإن علم دخوله فيه بعد التحريف ونكاح غيرها بشرط أن يعلم دخول أولها أبانها فيقبلها ولو بعد التحريف  
 أن يجنبوا المحرف ولو أسلم كتابي وتحته كتابية دام نكاحه وإن كان قبل الدخول أو وثني وتحته وثنية  
 فتخلفت قبل السؤل نتجرت الفرقة أو بعده وأسلمت في العدة دام نكاحه والافارقة من اسلامه ولو  
 أسلمت وأصر عن السفر فإن دخل بها وأسلم في العدة دام النكاح والافارقة من اسلامها وحيث أدنا  
 لا يضرمقارنة مفسد هو زائل عند الاسلام ففقر على نكاح في عدة هي منقضية عند الاسلام وعلى غضب  
 سر في طرية إن اعتقدوه نكاحا وكانت الباطنة طاعة لله شيخنا ونكاح الكفار صحيح على الصحيح ولا  
 يصح نكاح الجنية كهكس على ما عليه أكثر المتأخرين (و) شرط (في الزوج تعيين) فزوجت بنتي أحدا  
 باطل ولو بع الأشارة (وعدم محرمة) كأنعت وجمعة أو غالة (المخطوبة بنسب أو رضاع تحت) أي تزوج ولو  
 في العدة الرجعية لأن الرجعية كالزوجة بدليل التوارث فإن نكح محرمين في عقد باطل فيها إذ لا مرجع  
 أو في عقدين باطل الثاني وصا به من يحرم الجميع بينهما كل امرأة يتنهما نسب أو رضاع يحرم تنكحهما إن  
 فرضت أحدهما ذكرًا ويشترط أيضا أن لا تكون تحت أربع من الزوجات سوى المخطوبة ولو كانت  
 أحدها من في العدة الرجعية لأن الرجعية في حكم الزوجة فلو نكح الآخر خاسمًا باطل في الخامسة أو في عقد  
 باطل في الجميع أو زاد البعد على اثنتين باطل كذلك أما إذا كانت محرمة للمخطوبة أو إحدى الزوجات الأربعة في  
 العدة الباتة فيصح نكاح محرمتها والخامسة لأن الباتة أجنبية (و) شرط (في الشاهدين أهلية شهادة)  
 تأتي شروطها في باب الشهادة وهو حرة كاملة ذكورة محقة وعدالة ومن لازمها الاسلام والتكليف  
 وسمع ونطق وبصر لما أتى أن الأفوال لا تثبت إلا بالبغاية والسمع وفي الإصحى وجه لأنه أهل للشهادة في  
 الجلالة والاصح لو أن عرف الزوجين ومثله من بظلمة شديدة ومعرفة لسان المتعاقدين (وعدم تنهما) أو  
 أحدهما (لأولادة) فلا يصح النكاح بمحضرة عديدين أو امرأتين أو طفتين أو أصميين أو أخرسين أو أعميين  
 أو من لم يفهم لسان المتعاقدين ولا بمحضرة متعينين لأولادة ولو وكل الأب أو الأم المنفرد في النكاح وحضر مع  
 آخر لم يصح لأنه ولي عاقد فلا يكون شاهدا ومن ثم لو شهد أخوان من ثلاثة وعقد الثالث بغير وكالة من  
 أحدهما صح والأفلا (فتاويه) لا يشترط الشاهد على أن معتبرة الاذن لأنه ليس ركن العقد بل هو شرط  
 فيه فلا يجب لأشهاد عليه أن كان الولي غيبًا كما وكذا أن كان حاكمًا على الأوجه ونقل في البحر عن  
 الأصحاب أنه يجوز اعتماد صبي أرسله الولي إلى غيره ليزوج موليته أي أن وقع في قلبه صدق الخبر (فرع) لو  
 زوجها ولو قبل بلوغ أدها لم يصح على الأوجه أن كان الاذن سابقا على حالة التزوج لأن العبرة في العقود  
 بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف (وصح) النكاح (بمستوري عدالة) وهما من لم يعرف طهارتها فسق كما  
 نص عليه واعتد مع جميع أهل الفقيه وبطلان السر بتجريح عدل وإذ اتب العاصم لم يلتحق بالمستور ويسن  
 استتابة المستور عند العقد ولو علم الحاكم فسق الشاهدين لم يمتثل في بين الزوجين ولو قبل الترافع إليه على  
 الأوجه ويصح أيضا بائني الزوجين أو علنهما وقدمهما كونه الأب شاهدا أيضا كان تكون بنته قنينة  
 وظاهر كلام الحنابلة بل صريحها أنه لا يلزم الزوج البحث عن حال الولي والشهود قال شيخنا وهو كذلك

(قوله لو اختلطت  
 محرمة) أي بنسب أو  
 رضاع أو مصاهرة أو  
 محرمة بسبب آخر  
 كاعلان أو توثن (قوله على  
 الأرجح) أي خلافا  
 للسبكي وقال الروياني  
 ورجحه أنه ينكح إلى  
 أن يبقى عدد محرم  
 فقط وعليه - وقل  
 الخطيب والدي مال له  
 حج هو ما جرى عليه  
 مؤلفنا اه (قوله  
 بمستوري عدالة) قيد  
 خرج بمستور الاسلام  
 والحرة بأن لم تعرف  
 حالتها منهما باطنا  
 وإن كان يمد كل أهل  
 مسلمون أو أحقر  
 لسهولة الوقوف على  
 الباطن فيها وكذا  
 البلوغ ومعه ما  
 نعم إن بائنا مسلمين أو  
 حرين أو بائنين مثلا  
 بأن اعتاده كالأول  
 الخشي ذكر ما به  
 ومثله حج

(قوله فلا لاية ففاسق)

وأما الكافر الأصلي

غير الفاسق في دينه

فليس الكافرة وإن

اختلف دينهما سواء

أكل الزوج مسلما

أو ذميا وهي حبيبة وأخير

عجبة قوله تعالى

«ولتين حكروا

بعضهم أولياء بعض -

للسلطة اجتماعا ولا

للسلم الكافرة إلا لأمم

أولياءه فانه زوج من

أولياءها ومن عضلها

وليها عموم الولاية اه

لأنه يظن وجود مفسد للعقد (وبأن بطلانه) أي النكاح (بحجة فيه) أي في النكاح من بينه أو علم حاكم  
(أو بأقرار الزوجين في حقهما بما يمنع محرم) أي النكاح كفسق الشاهد أو الولي عند العقد والرق والصبا  
لها وكوقعه في العدة وخرج في حقهما حق الله تعالى كان طلقها ثلاثا ثم اهاقا على فساد النكاح بشئ وما  
كر وأراد أن يحل جديده فلا يقبل إقرارهما بل لا بد من محلل للثمة ولا يحق الله ولو اهاقا عليه بينه لم تسمع  
أمايته للحسبة فتسمع نعم محلل مدم قبول إقرارهما في الظاهر أما في الباطن فالظن لما في نفس الأمر ولا يتبين  
البطلان بأقرار الشاهدين بما يمنع الصحة فلا يؤثر في الإبطال كما لا يؤثر فيه بعد الحكم بشئهما ولو أن الحق  
يسلمهما فلا يقبل قولهما أما إذا أقر به الزوج دون الزوجة فيفريق بينهما مؤاخذه له بإقراره وعليه نصف المهر  
إن لم يدخل بها ولا حكمة إذا قبل قوله عليها في المهر بخلاف ما إذا أقرت به دونها فيصدق هو بيمينه لأن  
الصحة بيده وهي تردها فلا تقبل به من طلق قبل طوع وعليه أن يطوئ الأقل من المسمى ومهر المثل  
ولو أقرت بالذنن ثم ادعت أنها إنما أدنت بشرط صفة في الزوج ولم توجد ونفي الزوج ذلك صدقت بيمينها فيها  
استظهره شيخنا (و) إذا اختلفا فادعتاهم محرمة بنحو رضاع وأنكر (حلفت مدعية محرمة) وصدقت  
وبأن بطلان النكاح فيفريق بينهما إن (لم تزنها) أي لزوج حال العقد ولاحقه لاجبارها أو أذنها في غير  
معين ولم تزنها بعد العقد بنفي ولا يمكن لاحتمال ما يقع مع عدم سبق مناهضة فهو كقولها ابتداء  
فلأن أختي من الرضاع فلا تزوج منه فإن رضيت ولم تستنر بنحو نسيان أو غلط لم تسمع دعواها (و) إن  
اعتذرت سمعت دعواها للمنفك ولكن (حاقصو) أي الزوج (لراضية اعتذرت) بنسيان أو غلط (و)  
شرط (في الولي عدالة وحرية ونكاح) فلا لاية لفاسق غير الأمام الأعظم لأن الفسق نقص يقدر في  
الشهادة فيمنع الولاية كقوله هذا هو النكاح الصحيح لا نكاح الأبوي مرشداً يصدل وقال بعضهم  
أهمل والذي اختارم النووي كإين الصلاح والسكينة ما أفتى به النجاشي من بقاء الولاية لفاسق حيث تنتقل  
لحاكم طلق ولو تاب الفاسق نوبة صحيحة زوجاً لعل ما اعتمد عليه شيخنا كغيره لكن الذي قاله الشيخان  
أنه لا يزوج بعد الاستبراء واعتمد السكينة ولا الرقية كذا أو بعض لقسمه ولا الهوى ومجنون لنقصهما أيضاً وإن  
تقطع الجنون قليلاً لزم مقتضى لسلب العبرة فيزوج الأب بعد زمنه فقط ولا ينتظر لاقائه نعم إن قصر زمن  
الجنون كيوم في سقنا تطورت إقامته وكذا الجنون ذوالم يشغله عن النظر بالصلحة ومحل النظر بنحو  
هرم ومن به - إلا فاقعة آثار غيبيل توجب حدة في الحلق (ويُنقل ضد ذلك) من العسق والرق والصبا  
والجنون (ولاية لا بعد) إلخ كما ولو في باب الولاء حتى لو أعتق شخص أمه ومات عن ابن صغير وأخ كبير  
كانت الولاية لإخ لا لحاكم على المعتد ولا ولاية أيضاً لأنني فلا تزوج امرأة نسها ولو بأذن من وليها ولا  
بناتها خلافاً لأبي حنيفة فيها ويقبل إقرارها كمنه به لمصدقها وإن كذبها وليها لأن النكاح حتى الزوجين  
فيثبت بصادقهما (وهو) أي الولي (أب) عند عدمه حساً أو شرعاً (أبوه) وإن علا (في زوجان) أي  
الأب والجد حيث لا عداوة ظاهرة (بكر) أو ثيباً بلا طوطم كن زالت بكارتها بنحو أصعب (بغير أذنها) فلا  
يشترط الإذن منها والله كانت أو غير بالغة لكال شفقتة وغيره الدار قطنى الثيب أحق بنفسها من وليها والسكر  
يزوجها أبوها (للكفاءة) موسر بمهر المثل فإن زوجها المجبر رأى الأب أو الجد لغير كشف لم يصح النكاح  
وكذا إن زوجها لغير موسر بالمهر على ما اعتمد عليه الشيخان لكن الذي اختاره جمع عتقون الصحة في  
الثانية واعتمد عليه شيخنا ابن زياد ويشترط لجواز مباشرته لذلك لالصحة كونه بمهر المثل الحال من فقد  
البلد فإن تنقيصه بمهر المثل من تعد البلد (فرع) لو أقر جبر بالنكاح لكفاءة قبل إقراره وإن أنكرته  
لأن من ملك الأنثاء ملك الإقرار بخلاف غيره (لا) زوجان (ثيباً بطوطم) ولو زنا وإن كانت ثيباً بقولها  
إن حلفت (الأبناها نطقاً) الخبر السابق (بالغة) فلا تزوج الثيب الصغيرة العاقلة الحرة حتى تبلغ لعدم

اعتبار لانها خلافا لآي حنفى رضي الله عنه (وتصدق المرأة بالانقة (في دعوى بكرة بلايين وثيوبة قبل عقد) عليها (بينها) وان لم تزوج ولم يذ كريبا فلا تسأل عن السبب الذى صارت به ثيبا وخرج بقول قبل عقد دعواها الثيوبه بعد ان يزوجها الاب بغير اذنها بكنه بكر فلا تصدق هي لما في تصديقهم ابطال النكاح مع ان الاصل بقاؤه البكره بل لو شهدت اربع نسوة بثبو بها عند العقد لم يبطال لاحتمال ازالها بنحو اصبح او خلقت بنوها وفي فتاوى الكمال الرداد يجوز للاب تزوج صغيرة أخبرته أن الزوج القضى طلقها لمطامها أى اذا غلب على ظنه صدق قولها وان عاشرها الزوج أياما ولا يتنظر بلوغها للزوج (ثم) بعد الاصل (عصبتها وهو) من على حاشية النسب فيقدم (أنه لا يورث فأخ لاب خفيوها) كذلك فيقدم بنو الاخوة لا يورثون ثم بنو الاخوة لاب (ثم) بعد ابن الاخ (ثم) لابون ثم لاب ثم بنوها كذلك ثم عم لاب ثم بنوه كذلك وهكذا (ثم) بعد فقد عصبة النسب من كان عصبة بولاء كترتيب أرثهم فيقدم (معتق فمصنائه) ثم معتق للمعتق ثم مصنائه وهكذا (في زيجون) أى الاولياء للذكور دون على ترتيب ولا ينسب (بالنقة) لا صغيرة خلافا لآي حنفية (بأن ثيب بوطه نطقه) غير المار قلنى السابق ويجوز لأن من لها بلفظ الوكالة كوكالته في تزويجى ورضيت بمن يرضاه أى أو بما يرضاه أى لا يماضيه أى لانها لا تعد ولان رضى أبى أو أى لتطبيق ورضيت فلا تزوجا أو رضيت أن تزوج وكذا بأذنته أن يعقد لى وان لم تذكر نكاحا على ما بحث ولو قيل لها أرضيت بالزوج فقالت رضيت كفى (وصمت بكر) ولو عتيقة (استؤذنت) في كشفه وغيره وان بكت لكن من غير صياح أو ضرب غداً خبر والبكر تستأمر واذا سكوتها وخرج ثيب بوطه من البكره بنحو اصبح فحكمها حكم البكر في الاكشافه السكوت بعد الاستئذان وينسب للاب والجدا مستندان البكر بالانقة تطيبا لظاهرها أما الصغيرة فلا تملكها ويبحث نذبه في الميزية وغيرهما الاشهاد على الاذن (فرع) لو أعتق جماعة أمثال شرط رضا كلهم فيكون واحدا منهم أو من غيرهم ولو أرافا حدم أن تزوجها تزوجها الباقون مع القاضى فان مات جميعهم كفى رضا كل واحد من عصبة كل واحد ولو اجتمع عدد من عصابات للمعتق في حرجه جاز أن يزوجها أحدهم برضاها وان لم يرض الباقون (ثم) بعد فقد عصبة النسب والولاء (فاض أو أتابه) لقوله وَالْأُولَى السلطان ولما من لاولى لها والمراد منه ولاية من الامام والقضاة وتوليهم (في زيج) أى القاضى (بكنه) لا بغيره (بالنقة) كانه في محل ولا يتصل بالعقد ولو جئنا به وان كان اذنها وهى خربة أما اذا كانت خربة من محل ولايته حاله فلا يزوجها وان أذنته قبل خروجها منه أو كان هو فيه لان الولاية عليها لاتعلق بالخطب وخرج بالانقة البنيمة فلا يزوجها القاضى ولو حنفيا لم يأذنه سلطان حتى فيه وتصدق للمرأة في دعوى البلوغ بمحض او امانه بلايين إذ لا يعرف الامنها لآي دعوى البلوغ بالنسب الا بينة خيرة تذكر عدد السنين (معلومها) الخاص بنسب اولاده (أوغاب) أى أقرب أوليائها (مرحلتين) وليس له وكيل حاضر في التزوج وتصدق للمرأة في دعوى غيبة الولي وخلوها من النكاح والعدة ولو لم تقيم ببندها ويسر طلب يده بذلك منها والافتعل فيها ولو زوجها لغيرته الولي فيان أنه قريب من بلد العقد وقت النكاح لم يستندان ثبت قرب به فلا يقدح في صحة النكاح بغير قوله كسنت قرب يما من البلد بل لا بد من يده على الزوجه خلافا لما نقله الزركشى والشيخ ذكر ما عن فتاوى البغوى (أو) غالب اليدينهما لكن (تصغر وصول اليه) أى الى الولي (طوفا) في الطريق من القتل أو الضرب أو أخذ المال (أو قد) أى الولي بان لم يعرف مكانه ولا موته ولا حياته بعد غيبة أو حضور قتال أو انكسار سفينة أو أسر عدو هذا ان لم يحكم بموته والزوجها الأبعد (أو) عضل الولي ولو جبراً أى منع (مكافئة) أى بالانقة عاقلة (صحت لى) تزويجها من (كنهه) ولو بدون مهر مثل من تزويجها به (فرع) لا يزوج القاضى ان عضل بغير من تزويجها بكنهه عيسته وقدر عين هو كفاً أو غير معينها وان كان معينه دون معينها كقائمة ولا يزوج غير المهر ولو أبا أوجداً بان كانت ثيبا الا من

(قوله وتغيرها) أى  
الأب والجدان وينسب  
لغيرهما الاشهاد على  
الاذن للمعتبر ولا  
يشترط ذلك لصحة  
النكاح (قوله مع  
القاضى) أما الباقون  
فصح انقسم وأما  
القاضى فمن الزوج إذ  
ليس له أن يزوجه  
بنفسه فليس له أن  
يتولى الطرفين

حيته والا كان عاخلا ولو ثبت تورى الولي أو تزوجه الحاكم وكذا يزوج القاضي إذا أصرم الولي أو أردنكها كما ينعم قسمين يساويه في السرية ومعتق فلا يزوج الأبعد في الصور المذكورة لبقاء الأقرب على ولايته وانما يزج القاضي أو طفله إذا أردنكاح من ليس لها ولي فاض أو بمحل ولايته أى إذا كانت للمرأة في حمله أو نائب القاضي القى تزوج هو أو طفله (ثم) ان لم يوجد ولي عن مرفق زوجها (محكم عدل) سق ولته مع خالها أمرها لتزوجهامنه وان لم يكن مجتهدا اذا لم يكن ثم قاض ولو غير أهل والا فبشرط كون الحاكم مجتهدا قال شيخنا نعم ان كان الحاكم لا تزوج الإبراهيم كما حدث لأن فيجته ان لها أن تولى عدلا مع وجوده وان سلمنا أنه لا ينزل بذلك بان علم مولى بذلك من حال التولية له ولو ولى في نكاح مولاى كان زوجت نفسها ولم يحكم كما سمعته ولا بطلانه لزمه مهر للثل دون المسمى لفساد النكاح ويزوجه معتقد نحره و يسقط عنه الحد (و) يجوز (قاضي تزوج من قالت أخلية عن نكاح وعدة) أو لقتى زوجي واعتدلت (ما لم يعرف لها زوجا) معنا (والا) أى وان عرف لها زوجا باسمه أو شخصه أو عينته (شرط) في صحة تزوج الحاكم لها دون الولي الخاص (اثبات لفرقة) بنحو طلاق أو موت سواء أتاب أو حضر وانما فرقوا بين العين وغيره مع أن المهر على العلم بسبق الزوجة أو بعده حتى يصل بالاصل في كل منهما لان القاضي لما عين الزوج عنده باسمه أو شخصه تأكد له الاحتياط والمصل بقاء الزوجة فاشترط الثبوت ولاها لما ذكرت معنا باسم العلم كأنها أذنت عليه بل سرحو اليها دعوى عليه فلا بد من اثبات ذلك بخلاف ما إذا عرف مطلق الزوجة من غير تعيين بما ذكرنا كتنى بإخبارها بالخلو عن الموانع لقول الاصحاب ان العبرة في العقود بقول أهلها وأما أولى الخاص فيزوجها ان صدقها وان عرف زوجها الأول من غير اثبات طلاق ولا عين لكن يسن له كقاضي لم يعرف زوجها لمطلب اثبات ذلك وفرق بين القاضي والولى حيث فصل بين العين وغيره وفي ذلك دون هذا لان القاضي يجب عليه الاحتياط أكثر من الولي (و) يجوز (تجبر) وهو الأب والجد في البكر (توكيل) معين صح تزوج (في تزوج ولته) بغير اذنها وان لم عين التجبر الزوج في توكيله (وطى وكيل) ان لم عين الولي الزوج (رعاية شرط) واستيط في أمرها فان زوجها غير كفء أو يكف ومقدن عليها ككفائه لم يصح التزوج بخلافه الاحتياط الواجب عليه (و) يجوز التوكيل (لغيره) أى غير التجبر بان لم يكن أباً ولا جداً في البكر أو كانت موليته نيبا فليوكل (بعدادن) حصل منها (له) فيه) أى الزوج ان لم تنه عن التوكيل واذا عينت قولى رجلا فليعت لوكيل والام يصح تزوجه ولولن صيته لان الاذن المطلق مع أن المطلوب معين فاسد وخرج قولى بعد اذها قولى في التزوج مالم وكله قبل اذنها فيه فلا يصح التوكيل ولا النكاح ثم لو وكل قبل أن يعلم اذنها غانا جواز التوكيل قبل الاذن فروجها الوكيل صح ان تبين أنها كانت أذنت قبل التوكيل لان العبرة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف والافلا (فرع) لو تزج القاضي امرأة قبل ثبوت توكيله بل بخبر عدل فقد وصح لكنه غير جائز لانه تعالى عقدا فاسدا في الظاهر كما قاله بعض أصحابنا ولو بلغت الولي امرأة اذن موليته فيه صدقها ووكل القاضي فروجها صح التوكيل والتزوج ولو قالت امرأة لوليتها أذنت لك في تزوجي لم أراد تزوجي الآن وبطلان واقضاء عدنى صح تزوجه بهذا الاذن ثانيا فلو وكل الولي أجنبيا بهذا الصفة صح تزوجه ثانيا أيضا لانه وان لم يملكه حال الاذن لكنه تابع لما ملكه حال الاذن كما أفتى به الطيب الناشري وأقره بعض أصحابنا ولو أمر القاضي رجلا بتزوجه من لاولى لها قبل استئذانها فيه فروجها باذنها جائز بناء على الاصحاب استأناته في شغل معين استخلاف لا توكيل (فرع) لو استخلف القاضي قريبا في تزوجه امرأة لم يكف الكتاب فقط بل بشرط اللفظ صله وليس المكتوب اليه الاضهاد على الخط هذا ما في أصل الروضة وتضعيف البلقيني له محدود بتصرعهم بان الكتابة وحدها لا تغني في الاستخلاف بل لابد من اشهاد شاهدين على ذلك قال شيخنا في شرحه الكبير (و) يجوز (زوج توكيل في قبوله) أى النكاح فيقول

(قوله معتقد محرمه)  
أبلى من لا يعتقد محرمه  
كفى أو مقلد في فلا  
يعزبه وهذا هو  
المعتمد خلافا لما  
أسلمناه من ابن الصلاح  
المضى على الضيف (قوله  
طلب) فاصل يس  
(قوله اثبات ذلك)  
ابرم الإشارة عائد على  
الطلاق (قوله من  
اشهاد شاهدين على ذلك)  
على الاستغناء

وكيل الولي الزوج زوجته فلان بن فلان ثم يقول موكل أو وكالة عن فلان جهل الزوج أو الشاهدان  
وكالته والام يشترط ذلك وإن حصل الصلح بأخبار الوكيل ويقول الولي أو وكيل الزوج زوجت بفتي فلان ابن  
فلان فيقول وكيله كما يقول ولي الصبي حين يقبل النكاح له قبلت نكاحها له فان ترك لفظه له فيها لم  
يصح النكاح وإن نوى المولى أو العمل كالقول أو زوجتك بدل فلان لعدم التوافق فان ترك لفظه له في هذه  
الافتد للوكيل وإن نوى موكله (فروع) من قال أنا وكيل في تزويج فلانة فمن صدقه قبول النكاح منه  
ويجوز لمن أخبره عدل بطلاق فلان أو موته أو توكله أن يعمل به بالنسبة لما يتعلق بنفسه وكذا خطه  
المؤنوق به وأما النسبة لغيره أو لما يتعلق بالحاكم فلا يجوز اعتداد عدل ولا خط فاض من كل ما ليس  
بجمعة شرعية (فروع زوج حقيقة امرأة حية) عدم دلي عتيقها نسا (وليها) أي المقتة بما لولا به عليها  
في تزويجها أبو المقتة ثم إنها بترتيب الأولياء ولا يزوجه ابن المقتة مادامت حية (بذن عتيقة) ولو لم ترض  
المقتة إذ لا ولاية لها فاذلالت المقتة زوجها ابنها (و) زوج (أمة) امرأة (قائمة) رشيدة (وليها) أي  
ولي السببة (بذنها وحدها) لأنها المالكة لها فلا يعتبر إذن الأمة لأن سيدتها أجبرها على النكاح  
و يشترط أن يكون ابن السيد تطلقا وإن كانت بكرًا (و) زوج (أمة صغيرة بكرًا أو صغيرًا) فأبوه (القبطة)  
وجلت كتحصيل مهر أو نفقة (لا يزوجه عبدا) لا قطع كسبه عنهم خلافا لما لك أن ظهرت مصلحة  
ولأمة تب صغيرة لأنه لا يلى نكاح مالكتها ولا يجوز للقاضي أن يزوجه أمة الغائب وإن احتاجت إلى النكاح  
وتفصرت بعدم النفقة ثم إن رأى القاضي بيعها لأن الخطأ فيه الغائب من الاتفاق عليها باعها (و) زوج  
(سيد) بالملك ولو فاسقا (أمة) الملوكة كلها لا المشتركة ولو باغتلم بينه وبين جماعة أخرى بغير رضا  
جميعهم (ولو) بكرًا (صغيرة) أو ثيبا غير بالغة أو كبيرة بل لأن منها لأن النكاح يرد على منافع البضع وهي  
ملوكة وله إجبارها عليه لكن لا يزوجه له كصفه عيب مثبت للغير أو فسق أو حرقة ذنية أو برضاها  
وله تزويجها بريق وفيه نسب لعدم التسبب لها ولكاتب السيد تزويج أمه أن أذن له سيده فيه ولو  
طلبت الأمة تزويجها لم يلزم السيد لأنه ينقص قيمتها قال شيخنا تزويج الحاكم أمه كافر أسألت بإذنه  
والمروقة بإذن الموقوف عليهم أي أن انحصر أو بالام تزويجها بغير ظهور (ولا ينكح عبد) ولو مكاتب (الأبذن  
سيده) ولو كان السيد أتي سواء أطلق الأبذن أم قيد بإمرة معينة أو قيلة فينكح بحسب إذنه ولا يعدل  
عما أذن له فيه مراعاة لحقه فلن عدل عنه لم يصح النكاح ولو نكح العبد بلا إذن سيده بطل النكاح  
وبرق بينهما خلافا لما لك فان وطئ فلاحى عليه لرشيدة مختلرة أمالسفيرة والصغيرة فيلزم فيما مهر  
المثل ولا يجوز للعبد ولو مأذونا في التجارة أو مكاتب أن يتسرى وإن جفزه النكاح بالأذن لأن المأذونه  
لا ينكح ولضعف الملك في المكاتب ولو طلب العبد النكاح لا يجب على السيد إجابته ولو مكاتب ولا يصدق  
مدعى عتق من عبد أو أمة الابالية المعتبرة الآتي يثبتها فيجب الشهادة وصدق مدعى حرية أصله يمين  
ما لم يسبق إقرار برق أولم يثبت لأن الأصل الحرية

(فصل في الكفاءة) وهي معتبرة في النكاح لالصحة بل لا تهلحق المرأة ولولي فلها استقلال (لا يكتفى  
حرة) أصلية أو عتيقة ولأم لم يسها الرق أو أباءها أو الأقرب إليها من غيرها بأن لا يكون مثلهما في ذلك ولا  
أترلس الرق في الأمهات (ولا عفيفة) وسنية غيرها من فاسق ومبتدع فالفاسق كصفه لفاسقة أي أن  
استوى صفهما (و) لا (نسبة) من عرية وقرشية وهاشمية ومطلبية غيرها يعني لا يكتفى بحرية أبا  
غيرها من اللحم وإن كانت أمه عرية ولا قرشية غيرها من بقية العرب ولا هاشمية أو مطلبية غيرها  
من بقية قرش وصح نحن وبنو المطلب شيئا وحدهما متكافئان ولا يكتفى من أصل بنفسه من لها أب  
أو كثر من الإسلام ومن له أول من لها ثلاثة آباء فيه على ما صرحوا به لكن حكى القاضي أبو الطيب وغيره

(قوله فيها) أي في  
الصورتين السابقتين  
(قوله مادامت حية)  
قيد أخرج به ما دامات  
المحقق في زوج عتيقها  
ابنها لا تتقال لولاية  
إليه إذ هو أقرب  
عصبات النسق (قوله  
في الكفاءة) هي لغة  
السواوة في نحو الرتبة  
(قوله من فاسق) أي  
فوجود النسق فيه أو  
في أحد آبائه مانع  
للكفاءة ما لم تكن  
هي مثله أو أكثر منه



في وجهها أنهما كفؤان واختاره الروائي وجزم به صاحب العباب (و) لا (سليمة من حرف د نيثة) وهي  
 ما دلت ملازمة على انحطاط اللزوة فيه فلا يكفى من هو أو أبوه حجام أو كناس أو راع بنت خياط ولا هو  
 بنت تاجر وهو من عجب البضائع من غير تعبد بجنس أو بزاز وهو بائع البر ولاها بنت عالم أو قاض عدل  
 قال الروائي وصورة الأذرى ولا يكفى عائلة جاهل خلاا الروضة والأصيح أن اليسار لا يتبر في الكفاءة  
 لأن المال ظل زائل ولا يتغير به أهل المروآت والبصائر (و) لاسليمة حالة العقد (من عيب) مثبت خيار  
 (نكاح) لجاهل بماله (كجنون) ولو متقطعا وإن قل وهو مرض يزول به الشعور من القلب (و) جدام  
 مستحكم وهي علة يجر منها الضوم يسود ثم يتقطع (و) برص) مستحكم وهو يابض شديد يذهب  
 دموه بالجلدون قل وهو علة الاستحكام في الأول أسوداد الضو وفي الثاني عدم احمراره عند عصره (غير)  
 عنه به عيب منها لأن النفس تصاف بحسبة من به ذلك ولو كان بها عيب أيضا فلا كفاءة وإن اتفقا أو كان  
 ما بها أقيح أما العيوب التي لا تثبت الخيار فلا تؤثر كالعمى وقطع الطرف وتشوه الصورة خلافا لجمع متقدمين  
 (فتة) ومن عيوب النكاح رفق وقرن فيها وجب وعلة فيه فلكل من الزوجين الخيار فوراً في فسخ  
 النكاح بما وجد من العيوب المذكورة في الآخر بشرط أن يكون بحضور الحاكم وليس منها استحسانة  
 ونحوه من قروح وسيللة وضيق منفذ ويجوز لكل من الزوجين خيار بخلاف شرط وقع في العقد لأجله  
 كأن شرط في أحد الزوجين حرية أو نسباً أو جالاً أو يساراً أو بكارة أو شباب أو سلامة من عيوب كزواجك  
 بشرط أنها بكر أو سرة مثلاً فإن بان أدنى مما شرط فله فسخ ولو بلا قاض ولو شرطت بكارة فوجدت ثيباً  
 وأدعت عليها عاهده فأنكر صدق عيبتها لم يفسخ أو أدعت اقتضاها فأنكرها فاقول قولها بيمينها  
 لم يفسخ الفسخ أيضاً لكن يصدق هو بيمينه لتسليم المهر إن طلق قبل الدخول (ولا يقابل بعضها) أي بعض  
 خصال الكفاءة (بعض) من تلك الخصال فلا تزوج حرة بمجنية برقيق عرق ولا حرة فاسقة بعبد عفيف  
 قال المتولي وليس من الحرف الدينية خبزة ولو لم ترد عرف بل بد بتفضيل بعض الحرف الدينية التي نصوا  
 عليها لم يعتبر ويعتبر عرف بلدها فيما ينصوا فيه وليس للاب تزويج بانه الصغيرة لأنه مأمون الفت  
 (وزوجها بغير كفء، ولي) بنسب أو أولاد (لافاض رضا كل) منها ومن وليها أو ولياتها المستورين  
 الكا، لينزول المانع رضاهم أما القاضي فلا يصح له تزويجها بغير كفء وإن رضيت به على المعتدنان كان  
 لها ولي غائب أو مفقود لأنه كالنايب عنه فلا يترك الخطأ وبحث جرم متأخرون أنها لو لم تجد كفؤاً واخافت  
 الفتنة لزم القاضي إيجابها للضرورة قال شيخنا وهو متجه مدركا ما من ليس لها ولي أصلاً تزويجها القاضي  
 بغير كفء، بطبيعة الزوج من صحيح على المختار خلافاً لشيخين (فرع) لو زوجت من غير كفء بالإجبار  
 أو بالاذن المطلق من التعبد بكفء أو بغيره لم يصح الزوج بغيره لعدم رضاهما فإن أذنت في تزويجها بمن عطفه  
 كفؤاً فإن خلاصه النكاح ولا خيار لها لتصريحها بترك البعث ثم لا خيار إن لم يعيا أو رقيقاً وهي حرة  
 (فتة) يجوز الزوج كل تمتع منها بمسوى حلقة دبرها ولو بص بطرها أو استئمانه ميدها لا يده وإن خاف  
 زنا خلافاً لأحد ولا اقتضاض بأصبع ومن ملاعبة الزوجة إنساناً وأن لا يخلها عن الجماع كل أربع ليال  
 مرة بلا عذر وأن يتحرى بالجماع وقت السحر وأن يميل للنزل إذا تقدم أنزاله وأن يجماعها عند التقدم من  
 سفره وأن يطيقا للفشيان وأن يقول كل ولومع اليأس عن الولد بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب  
 الشيطان ما رزقنا وأن ينما في فراش واحد والقوى به بأدوية مباحة بقصد صالح كعفة ونسل وسيلة  
 محبوب فليكن محبواً فيما يظهر قال شيخنا ويجرم عليها منعه من استمتاع بجزءه ويكره لها أن تصف  
 زوجها أو غيره امرأة أخرى بغير حجة وله الولء في زمن يعلم دخول وقت المكتوبة فيه وخروجه قبل  
 وجود الماء وانما لا تنفصل عقبه وتنفذ الصلاة

(نفل) في نكاح الامة (حرم الحرة) ولو عفا أو أيسا من الولد (نكاح أمة) لغيره ولومعه (الا) بثلاثة

(قوله ولو متقطعا) تب  
 في هذا التصريح شيخه  
 صحيح قال م و يستثنى  
 من المتقطع كما قاله  
 المتولي الشافعي الذي  
 يطرأ في بعض الأزمان  
 اه قال حش أي يوم  
 في سنة اه (قوله)  
 ويعتبر عرف بلدها  
 (الح) أي بلد الزوجة  
 لا بلد العقد لأن المدا  
 على طرأه وصدمه  
 وذلك إنما يصرف  
 بالنسبة لعرف بلدها  
 أي التي هي بها حالة  
 العقد كما في صحيح (قوله)  
 بطرها) بإبادة الهاتين  
 قطعها لثلاثة من  
 فرج المرأة عند الختان  
 كما في هر

شروط أحدها (يجز عن صلح لعم) ولولادة أوروبية لانها في حكم الزوجة ما لم تنقض عدتها بدليل التوارث بأن لا يكون تحت شيء من ذلك ولا قرا على نكاح حرة لعدتها أو فقره أو التسرى بعلم الأمة ملكه أو تمن لشراؤها ولو وجد من يفرض أو يهب مالا أو جارية لم يلزمه القبول بل يحل مع ذلك نكاح الأمة الا ان له ولد موسرأما اذا كان تحت صغيرة لا تحت الولد أو هرة أو مجنونة أو مجنونة أو برصاء أو رتقاء أو قرناء فتحل الأمة وكذا ان كان تحت زانية على ما أقره غير واحد ولو قدر على غائبة في مكان قريب لم يشق فصلها وأمكن انتقالها لبلده لم يحل الأمة أما لو كان تحت غائبة في مكان بعيد عن بلده ولحقه مشقة ظاهرة بأن ينسب مستعملها في طلب الزوجة الى مجازاة الحد في قصدها أو يخاف الزنا مدة قصدها فهي كالمعلم كاتلي لا يمكن انتقالها الى وطنه لمشقة الغربة له (و) ثانيا (بخوفنا) بخلية شهوة وضمف قنواه فتحل للأمة فان ضعفت شهوته وله تقوى أو مروة أو حياء يستقيم معه الزنا أو قويت شهوته وقنواه لم تحل له الأمة لانه لا يخاف الزنا ولو خاف الزنا من أمة بعينها لقوة ميله اليها لم يحل له كالمسرحاء والشرط الثالث أن تكون الأمة مسلمة يمكن وطؤها فلا تحل للأمة الكناية وعندنا في حنفية رضى الله عنه يجوز للمهر نكاح أمة غيره ان لم يكن تحت حرة (فروغ) لو نكح الحر أمة بشروط ثم أمة أو نكح الحر أمة بنسخ نكاح الأمة وولد لأمة من نكاح أو غيره كزنا أو شهوة بان نكحها وهو موسر في ذلكها ولو غر واحد بحرية أمة وزوجها فأولادها الخالصون منه أحرام ما لم يعلم رفقها وان كان عبداً ولازم قيمتهم يوم الولادة (وحل لسلح) حرة (وطه) أمة (الكناية) لا لوفية والمجوسية (حقه) لا يضمن سيدها في نكاح عبده مهر ولا مائة وان شرط في إذا ضا بل يكونان في كسبه وفي مال تجارة أن لا يفيها ثم ان لم يكن ما نسبها ولا مأذوناتها في ذمتها فقط كذا على مقدره ومهر وجب بوطه في نكاح فاسد لم بأن في سيده ولا يثبت مهر أصلا بترجم أمة لبعده وان ساء وقيل يجب ثم يسقط

(فصل) في الصداق \* وهو ما وجب بنكاح أوطه وسعى بذلك لأشعاره بصدق رغبة بذاته في النكاح الذي هو الأصل في إيجابه ويقال له أيضا مهر وقيل الصداق ما وجب تسمية في العقد والمهر ما وجب بغير ذلك (سن) ولو في تزويج أمة عبده (ذكر صداق في عقد) وكونه من فئة للتابع فيها وعدم زيادة على خبثاته درهم صدقة بانه صلى الله عليه وسلم أو نقصان عن عشرة دراهم خاصة وكراهة أخلاقه عن ذكره وقد يجب لعارض كأن كانت المرأة غير جائزة التصرف (وماصح) كونه (مناصح) كونه (صداق) وان قل لصحة كونه عرضا فان عقد بما لا يجوز كنزاة وحياة وقم بأذبحان وترك حد قذف فسدت النسبة لخروجها عن العوض (ولها) كولي فاقصة بصر أو جنون وسيدامة (حبس) نفسها لقبض غير مؤجل من المهر المعين أو الخالص سواء كان بضمه أم لم أملك مؤجلا فلا حبس لها وان حل قبل تسليمها لنفسها له ويسقط حق الحبس بوطه لايها طاعة كاملة فغيرها الحبس ببدالكال إلا ان يسلمها الولي بصلحة وتعمل وجوب لنحو تنقذ الطلب منها أو من وليها ما يراه قاض من ثلاثة أيام فأقل لا لا تقطع حبسها ونفاسا لم لو خشيت أنه يطؤها سلمت نفسها وعليها الامتناع فان علمت أن امتناعها لا يفيده واقتضت القرائن بالقطع بأنه يطؤها لم يعد لها بل عليها الامتناع حينئذ على مالها شيئا (ولو أنكح) الولي (صغيرة) أو مجنونة (أو رشيدة بكرة بلاذن بدون مهر مثل) أو عينته له قدر اقتضت عنه أو أطلقت الاذن ولم تعرض لمهر فنقص عن مهر مثل (صح) النكاح على الأصح (بمهر مثل) لفساد المسمى اذا قبل النكاح لعله يفوق مهر مثل من ماله ولو ذكر أو مراهرا أو كافر من جهرا لزمه ما عقده باعتبار ما عقد وإذا عقد سرا بأف ثم أعده جهرا بأفني نجما لزم أف (وفي بوطه نكاح) أو شراره (فاسد) كما في بوطه شبهة (يجب مهر مثل) لانتفاء منفعة البضع ولا يتعدد بتعدد الولد ان تحدد الشبهة (ويقرر له) أي كل الصداق (يعت) لاحدها ولوقبل الولد لأجاع الصحابة على ذلك (أو وطه) أي بغية الحشقة وان بقيت البكرة

(قوله في ذمت) أي يطلب بهما بعد التقي واليسار لوجوبهما برضا مستحكما وفي قول على السيد لان لان لمن هذا حال التزام الوزن والعبء السافرة به ان تكفل بالمهر والتفقه وبغوت الاستمتاع عليه للملكه الرقبه وتقدم حقه (قوله ذكر صداق) أي في صلب العقد فلا اعتبار بالنفاق قبله أو بعده في استحباب أو التزم حتى لو خالف المسمى فيه المتفق عليه قبله وبعده كان المتبرع ناقصا صاحب العقد

(قوله وإذا اختلفا أي الزوجان في قدره الخ) قد عقد صاحب النكاح لهذا البحث فصلا (قوله أي المهر المسمى) إنما قيده بالمسمى يخرج المهر المسمى مثل لنحو فساد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل فاختلف فيه فيصدق الزوج عيने لانه غارم (قوله ولودع خطوبته الخ) مفعول دفع محذوف أي مالا أو شيئا (قوله فني) خرج ماله خص الفقراء لفقرهم فلا يمنع من الوجوب وهو صادق بثلاث صور بأن يم التويعين أو ينقص الفقراء لفقرهم أو ينقص الأغنياء لكونهم أهل حرفة أو جيرانه

(ويستط أي كله (خراق) وقع منها (قبلة) أي قبل وطه (كفستخها) عييه أو باصاره وكردتها أو بسببها كفستخه بعيها (ويشطر) أي يوجب نصفه قط (بطلاق) ولو ما ختلها كان مؤوض الطلاق إليها فطلقت نفسها وأوقعه بفعلها فعملت أو فورقت بالخلع وباتصاخ نكاح برده وحده (قبلة) أي الوطه (وصدق بالوطه) من الزوجين عيने لان الأصل عدمه الا اذا نكحها بشرط البكره ثم قال وجدتها عييا ولم أراها فقالت بل زانت بوطنك فتصدق عيينا لانه دفع الفسخ وصدق هو لتشطيره ان طلق قبل وطه (وإذا اختلفا) أي الزوجان (في قدره) أي المهر المسمى وكان ما يدهه الزوج أقل (أو) (في مفته) من نحو جنس كدناير وحلول وقدر أجل ومهته وسدها (ولابينة) لأحدها أو تعارضت بينهما (تحالفا) كما في البيع (ثم) بعد التحالفا (فسخ المسمى) ويجب مهر للثلث وان زاد على ما دعت له الزوجة وهو ما يوجب به عادة في مثلها نسباً وصفة من نساء صباه افتقدن اختياراً لابن فلا بد فيفتأخ فصة كذلك فان جهل مهره فيعتبر مهر رحم لها بكثرة وخالفه قال الماوردي والرويان في تقدم الام فلاحت لادم فليجأت فالحاجة فيفتأخت أي لادم فيفتأخت الحاجة واجتمع أم أب وأم أم فالتى يتجه استواؤها فان تضرعت اعتبرت بمثلها في الشبه من الاجنبيات ويختار ذلك ما يختار به غرض كسب ويسار وبكارة وجمال وفصاحة فان اختصت عنهن بفضل أو قسراً بصدقيه أو قسراً من لاتي بالحل بحسب ما رآه قاض ولو ساحت واحدة لم يجب موافقتها (وليس لولي) صفوة من مهر) موليته كسائر ذويها وحقوقها ووجدت من خط العلامة الطنبدارى أن الحيلة في إبراء الزوج من المهر حيث كانت المرأة غيرة أو مجنونة أو سفية أن يقول لولي مثل طلاق ولى على خسياسة درهم مثلاً على قيطاق ثم يقول الزوج أحلت عليك موليتك الصداق الذى على على يقول لولى قبلت فيبراً الزوج حينئذ هو الصداق اهـ ويصح التبرع بالمهر من مكهة بلفظ الابراء والصفو والامس ط والاحلال والتحليل والاباحة والمبة وان لم يحصل قبول (مهمات) لو خطب امرأة ثم أرسل أو دفع بلا نكاح إليها ما لا قبل للصدق أي لم يصدق التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه رجع بما وصلهاته كصرح به جمع محققون ولو أعطاهما لاقتل حدية وقال صداق صدق عيने وان كان من غير جنسه ولو دفع خطوبته وقال جعلته من الصداق الذى سيجب بالعقد أو من الكسوة التى ستجب بالعقد والتكفين وقالت بل هى هدية فالتى يتجه تصديقها لانه لا فرق بينهما على صدقة في قصده ولو طلق في مسئلنا بعد العقد لم يرجع حتى يكارجه الا نرى خلافه ليقوى لانه إنما اصلى لاجل العقد وقد وجد (تمت) يجب عليه لزوجة موطوءة قولاومة متمعة بخرق بغير سببها أو بغير موت أحدهما وهى ما يترامى الزوجان عليه وقيل أقل مال يجوز بجمعه صداقاً ويسن أن لا ينقص عن ثلاثين درهما فان تنازعا فترها القاضي بقدر حلها من يساره وأصاها ونسبها وصفتها (خاتمة) لوليتهم سنة وكدة الزوج الرشيد وولى غيره من مال نفسه ولاحد لأقلها لكن الأفضل التقدر شاة وقتها الأفضل بعد النكاح لا بدائع وقيل بعد العقد يحصل بها أصل السنة والمتجه استمرار طلبها بعد النكاح وان طال الزمن كالعقيقة أو طلقها وهى لا أولى ويجب في غير مملو بأعداد الجعة وقاض الإجابة لوليتة عرس عملت بعد عقد لاقبله ان دخله مسل إليها بنفسه أو ناته الثقة وكذا عزلم يهدمته كذب وهم بهدء الوصوفين بوء فمقصده كجيرانه وعشيرته أو أصدقائه أو أهل حرفته فلو كثر نحو عشيرته أو جيرانه أو من باب فقره لم يشترط عموم الدعوة على الأوجه بل الشرط ان لا يظهر منه قصد تخصيص لفتى أو غيره وأن يبين المدعو عيने ووصفه فلا يكفى من اراد فليهدر أو ادعى من شئت أو لقيت بل كسب الإجابة حينئذ وأن لا يترتب على إجابته خلوة محرمة فالمرأة تنجيباً للمرأة ان آذن زوجها أو سيدها لا لرجل الا ان كان هناك مانع خلوة محرمة كحرمها أو له أو امرأته املع الخلوة فلا يجيبها مطلقاً وكذا مع علمها ان كل الطعام خاصاً به كأن جلست بيتاً وبشئته الطعام الى بيت آخر من دأرها خوف الفتنة

بخلاف ما اذلم تخف فقد كان سفيان وأضرابه يزورون راحة العدو ويسمعون كلامها فان وجعل رجل  
كسفيان امرأة كراية لم تحرم الاجابة بل لا تنكره وأن لا يهدي لنحو خوف منه أو طمع فيجاهه أو  
لإعانه على البطل والى شبهة بأن لا يعم حرام في ماله أما اذا كان فيه شبهة بأن علم اختلاطه أو طعام الرجمة  
بحرام وإن قل فلا تجب الاجابة بل تنكره إن كان أكثره حراما فان علم أن عين الطعام حرام حوت الاجابة  
وإن لم ير ذلك منه كما استظهره شيخنا والى محل فيه منكر لا يزول بحضوره ومن المنكر سفر جدار  
بحرير وفرش منصوبة أو مسروقة ووجود من يملكها للحاضر ين بالفتش والكذب فان كان حرم  
الاجابة ومنصورة حيوان مشتملة على مالا يمكن غاؤه بدونه وإن لم يكن له. نظير كغرس بأجنحة وطير  
بوجه انسان على سقف أو جدار أو ستر على زينة أو أبواب ملبوسة أو وسادة منصوبة لانهما شبهة الاصنام  
فلا تجب الاجابة في شيء من الصور المذكورة بل تحرم ولا أثر يحمل التقديس على صورة كلمة لانه  
للحاجة وانما منتهى المأذية بها ويجوز حضور محل فيه صورة تنهن كالصور يساطيداس وخدنة بنام أو  
يتسكا عليها وطبق وخران وقصة وأريق وكذا ان قطع رأسها لزالها بالحياة ويحرم ولو على نحو  
أرض تصور حيوان وإن لم يكن له نظير فم يجوز تصوير لعب البنات لان عائشة رضي الله عنها كانت تلبس  
بها عنده عليها السلام كما في مسلم وحكمته فريهين على أمر القرية ولا يحرم أيضا تصوير حيوان بلا رأس خلافا  
للنولي ومحل صوغ حل وزدحج وراهل على النساء فم صنعت لمن لا يعمل لاستعماله حرام ولودعاه اثنان  
أجاب أسبقه مادعوة فان دعياه مما أجاب الاقرب حرجه فذرائع بالقرعة وتسن إجابة سائر اللوام كاعمل  
الفتخان والولادة وسلامة المرأة من الطلق وقدم المسافر وختم القرآن وهي مستحبة في كلها (فروع)  
يندب الاكل في صوم فلو لمؤكد لارضاء ذي الطعام بأن شق عليه لساكه ولو أثار انهار الامر بالنظر  
ويشرب على ما مضى وقفي يندب ما مكاه فان لم يشق عليه لساكه لم يندب الاغتفار بل الاساك أولى  
به قال الغزالي يندب أن ينوي بغير ادخال السرور عايمو يجوز الضيق بأن كل ما يقدم به لا يظن من الضيق  
فإن ان تنظر غيره لم يحز قبل حضوره الا لفظ منه وصرح الشيخان بكرهه الا كل فوق الشبه وآخرون  
بحرمته وورد بسند ضعيف جزو النبي عليه السلام أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الاكل مال الماء هو نوع  
من الانكاه فالسنة الاكل أن يجلس في ثياب على كتيبه وظهور قدميه أو ينصب رجليه اليمنى ويجلس  
على اليسرى ويكره الاكل متكئا وهو المتمد على يده تحت ومنطقه الاقيا يتقبل به لاقاما والشرب  
فأما خلاف الأولى ويسن للأكل أن يغسل اليدين والقدم قبل الاكل ويدهو يقرأ سورة الاخلاص وقريش  
بعده ولا يتعم ما يخرج من أسنانه الخلل بل يرميه بخلاف ما يحمله بانه من بينهما فانه يتعمه ويحرم  
أن يكبر الطعام سراع حتى يستوي أو أكثر الطعام ويحرم غيره ودخل على آكلين فأذنوا له لم يجزه الاكل  
معهم الا ان ظن أنه عن طيب نفس لا لحره حياء ولا يجوز للضيف أن ينام سائلا أو مرة الا ان علم رضاءه  
ويكره للداعي تخصيص بعض الضيفان بطعام نفيس ويحرم للراذل اكل ما قدم للائمال ولو تناول ضيف  
إزاء طعام فأكسرمته منه كما يحسن الزركشي لانه في يده في حكم العارية ويجوز للإنسان أخذ من نحو  
طعام صديقه مع ظن رضا مالكه بذلك ويختلف بقدر الأخوذ وبجسه وبحال الضيف ومع ذلك ينبغي له  
مرئاة نصفه أصحها فلا يأخذ الا ما يخصه أو يرضونه عن طيب نفس لاعتن حياء وكذا يقال في قران  
نحو ترغيز أمانع الشك في الرضا فيحرم الأخذ كالطفل مالم يرم كأن فتح الباب ليدخل من شاء وزم  
مالك طعام الطعام مضطر قد سترقه ان كان مصوما مسلما أو ذميا وإن احتاجه مالكه مالا وكذا  
بهيمة الغير المحترمة بخلاف حمار ومرتدة وزان محسن وتارك صلاة وكتب عقور فان منع قلبه أخذها  
بعوض أن حضر والافسية ولو أطمعه ولم يذكر عوضا فلا عوض له لتبذره ولو اشتاق في ذكر العوض  
صدق المالك بيمينه ويجوز ترغيز حمار وتبيل وتركه أولى ومحل التقاطه للمم رضامالك ويكره أخذه

(قوله وفرش منصوبة)  
عبارة غيره وفرش مالا  
يحل قال البجيرمي هذا  
لا يتناول نصبه على  
الجدران مع أنه حرام  
على الرجال والنساء عليهما السلام  
لأنه كشيء من النجاسة  
الحضور أما محرمه  
المنقول فلا يحرم بل  
يكره كما في الشرح  
الصغير عن الأكرمين  
فما في غيره منهن  
الشرع مضعف (قوله)  
وتارك صلاة أي بعده  
أمر الامام ولم يضايف  
أما قبل أمر الامام  
فمحرم كما هو ظاهر  
(قوله صدق المالك)  
يمينه أي في استحقاقه  
أصل العوض لا في وقوعه  
أما اذا اختلفا في قبوله  
فالمصدق الغارم بيمينه  
حيث لا يثبت للأخو  
(قوله تبيل)  
معروف عند أهل اليمن

لانه دنامة ويحرم أحدهم طبع عيش بثلث القير وسماك دخل مع الماء حوضه

(فصل في القسم والنشوز) (عجب قسم لزوجات) ان بات عند بعضهن قرعة أو غيرها فيلزمه قسم لمن بقي منهن ولو قام بهن عذر كمرض وحيف ونسب النسوة يبينن في سائر أنواع الاستمتاع ولا يؤخذ بميل القلب الى بعضهن وأن لا يسلطن بأن يبيت عندهن ولا قسم بين اماء ولاماء وزوجة ويجب على الزوجين أن يتعاشرا بالمعروف بأن يتنع كل عما يكرهه صاحبه ويؤدى اليه قسم الرضا بطلاق لوجه من غير أن يحوجه الممثلة وكلمة في ذلك (عبر) معتدة عن وطء شبهة لتحريم الخوة بها وصغيرة لتطبيق الوطء و (ناشزة) أى خارجة عن طاعة بأن تخرج من غير اذنه من منزله أو تمنه من المنعها وتوافي الباب في وجهه ولو بمحونة وغير مسافرة وحدها لحاجتها ولو باذنه فلا قسم لمن كالأشقة لمن (فرع) قال الأذرى قلنا من تجوزة الرواى ولو ظهر زنا حاصل له منع قسمها وحقوقها تقتدى منه نص عليه في الام وهو أصح القولين له قال شيخنا وهو ظاهر أن أراد به أنه يحل له ذلك بامانة عاقبتها لتطليخ فرأشه أماني الظاهر فدعواه عليها ذلك غير مقبولة بل ولو ثبت زناها لا يجوز للقاضي أن يكفه من ذلك فبها طهر (وله) أى الزوج (دخول في ليل) لو اسلت (على) زوجة (أخرى) ضرورة (لا) غيرها كمرضاها المخرف ولو طنا (و) له دخول (في نهار) لحاجة كوضع متاع أو أخذه وعبادة وتسليم نفقة وتعرف غير (بلا) طاه (في) مكث عرفا على قدر الحاجة وان طال فوق الحاجة عصى لجبره وقضى وحويا لقال النوبة بقدر ما مكث من نوبة المدخول عليها هذا ما في المذهب وغيره وقضية كلام للنهاع والروضة وأصلها مخالفة سبأ ادا دخل في النهار لحاجة وان طال فلا يجب تسوية في الإقامة في غير الاصل بأن كان نهارا أى في قدرها لا نهى وقت الردء وهو يقل ويكثر وعند محل المدخول يجوز له أن يتنع ويحرم بالجماع لالانته بل لا امر خارج ولا يله قضاء الوطء لتعلقه بالانشاط بل قضى زمنه ان طال عرفا واعلم أن أقل القسم اقل للكل واحدة وهي من الغروب الى المجر (وأكثره ثلاث) فلا يجوز أكثر منها وان تفرق في البلاد الأبرصا من وعليه يعمل قول الام قسم مشاهرة ومسانة والأصل فيه لمن عمله نهارا الليل والنهار قبله أو بعده وهو أولى نعم ولحرة لثلاث ولامة سلمته ليل نهارا ليله ويبدأ وحويا في القسم قرعة (ولجديدة) نكحتها وفي عصمت زوجة فأكثر (بكر) من (الام) يقبها عندها متوالية وحويا (و) لجديدة (ثب ثلاث) ولاء بلا قضاء ولو أمته فيها لقوله عليه السلام سبع للبكر وثلاث للثيب ويسن تخيير الثيب بين ثلاث بلاقضا وسبع قضاء الاثباع (ففيه) يجب عند الشيخين وان طال الأذرى كالزكشى فرده أن يتخلف ليل إلى مدة الزفاف عن نحو الخروج للحاجة وتشييع الجنائز وأن يسوى ليل إلى القسم ينهن في الخروج لذلك أو عدمه فإم يتخص من ليله واحدة بالخروج (فك) (و) يوطئ زوجته نهارا ليله خوف وقوع نشوز منها كالإراض والعوس بعد الاقبال وطلاقة الوجه والكلام الخشن يمدلونه (هجر) ان شاء (منجعا) مع مدعها لافى الكلام بل يكره فيه ويحرم المعجر به ولو لغير الزوجة فوق ثلاثة أيام الخبر الصحيح نعم ان قصد به ردءا عن المعصية واصلاح دينها جار (وضربها) جواز ضربها بغير مبرح ولا مد على غير وجه ومقتل ان أفاد الضرب في طء ولو بسوط وعصا لكن قتل الرواى تعينه يده أو بمندبل (بنشوز) أى بسببه وان لم يتكرر خلافا للمحرر ويسقط بذلك القسم ومن امتناعه ان اذاعا من الى يته ولو لا اشتغالها بمجاهة الخفافها ثم ان عذرت لنحو مرض أو كانت ذات قدر وخفر لم تعد البروز لم تزلها اجابته وعليه أن قسم لها في بيتها ويجوز له أن يؤذيها بما يشتهى (خانة) يعصى بطلاق من لا تتوفى عنها بمحض وروقه وان كان الطلاق رجعا قال ابن الرقة ما لم يكن يسؤلها (فصل في الخلع) يضم الخاء من الخلع فتمتعها هو الزرع لان كلام الزوجين لباس للآخر كفى الاقواله مكروه وقديس يجب كالطلاق ويز بهذا بسببه لمن حاقه الطلاق الثلاث على شئ لا بدله من فعله قال

(قوله ومغيرة) أى  
ومنسوبة ومحبوسة  
وأما لم يكمل تسليمها  
ومدعة عليه لتعلقها  
كأنى حج (قوله) وسبع  
بقضاء أى قضاء جميع  
السبع تأسيا بتغييره  
عليه السلام أم سلمة فاختارت  
ثلاثا ومن سافرت  
وحدها بغير اذنه ولو  
حاجت ناشزة فلا قسم  
لها لم لو سافر بها  
السيد وقيلت غيرها  
عند الحرة ليلتين  
فصلها لها انزلت  
أما ان سافرت باذنه  
طابت قط أو لحاجتها  
صافي قضى لها

شيخنا وب نظر لكثرة القاتنين بمود الصفة فالأوجه أنه مباح لك لا مندوب وفي شرحي المنهاج والارشاده  
 لومنها نحو طهارة الخلع منه بملك فعلت بطل الخلع ووقع رجعا كما قلته جمع متقدمون عن الشيخ في طهارة  
 أولا قصد ذلك وقم اثنا عليه بعمل ما قلته الشيخان عنه أنه يصح و يأثم بخله في الحالين وان تحقق زناها  
 لكن لا يكره الخلع حينئذ (الخام) شرعا (فرقة بوض) مقصود لا كنية من زوجة أو غيرها وارجع  
 (زوج) أوسيد (بلفظ طلاق أو خلع) أو مفاداة ولو كان الخلع في رجعية لانها كل زوجة في كثير من الاحكام  
 (ماورى) الخلع (بلا) ذكر (عوض) معها (بنية التماس قبول) منها كأن قال خالعتك أو ماديتك ونوى  
 الناس قبولها فقبيل (فخر مثل) يجب عليها الاطراء لعرف بغير يان ذاك بموضع فان جرى مع اجنبى طلقت  
 بما اكولو كان معه والعوض فاسد ولو اطلق فقال خالعتك ولم ينو الناس قبولها وقهر رجعا وان قبلت (واذا  
 بدأ الزوج) (بصفة معاوضة) (كخلعتك) أركانك (بألف معاوضة) لا عند عرضي مقابل بفتح الباء المستحق  
 له وفيها شرب تعليق يتوقف وقوع الطلاق بها على القبول (فله رجوع قبل قبولها) لان هذا شأن المعاوضات  
 (وشرطه واما فوراً) أى في مجلس التواجب بلفظ قبلت أو ضمت أو فعل كاعطائها الا ان على ما قلته جمع  
 محققون في تحلل بين لفظه وقبولها من أو كلام طوطى لم ينفذ ولو قال طلقتك ثلاثا بألف فقبلت واحدة بألف  
 ففعل الثلاث ونجى الثلاث فإذا بدأت الزوجة بطلب طلاق كطلعتي بألف أو ان طلعتي فلك طى كذا فأجابها  
 الزوج فمعاوضة من جانبها فله رجوع قبل جوابه لان ذلك حكم المعاوضة ويشترط الطلاق بعد سؤالها فوراً  
 وان لم يطلقها فوراً كان طلقها ابتداء للطلاق قال الشيخ زكريا لو ادعى أنه جواب وكان جاهلاً بمعنوا  
 صدق بغيره (أو بدأ بصفة (تعليق) في اثبات (كتمى) أى لو حين (أعطيتي كذا فأنات طالق) فتعليق  
 لا قضاء الصيغة له (علا طلاق لا بعد تحقق الصفة ولا (رجوعه) عنه قبل الصفة كسائر التعليقات (ولا  
 يشترط) فيه (قبول) لفظاً (ولا اعطاء فوراً) بل يكفي الاعطاء ليل ولو بعد ان خرقا عن المجلس اذ لالت على  
 استمرار كل الزامته منه صريحاً وانما وجب الفور في قولها متى طلعتي فلك كذا لان الغالب على جانبها  
 المداومة فان لم يطلقها فوراً حل على الابتداء لقدرة عليه أما اذا كان التعليق في التخي كتمى لم تعنى أنه فأنات  
 طاقى فلعو فتعلق بغيره من يمكن فيه الاعطاء فلم تعد (وشرط فوراً) أى الاعطاء في مجلس التواجب بأن  
 لا يخلو كلام أو سكوت طوطى بل عرفاً من حرة حاضرة أو غائبة علمت (في ان) أو اذا (أعطيتي) كذا فأنات  
 طاقى ولاه مقتضى اللفظ مع العوض وخولف في نحوه حتى لصراحها في جوازها أخبر لكن لا رجوعه عنه  
 قبله ولا يشترط القبول لفظاً (تدنيه) الإبراء فإذا ذكر كالاعطاء ففي ان أبرأتني لابد من إبرائها فوراً براءه  
 صحيحة عقب علمها والإبراء يقع واقتداء بعضهم بأنه يقع في الغائبة مطلقاً لأنه لم يخلطها بالمعوض بعيد مخالفت  
 لكلامهم ولو قال ان أبرأتني فأنات وكيل في طلاقها فأبرأته برى ثم الوكيل غير فان طلق وقهر رجعا لان  
 الإبراء وقع في مقابلة التوكيل ومن علق طلاق زوجته بإبرائها من صدقاتها لم يقع عليه الا ان وجدت براءة  
 صحيحة من جميعه فيقع بالتأني بان تكون رشيده وكل منهما يعلم قدره ولم يتعلق بهز كذا قلنا المذهب الرسمى  
 أنه لا فرق بين تعلقاتها وعنده وان قلنا عن الحق بين ذلك لان إبراءها لا يصح من تمهوها وقد علق الإبراء  
 من جميعه فلم توجد الصفة الماتق عليها وقيل يقع اثنا بغير المثل ولو أبرأته ثم ادعت الجهل بغيره فان زوجت  
 صغرة صدقت بيمينها أو بائنة ودل المولى على جملها به لكونها مجبرة لم تسأذن فذلك والصدق يمينه  
 ولو قال ان أبرأتني من مهرك فأنات طاقى بعد شهر فأبرأته برى مطلقاً ثم عاش الى مضى الشهر طلقت  
 والا فلا وفي الأنوار في أبرأتك من مهرى بشرط أن تطلعتي فطلق وقه ولا يبرأ لكن اتى في الكافي  
 وأقره الباقرى وغيره في أبرأتك من صدقاتي بشرط الطلاق أو على أن تطلعتي تبين ويرأى خلاف ان طلقت  
 ضرتي فأنات برى من صدقاتي فطلق الفسرة وقه الطلاق ولا براءة قال شيخنا والمتجه ما في الأنوار لان

(قوله لان ذلك) له

التعبير السخا من

التنويه

(قوله ولا يشترط فيه)

أى في التعليق

(قوله إن أبرأتني فأنات)

وكيل في طلاقها الخ

صريحة صحت هذه الولاية

وليس كذلك لوجوه

التعليق فلو قال بدل

ذلك ولو وكل غيره في

طلاق زوجته ثم قال له

لاطلقها إلا إن أبرأتني

لاستة من المهر أو خمسة



النورية بأن بنوى غير زوجته أو يقول سراعبه ان شاء الله فإذا قصد المكره الإيقاع بالطلاق وقع كما اذا  
 أكره بحق كأن قال مستحق القود طلق زوجتك والقلتك بشكائي أو قال رجل لأخو طلقها أو لا تلتك  
 غدا فطلق فيقع فيها (ب) صريح وهو لا يحتمل ظاهره غير الطلاق كـ (مشتق طلاق) ولومن مجبى عرف  
 أنه موضوع لحل عصمة النكاح أو بعده عنها وإن لم يصرّف معناه الاصل كما أفق به شيخنا (وفراق وسراح)  
 لتكرره في القرآن كـ قللتك وباركك وسرحتك أو زوجتي وكأن كانت طالق أو مطلقة بنشيد الام المفتوحة  
 ومفارقة ومسرحه أمامه صراحة كناية كانت طلاق أو فراق أو سراح (نفيه) ويشترط ذكر مفعول مع  
 نحو طلقت ومبتدأ مع نحو طالق فلان أو أحدهما لم يؤثر كما لو قال طالق ونوى أنت أو امرأتى ونوى لفظ طالق  
 الآن سرق ذكرها في سؤال في نحو طلق امرأتك فقال طلقت لا مفعول أو قرض اليها بطالق نفسك فقال  
 طلقت ولم تقل نفسي فيقع فيها (وترجته) أي مشتق ما ذكر بالجمية فترجة الطلاق صريح على اللغيب  
 وترجته صاحبه صريح أيما على المتمد وقيل الا نزعى عن جمع الجزم به (و) منه (أعطيت) أو قلت  
 (مطلقاً أو وقت) أو أقيمت أو وضعت (عليك الطلاق) أو طالق ويطالقي ويطالقة بنشيد الام لا أنت  
 طلاق ولك الطلاق بل هما كنايةان كان فعلت كذا فيه مطلقاً أو فهو مطلقاً فيها استظهره شيخنا لان  
 المصدر لا يستعمل في العين الا وسعوا ولا يضر الخطأ في الصيغة اذا لم يغل بالمعنى كـ لخطأ في الاعراب (فروم)  
 لو قالت لطلقني فقال هي مطلقة فلا يقبل لإرادة غيرها لان قدم سؤالها بصرف اللفظ اليها ومن ثم لم يقدم  
 لها ذكر رجوع نية في نحو أنت طالق وهي غائبة أو هي طالق وهي حاضرة قال البغوي ولو لمالك ما كنت أن  
 أمثلك كان اقراراً بالطلاق انتهى ولو قال لوليها زوجها ففتر بالطلاق قال للزبد لو قال هذه زوجة فلان حكم  
 بل ارتفاع نكاحه وأفني ابن الصلاح فيما لو قال رجل ان غبت عنها سنة فما أنا لما بزواج بأنه اقرار في الظاهر  
 بزوال الزوجية بدعيته لاسية فلها بعدها ثم بعد قضاء دينها تزوج بغيره (فوائد) ولو قال لأخو طلقت  
 زوجتك ملتصداً بالاشاء فقال نعم أو لا وقع وكان صريحاً فإذا لم تطلق فخط كان كناية لان نعم متعينة  
 للعجواب وطلقت مستقلة فاحتلت الجواب والابتداء أما اذا قل له ذلك مستخبراً فأجاب بنعم فالتزم  
 بالطلاق ويقع عليه طهران كذب ويدبر وكذا لو جعل حل السؤال قال أردت طلاقاً ما نيا وراجعت  
 صدق بيته لاحقاً ولو قيل لطلق طقت زوجتك ثلاثاً فقال طلقت وأراد واحداً صدق بيته لان طلقت  
 محتمل للعجواب والابتداء ومن ثم لو قالت لطلق ثلاثاً فقال طلقتك ولم ينو عدداً فواحدة ولو قال لامرؤتي  
 ابتك طالق وقال أردت بنتها الأخرى صدق بيته كما لو قال لزوجتي وأجنبية احداً كطالقي وقال قصدت  
 الأجنبية لتردد اللفظ بينهما فصحت ارادتها بخلاف ما لو قال زبب طالقي واسم زوجتي زبب وقصد الأجنبية  
 اسمها زبب فلا يقبل قوله طهران ليدبر (مهمة) ولو قال على أعطيت طلاقاً فلا تقبله أو طلاقاً كمال الكاف  
 أو دلاًقاً بالبدال وقع به الطلاق وكان صريحاً حقان لم يطاوعه لسانه الاعلى هذا اللفظ للبدل أو كان عن نية  
 كذا كـ كاصرح بالجلال البتيني واعتمده جمع من أخرون وأفني به جمع من مشايخنا والأفوه كناية لان  
 ذلك الإبدال أصل في اللغة (و) يقع (بكناية) وهي ما يحتمل الطلاق وغيره ان كانت (مع نية) لا يقع  
 اطلاق (مقترنة بأولها) أي الكناية وتغيرى بقرينة بأولها هو ما رجحه كثير من ولتتمه الاسنوي  
 والشبخ زكريا به الجمع محققين ورجع في أصل الروضة الاكتفاء بالمقارنة لبعض اللفظ ولولآخره وهي  
 (كانت على حرام) أو حرمك أو حلل الله على حرام ولو تعارفوا طلاقاً خلافاً للرأى ولونوى تحرير  
 عينها أو نحو فرجها أو وطأها لم تحرم وعليه مثل كفارة بين وإن لم يطأ ولو قال هذا الثوب أو الطعام حرام  
 على فلانة لا شيء فيه (و) أنت (خلف) أي من الزوج فنية بمعنى طاعة أو بريته منه (وبأن) أي مفارقة (و)  
 كانت (حرة) ومطلقة بتخفيف الام أو أطاقك (و) أنت (كأني) أو بنى أو أخى (و) كـ (يا بني)

(قوله أو بعده عنها)

أي أو عرف أن ذلك

اللفظ موضوع لأجل

الجد عنها أي عن

عصمة النكاح (قوله)

ويطالقة بنشيد

اللام أي للمفارقة

وأما بكسرها فكناية

لا فرق بين نحو

وغيره فيعتري نية

وأما طلق الله فصرح

وأن أحسن من قال في

ذلك

ما فيه الاستقلال

بالإنشاء \*

وسكان مسند القى

الآلاء

نحو صريح ضمه

كنايه \*

فكن لذا الضابط ذا

درويه



لمسكة كونها بنته باختيار السن وإن كانت معلومة النسب (و) كذا (أعتقك وتركك) وقطعت نكاحك  
 (وأزنتك) وأحلكتك أي الزواج وأهركتك مع فلاة وقطعت منه أومن غيره (و) كذا (تزوجي) أي  
 لاني طلقك رأيت حلال لتبري بخلاف قوله لولي زوجها فأنه صريح (واعتدي) أي لاني طلقك وودعيني  
 من الولد أي لاني طاقك (و) كذا (عندي طلاقك ولا حاجة لي بك) أي لاني طلقك ولست زوجتي أن لم  
 يقع في جواب دعوى (و) كذا (لحق طلاقك) وسقط طلاقك إن فعلت كذا (و) كذا (طلاقك  
 واحد) وثبت أن قصد به الإقلاع وقع والأفلا وكل طلاق أو طقة وكذا سلام عليك على ما قاله ابن  
 الصلاح ونقله شيخنا في شرح المنهاج (لا منها) كذا (لحقك عيب) أو نقص (ولا قلت) أو أعطيت (كلك  
 أو حكمك) فلا يقع بها الطلاق وإن نوى بها المتلفظ الطلاق لأنها ليست من الكليات التي تحتمل الطلاق  
 بالتصغير ولا أثر لاعتبارها في الطلاق في بعض القطر كما أفتى به جمع من محققي مشايخ عصرنا ولو نطق  
 بلفظ من هذا اللفظ المضاف عند إرادة الفراق فقال له الأخ مستخيرا أطلقت زوجتك فقال نعم طأا وقوم  
 الطلاق باللفظ الأول لم يقع كما أفتى به شيخنا وسئل البقيني عما لو قال لها أنت على حوام وغلن أنها طلقت  
 به ثلاثا فقال لها أنت طالق ثلاثا طأا وقوم الثلاث بالعبارة الأولى فأجاب بأنه لا يقع عليه طلاق بما أخبر به  
 ثانيا على الظن المذكور انتهى ويجوز أن يفتى بأنه لا يقع عليه طلاق (فروغ) لو كتب صريح طلاق أو  
 كناية به ولم ينو إقلاع الطلاق فلغوا لم يتلفظ حال الكناية أو بعدها بصريح ما كتبه ثم قبل قوله أردت  
 قراءة المكتوب لا الطلاق لاحتياؤه ولا يلحق الكناية بالصريح طأا المرأة الطلاق ولا قرينة غضب ولا  
 اشتباه بعض ألفاظ الكينات فيه (و) صدق منكز في الكناية (يمين) في أنه ما نوى بها طلاقا فاقول  
 في النية اثباتا ونفيا وقول النووي إذ لا تعرف الامنة فإن لم يكن مراجعة في موت أو تقدم يحكم بوقوع  
 الطلاق لأن الأصل بقاء العسمة (فروغ) قال في العباب من اسم زوجته فاطمة مثلا فقال ابتداء أوجوبا  
 لطلبها الطلاق فاطمة ط أو أراد غيرها لم قبل ومن قال لاسمائه يارب أنت طالق واسمها عمرة طلقت  
 للإشارة ولو أضاف إلى أجنبية وقال يا عمرة أنت طالق واسم زوجته عمرة لم يعلق ونفى قال إصراقي طالق  
 مشيرا إلى إحدى إمرأتي وأراد الأخرى قبل يمينه ومن له زوجتان اسم كل واحدة منهما فاطمة بنت محمد  
 وعرف أحدهما بزيد فقال فاطمة بنت محمد طاق ونوى بنت زيد قبل انتهى قال شيخنا ويقال في المسألة  
 الأولى أي طأا طأا بل يدين نعم تنجيه قبول إرادته المطلقة له اسمها فاطمة انتهى ولو قال زوجتي عائشة بنت محمد  
 طالق وزوجته خديجة بنت محمد طلقت لاه لا يضر الخطأ في الاسم ولو قال لابن المكث قل لأمك أنت طالق  
 ولم يراد التوكيل بمحمل التوكيل فإذا قال له طلقك كذا طلقك به لو أراد التوكيل وبمحمل أنها تطلق وتكون  
 الابن مخبرا لها بالأحوال قال الأسيوطي ومنكر التردد أن الإمرأ بالامر بالثنى إن جعلناه كمدور الأمر من  
 الأول كان الإمرأ بالامر بمنزلة الأخبار من الأب فيقع والأفلا قال الشيخ زكريا وبالحال فيبني أن  
 يستفسر فإن تعذر استفساره عمل بالاحتياط الأول حتى لا يقع الطلاق بقوله بل بقول الابن لأنه لا يقع  
 لا يقع بالثبوت (ولو قال طاقك ونوى عددا) اثنين أو واحدة (وقع منوى) ولو في غير موطأة فإن لم ينو  
 وقع طقة واحدة ولو شك في عدد الموقوف أو الموقوف يأخذ بالأقل ولا يلحق الورع (فروغ) لو قال طلقك  
 واحدة وثنتين فقع به الثلاث كما هو ظاهر وبه أفتى به بعض محقق علماء عصرنا ولو قال لمدخول بها أنت  
 طالق طلقك بل طلقين فيقع به ثلاث كما صرح به الشيخ زكريا في شرح الروض (ويقع طلاق الوكيل) في  
 الطلاق (بطلت) ثلاثا ونحوه وإن لم ينو عند الطلاق أنه مطلق لموكله (ولو قال الأخر أعطيت) أرجعت  
 يدك (طلاق زوجي) أو قاله رج بطلاقها وأعطها (فهو توكيل) يقع الطلاق بتطبيق الوكيل لا بقول  
 الزوج هذا اللفظ بل بحصول الفرقه من حين قول الوكيل متى شاء طلقت فلاة لا بإعلامها الخبر بأن فلانا  
 أرسل يدي طلاقك لإعلامها أن زوجها طلق وإذا قاله لا تصح إلا يوم كذا فيطلق في اليوم الذي

هو مشيرا إلى إحدى  
 إمرأتي وأراد الأخرى  
 (لحق) هذه في اجتماع  
 الإشارة والنية مع  
 اختلاف موجبها  
 فتقسم النية على الإشارة  
 لما إذا اجتمعت الإشارة  
 والعبارة واعتقت  
 موجبها فغلبت الإشارة  
 على العبارة فلو قال  
 طلقت فلاة هذه  
 وسماها بنتا اسمها صبح

عنه أو بعده لأقله ثم إن قصد التقييد يوم طلق فيه لا بعده (ولو قال طالق أي الزوجة المكلفة منجرا طلق  
نفسك إن شئت فهو عليك) الطلاق لا توكل بذلك وبحث أن منه قوله طائفتي فقالت أنت طالق ثلاثا  
لكنه كما يابن نوى التفويض اليها المطلق ولا مخرج بتقييد المكلفة غيرها لفساد عبارتها وبمخرج  
المعلق فلو قال أذلها ومضان فطابق نفسك هنا وإذا قلنا أنه عليك (فيشترط الوقوع بالطلاق) الموقض اليها  
(تعلقها) ولو بكتابة (فورا) بأن لا يتخلل فاصل بين توقيضه وإيقاعها ثم لو قال طالق عليك فقالت  
كيف يكون تعلق نفسي ثم قالت طلقت وقيل لأنه فصل بيسر (بطلقت) نفسي أو طلقت فقط لا قبلت وقال  
بعضهم كخصر الروضة لا يشترط الفور في حتى شئت فتطلق متى شئت وجزم بصاحب التنبه والكفاية  
لكن المتمد كال قال شيخنا أنه يشترط الفورية وإن أتى بنحوه ويحوزه رجوع قبل تعلقها كإثر  
العقد (فائدة) يجوز تعليق الطلاق كالسبي بالشرط ولا يجوز الرجوع فيه قبل وجود الصفة ولا يقع  
قبل وجود الشرط أو علقة بطله شيئا فعمله ناسيا للتعلق أو جاهلا بأنه المعلق عليه لم تعلق ولو عاق الطلاق  
على ضربين زوجته بغير ذنب فستمت فضر بها لم يحنثان ثبت ذلك والاصدق فتحلف (مهمة) يجوز  
الاستثناء بنحو لا يسرط أن يسمع نفسه وأن يصل بالبعد للمقوض كطلقت ثلاثا الاثنان فيقيم طلقه  
أو الواحدة فطلقتان ولو قال أنت طالق إن شاء الله لم تطلق (وصدق مدعي الإكراه) على طلاق (أو أغماء)  
حاله (أو سقي لسان) إلى طلق الطلاق (عنه إن كان ثم قرأ بنة) كبس وغيره في دعوى كونه مكرها  
وكرض واعتاد صرح في دعوى كونه مغشبا عليه وككون اسمه طاقا أو طالبا في دعوى سقي اللسان  
(ولا) نكح هذه فريسة (فلا) يصدق الابنية (تمة) من قال زوجتي يا كفرة مر بها حقيقة الكفر  
جوز فيها ما تقرر في الردة أو التيمم بالطلاق وكذا إن لم يرد شيئا لأصل بقاء العصمة وجران ذلك للشم  
كنه مراد به كفر النعمة (فخرج) في حكم المطلقة ثلاث (حرم طهر) من طلقها ولو قبل الوطء ثلاثا ولعد  
من طلق اثنتين في نكاح أو أسكنه (حتى تسكن) زوجها غيره بنكاح صحيح ثم طلقها وتنفق بذاتها  
مه كهو حاله (و يوجب) بطلها (حشفة) ما أورد هامن فأنه جامع اقتضاض أي كسر شرط كون الإلاج  
(بأنه شار) للذكر أي معه وإن قل أو عجن بنحو أصح ولا يشترط إزاله ذلك الآية \* والحكمة في اشتراط  
التحليل التنفّر من استقاء ما يملكه من الطلاق (و قيل قولها) أي المطلقة (في تحليل) وإقضاء عدة  
عند إمكان (وإن كذبها الثاني) في وطئه لها لفساد إثباته (و) إذا دعت نكاحا وإقضاء عدة وحلفت  
عليها جاز (الزوج) (الأول) نكاحها) وإن غن كذبها لأن البينة في العقود يقول أربابها ولا عبرة بظن  
لأمستقله ولو ادعى الثاني الوطء وأنكره لم نحل للأول ولو قالت لم أنكح ثم كذبت نفسها وادعت  
نكاحا بشرط مجاز للأول نكاحها إن صدقها (ولو أخبرت) أي المطلقة زوجها الأول (أنها انحلت ثم رجعت)  
وكذبت نفسها (بب) دعواها (قبل عقد) عليها الأول فلا يجوز له نكاحها (لا بعده) أي لا قبل  
أنكحها التحليل مد عقد الأول لأن زواجها بنكاحه ضمن الاعتراف بوجوده التحليل فلا قبل منها  
خلافه (وإن صدقها الثاني) في عدم الإصاصة لأن الحق لم يلق الأول فلم تقدر هي ولا صدقها على رفقه كما  
أقتره جمع من مشايخنا المحققين (تمة) إنما ثبت الطلاق كالقرار به بشهادة رجلين حزين عداين  
فلا يجرى موقوفه بشهادة الأناث ولو مع رجل أو ثلث أربابا ولا بالعبد ولو صلحاه ولا بإتفاق ولو كان  
الفق بإخراج مكتوبة عن زوجها بلا عذر ويشترط الإداء والقبول أن يسمعه ويصير المطلق حين  
الطلاق به فلا يصح حملهما الشهادة اعتناء على الصوت من غير أن يريا المطلق لجواز اشتباه الأصوات  
وأن يبيننا لفظ الزوج من صريح أو كناية ويقل فيه شهادة أبي المطلقة وإنها إن شهدا بحسبه ولو تعارضت  
يتناطبق وتنجيز قلتم الأولى لأن معها زيادة علم بسامع التعلق  
(فصل) في الرجعة هل لمرأة من الرجوع \* وشرعا رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن العدة

(قوله عليك) أي معلى  
حكم التعليلات على  
العقد لأن ما يتعلق  
بغيرها كشره من  
التعليلات منزل منزلة  
قوله ملكتك طلاقك  
ولما اشترط نكاحها  
ونكاحه (قوله) أي  
على قول التعليل لأن  
التعليل لا يصح تعليله  
كما إذا لم ملكتك هذا  
العبد إذا جاء رأس  
الشهر وجعل على قول  
التوكيل كما في نوكل  
الاجنبي له كذا في  
الروضة (فائدة) قال  
البيهقي في مذهب  
الإمام أحمد بن حنبل  
إن الولد إذا كان دون  
عشر سنين يصح  
نكاحه بنفسه ويصح  
طلاقه ولا عدة عليه  
فإن بلغ عشرة وجبت  
لعدة ومعه العدل  
بها أحسن من العمل  
بالمفسد فإن بعض  
المصنف دعا على من  
يعمل بها وعمله مالم يعلم  
أنه محلل فإن علم  
أنه محلل فلا يصح  
مقدم كما أخبرنا بذلك  
بعض علماء الحنابلة

(صح رجوع مفارقة بلاق دون أكثره) فهو ثلاث حر وثلاث لعبد (عجما) بلا عوض (بعد وطء) أى فى عدة وطء (قبل انقضاء عدة) فلا يصح رجوع مفارقة بغير طلاق كفسخ ولا مفارقة بدون ثلاث مع عوض كتخلع لينوتها ومفارقة قبلوطء إذ لا عدة عليها ولان انقضت عدتها لانها صارت أجنبية ويصح تجديد نكاحها بآن جديد وولى وشهود ومهر آخر ولا مفارقة بالطلاق الثلاث فلا يصح نكاحها الا بعد التحليل وانما يصح الرجوع (بواجب) أو رجعت (زوجتي) أو فلاة وإن لم يقبل الى نكاحي أو الى لكن يسن أن يزيد أحدهما مع البقية ويصح ردها الى نكاحي وبأسكتها وأما عقد النكاح عليها بأيجاب وقبول فكتاية تحتاج الى نية ولا يصح تعليقها كواجبك إن شئت ولا يشترط الشهاد عليها بل يسن (فروع) بحرم التمتع بربعية ولو بمجرد نظر واحد إن وطئ بل يسن وتصدق عينا في انقضاء العدة بغير الا شهر من أقراء أو وضع إذا مكن وإن أنكروه لزوج أرخالت عدتها لان النساء مؤمنات على أرحامهن ولو ادعى رجعة فى العدة وهي منقضية ولم تنكح فان انقضا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال رجعت قبله فقاتل بل بعده خلعت أنها لا تملك له راجع فتصدق لان الأصل عدم انقضاء العدة قبله فلا اتفاقا على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت يوم الخميس وقال بل انقضت يوم السبت صدق بي... أنها ما انقضت يوم الخميس لاتفاقهما على وقت الرجعة والأصل عدم انقضاء العدة قبله (ولو تزوج رجلا (مفارقة) ولو خلع (بدون ثلاث ولو بعد) أن نكحت (لزوج آخر) ودخله بها (عادت) إليه (ببقيته) أى بقية الثلاث فقط من اثنتين أو واحدة

(فصل) في الإيلاء حلف زوج بتصور وطء على امتناعه من وطء زوجته مطلقا أو فوق أر به. أشهر كأن يقول لا أنكحك أولا أنكحك خمسة أشهر أو حتى يموت فلان فلان فذا مضت أربعة أشهر من الإيلاء بلاوطء فلها مطالبته بالفتوى الوطء أو بالطلاق فلان أى طاق عليها قاضى به وينقضاء الإيلاء بالحلف بالله له ولا يتعلق طلاق أو حتى أو التزاما بقرينة وإذا وطئ مختارا بطلان أو دونها زنت كفارة بين أن حلف بالله (فصل) في النكاح الطاهر من صح طلاقه وهو أن يقول لزوجتي أنت كظهر أمي ولو بدرن على وقولها أنت كأمي كناية وكلام محرم لم يطرأ تحريرا وتزمت ككفره طاهر وهو أن يسكنها زنا يمكن فراقها فيه (فصل في العدة) هي: أخوة من الصلب لا شتاهما على عدد أقراء وأشهر غالبا وهي شرعية تدعى بها المرأة لمرقة برادة رجها من الحمل أو لتعبد وهو اصطلاحا لا يعقل منه عبادة كان أو غيرها أو لتعبد بها على زوج مات وشرعت أمالة موتها لنفسه عن الاختلاط (تجب عدة نفقة زوجة) بطلاق أو فسخ نكاح حاضر أو غائب مدة طولية (وطئ) في قبل أو دبر بخلاف ما إذا لم يكن دطئ وإن وجدت خاوة (وإن تبين برادة رحم) كما في صغيرة وصغير (ولو وطئ) حصل مع (شبهة) في حله كما في نكاح فاسد وهو كل ما لم يوجب حدا على الوطئ (فروع) لا يستمتع بموطأة بشبهة مطلقا مادامت في عدة شبهة حلا كانت أو غيره حتى تنقضى بوضع أو غيره لاختلال النكاح بتعلق حتى الغير قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلوة بها وانما يجب لماذا ذكر عدة (ثلاثة قروء) واقراء هنا طاهر بين دهي حيتين أو حيض ونفس فلو طلق من لم تحض أو لأم خلعت لم يحسب الزمان الذى طلق فيه قرأ أو لم يكن بين دهي بل لا بد من ثلاثة أشهر لظهور صدق الحيضة المتصلة بالطلاق وبحسب بقية الطاهر طهرا في غيرها وتجب العدة بثلاثة أقراء (على حصة تحيض) لقوله تعالى - والمطلقات يترن بأفسهن ثلاثا تقروء - فمن طلقت طاهرا وقد بقي من الطهر لحظة انقضت عدتها بالطنن في الحيضة الثالثة لا طلاق القروء على أقل لحظة من الطهر وإن وطئ فيه أو احتاضا وإن لم يقرب من زمن الحيض اللحظة فتقضى عدتها بالطنن في الحيضة الرابعة وزمن الطنن في الحيضة ليس من العدة بل يتيين به انقضائها (و) تجب عدة (ثلاثة أشهر) حالالية لم تطلق

(قوله لا أنكحك خمسة أشهر) ولو قال والله لا أنكحك أربعة أشهر فليس بمول ولو قال لا أنكحك خمسة أشهر فلذا مضت فصوله لا وطئك سنة فايد أن لكل منهما حكمه اه (قوله بالسود) أى للفسر بقوله وهو أن يسكنها الخ قوله فراقها أى بطلاق أو غيره فلو طاهر منها فأنع صيغة الطاهر بصيغة فراق فلا كفارة عليه

أثناء شهر والام النكسر ثلاثين (ان لم تحض) أي الحرة أملا (أو) حاضت وأولام اتقطع (بمست) من الحيض يلوغها إلى سن يأس فيه النساء من الحيض غالبا وهو اثنتان وستون سنة وقيل خسون ولو حاضت من لم تحض قط في أثناء المدة بالاشهر اعتدت بالأظهار أو بعدها لم تستأنف العدة بالأظهار بخلاف الآية (ومن اتقطع حضاها) بعد ان كانت تحض (بالعدة) تعرف (لم تزوج حتى تحض أو تياس) ثم تعتد بالافراء أو الاشهر وفي القديم وهو مذنب مالك وأحد أنها تترى من تسعة اشهر ثم تعتد بثلاثة أشهر ليعرف فراق الرحم أذهي غالب مدة الحمل واستمر له الشافي بأن عمر رضى الله عنه قضى به بين المهاجرين والافصار ولم ينكر عليه ومن ثم أخفى به سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام والبارزى والربيعي واسماعيل الحضرمي واختاره البلقيني وشيخنا ابن زباد وجمهم الله تعالى أملن انقطع حضاها بلة تعرض كرضاع ومرض فلا تزوج انفا حتى تحض أو تياس وإن طالت المدة (و) تجب العدة (لوفاة الزوج حتى (ط) حرة (رجعية وغير موطاة) أصغر أو غيره وإن كانت ذات أقرار (بأربعة أشهر وعشرة أيام وليالها) للكتاب والسنة وتجب على المتوفى عنها زوجها العدة بما ذكر (مع إحداد) يعني يجب الإحداد عليها أيضا بأي سفة كانت للخبر المتفق عليه لا يعمل لاسرأه تؤمن بلة واليوم الآخر أن تحد على ميت فترقب ثلاث الاط زواج أربعة أشهر وعشرا أي فانه يعمل لها الإحداد عليه هذه المدة أي يجب لان ما جاز بعدها تنصا واجب ولا رجاء على إرادته إلا ما حكى عن الحسن البصري وذكر الإيمان بالغالب أردنه أبث على الامتثال والا فمن لها أمان يازمها ذلك أيضا ويلزم الولي أمره بولته به (فتنبه) الإحداد الواجب على المتوفى عنها زوجها ولو صغيرة ترك ليس بمصوغ لزينة وإن خشن ويباح إبراء يصبغ وترك التطيب ولو ليلا والحق نهارا بجلى ذهب أو فضة ولو نحو خاتم أو قرط أو نعل الثياب للهبي عنه ومنه مؤده بأحددها ولو لؤلؤ ونحوه من الجواهر التي تتحلل بها ومما العقيق وكذا نحو نحاس وعاج إن كانت من قوم يتحللون بهما وترك الاكتساح بأئد الحاجة وإن كانت سوداء ودهن شعر رأسها لاسائر الدين وحل تنظف بفصل وإزالة وسخ وأكل نفل ونسب إحداد بل يخلع أو فسخ أو طلاق ثلاثا يفضي بزينا لفسادها وكذا الرجعية إن لم يرج عوده بالترين فيندب وتجب على المعتدة الوفاة وطلاقها إن أفسخ ماله أو تمسكن كانت فيه عند الموت أو الفرة إلى انقضاء عدة ولما اخرج نهارا لشراء نحو طعام بيع غسل ولتحو احتطاب لا يلازلوا له خلافا لبعضهم لكن لما خرج لئلا يلازلوا للاق لزل وحديث ونحوهما لكن بشرط أن يكون ذلك ضمن العادة وأن لا يكون عندها من عهدها ويؤنسها على الأوجه وأن ترجع وتبيت في بيتها أما الرجعية فلا تخرج إلا بإذنه أو لضرورة لان عليه القيام بجميع مؤنها كالزوجة ومثلها بائن حامل وقد قل من المسكن تلحف على نفسها أو لولها أو على المال ولو لغيرها كوديعة وإن قل وخوف عدم أو حرق أو سارق أو نأنت بالحجران أي شديدا وعلى الزوج سكنى الفرة ولو بأجرة ماله تمكن ناشزه وليس له مساكنتها ولا دخول محل على فيه مع اتقاء نحو المحرم فيعزم عليه ذلك ولو أعمى وإن كلن الطلاق رجعيا لان ذلك يجزى إلى الخلوة المحرمة بهل من ثم لزما منه إن قدرت عليه (و) كما تعتد حرة بما ذكر (تعتد غيرها) أي غير الحرة (بنصف) من عدة الحرة لانها على النصف في كثير من الأحكام (وكل العلم الثاني) إذ لا يظهر نصفه إلا بطور كله فلا بد من الانتظار إلى أن يهود ثم (وتعتدان) أي الحرة والأمة لوفاة أو غيرها وإن كانتا تحضان (بوضع حمل) جلتا صاحب العدة ولو مضعه تنصرو ولو بقيت لا يوضع علة (فرع) يلحق ذالعدة الوالد إلى أربع سنين من وقت خلاؤه لان أناته به بعد نكاح لغير ذى العدة وإمكان لان يكون منه بأن أنه بة لسة أشهر بعد نكاحه (وتصدق) المرأة (في) يهودي (انقضاء عدة) بغير أشهر (ان) (أمكن) انقضاؤها وإن خافت عادت أو كذبها الزوج إذ يصر عليها إقامة لينة بذلك ولا يهاؤمته على ما رجحها وإمكان الانقضاء بالولادة ستة أشهر ولطقتان وبالأقراء لمرة طلقت في طهر اثنتان ولا تؤن

(قوله وتجب العدة لوفاة زوج الخ) هذا شروع منه في بيان الضرب الثاني وهي فرقة الموت وقد عقد لهذا للبحث غير المصنف فصلا فقال فصل عدة حرة وحائل أو حامل يحمل لا يلحق صاحب العدة لوفاة وإن لم توطأ أربعة أشهر وعشرة أيام بليالها لقوله تعالى - وإن يمتسكوا بشرة منكم ويذرون أزواجهم يدبرن ما بينهن أربعة أشهر وعشرا - (قوله تنصرو لو بقيت) عبارة غير وتنقضي العدة ببيت لأعلقة ومضعه فيها صورة أدى أخبر بها أهل الخبرة ببارقي الحرم ومنهم التوابل ولا خفت تلك الأمور على غير أهل الخبرة إذ العبدة يوم لا بكل أحد فان لم يكن فيها صورة لكن قلوا لو بقيت لتخلت فكانت فيها صورة

يوما ولطنتان وفي حيض سبعة وأربعين يوما ولحظة (فائدة) يفنى تخليف المرأة على انقضاء اعدة  
 (ولا يقبل دعواها) أي المرأة (عدم اقتضاها) أي العدة (بعد تزوج) لأن زواجها بالسكاح يتضمن  
 ادعاء انقضاء العدة فلا بد من الطلاق لسقوط ما كسر صدق بينه لأن الأصل عدمه وعليها العدة  
 مؤخذة بلها بقرارها وان رجعت وكذبت نفسها في دعوى الدخول لأن الانكاح بعد الاقرار غير مقبول  
 (فرع) لو اتضحت علة الرجعة ثم نكحت آخر فلا تسمى عليها أفعلى الزوج الثاني رجعة قبل انقضاء  
 العدة فأثبت ذلك بدنة أو لم يثبت لكن أقر أي الزوجة والثاني له به أخذها لأنه قد ثبتت البينة أو الاقرار  
 ما به لزوم فساد النكاح لها عليه ولو مهر المثل فلا أنكر الثاني الرجعة صدق بينه في إنكاره لأن النكاح  
 وقع صحيحا والأصل عدم الرجعة أو أقرت هي دون الثاني فلا يأخذها لتعلق حق الثاني حتى يبين من الثاني  
 إذ لا يقبل اقرارها عليه بالرجعة مادامت في عصمتها لتعلق حقها بها أما إذا بانث منه ففسل الأول بلا عقد  
 وأصحت وجوب الأول قبل يزوجها مهر المثل للحيلولة الصادرة منها بينه وبين حبه بالنكاح الثاني حتى لو  
 زال أخذت المهر لا ارتفاع الحيلولة ولو تزوجت امرأة كانت في حيالة زوج بأن ثبت ذلك ولو باقرارها به قبل  
 نكاح الثاني فلا تسمى الأول عليها كإقامة كاحه وإن لم يوطأها وهي .. هي لم يوطأها واتضحت عنتها منه قبل أن  
 تنكح الثاني ولا بد بالطلاق خلف أنه لم يوطأها أخذها من الثاني لأنها أقرت له بالزوجة وهو اقرار  
 صحيح إذ لم يتحقق على الطلاق (وتقطع عدة) بغير رجل (بمخالطة) ومفارقة لفارقة (رجعية فيها) لا بآئن  
 ولو بجماع كمخالطة لزوج زوجته بأن كان يمتثل بها ويجمع عليها ولو في الزمان ليس بسواء أحصل وطء  
 أم لا فلا تنقض اعدة لكن إذا زالت العشرة بأن نوى أنه لا يعود عليها كانت على ما مضى وذلك لشبهة  
 الفراش كالونكاحها حالاً في العدة فلا يحسب زمن استفراسه عنها بل نقطع من حين الخلو ولا يبطل  
 بها ملصقي فتنى عليه إذا زالت ولا يحسب الاوقات المتخلطة بين الطلقات (و) لكن (الرجعة) له عليها  
 (بدها) أي بدها من الاقرار أو الاشهر على المعتد ولم ينقض عنتها لكن يلحقها الطلاق إلى اقتضاها  
 والذى رجعه الباقين أنه لا مؤنة لها بعدها وبزوجه غيره فقال لا تورث بينهما ولا يحد بوطئها (تمة) لو  
 اجتمع هنما شخص على امرأة بأن وطئ مطلق الرجعية مطلقاً أو البائن شبهة تنكحى عدة أخيرة هنما  
 فتعتدي من فرأوطه وتدرج فيها بقية الأولى فإن كرر الوطء استأخت أيضاً لكن لا رجعة حيث لم يبق  
 من الأولى بقية (فرع) في حكم الاستبراء وهو شرعاً ترين من فيه لرق عند وجود سبب مما يأتي فاعلم  
 ببراءة رجها أو لتعبد (بحسب استبراء) تمتع أو (زوج علك أمة) ولو تمتع بشراه أو ارث أو وصية  
 أو هبة مع قبض أو صي شرطه من القسمة أو اختيار ذلك (وان يقين براءة ورحم) كعدة وبكر وسواء  
 أم لمسكها من صبي أم امرأة أم من باقع استبراء قبل البيع فيجب بهاد كذا بالذنية لحل التمتع (و) بزوال  
 فراش له (عن أمة موطوءة) غير مسئولة (أو مسئولة لعتقها) أي إعتاق السيد كل واحدة منهما أو  
 موته لأن استبراء قبل إعتاق غير مسئولة ممن زال عنها الفراش فلا يجب بل تزوج حالاً إذ لا شبهة هذه  
 منكوسة بخلاف المسترلة (و) (يحرم بل) (لا يصح تزوج موطوءة) أي المالك (قبل) مضى (استبراء)  
 حل من اختلاط اللذان أمافي موطوءة فإن كانت غير موطوءة لأحد فله تزويجها مطلقاً أو موطوءة  
 غيره فله تزويجها من الماء منه ركضاً من غيره ان كان للماء غير محترم أرمضت مدة الاستبراء منه ولو اعتق  
 موطوءة فله نكاحها بلا استبراء (وهو) أي الاستبراء (فإن استبراء حصة) كاملة فلا يكفي بقيتها الموجودة  
 حالة وجوب الاستبراء ولو وطئها في الحيض حبلت منه فإن كان قبل مضى أقل الحيض انقضاء الاستبراء  
 وبقي التحريم إلى موضع كآكل حبلت من وطئها وهي طاهرة وان حبلت بعد مضى أقل كفي في الاستبراء  
 لمضى حيض كاملها قبل الحمل (وقد أتت أشهر) من صغيرة أو آيسة (شهر) والحامل لا تعتمد بالوضع) أي  
 وضع الحمل وهي أي حملها من الزنا أو المسبية الحامل أو التي هي حمل من السيد وزال عنها فراشه يمتنع

(قوله كالو- ات من  
 وطئ وهي طاهرة)  
 أي ولا فرق بين أن  
 يكون ذلك الوطء حراماً  
 كأن كان لغير شبهة أو  
 ليس بحرام كأن كان  
 لشبهة أو خوف زنا  
 فتنبه

سواء الحمل المستولمة وغيرها (وضعه) أي الجن (فرع) لو اشترى نحو وثنية أو مر بتخلفات ثم بعد فراغ  
 الحيض أو في أثناءه ومثله الشهر في ذات الشهر أسلمت لم يكف حيفها أو نحو في الاستبراء لانه لا يستحب  
 حل المتنج الذي هو القصد في الاستبراء (وتصدق) الملوكة بلا بين (في قولها حنت) لانه لا يلزم الامتعا  
 (وحرم في غيره سببه تمتع) ولو: نحو نظر بشهوة ومس (قبل) تمام (استبراء) لادائه الى الوطء المحرم  
 ولاحتيال أنها حامل بحرق فلا يصح نحو بيعها ثم تحل لها الخلوة بها أما في المسبقة فحرم الوطء والاستمتاع بغيره  
 من قبل ومس لانه <sup>مستحب</sup> لم يحرم منها غير مع غلبة المنكح الا عين واليدى اليه المس الاماء سبب الحسان  
 ولان ابن عمر رضي الله عنه قبل أمة وقت في سهمه من سببا أو طاس وألحق الماوردي وغيره بالمسبقة حل  
 الاستمتاع بغير الوطء كل من لا يمكن حلها كسبية وآيسة وحامل من زنا (فرع) لانصراة فراشا لسيدها  
 الا بوطء منه في قبلها وبطل ذلك بافراره أو بينة فاذا ولدت للزنا كان من وطء مولده لحقه وان لم يسترقبه  
 (فصل في النفقة) من الاطلاق وهو الاخراج (بسبب) اندلاقي وماعطف عليه (زوجة) ولوأمة ومريضة  
 (مكنت) من الاستمتاع بها ومن قبلها المحدث شاء عند أمن الطريق والقصد ولو ركوب بعرق غلبت فيه  
 السلامة فلا تجب بالعدد خلافا للقديم والساجب بالنسكين يوما فيوما ويصدق ويمنع في عدد النسكين  
 وهي في علم النشوز والافاق عليها واما مكنت من تمكن الفتحة بها ولو من بض الوجوه وجبت مؤنثا وان  
 كان زوج طفلا لم يمكن جاعه إذ لا منع من جهتها وان عجزت عن وطء بسبب غير الصغر كرتق أو مرض أو  
 جنون لان عجزت بالصغر بأن كانت طفلة لا تحتمل الوطء فلا نفقة لها وان سلمها الى الولي الزوج إذ لا يمكن  
 الفتحة بها كالنازلة خلاف من تحتها ويثبت ذلك بقراره وبشهادة اليقينة أو بأنها في غيبته بذاته لطلاقة  
 ملازمة للسكن ونحو ذلك ولما سألته بها ان أراد سفرها ولا (ولو رجعية) وان كانت حائلا أي يجب  
 لها ما ذكر ماعدا آلة التنظف لبقاء جسمها وقدرته على الفتحة بالرجعة ولا متاعه عنها لم يجب لها آلة  
 التنظف ويسقط مؤنتها ما يسقط مؤنة الزوجة كالنشوز وتصدق في قدر أقرائها بمن ان كذبها والا فلا  
 بين ونجيب النفقة أيضا لطلقة حمل بائن بالطلاق الثلاث أو الخلع أو الفسخ غير مقارن وان مات زوج قبل  
 الوضع ما انفكر ولو اتفق بطله قبل ان عدمه رجع عليها أما اذا بائن الحمل بموته فلا نفقة وكذا لا نفقة  
 لزوجة تلبس بعدة شبهة بأن وطئت بشبهة وان لم تحبل لانه لا نفقة للنسكين إذ جعل بينه وبينها الى قضاء العدة  
 ثم الواجب لنحو زوجة عن مري (مدطعام) من غالب قوت محل اقامتها لا نفقة ويكفي دفعه من غير إيجاب  
 وقبول كالمدين في القصة قال شيخنا ومنه يؤخذ ان الواجب لها عدم المصارف لا قسدا لاداءه خلافا للمقري  
 ومن تبعه (على معسر) ولو بقله ما لم يتحقق له مال وهو من لا يملك ما يفرجه من للسكنة (ولو مكنتها)  
 وان قدر على كسب واسع (و) على رقيق ولو مكنتها وان كان مكنتها (ومدان على موسر) وهو من لا يرجع  
 بتكليفه مدين معسرا (ومتوسط على متوسط) وهو من يرجع بذلك معسرا وبالنسب النفقة وقت  
 طلقه فجر كل يوم فيوم (ان لم تزاكاه) على العادة برضاها وهي رشيقة فلا كانت معه دون الكفاية وجب  
 لها تمام الكفاية على الأوجه وتصدق في قدر ما أكلته ولو مكنتها مؤاكلة من غير رضاها أو أكلته  
 غير رشيقة بل انزولى فلا تسقط نفقتها به حيث نفقه مستطوع فلا يرجع له بما أكله خلافا للبقيني ومن  
 تبعه ولو زعمت أنه مستطوع وزعمه مؤد عن النفقة صدق بيمينه على الأوجه وفي شرح المنهاج لو اتفقا  
 رجل اكرامه سقطت نفقتها ويكف من أراد سفرها طويلا طلاقها أو توكيل من ينفق عليها من مال  
 حاضر ويجب ما ذكر (بأدم) أي مع آدم اعتمد وان لم تأكله كسمن وزيت وتبر وتوتاز عليه أو في اللحم  
 الآتي فتمر ما مضى باجتهاده فماتوا في قدر ذلك بين المولود وغيره وتقدير الحواشي كالتنص بأوقية زيت أو  
 سمن قروب ويجب أيضا لهم اعتمد قبرا او قنابح يساره وأصلاره وان لم تأكله أيضا فان اعتمد مري

(قوله لم يحرم منها  
 غيره) أي في قوله  
<sup>مستحب</sup> في سببا  
 أو طاس الآتي بيانه ألا  
 لاوطأ لحل حتى تضع  
 ولاغير ذات حل حتى  
 تحض حصة (قوله  
 ويثبت ذلك) أي  
 النسكين المعبر (قوله  
 ولو رجعية) أي لافرق  
 بين من طلق رجعا  
 ومن لم تطلق أصلا  
 بخلاف من طلق  
 طلاقا بائنا فانها ان  
 كانت حائلا فلا نفقة  
 لها وان كانت حائلا  
 فبصريح الشارع  
 بوجودها لم تنفكر  
 (قوله يجب لها ما ذكر)  
 أي من المذبح ونحوه

في الاسبوع فالاولى كونه يوم الجمعة أو مرتين واحدة والثلاثة والنصف أو ينظر طل نجم في الاسبوع على المسر  
ورطلان على المسر محمول على قبة المعجم في أيده بمصر فيزاد بقدر الحاجة بحسب عادة الحمل والوجه أنه  
لأدم يوم الميعاد ان كفلا غداه وعشاء والأوجب (د) مع (ملح) وحطب (وما) شرب ولسان لتوقف  
الحيلة عليه (د) مع (موة) كأجرة طحن ومجن ونخز وطبخ مالم تكن من قوم اعتادوا ذلك باخسهم كما  
يترى به ان الرضة والأذرى ويترى به غيرهما بأنه لا فرق (د) مع (آلة) لطبخ وأكل وشرب كقصعة وكوز  
وجرة وقدر ومغرفة وأبرق من خشب أو خزف أو حجر ولا يجب من نحاس وصيني وإن كانت شريفة  
ويجب لها على الزوج ولومعسرا أول كل ستة أشهر كسوة تكفي لطلولارضخلة قالوا يجب (ق) ص) مالم  
تسكن بمن اعتدلت الأزار والرداء فيجانب دونه على الأوجه (وازار) وسراويل (وخز) أي مقنعة ولولامة  
(ومكعب) أي ما يلبس في رجلها ويعتبر في نوعه هرف بلدها نمر قل الماوردى ان كانت بمن يعتد أن  
لا يلبس في أرجلهم شيأ في البيوت لا يجب لأرجلها شي ويجب ذلك لها (مع لحاف الشتاء) يعني وقت البرد  
ولو في غير الشتاء ويزيد في شتاء جبة محشوة أما في غير وقت البرد ولو في وقت الشتاء في البلاد الحارة  
فيجب لها رداء أو نحوه إن كانوا من يتدون غطاء غير لباسهم أو ينامون غريا كما هو السنة فان لم يتنادوا  
لنومهم غطاء لم يجب ذلك ولوا اعتادوا ثوبا للنوم وجب كما يجب به بعضهم ويختلف جودة الكسوة وضدها  
يساره وضده ويجب عليه تواضع ذلك من نحو ثوبه وسراويل وزخوة قص وخيط وأجرة خياط وعليه  
ترائس لنومها ومخدة ولوا اعتادوا على السر يوجب (عزم) يجب تجديد الكسوة التي لا تدوم ستة بأن  
تطاعها كل ستة أشهر من كل سنة ولواتفت أثناء الفصل ولو بلا تقصير لم يجب تجديدها ويجب كونها جديدة  
(و) لها (عليه) أن تنظيف لبنتها وثوبها إن غالب عنها لاحتياجها اليه كالادم فها سدر ونحوه (كشط)  
وسواك وخلال (د) عليه (دهن) لرأسها وكذا لبنتها ان اهتديت من مبرج أو سمن فيجب الدهن كل  
أسبوع مرة فأكثر بحسب العادة وكذا دهن لسراجها وليس لحمل بالثمن ومن زوجها غاب الأمايز بل  
الثمن والوسخ على الذهب ويجب عليه الماء الفسل الواجب بسببه كفسل جلع ونفاس لا يجب واحتلام  
وغسل نجس ولأما وضوء الألفا فنه بفسه (لا) عليه (طبيب) الا قطع رجب كره ولا كل (ودواء)  
لمرضه وأجرة طبيب ولطعام الممرض وأدما وكسوتها وآلة تنظيفها وتصرفه للدواء وغيره (تنبيه)  
يجب في جميع ما ذكر من الطعام والأدم وآلة ذلك والكسوة والفرش والآلة للتنظيف أن يكون تليكا لدفع  
درب الإيجاب وقبول وتلكمهي القبض فلا يجوز أخذه منها إلا برضاها أما المسكن فيكون امتناعا حتى يسقط  
بعض الزمان لانه مجرد لا يتقاع كالأدم لجعل تليكا يصدر بنا بعض الزمان ويتناض عنه ولا يسقط بموت  
أثناء الفصل (و) لها (عليه سكن) تأمين فيه لو خرج عنها على نفسها ومالها وإن قل للعاجلة بل للضرورة  
اليه (يلقب بها) عادة وإن كانت بمن لا يتدون السكنى (ولومعسرا) ومكترى ولو سكن معها في منزلها بأنفسها  
أو لامتاعها من الثقة مع أوفى منزل نحو أيها لانه لم يترى أجرة لان الاذن المرى عن ذكر العرض ينزل  
على الإجارة والإباحة (و) عليه ولومعسرا خلا لجمع أوقنا (اختدام حرة) بواحدة لا أكثر لانه من  
العاشرة بالمعروف بخلاف الأمانة وإن كانت حرة (تخدم) أي تخدم مثلها عادة عند أهلها فلا حرة بقرعها  
في بيت زوجها وإنما يجب عليه الاختدام ولو بحرة محبتها أو مستأجرة أو بمعمر أو مملوك لها ولو عبدا أو  
بشي غيرهما حق قالوا ليجب لخدمته الذي عنه تزوجته وثلاث على موسر ومدة على معسر ومتوسط مع كسوة  
أنتال لخدمته من قصير وأزار ومقنعة ويزاد لخدمته مخف وملحقة إذا كانت تخرج حوان كانت فاعتلت  
كشف الرأس وإنما لم يجب الخلف والمحفقة للخدمة على المعتد لان له منها من الخروج والاحتياج اليه  
أحوال المأم تدر (تنبيه) ليس على خادما الأمايخصها وتحتاج اليه كسمل الماء للستحم والشرب وصبه  
على بدنهما وغسل خرق الحيش والطبخ لاكلها أما الأمايخصها كالطبخ لاكله وغسل ثيابه فلا يجب على واحد

(قوله كل ستة أشهر)  
(الم) في حاشية شيخنا  
البايجورى على ابن  
قاسم ويجب لكل  
فصل من فصل الشتاء  
والصيف كسوة والمراد  
بالشتاء ما يشمل الربيع  
والصيف ما يشمل  
الخريف فالسنة عند  
الفقهاء فصلان وإن  
كانت في الأصل أربعة  
فصول وإذا حصل  
التفكيك في أثناء الفصل  
وجب من الكسوة  
بسط مما يجب فيه  
أد باختصار كتبه

مصححه

منها بل هو على الزوج فيه بنفسه أو بغيره (مهمات) من شرح المنهاج لشيخنا واشترى حليا أو ديباجا  
لزوجته وزينها لا يبرأ كما كان بذلك ولو اختلفت هي والزوج في الاهداء والعارية صدق ومثله وأرثه  
ولو جهل بنته بجهل لم يملكه إلا بإيجاب وقبول والقول قوله في أنه لم يملكها ويؤخذ بما أقررن ما يسلطه  
الزوج صلحة أو صباحية كما اعتد بعض البلاد لأن ملكه لا يبلغ أو قصد اهداء خلافا لما سر عن فتاوى  
الخطابي وافتاء غير واحد بأنه لو أعطاهما صروقا للعريس ودعا وصباحية فنفرت استردا لاجب غير صحيح  
إذا التقيد بالنشوز لا يتأتى في الصباحية لما قرره فيها أنها كالصلحة لأنه ان تلفظ باهداء أو قصد ملكته  
من غير جهة الزوجية والأفهوم ملكه وأما مصروف العرس فليس واجب فإذا صرفته بذنه ضاع عليه وأما  
البضع أي المهر فإن كان قبل الفحول استرد والا فلا لقرره فلا يسترد بالنشوز (ونسقط) المؤن كلها  
(بنشوز) منها إجماع أي يخرج عن طاعة الزوج وإن لم تأثم كحبرة ومجنونة ومكرهة (ولوساغه) أي ولو  
لحظة فسقطت ففقه ذلك اليرم وكسوة ذلك الفصل ولا نوزع على ما في الطاعة والنشوز ولو جهل سقوطها  
بالنشوز فاتفق رجع عليها إن كان ممن يغني عليه ذلك وأما الرجوع من أنفق في نكاح أو شره فاسد وإن  
جهل ذلك لأنه شرع في عقدتها على أن يضمن المؤن بوضع اليد ولا كذلك هنا وكذا من وقع عليه طلاق  
بالمنا ولم يعلم فأنفق منه لم يعلم فلا يرجع بما أفتى على الأوجه ويحصل النشوز (بمنع) الزوج (من)  
بمنع ولو بنحو لمس أو بوضع عين (لا) أن منعه عنه (لعن) ككبرائه بحيث لا يحتمله ومرض بها  
بضرعه الولد وقرح في فرجها وكنهو حيض ويثبت كبرائه باقراره أو برجلين من رجال الختان  
ويحتمل أن لا يتشازد كره بأي حيلة غير بلاج ذكوه في فرج محرم أو دبر أو بأربع نسوة فإن لم يكن معرفته  
الابنظر من اليهما مكشوف الفرجين حال انتشار عضوه جزئيهن (فرج) لما منع التمتع قبض الصداق  
أطال أصالة قبل الولد بالذمة غنارة إذا لم يستمتع حيث لا يحصل النشوز ولا تسقط النفقة بذلك فإن  
منعت قبض الصداق للمزجل أو بعد الولد طاعة فسقط فلو منعت لذلك بعد وطأ مكرهة أو صغيرة ولو  
بسلام الولي فلا ولو ادعى وطأها بتسليمها أو بطلب تسليمها إليه فأنكرته واستعت من التسليم صدقت  
(وخروج من مسكن) أي المثل القدرى بقاءتها فيه ولو بيتا أو بيتا أو ولولادة وإن كان الزوج غائبا  
بتفصيله الآتي (بالإذن) منه ولا عن رضاه فخرجها بغير رضاه ولو زيرة صالح أو عيادة غير محرم أولى  
مجلس ذكر عصيان ونشوز وأخذ الأذى وغيره من كلام الامام أن لها اعتمادا للعرف الدال على رضا أمثالها  
بمثل الخروج الذي زيده قال شيخنا وهو محتمل ما لم تعلم منه غيرة تقطعه عن أمثالها في ذلك (فتية) يجوز  
لها الخروج في مواضع منها إذا أشرف البيت على الانهدام وهل يكفي قولها خشيت انهدامه أو لابد من  
قر يتفعل عليه عادة قال شيخنا كل محتمل والاقرب الثاني ومنها إذا خافت على نفسها أو مالها من قس  
أو سارق ومنها إذا خوت إلى القاضي طالب حقها ومنها خروجها لتعلم العلوم العينية أو الاستفتاء حيث  
يغنيها الزوج لثقة أو نحو محرمها فيما استظهره شيخنا ومنها إذا خرجت إلى اكتساب نفقة بجماعة أو سؤال  
أو كسب إذا عسر الزوج ومنها إذا خرجت على غير وجه النشوز في غيبة الزوج عن البلد بلائذ نزل زيرة أو  
عيادة قريب لا أجنبي أو أمة على الأوجه لأن الخروج لذلك لا يعد نشوزا عرفا قال شيخنا وظاهر أن محل  
ذلك إن لم ينهها من الخروج أو يرسل إليها بالمع (و يسفرها) أي يخرجوها وحدها إلى محل يجوز التقصر  
منه للسافر ولو زيرة أو بيوها أو الحج (بلاذن) منه ولو فرضه ما لم تقطع كل جلاجع أهل البلد أو بني  
من لا تأمن معه (أن) بإذنه ولكن (لفرضها) أو لفرض أجنبي فسقط للمؤن على الأظهر لعدم التمكن ولو  
سافر بإذنه لفرضها ما عفتفى للرجوع في الأعيان فبأذا قال لزوجته ان خرجت لفرا حالم فأنث طالق  
نفرجت لها ولغيرها أنها لا تطلق عدم السقوط هنا لكن نص الأم والمختصر يقتضي السقوط (لا) يسفره

(قوله المؤن كلها)

وكذلك يسقط قسمها

في النور التي نشرت

فيه وما يند مادامت

ناشرة وإن لم تأثم

بالنشوز كصغيرة

ونحوها ما لم يرجع قبل

نوبتها اه مختصرا

من حاشية ابن قاسم

قوله مصححه (قوله

بوضع عينه) أي

كيدها وعينها ونحوها

(قوله لعن) ومثله

مالذا منته تدلوقا

لا يستندشورا

شيخنا باجوري كتيب



(معه) أي الزوج بإذنه ولو في حاجتها ولا يسقها بإذنه حاجته ولو مع حاجة غيره فلا تسقط المأثر لأنها ممكنة وهو المقتول لحقه في الثانية وفي الجواهر وغيرها عن المأثورى وغيره لو انتمت من النفقة معه لم تجب النفقة إلا أن كان يتبع بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتع بها عفا عن النفقة حيث أنه قال شيخنا وقضت جريان ذلك في سائر صور النشوز وهو محتمل وتسقط المأثر أيضا فلا تلحقها بالباب في وجهه وبدوها خلافا لما كنا عليه وليس من النشوز شتمه وإيذاؤه باللسان وإن استحققت التأديب (فيمة) أو تزوجت زوجة المفقود غيره قبل الحكم بموته سقطت نفقتها ولا تعود إلا بعلمه عودها إلى طاعته بعد الفرقة بينهما (قاعدة) يجوز الزوج منعها من الخروج من المنزل ولولدت أحدا بوليها أو شهود جوازته ومن أن تمكن من دخول غير خادمة واحدة لمنزله ولو أوبرها أو أربها من غيره لكن يكره منع أبوها حيث لا ضرر وإن كان للمسكن ملكها لم يمنع شيئا من ذلك إلا عند الرية (قاعدة) لو نكحت الزوج من المنزل فغاب وأطاعت في غيبته بنحو عودها المنزل لم تجب مؤنتها دام غائبا في الأصح لخروجها عن قبضته فلا بد من تجديد تسليم ونسب ولا يحصل مع الغيبة فالطريق في حدود الاستحقاق أن يكتب الحاكم للقاضي ببلده ليثبت عودها للطاعة عنده فإذ أعاد وأرسل من ينسبها له أو ترك ذلك لغيره عدا الاستحقة في قضيه بقول الشافعي في التقدمة أن النفقة تعود عند عودها للطاعة لأن الموجب في القديم العقد لا النكاح وبه قال مالك صرحوا أن نشوزها بالردة يزول إسلامها مطلقا لزوال السقوط وأحد منه الأذمى أنها لو نكحت في المنزل ولم يخرج منه كان منعه نفسها غناب عنها ثم عدت الطاعة علقت نفقتها من غير قاض وهو كذلك حتى الأصح ولو اتسقت زوجة غناب من القاضي أن فرض لها فرضا عليها بشرط ثبوت النكاح والاقامة في مسكنه وحلفها على استحقاق النفقة وإنها لم تقبض منه نفقة مدة مستحقة غيبته ففرض لها عليه نفقة المهر إلا أن ثبت يساره (فرع في فسخ النكاح) وشرع دفعها لضرر المرأة يجوز (زوجة مكنت) أي بالغة عاقلة لا ولي غير المكنت (فسخ نكاح من) أي زوج (أعسر) ما لو كسبا لاقامه حلالا (بأقل نفقة) تجب وهو مذ (أو أقل) (كسوة) تجب كقميص وخارجية شتاء بخلاف نحو سراويل ونعل وفرش ومغدة والاراني لعدم بقاء النفس بهما فلا فسخ بالأعسر بالأدم وإن لم يسخ القوت ولا نفقة الخادم ولا بالهجر عن النفقة للناحية كنفقة الأمس ومقابلته لتزويها من ذن آخو (أو) أعسر (يسكن) وإن لم يعتاده (أو) أعسر (يهر) واجب حاله لم يقبض منه شيئا حال كون الأعسر به (قبل وطء) طاعة فلها الفسخ بالهجر عن تسليم العوض مع بقاء العوض بحاله واختيلها حينئذ عقب الرفع إلى القاضي ويرى فيسقط الفسخ بتأخير بلا غير كحله ولا فسخ بدلوله لتلف العوض به وصيرورة العوض ديناً في الذمة فلو وطئها مكرهه فلها الفسخ بعده أيضا قال بعضهم إلا أن سلمها الولي وهي صغيرة بنحو مصلحة فتجب نفسها بمجرد إيوافها فلها الفسخ حينئذ إن هجرته ولو بدلوله لأن وجوده هنا كعلمه أما إذا قبضت بعضه فلا فسخ لها على ما أفق به ابن الصلاح واعتمدا لا سنوى ولزكشى وشيخنا وقال البارزى كالفرجى لها الفسخ أيضا واعتمده الأذمى (تنبيه) يتحقق الهجر عمامة بغيرية ماله لمساقاة القصر فلا يلزمها الصبر إلا أن قال أحضره مدة الإهمال أو بتأجيل دينه بقرينة إضراره الغائب بمساقاة القصر أو بمحاولة مع إعسار المدين ولو زوجة لأنها في حالة الأعصار لتصل لذاتها والمسر منظره وعدم وجدان المكسب من يستعمله أن قلب ذلك أو يعرض ما يمنعه عن الكسب (قاعدة) إذا كان للمرأة على زوجها الغائب دين حال من صدق أو غيره وكان عنده بعض ماله ودية فهل لها أن تستقل بأخذ دينها بالرفع إلى القاضي ثم تفسخه أولا فأجاب بعض أصحابنا ليس للمرأة للذكورة الاستقلال بأخذ حقها بل ترفع الأمر إلى القاضي لأن النظر في مال الغائبين للقاضي نعم إن علمت أنه لا يأذن لها إلا بشئ أخذته منها جاز لها الاستقلال بالأخذ وإذا فرغ المال

(قوله ثم عدت الطاعة)  
انظر بأي شيء يحصل  
عودها هل هو بقصد  
الرجوع إلى طاعته أو  
ببطلان ذلك قصد أو  
لا بد من صريح  
يظهر طاعتها وببطلان  
الغير وهذا هو المتبادر  
ولم يتوقف على قاض  
(قوله لعدم بقاء النفس)  
بإسكان النكاح أي توقف  
بقاء الزوج عليهما

وأردت أن يخبره بالفتاوى التي كان يسمع من الرجال أجددت أسرارها وأنه لا مال له حاضر ولا ترك نفقة وأثبتت  
 الأسرار وحادثت على الآخرين نأوية بعدم ترك النفقة عدم وجودها الآن وفسخت بشروطه ولن علم  
 المال فلا بد من منه فورا غشه أيضا انتهى (فلافسخ) على الصمد (بامتناع غيره) موسرا أو متوسطا من  
 الاتفاق حاضر وأغاب (إن لم ينقطع خبر) قال أقطع خبره ولا مال له حاضر جاز لها الفسخ لأن تملكه واجبها  
 أقطع خبره كتمنعه بالأسرار كاجزم به الشيخ زكربا وغالته تليده شيخنا واختار جمع كثير ومن  
 عتق الآخر في غاب تضرر بحصول النفقة منه الفسخ وقواه ابن الصلاح وقال في فتاويه إذا تضررت  
 النفقة لعدم مال حاضر مع عدم إمكان أخذها منه حيث هو بكتاب حكى وغيره لكونه لم يعرف موضعه  
 وعرف ولكن تضررت مطالبته عرف حاله في اليسار والأسرار لم يعرف فلها الفسخ الحاكم والأفاد  
 بالفسخ هو الصحيح انتهى وقال شيئا كلاه في شرح الأكبر وقال في آخره وأجبت بما قاله جميع من  
 متشاورين وابن وقال العلامة المحقق الطنطاوي في فتاويه ولقد تخطرت بما لا تامة المحققين أنما قال يمكن له  
 أن كاسق لم الفسخ وإن كان ظاهر المذهب خلافه فقرة إلى - وما جزم عليك في الدين من حرج -  
 رتبه <sup>بالحنفية</sup> بالحنفية السمحة ولأن مدرك الفسخ على الأضرار ولا شك أن الضرر موجود فيها أدام  
 يمكن الوصول إلى النفقة منه وإن كان موسرا إذ سر الفسخ هو تضرر المرأة وهو موجود لا مامع أسرارها  
 يمكن تضرر وصولها إلى النفقة حكم حكم الأسرار انتهى وقال تليده شيخنا خاتمة المحققين وابن زما  
 في فتاويه وبالجملة فالذهب الذي جرى عليه كراهي والووي عدم جواز الفسخ كاسق والمختار الجواز  
 يظم في فتاياه أنزى بالجواز (ولا فسخ ما عاصر نفقة ونحوها أو يجر (قبل زواج أسرار) أي الزوج  
 أقراره أو يد مدرك أسرار الآن ولا كني بنية ذكرت أنه غا ما عسر ويجوز للبيئة الاعتقاد في الشهادة  
 على استصحاب حاله التي غاب عليها أسرارها ولا تسأل من أين لك أنه عسر الآن فلا صريح بمسئله  
 بالمت الشهادة (عند قاض) أو يحكم فلا بد من الرفع إليه فلا ينفذ ظاهرا ولا باطنا قبل ذلك ولا يصح عدتها  
 من الفسخ قال شيخنا فان قدر قاض وحكم بحكمها أو جرت عن الرفع إلى القاضي كان قال لا فسخ  
 حتى تعطيني ما تسلف بالفسخ فضرورة وينفذ ظاهرا وكذا باطنا كما هو ظاهر خلافا لمن قيد بالأول لأن  
 الفسخ معنى على أصل صحيح وهو منسزم بالنفوذ بالما ثم أيت غير واحد جزموا بذلك انتهى وفي فتاوى  
 شيخنا ابن زما إذا جرت المرأة عن بدة لا عسر جاز لها الاستقلال بالفسخ انتهى وقال الشيخ عطية المكي  
 في فتاويه إذا تضررت القاضى أو تضررت الأليات عدة لقدا شهود أوعيتهم فلها أن تشهد بالفسخ ونفسخ  
 نفسها كما قالوا في المهرن إذا غاب الزاهن وتضررت أليات الزهن عند القاضي أن يبيع الزهن دون مراجعة  
 قاض بل هذا أهم وأعم وقوا اه (ه) أو توفرت شروط الفسخ من ملازمتها السكن إذا غاب عنها لوهي فيه  
 وعدم مدبر نشوزها وحملت عليها وعلى أن لا مال له حاضر ولا ترك نفقة وأثبتت الأسرار بشعور النفقة  
 على الصمد وتضرر تحصيلها على الخمار (يحمل) القاضي أو المحكم وجوبا (ثلاثة) من الأيام وإن لم يستعمل  
 الزوج ولم يبرج حصول شيء للمستقل ليتحقق أسرارها في فسخ المير أسرارها بمهر قاله على الفور وأجبت  
 شيخنا أنه لا مهال في فسخ نكاح الغائب (ثم) بعد مهال الثلاث بلياليها (فسخ هو) أي القاضي أو المحكم  
 أثناء الاربعة عشر ليلة طئي والبرقي في الرجل لا يجد شيئا ينفق على امرأته ففرق بينهما وقضى به هرو على  
 وأبوه برة رضى الله عنهم قال الشافعي رضى الله عنه ولا أعلم أحدا من الصحابة خالهم ولو فسخت لهما حكم  
 على غائب فساد وأدعى أنه لا مال له بل لا يبطل كما أفتى به النزالى الآن ثبت أنها طئله ويسهل عليها أخذ  
 النفقة منه بخلاف نحو حصار وعرض لا يتيسر به فانه كما علم (أو) فسخ (هي يائنه) أي القاضي بلط  
 فسخت السكاح فلا سلم نفقة الرابع فلا فسخ ما مضى لانه صاردنا ولو أعسر بعد أن سلم نفقة الرابع نفقة

(قوله اذالم يمكن له مال)  
 أى أصلا أو كمن وتعلم  
 الاستيفاء منه ولو  
 لتدابير الزوج لشوكمه  
 (قوله بالحنفية) أى  
 المائلة إلى الدين القيم  
 بمعنى المستقيم أى الذى  
 لا عوجاج فيها بل هى  
 فى غاية الاستقامة  
 السمحة السهلة التى  
 يكف فيها أحد الا  
 رسة



كالتواب عملاً لا يطبقه وإن رضى إذ يحرم عليه أضرب نفسه فإن أبي السيد لذلك يبع عليه أي إن تعين البيع طريقاً والأوبى عليه أما في بعض الأوقات فيجوز أن يكفنه عملاً شافاً ويقع العادة في الرأى شوق القيالة والاستمخاره منه من نفل صوم وصلاة وعلى مالك عتق دابة المحترمة ولو كلباً عتقها وسقيها إن لم تأكل الرأى يوكفها والاكتفى لرسالة الرأى والشرب حيث لا مانع فإن يكفها الرأى لم يملك التمسك به فأن امتنع من هلفها أو لرسالة أجبر على إزالة ملكه أو ذبح للمأ كولة فإن أبي فضل الحاكم الأصم من ذلك ورقيق كدابة في ذلك كله ولا يجب علف غير المحترمة وهي الفواسق الخمس ويجب مالك الشرب بالانضار بها ولا يولبها وحرم ما ضرب أحداهما ولو لقلعة الملقب والظاهر ضبط الضرر بما يمنع من حق أمثالها وضبطه فيه بما يحفظ من الموت توقف فيه الرأى فالواجب التمسك به قدر ما يقيمه حتى لا يموت \* \* \* ومن أن لا يبالغ الخلب في الخلب بل متى في الضرع شيئاً وأن يقص أغظار فيه ويجوز الخلب إن مات الولد بأي حيلة كانت ويحرم التهريش بين البهائم ولا يجب عمارة داره أو قفاه بل يكره تركه إلا أن تغرب بغير عذر كترك سق ذرع وشجر دون ترك زراعة الأرض وغرسها ولا يكره عمارة خلجة وإن طالت والأخبار البالغة على منع ما زاد على سبعة أذرع محمولة على من فعل ذلك للخيلاء والتفاخر على الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب الجنابة)

من قتل وقطع وغيرها واقتل ظمناً أكبر الكبائر بعد الكفر والقود أو العفو لا تنفي مطالبة أخووبة والفعل المرحي ثلاثة عمد وشبه عمد وخطأ (القصاص لا في عمد) بخلاف شبه الخطأ (وهو قصد فعل) ظمناً (و) عين (شخص) يعني الإنسان إذ لو قصد شخصاً ظمناً فإن إنساناً كان خطأ (بما يقتل) غالباً جازحاً كان كفراً إبرة بمقتل كدماغ وعين وخاصرة وإحليل ومثانة ومجان وهو ما بين النخشة والبرأى ولا كتجويع وسحر (وقصد) أي الفعل والشخص (بغيره) أي غير ما يقتل غالباً (شبه عمد) سواء أقتل كثيراً أم نادراً كضربة يمكن عادة إحالة الهلاك عليها بخلافها ينحصر في أوع خفتها جداً فهدر ولو غرز إبرة بغير مقتل كآلية ونفذ وتألم حتى مات فعمد وإن لم يظهر أثر ومات خلافتيه عمد ولو جبهه كأن أخفق بالما عليه ومنعه الطعام والشراب أو أحدهما والطلب للهلاك حتى مات جوعاً أو عطشاً فإن مضت مدة يموت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطشاً فعمد لتظهر قصد الهلاك به ويختلف ذلك باختلاف حال المحبوس والزمن وقوة وحوا وحدد الأطباء الجوع للهلاك غالباً بالتين وسبعين ساعة متصلة فإن لم تحض للساعة ككورة ومات بالجوع فإن لم يكن به جوع أو عطش سابق فشبه عمد فيجب نصف دية لحصول الهلاك بالأميرين ومال ابن العباد فيمن أشار لإنسان بسكين نحو رقائه فسقطت عليه من غير قصد إلى أنه عمد موجب للقود قال شيخنا وفيه نظر لأنه لم يقصد عينه إلا لوجه أنه غير عمد انتهى (تنبيه) يجب قصاص بسبب كباشرة فيجب على مكره بغير حق بأن قال أقتل هذا والأقل أن تكون قتله وعلى مكره أيضاً وعلى من ضيف بمسوم يقتل غالباً غير ميمر فإن ضيف به عيلاً أو دسه في طعامه الغالب أكله منه فأكله جاهلاً فشبه عمد فيلزمه دية ولو أقود لتناوله الطعام واختياره وفي قول قصاص لغيره وفي قول لا شيء تعظيماً للباشرة وعلى من ألقى في ماء مغرق لا يمكنه التخلص منه يوم أو غيره وإن التمسح صوت ولو قبل وصوله للماء فإن أمكنه التخلص يوم أو غيره ومنعه منه عارض كجرح ورم فهلك فشبه عمد فقيده وإن أمكنه فتركه خوفاً أو عناداً فلا دية (فرم) لو أسكه شخص ولو لقتل منه آخر فالقصاص على القاتل دون للمسك ولا قصص لمن أكره على صعود شجرة فزلق ومات بل هو شبه عمد إن كانت مما يزل على مثلهما غالباً والأخطأ (وعدم قصد أحداهما) بأن لم يقصد الفعل كأن زلق فوقع على غيره فقتله أو قصده فقط كأن رمى لطف فأسلب إنساناً ومات غطاً (ولو وجد) بشخص (من شخصين معاً) أي حال كونهما مقتربين في زمن الجنابة بأن قتلوا في الإصابة (فخلان)

(قوله لك) أي الطعام  
والشراب أو أحدهما  
وهل مثلها سواء  
التوقف عليه البره  
بقول الطبيب نعم  
كقوله عند شدة البرد  
فتنبه (قوله على مكره)  
بغير حق وعلى مكره  
فإن وجبت الدية في  
صورة الإكراه كأن  
عفا عن القصاص عليها  
وزعت عليها بالسوية  
كالشر يكتفي في القتل  
والولي الصغو عن  
أحدهما يأخذ نصف  
الدية من الآخر اهـ  
باختصار

من عقال) الروح (مذفان) أي مسرعان للقتل (كخر) لرقبة (ونذ) لجة (أولا) أي غير مذنبين  
(كقطع عضو) أي جرحين أوجع من واحد وعشرة مثلاً من أتوفت منها (فقاتلان) فيقلان  
أقرب تجرحه نكبة لقلنا أكثر من جروح فلان ذنبه أي أسرع لقتل أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الآخر  
وان شكتنا في تذييف جرحه لان لاصل علمه والقود لا يجب بالشك (أو يوجد بهنهما) (مرئاة) القاتل  
(الاول ان أنهاء الى) حركة (مذبوح) بأن لم يبق فيه الحراك وأصار ولفق وسر كما ختر يات ويتر الثاني  
وان جنى الثاني قبل إنهاء الأول اليها ونذف كثر به بعد جرح القاتل الثاني وعلى الاوكر قصاص العضو أو مال  
بحسب الحال وان لم يذنب الثاني أيضاً ومات الجاني الجنايتين كان قطع واحد من السكوب والآخر من المرفق  
فقاتلان لوجود السراية بهما (فرم) لو انتمت للجراحة واستمرت حتى مات الجاني فان قال عدلا لم ياتها  
من الجرح فاقود والا فلا ضمان (وشروط) أي لقصاص في النفس في القتل كونه عهداً له فلا قود في الخطأ  
وشبه الصمد وغير الظلم (وفي قتل عصمة) بائعاً أو أمناً يحقن دمه بعقوبة أو عهد فيه ربح لحرى والمرند  
وزان محسن قله مسلم ليس زانياً محسناً سواء أتيته زناه ببدية أم باقر لم يربح عنه ونحوه بقوله ليس زانياً  
محسناً الزاني المحسن فيقتل به مالم يأمره الامام بقتله قال شيخنا و يظهر أن يلحق بالزاني المحسن في ذلك كل  
مهلك كترك صلاة وقاطع طريق متحتم قتله به والحاصل أن المهدر مصحوب مثله في الاحدا ولان اخفا  
في سببه ويد السارق مبهمة الاعلى مثله سواء المسروق منه وغيره ومن عليه قصاص كصقعة في العصمة في  
حق غير المستحق فيقتل قاتله ولا قصاص على جاني وان عصم بعد علم الزمانه لمساواته عن <sup>الشرع</sup> وعن  
أصحابه من عدم الاقامة بمن أسلم كوحشي قاتل حرة رضى الله عنها بخلاف التي فعلية القود وان أسلم (و)  
شرط في (قاتل تكليف) فلا يقتل ممي: بمنحون حال القتل والمذهب وجوبه على السكان للمتعدي بتأويل  
مسكر فلا قود على غير متعديه ولو قال كنت وقت اقتل مبياً أو مكن صباه فيه أو مجنوناً وعهد جنونه  
فيصدق بيته (ومكافأة) أي مساواة حال جنابة بأن لا يخل قتيله حال الجنابة (باسلام أو حرة أو أوصالة)  
أو سيادة فلا يقتل مسلم ولو مهدداً بنحو زنا بكافر ولا حرين فيه رق وان قل: ولا أصل بفرعه وان سفل  
ويقتل الفرع بأصله (ويقتل جمع بواحد) كأن جرحوه جراحات لها دخل في الزهوق وان خشن بعضها أو  
تفاوتوا في عددها وان لم يتواخوا وكان القود من حال أو بحر للمرورى الشافعي رضى الله عنه وغيره أن  
عمرو رضى الله عنه قتل خمسة أوسعة قتلوا رجلاً غيلة أي خديعة بموضع خال وقالوا لئلا عليه أهل منعه  
لقتلهم به جميعاً ولم يشكر عليه فصار اجاباً والولى العفو عن بعضهم على حصة من الذية باعتبار عدد الرؤس  
دون الجراحات ومن قتل جماً سراً قتل بأولم (فرم) لو تار عاملاً ضمن بقود أودية كل منهما ما تولى  
في الآخر من الصرعة لان كلاهما أنقذ فها يؤدى الى نحو قتل أو توفى عضو قال شيخنا و يظهر أنه لا أثر  
لاعتقاد أن لا مطالبة في ذلك بل لا بد في انتقلها من صريح اللان (فتية) يجب قصاص في أعضاء حيث  
أمكن من غير ظلم كيد ورجل وأصابع وأمل وذ كر وأثنين وأذن وسن ولسان وشفة وعين وجفن  
وملن أنف وهو المألوف ويشترط قصاص الطرف والجرح ما شرط النفس ولا يؤخذ بين يسار وأعلى  
بأسفل وعكسه ولا قصاص في كسر عظم ولو قلع يد من وسط ذراع اقتص في الكف وفي الباقي حكومة  
ويقطع جمع يد تحملوا عليها دفعة واحدة بمحدد فأبواها ومن قتل بمحدد أو خنق أو نجوى يم أو قتر يقي  
بمادة اقتص ان شاء بئته أو بسحر فيسيف (موجب المعدود) أي قصاص سمي ذلك قوداً لأنهم بقودون  
الجاني بجعل وغيره قلة الأثرى (والدية) عند سقوطه بغيره عليها أو بغيره عفو (بدل) عنه فلو عفا  
المستحق عنه مجاناً أو مطلقاً فلا شيء (وهي) أي الدية لقتل حر مسلم ذكر (ماتة) بغير مثله في عهدوشبهه  
أي ثلاثة أقسام فلا نظر لتفاوتها عدداً (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة) أي حامل بقول

(قوله قتل بأولم)  
فان قتلهم معا قدم  
بالقرعة وجوباً فلان  
انقص منه الأول أو من  
خربت قرعته أخذت  
الباقون الديات من  
مال القاتل فلو بدرالى  
قتله غير من استحق  
التكسب به عصى  
ووقع قصاصاً ولبقى  
المستحقين الديات  
لنمو القصاص عليهم  
بغير اختيارهم اه  
باختصار (قوله تحملوا)  
عليها دفعة) استترز  
به عما لو أبان كل منهم  
بعض الطرف أو  
تحملوا على قتله  
بمنشار جرح بعضهم في  
التعاقب وبعضهم في  
العود قلة لا قود فيه  
عند الجمهور لتعدد  
المائة اه باختصار

خبر بن (ونحس في خطأ من بنات مخاض و) بنات (ليون و بني ليون وحقق وجناح) من كل منها  
عشرون غير الترمذي وغيره (الا) ان وقع الخطأ (في) حرم (مكة أو) في (أشهر حرم) ذي القعدة وذى  
الحجة والحرم ورجب (أو محررم حرم) بالإضافة كأموأخت (ثلاثة) كأخيه جمع من الصحابة رضي الله عنهم  
وأقرهم السابقون والعظم سومة اللثة زوج عنها بالتفليظ من هذا الوجه ولا يلحق بها حرم المدينة ولا الاحرام  
ولارمضان ولا ترهم رضاع ومصاهرة وخرج بالخطأ أشداه فلا يز يدوا بهما بهذا الثلاثة اكتفاء بما فيها  
من التفليظ وأما دية الاخي فصف دية الذكر (ودية عمد على جان محجلة) كسائر أبدال المنقات (و) دية  
(غيره) من شبه عمد خطأ وإن تثلث (على عاقلة) للجاني (مؤجلة ثلاث سنين) على النفي منهم نصف  
دينار والمتوسط مع كل سنة فإن لم يفوا فن يت المالك فان تصرف الجاني لغير الصبيحين \* والمتن في  
كون الدية على العاقلة فيهما أن القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنون أولياءهم  
أخذحقتهم فأبطل الشرع تلك النصرة يبدل المال وخص تحملهم بالخطأ وشبه العمد لانها بما يكثر لاسيا  
في متاعلي الأسلحة غشت اعاقته لتلا يتضرر بما هو مذكور فيه وأجلت الدية عليهم عقابهم وعاقلة الجاني  
عصابة المجمع على ارتهم بنسب أولاد اذا كانوا ذكورا مكلفين غير أصل وفرع ويشتم منهم الأقرب فالأقرب  
ولا يعقل فقير ولو كسوبا وامرأة وخنى غير مكلف (ولو عدست ابل) في العمل التي يجب تحصيلها منه حاسا  
أو شرعا بأن وجدت به بأكثر من ثمن المثل أو بعت وعظمت للمؤنة والشقة (في الواجب) قيمتها) وقت  
وجوب التسليم من غاب فقد البلد وفي التقديم الواجب عند علمها في النفس الكاملة ألف مثقال ذهب أو  
ثمانية عشر أقدحهم فضة (تنبية) وكل عضو مفرد فيه جال ومنفعة لذات له وجبت فيه دية كلمة مثل دية  
صاحب الضو اذا قتله وكذا كل عضو من جنس اذا قطعها ففيها الدية وفي احداها نصفها في قطع  
الاذنين الدية وفي احداها النصف ودمهما العينان والشفتان والكفان أصبعهما والقدمان بأصبعهما  
وفي كل أصبع عشرين ابل وفي كل سن خمس (و) ثبت (التوديلورة) العصبه وذى الفروض بحسب  
ارتهم المال ولو لمع بعد اقترابه كذى حرم ان ورثناه أو مع علمها كأخذ الزوجين والمعتق وعصبة (تنبية)  
يجب على الجاني الى كمال الصبي من الورثة البالغ وحضور الغائب وأذنه فلا يخفى بكفيل لانه قد يهرب فيفوت  
الحق والكلابى غير قطع الطريق أما هو اذا تختم قتله فيقتله الامام مطلقا ولا يستوفى التودد الا واحدا من  
الورثة أو من غيرهم براض منهم أو من باقيم أو بقرعة بينهم اذا لم يتراضوا ولو بدر أحد المستحقين قتله عالما  
بحرم المبادرة فلا قصاص عليه ان كان قبل عقوبته أو من غيره والا فله القصاص ولو قتله أجنبي أخذ  
الورثة الدية من تركه الجاني لامن الاجني ولا يستوفى للمستحق التودد نفس أو غيرها الا باذن الامام وأما  
فان استقل به عزز (تم) يجب عند هيجان البحر وخوف الفرق إلقاء غير الحيوان من المتاع سلامة  
حيوان بحرم والقائه بالسوا بسلامة الأذى المحترم ان تعين دفع الفرق وإن لم ياذن للمالك لما المهدر كحرب  
وزن محسن فلا يلحق لاجله مال مطلقا بل يفتى أن ياتي هولاء للمالك كإفائه شيخنا وبحرم إلقاء العبيد  
للأحرار والهروب لما لا روحه ويضمن ما أقتاد به من مال له ولو قال (رجل ألقى متاعا زيد وعلى ضالته  
ان طالبك فضل ضمه الملقى لا الأمر (فرع) ألقى أبو اسحق المروزي بحل سقى أمته دواء ليسقط وادعا  
مادام علقه أو مضقة وبالح الحنة فقلوا يجوز مطلقا وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا قال شيخنا وهو  
الأوجه (خاتمة) تجب الكفارة لمن قتل من يحرم قتله خطأ كان أو عمدا وهي عقوبة فان لم يجد فقيام  
شهرين متتابعين

(باب في الردة)

(الردة) لغة الرجوع وهي أخش أنواع الكفر ويحيط بها العمل ان اتصل بالوث فلا يجب إعادة عبادته  
التي قبل الردة وقال أبو حنيفة تجب \* وشرعا (قطع مكلف) مخترع لمن صى ومجنون وسكره عليها اذا

(قوله على عاقلة) هذا  
ان وجدت له عاقلة  
غنية والا فقدر عليه  
مؤجلة (قوله في الردة)  
أى في بيان ما يحصل  
الردة وما يترتب على  
من ارتد أعذا الله  
والمسلمين منها

كل قلب مؤمن (اسلاما بكفر عزم) حالا أو ما لا يفكر به حالا (أو قولا أو فعلا باعتاد) فذلك الفعل أو القول أي منه (أو) مع (عناد) من القائل أو الفاعل (أو) مع (استهزاء) أي استخفاف بخلاف ما لو اقتن به ما يخرج من الردة كسبق لسان أو حكاية كفر أو خوف قال شيخنا كشيهه وكذا قول الولي حال عينه أنا الله ونحوه بموقع لا تحته من العرفين كان عربيا وأتباعه يحق وموقع في عبارتهم بما يوهم كفرا غير مراد به ظاهره كما لا يخفى على اللوحيين نعم يحرم على من لم يعرف حقيقة اصطلاحهم وطريقهم مطالعة كتبهم فانها منزلة قدمه ومن ثم ضل كثير من الشروا وبظواهرها وقول ابن عبد السلام يمزى ولي قال أنا الله في نظرائه ان الله وهو مكشف فهو كافر لا محالة وان الله حال الغيبة المانعة لتكليف فأى وجه للتعريض انتهى وذلك (كفى صانعوا) نفي (نبي) أو تكذيبه (ويعجبهم عليه) معام من الدين بالضرورة من غير تأويل وان لم يكن فيه نص كوجوب نحو الصلاة المكتوبة وتحليل نحو البيع والذكاح وتحريم شرب الخمر والظواهر والزنا والمكس ونحو الرواتب والعيد بخلاف جمع عليه لا يعرفه الاغلواس ولو كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت وكثرة نكاح المعتدة للغير كقالة النووي وغيره بخلاف للمفسر كن قرب عهد بالاسلام (وسجود مخلوق) اختيارا من غير خوف ولونيبا وان أنكر الاستحقاق أو لم يطابق قلبه جورحه لان ظاهر حاله يكذب وفي أصل الرضة عن التذيب من دخل دار الحرب فوجد مسلم أو تظن بكفر ثم ادعى اكراهها قال فله في خلوته لم يقبل أو بين أيديهم وهو أسير قبل قوله أو تابو فلا خروج بالسجود الركوع لان صورته تقع في العادة للمخلوق كثيرا بخلاف السجود قال شيخنا نعم يظهر ان محل الفرق بينهما عند الاطلاق بخلاف ما لو قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يظن الله تعالى به فانه لا شك في الكفر حينئذ اتبى وكفى الى السكتائس بزهم من زيار وغيره وكافتاء ما فيه قرآن في مستظهر قال الروايات أو علم شرعي ومثله بالاولى ما فيه اسم معظم (وردد في كفر) أيضا أو لا وكفى بمرسل قلبه بلان أو ين لانه سمي الاسلام كفرا وكافرا بالكفر كأن قال لمن طلب منه تلقين الاسلام أصبر صاعته فيكفر في الحال في كل ما سر منافاته الاسلام وكذا يكفر من أنكر اجزاء القرآن أو حرمانه أو حجة أبي بكر أو قذف عائشة رضي الله عنها ويكفر في وجه حكم القاضي من سب الشيخين أو الحسن والحسين رضي الله عنهم لامن قال لمن أراد تحليفه لا أو يد الحلف بالله بل بالطلاق مثلا أو قال رؤى لياك كروية ملك الموت (نفيه) ينفي للفني أن يحتاط في التكفير ما أمكنه اعظم خطره وغلبة عدم قصد بما من العلوم وملازال اعتنا على ذلك قديما وحديثا (ويستتاب) وجوبا (مرئ) ذكر اكل أو أوشى لانه كان محترما بالاسلام لم يعرض له شبهة فتزال (ثم) إن لم يبق بعد الاسائة (قتل) أي قتل الحاكم ولو نائبه بضرب الرقبة لا بغيره (بالإهمال) أي تكون الاستتابة والقتل حالا لخبر البخاري من يدل دينه فاقوله فاذن أسلم مع اسلامه وترك وان تكررت ردة لاطلاق النصوص نعم يبرز من تكررت ردة لا في أول أمره اذ انبج خلافا لما روي في القصة (ثم) إن لم يحصل اسلام كل كافر أصلي أو مرئ بالتلفظ بالهداية من المطلق فلا يكفي ما قبله من الايمان وان قال به أنزال وجع محققون ولو بالجمية وان أحسن العرب يقتل للشقير المعتد لابتاعته بها لإفهم ثم الاعتراف برسائه عليه السلام إلى غير العرب عن ينكرها في يد العيسوي من اليهود محمد رسول الله الى جميع الخلق والبراءة من كل دين بخلاف دين الاسلام فيز يدالمشرك كفرت بما كنت أشركت به وبرجوعه عن الاعتقاد التي لو تدببه ومن جيل القضاة أن من ادعى عليه عندهم بردة أوجاههم بطلب الحكم بسلامة يقولون تلفظ بما قلت وهذا غلط فاحش فقد قال الشافعي رضي الله عنه اذ ادعى على رجل أنه ردة وهو مسلم لم أكف عن الحال وقت له قبل أشهاد لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وأنت بريء من كل دين يخالف دين الاسلام انتهى

(قوله اسلاما) علم منه أن المشتق من دين آخر لا يسمى مرئيا وإن كان حكمه حكم المرئ فلا يقبل منه الا الاسلام اه باجوري باختصار (قوله أومع استهزاء) أي لقوله تعالى - قل أباة وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتقروا قد كفرتم بعد إيمانكم - (نفيه) وله المراد ان لا تقبل الردة فهو مسلم لانه انقضى في حال الاسلام حكمه عليه بالاسلام تبعا ولا يور في طرق ردة أبيه أو أحدهما وكذا ان انقضى في الردة وكان في أصوله الدين ينسب اليهم مسلم وإن كان أصولهم مرتدين فهو مرتد تبعا لهم لكن لا يقتل حتى يبلغ ويستتاب ولو كان أحد أبويه مرتدا والآخر كافرا أسليا فكافر أصلي كما قاله البغوي اه ملخصا من حاشية شيخنا الباجوري





كلهم أنه ادّعى البينة لا يخطر اليه رجوع وهو كذلك لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية ومكاملة وعن كونها عملية \* وثانيه اننا القذف وهو من السبع الموبقات (وحد القاذف) مكف مختار منهم للاحكام عالم التحريم (عصا) وهو هنا مكف حرم مسل عفيف من زنا ووطء دبر حليته (ثمانين) جلدة إن كان القاذف حرا والأفأر بين \* ويحصل القذف زني أو بازائي أو باعثن أو بطت أو لا بط فلان أو لا ط أو لا وطى وكذا به حجة لاسرأة ومن صرح بقذف المرأة أن يقول لبايعهم زيد مثلا لست أبه أولست منه لا قوله لانه لست أبه ولو قال لولاه أو لغيره يولد زنا كان قذفا لأمه (ولا يعد اصل) قذف فرج بل يضر كقذف غير مكف ولو شهد زنا دون أربعة من الرجال أو نساء أو عبيد حذوا ولو قاذف لم يتقاسم وقاذف تحليف مقنونه أنه مازى قط وسقط بغيره من مقنونه أو واره الحائز ولا يستقل القنوف باستيفاء الحد وزج قذف زوجته التي حلزناها وهي في نكاحه ولم يظن غنا. وكذا مع قرينة كأن آها وأجنبا في خوة أو رآه خرجا من عندها مع شيوخ بين الناس بأنه زنى بها أو مع خبر ثقة أنه رآه يزنى بها أو مع تكرار رؤيتها كذا كذا مرات ويجب في الولد إن يثق أنه ليس منه وحيث لا بد منه فالاولى به السر عليها وإن يطلقها إن كرها قلن أحبا أمسكها لم يصح أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال اسرأني لا تريد لأمس قة لطلعتها قال أتى أحبا قال أمسكها (فرج) ادّاس شخص آخر فلا خر أن يسه بقدر مسبه عما لا كذب فيه ولا قذف كإطام ويا أحمق ولا يجوز سب أيه وأمه \* وبالله حد الشرب (ويجلد) أي الامام أو نائبه (مكفا) عذرا (عائلا) بتعريم الخمر (شرب) لغير عداو (خرا) وحيثها عندا كذا صاحبنا المسكر من عصير العنب وإن لم يقذف بل بد فحرم غيرهما قياسا بفرض علم ورود ما يأتي والأصغر منه أن تعريم النكل منصوص عليه وعندنا قلهم كل مسكر ولكن لا يكفر مستحل المسكر من عصير غير العنب للخلاف فيه أي من حيث الجنس لحل قليه على قول جماعة أما للمسكر بالفضل فهو حرام إجماعا كما حكاه الخليفة فضلا عن غيرهم بخلاف مستحله من عصير العنب الأصرف التي لم يبلغ ولو قطرة لأنه جمع عليه ضروري وخروج التبيد للذكورة فيه أشدأدها فلاحه حل من اتصف بشئ منها من صبي وبجنون ومكره وجعل بتعريمه أو بكونه خرا أن قرب اسلامه أو بعد عن العلاء ولا حل من شرب لتلا وان وجد غيرها كآقه الشيطان من جماعة وإن حرم التلاوي بها (فائدة) كل شراب أسكر كثيره من خرا وغيره حرم قليه وكثيره غير المسكرين كل شراب أسكر فهو حرام وخبر مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرم ويحذر به وإن لم يسكر أي متعاطيه وخروج الشراب ماحرم من الجمادات فلاحه بها وإن حرمت وأسكوت بل التنزيه ككثير البنج والخشيشة والأفيون ويكره أكل يسر منها من غير قصد المدلومة ويباح حاجة التلاوي (أو بين) جلدة إن كان (حرا) ففي مسلم من أنس كان ﷺ يضرب في الخمر بالجريد والنعال أو بين جلدة وخروج البحر الرقيق ولو مبعضا فيجلد عشرين جلدة وإنما يجلد الامام شارب الخمر إن ثبت (بأقره أو شهادة رجلين) لا يرخص خمر وهي سكر وفيه وحد ثمان رضى الله عنه بآتي اجتهاده وبعد الرقيق أيضا بل السيد دون غيره (حقة) حرم صاحب الاستقصاء بحل اسقتها لهاثم والزركشي استمال انها كالآدى في حرمه اسقتها لها \* ورا بها قطع السرقة (ويقطع) أي الامام وجوبه على طلب المال وثبوت السرقة (كوعين بالغ) ذكر أكل أو أتي (سرق) أي أخذه خفية (ربيع دينار) أي متاعا ذهبيا مضروبا خالصا وإن حصل من مضشوش (أو قيمته) بالذهب المضروب الخالص وإن كان الربيع لجماعة فلا يقطع بكونه ربيع دينار سبيكة أو حليا لا يسارى بها مضروبا (من حرز) أي موضع يحرسه فيه مثل ذلك المروق عرفا ولا قطع عما السرق فيه فركة ولا يملكه وإن ضل به بحورهن ولو اشترك اثنان خروج ضابط لم يقطع واحد منهما وخروج يسرق ما لو اغتلس معتمدا الحروب أو اتهم معتمدا القوة فلا يقطع بهما الخبر الصحيح به ولا مكان دفعهم بالسلطان وغيره بخلاف السارق لأخذه خفية

(قوله) وقاذف تحليف  
(الح) أي رجاء أن يشك  
القنوف فيحلف  
القاذف فيستأخذ  
القذف (قوله) بالقيود  
للذكورة (أي بقوله  
مكفا عذرا علنا لغير  
عداؤها) لكن كلامه  
هامل الذي يقتضى أنه  
يجد ضرب الخمر وليس  
كذلك (قوله) صاحب  
الاستقصاء هو الامام  
محمد بن محمد القزالي

فشرع قطعه زجرا (لا) حال كون المال (منصوبا فلا يقطع سارقه من حوز) الغاصب وان لم يصلح أنه  
منصوب لان مالكة لم يرض بحوزته أو حال كونه (قوله) أي في مكان منصوب فلا يقطع أيضا سارقه من  
حوز منصوب لان الغاصب نوع من الاحراز به بخلاف نحو مستأجر ومعار وبخلاف الخرز باختلاف  
الاموال والاحوال والافات خرز الثوب والتقد الصدوق للمقتل والاستعانة كالكين ونحو حارس ونوم  
بمسجد أو شارع على متاع ولو بتوسده حوزة لان وضعه بقر به بلا ملاحقة قوي يمنع السارق بقوة أو استعانة  
أو اقلب عنه ولو قاب السارق فليس حوزة (و) يقطع بمال وقب أي بسرقة مال موقوف على غيره  
(و) مال (مسجد) كبابه وسارقه وتندبل زينه (لا) بنحو (حصره) وتندبل تسرج وهو مسلم لانها  
أخذت بالاتفاق بها (و) لا بمال صدقة أي كذا (وهو مستحق) لها بوصف فقر أو غيره ولو لم يكن له فيه  
حق كخفي أو غنم صدقة وليس غارما لا صلاحات الدين ولا غار يقطع لاتقاء الشبهة (و) لا بمال (مصلح)  
كبيت المال وان كان غنيا لان له فيمسا لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد والرحلات فينتفع بها خفي  
والفقير من المسلمين (و) لا بمال (بعض) من أصل أو فرع (وسيد) أشبهه استحقاق النفقة في الجلفة  
(والأظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أي بسرقة ماله للخرزعة (فان عاد) بعد قطع غنمه الى السرقة ثانيا  
(و) يقطع (رجله اليسرى) من مفصل الساق والقدم (و) ان عاد ثالثا فقطع (بده اليسرى) من كوعها  
(و) ان عاد رابعا فقطع (رجله اليمنى) ثم ان سرق بعد قطع ماله (عزير) ولا يقتل وما روى أنه عليه السلام  
قله ملسوخ أو مؤكل بقله لاستحلال بل ضعفه السارقاتي وغيره وقال ابن عبد البر أنه منكر لأصله  
ومن سرق مرارا بلا قطع لم يلزمه الاخذ واحد على المعتد فتكفي بيعة عن السكوة لا لعناد السبب  
فتداخلت (وتثبت) السرقة (برجلين) كسائر العقوبات غير لزنا (واقرار) من سرق بعد دعوى عليه  
مع تفصيل الشهادة والاقرار بأن تبين السرقة والسروقة منه وقدر السرقة والخرز تبينه (و) تثبت  
السرقة أيضا خلافا لما اعتمد جمع (يعين رد) من المدهى عليه على المدهى لانها باقرار المدهى عليه  
(وقبل رجوع مقر) بالنسبة لقطع خلاف المال فلا يقبل رجوعه فيه لانه حق آدمي (ومن أقر بقبوقة) (و)  
تعالى أي بوجوبها كرا وسرقة وشرب خمر ولو بعد دعوى (فلقاض) أي يجوز له كافي الرضا وأصلها  
لكن نقل في شرح مسلم الاجماع على نفيه وسكاه في البحر عن الامتصاص وقضية تخصيصه بالقاضي الجوار  
حرمته على غيره قال شيخنا وهو محتمل ويحتمل أن غير القاضي أولى منه لامتناع التلقين عليه (تريض)  
له (برجوع) عن الاقرار أو بالانكار فيقول مالك فاخذت أو أخذت من غير حوز أو ماله خرا لانه  
عليه السلام مرض لما عر وقال لمن أقر عذبه بالسرقة ما إن أخاك سرق وخروج التريض التصريح كل رجوع  
عنه أو أوجده فيأثم به لانه أمر بالكذب ويعرم التريض عند قيام البيعة ويجوز لقاضي أيضا التريض  
لأشهود بالتوقف في عدالة تعالى ان رأى المصلحة في السر والافلا وبه يعلم أنه لا يجوز التريض ولا لم  
التوقف ان ترتب على ذلك ضياع الموقوف أو حد التفر كذا القنفذ (خاتمة في قطع الطريق) لو علم الإمام  
قوما يخفون الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قنوا ضا عرهم وجوب يا مجبس وغيره وان أخذ القاطع المال  
ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فرجله اليمنى ويده اليسرى وان قتل قتل حتما ولا يحذف  
مستحق القود وان قتل وأخذ ضا باقتل ثم صلب بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه ثلاثة أيام حتما ثم يقط  
وقيل يبق وجوبا حتى يهرى ويسيل صلبه وفي قول يصاب حيا قليلا ثم يقط فمقتل  
(فصل في التزوير) (و) يزور أي الإمام أو نائبه (لمصلحة لا حلا ولا كفاية) سواء كانت حقيقة تعالى  
أم لأدنى كباشرة أجنبية في غير فرج وسب ليس بقتل وضرب لغير حق (غالبا) وقد يشرع التزوير بلا  
معصية كمن يكتب بالهواشي لامعية فيه وقديني مع انتفاء الحد والكفارة كصغيرة صلت من

(قوله) فينتفع به النبي  
والفقير من المسلمين  
بخلاف الثمينين فيقطع  
النبي بسرقة ذلك ولا  
نظر لاتفاق الإمام عليه  
من بيت المال عند  
الحاجة لانه إنما ينفق  
عليه للضرورة وبشرط  
التصديق له بأجورهم  
(قوله غير لزان) أي أما  
لزان فلا يثبت بأقل من  
أربعة كما قسم (قوله)  
وضرب لغير حق  
وكسرة مالا قطع فيه  
وتزوير أي مما كاذب  
وتحسين الكلام على  
الناس لينحل عليهم  
أنه حق وهو لم يسل  
وشهادة زور ومنع حق  
مع القدرة عليه وموافقة  
الكفار في أعيادهم  
ونحوها وسك الحيات  
ودغول النار وأن يقول  
قبي يا لاج فلان اه  
باجوري ملنما

لا يعرف بالشر الحديث صححه ابن حبان أقبلوا ذوى الحيات عثراتهم الإلهود وفي رواية زلاتهم وفسرهم  
 الشافعي رضي الله عنه بمن ذكر وقيل هم أصحاب الصغار وقيل من يندم على الذنب ويتوب منه وقتل من  
 رآه يزني بأهله على ما حكاه ابن الرضا لأجل الحلية والغضب ويحل قتله بلنا وقد يجمع التعزير بالكفارة  
 كجمع حليته في تهلوت رمضان ويحصل التعزير (بضرب) غير مبرح أو صفع وهو الضرب بجمع البكف  
 (أو جلس) حتى عن الجسدة أو تو يبع بكلام أو قريبا أو اقامة من مجلس ونحوها مما يراد للتعزير جسا  
 وقدر الإيجل حلية به قال شيخنا ظاهره من مطلقها وهو انما يجس على حرمته التي عليها أكثر المتأخرين  
 أما على كراهته التي عليها الشيطان وآخرون فلا وجه لهم إذا رآه أمام انتهى ويجب أن ينقص التعزير  
 عن أربعين ضربة في الحر وعن عشرين في غيره (وعز راب) وإن علا وألحقه الرافعي الأم وإن علت  
 (وما ذنبه) أي من أذن في التعزير كالعلم (صغيرا) وسفها بار تكاهم لا يلبق زجوا لها عن سن الإخلاق  
 ولعلم تعزير المتعلم (و) عزز (زوج) زوجته (لحقه) كنفوزها لألحق الله تعالى وتحتب أنه لا يضربها  
 على ترك الصلاة وأتقى بعضهم بوجوبه والأوجه كقول شيخنا جلوه والسيد تعزير رفيقه لحقوق الله  
 تعالى بما يعزونه من ضرب غير مبرح فان لم يزد تعزيره إلا ببيع ترك لانه مهلك وغيره لا يغيث به وسئل  
 شيخنا عبد الرحمن بن زياد رجاءه تعالى عن عبد علك عصى سيده وخالف أمره ولم يضمنه خدمة مثله  
 هل سيده أن يضربه ضربة غير مبرح أم ليس له ذلك وإذا ضربه سيده ضربة مبرحا ورفع به إلى الأحاد  
 حكم الشريعة فهل للحاكم أن ينه عن الضرب المبرح أم ليس له ذلك وإذا منعه لما كتم مثلا ولم يمتنع فهل  
 للحاكم أن يبيع العبد ويسلمه إلى السيد أم ليس له ذلك وبما ذابيه بثلث الفمن التي اشتراه سيده أو  
 بما قاله للقوقون أو بما انتهت إليه الرغبات في الوقت به فإجاب إذا امتنع العبد من خدمة سيده الخدمة  
 الواجبة عليه شرعا فليسيد أن يضربه عن الامتناع ضربة غير مبرح أن أفاض الضرب المذكور وليس له أن  
 يضربه ضربة مبرحا وبمع الحاكمن ذلك فان لم يمتنع من الضرب المذكور فهو كالأول كلفه من العمل  
 ما لا يلبق بل أولى إذا ضرب المبرح بما يؤدي إلى الزهوق بجمع التعزير وقد أتى القاضي حسين بأهله إذا  
 كيف علكه ما لا يلبق أنه يباع عليه بمن المثل وهو ما انتهت إليه الرغبات في ذلك الزمان والمكان انتهى  
 (اصل) في الصلابة وهو الاستطالة والورب على النير (بجوز) للشخص (دفع) كل (صائل) مسلم وكافر  
 مكلف وغيره (على مصوم) من نفس أو طرف أو مضعه أو ضع ومقدماته كتقيل ومعاقة أو مال وإن لم  
 يقول على ما اقتضاه إطلاقهم كحبة بر أو اختصاص كجدة ميتة سواء كانت الدافع أم لغيره وذلك للحديث  
 الصحيح أن من قتل دون دمه أو ماله أو أهله فهو شهيد ولزم منه أنه القتل والقتال أي وما يسرى  
 إليها كالجرح (لربح) عليه إن لم يخف على نفسه أو عضوه الدفع (عن ضم) ومقدماته ولومن غير  
 أهله (ونفس) ولو علكه (قتلها) كافر أو بهيمة أو مسلم غير محقون (الم) كزان محسن وتارك صلاة  
 وقاطع طريق نعمت قتله فيحرم الاستسلام لهم فان قضاها مسلم محقون الم يجب الدفع بل يجوز الاستسلام  
 له بل يسن للإمارة ولا يجب الدفع عن مال لا روح فيه نفسه (وليدفع) الصائل المصوم (بالاخذ) فلا اخف  
 (أن يمكن) كهر بخرجو كلام طسغاة أو تحسن مصانة فضر بيده فيسوط فبعسا فقتل لان  
 ذلك يجوز للضرورة وللضرورة لا تقل مع إمكان الاخذ فخي خالف وعدل اليرزة مع إمكان الاكتفاء  
 بشونها ضمن بالقود وغيره نعم لو اتعم القتل بينهما واشتد الأذى عن الضبط سقط مراعاة الترتيب ومحل  
 رعاية الترتيب أيضا في غير العاشة فلوراء قد أوجب في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وإن ادفع بشونه لانه في  
 كل لحظة مواقع لا يستر كالأناة لله الماوردي والروائي والشيخ زكريا وقال شيخنا هو ظاهر في المحسن  
 أما غيره فالتجته أنه لا يجوز قتله إلا أن أدى الله بغيره إلى مضي زمن وهو متلبس بالفاحشة انتهى وإذا

(القول هو) أي الصائل  
 وشبهه المصولة له  
 وأدرج المصنف في  
 الفصل حكم المختار  
 وضمان البهائم (قوله  
 بالاخذ فلا اخف) ولو  
 علم المصوم عليه أن  
 الصائل لا يندفع عنه إلا  
 بالقتل من ابتداء الأمر  
 فهل له ابتداء ذلك أو  
 يجب الترتيب حسب  
 الأمكان ولن يندفيا

سورة

لم يكن الدفع بالاختف كان لم يجد الا نحو سيف فيضرب به أما اذا كان الصائل غير معصوم فلهذه بلاد دفع  
بالاختف لعدم صوته. **(فروع)** يجب الدفع عن منكر كشرط منكر وضرب آلة لحو وقتل حيوان ولو  
القاتل (ووج خان) المرأة والرجل حيث لم يولد المختونين قوله تعالى - أن أربع - ابراهيم - ومنها  
الخنان اختن وهو ابن ثمانين سنة وقيل واجب على الرجال وستة لفساد وقتل عن أكثر العلماء (يلوغ)  
وعقل إذ لا تكلف بقاءه فيجب بعده ما فوراً وبحث الزر كشي وجوبه على بولي عين وفيه نظر فالواجب  
في ختان الرجل قطع ما يعلو شفته حتى تكشف كلاهما والرائدة قطع خرقة عليه الاسم من اللحية الموجودة  
بأعلى الفرج فوق قبة البول تشبه عرف الديك وتسمى البظر بموحدة مفتوحة فحجة ما كنهه وقل  
الاردبلي عن الامام ولو كان ضعيفاً الخلق بحيث لو ختن نيف عليه لم يخن الى أن يغلب على الظن سلته  
و ينسب تجمه له سابع يوم الولادة للانباع فان أخونه في الاربعين والاف في الستة السابعة لنها وقت أمره  
بالصلاة ومن مات بغير ختان لم يحن في الأصح ويسن إظهار ختان الذكر وأخفاء ختان الانثى وأملوثة  
الخنان في مال الخنوتون ولو غير مكلف ثم على من نازمه نفقته ويجب أيضاً قطع سرة المولود بعد ولادته بعد  
نحو رجلها لتوقف مسالك الطعام عليه **(وسم تثقيب)** أنف مطلقاً و(أذن) صبي قطعاً وصبيته على الأرجح  
لتسليق الخلق كما رجح الغزالي وغيره لأنه لا يلزم دفع اليه العجاجة وجوز الزر كشي واستدل بما في حديث  
أبزرع في الصحيح وفي فتاوى قاضيخان من الخنفية أنه لا بأس به لأنهم كانوا يضعونه في الجاهلية فلم ينكر  
عليهم رسول الله ﷺ وفي الرعاية للعناية يجوز في الصبيته الفرض لزينة ويكره في الصبيته ومقتضى  
كلام شيخنا في شرح المنهاج جوازها في الصبيته لا الصبي لم يعرف أنه زينة مطلوبة في حقن قديماً وحديثاً  
في كل محل وقد جوز **(عبد الله)** اللعب لمن يما فيه صورة المصلحة فكذلك هذا أيضاً والتعذيب في مثل هذه  
الزينة الماعية لرغبة الأزواج اليهن سهل محتمل ومقتضى تلك المصلحة فتأمل ذلك فانه مهم **(تتم)** من  
كان مع دابة ضمن ما أنفقت ليلانها وان كان نوحها فأنفقت زرعاً أو غيره نهراً لم يضمن صاحبها أو  
ليلا ضمن إلا أن لا يفرط في ربطها وأتلف بخمسة طيرا أو طعنا عيدا فلا يضمن مالكها ليلانها ان  
قصر في ربطه وتدفع المرأة الضارية على نحو طير أو طعنا لتأكله كصائل برعاية الترتيب السابق ولا تقتل  
ضاربة ساكنة خلافاً لما كان المتعز عن شرها **(باب الجهاد)**

(قوله ما أنفقت أي من  
نفس أو مال وإنما ضمن  
من كانت معه لأنها  
في يده وعلبه تعهدا  
وحفظها ولأن فعلها  
مطسوب اليه متى كان  
معها والآنسب لها  
كالكلب اذا أرسله  
صاحبه وقتل الصيد  
حسب ولأن استرسل  
بنفسه فلا اه

(هو فرض كفاية كل عام) ولو مرة اذا كان الكفار ببلادهم ويتعين اذا دخلوا بلدنا كياتي وحكم فرض  
الكفاية أنه اذا فعله من فهم كفاية سقط الحرج عنه وعن الباقيين ويأثم كل من لا فعله من المسلمين  
ان تركوه وان جهلوا وفروضا كبادرة (كقيام بجميع دينية) وهي البراهين على إثبات الصانع سبحانه  
وما يجبه من الصفات ويستحيل عليه منها وعلى إثبات النبوات وما ورد به الشرع من المعاد والحساب  
وغير ذلك (وعلم شرعية) كتنبيه وحديث وفقه زائد على ما لا بد منه وما يتعلق بها بحيث يصلح القضاء  
والافتاء للمحاجة اليها (ودفع ضرر معصوم) من مسلم وذمي ومستأمن جائم لم يصل لحالة الاضرار أو أضرار أو  
نحوهما والمخاطب به كل مؤسس بما زاد على كفاية سنة له ولمعونه عند اختلاف بيت المال وعدم وقاد زكاة  
(وأمر بمعروف) أي واجبات الشرع والكف عن محرمة فشمع النهي عن منكر أي المحرم لكن محله في  
واجب أو حرام يجمع عليه أوفى اعتقاد القائل والمخاطب به كل مكلف لم يخف على نفسه أو ماله وان قبل ولم  
يطلب على ظنه أن طاعه بزديفة عنادا وان حل عادة أهله فيده بأن يفرضه بكل طريق أمكنه من دفعه  
ما ستغته بالبرهان عزاً أنكره قبله وليس لأحد البحث والتجسس واقتحام الدور بالظنون \* نعم إن أخره  
تتم بمن اختفى منكراً ليدترك كالاقتل والزنا لزمه ذلك ولو توفد لا نكح على الرغص السلطان لم يجب لما  
فيه من جهنمية وتقرير مال الله ابن القشيري قال شيخنا وله احتمال بوجوبه اذا لم يزوج الابن وهو  
الأوجه وكلام الروضة وغيرها مرجح فيه انتهى (وتحمل شهادة) على أهل له - حضرايه المشهود عليه أو

طلبه ان هلز بمنزلة (وأدائها) لمن يحملها ان كان أكثر من نصاب والافه فرض عين (وكافيه كعبة) بجمع وعمرة (كل عام) وتشيع جنازة (وردة سالم) مسنون (عن جمع) أي اثنين فأكثر فيسقط الفرض عن الباقيين ويختص بالثواب فانزدة واكملهم ولومر تباينوا ثواب الفرض كالمعلمين على الجنازة ولوسلم جمع مرتبون على واحد فرد مرة فاصدا جمعهم وكذا لو أطلق على الاربعة أجزاء ما لم يحصل فصل ضار ودخل في قولي مسنون سلام امرأة على امرأة أو نحوهم أو سيد أو زوج وكذا على أجنبي وهي يجوز لا تشتمى ويلزمها في هذه الصورة ردة سلام الرجل أمام شتهة ليس معها امرأة أخرى فيحرم عليها ردة سلام أجنبي ومنه ابتداءه ويكره ردة سلامها ومنه ابتداءه أيضا والفرق أن ردها وابتدائها يعطيه لطمه فيها أكثر بخلاف ابتداءه ورده قال شيخنا ولوسلم على جمع نسوة وجب ردة إحداهن إذا غشي فتنة حينئذ وخرج بقولي عن جمع الواحد فالردة فرض عليه ولو كان المسلم صليبا لا بد في الابتداء والرد من رفع الصوت بقراءة ما يحصل به السماع للتحقق ولو في قليل السمع ثم ان مر عليه سر ما بحيث لم يبلغه صوته فالتى يظهر كما قاله شيخنا أنه يلزمه الرفع وسعيه دون المدخلة ويجب اتصال الردة بالسلام كاتصال قبول البيع بالقبول ولا بأس بتقديم عليك في ردة سلام العائث لان الفصل ليس بأجنبي وحيث زالت القورية فلا قضاء خلافا لما يروى من كلام الرواني ويجب في الردة على الأصم أن يجمع بين اللفظ والأشارة ولا يلزمه الرد إلا أن جمع له المسلم عليه بين اللفظ والأشارة (وابتداءه) أي السلام عند إقباله وانصرفه على سلم غير نحو فاسق أو مبتدع حتى يصلي المميز وان ظن عدم الرد (سنة) عينا للواحد وكفاية للجماعة كاتسببه فلا لكل غير ان أولى الناس باقعة من بداهم بالسلام وأقضى اقتضى بأن الابتداء أفضل كما أن إبراء المصرا أفضل من انظاره بوصف ابتداءه السلام عليك أو سلام عليك وكذا عليك السلام أو سلام لكنتمكروه للنهي مشرووع ذلك يجب الرد فيه بخلاف عليك السلام بلواو إذ لا صلاح للابتداء والاضل في الابتداء والرد الاتيان بسبغة الجمع حتى في الواحد لأجل للاتسكة والتعظيم وزيادة روحه الله وركاه ومغفرته ولا يكتفى الافراد لاجتماعه ولوسلم كل على الأخوان ترتيبا كان الثاني جوابا أي ما لم يقصد به الابتداء وحده كما بحث بعضهم والازم كلا الرد (فرع) يسن إرسال السلام للعائث ويلزمها الرسول التبليغ لانه أمارة ويجب أدائها وعمله اذا رضى يتحمل تلك الامانة أما لو ردها فلو كذا ان سكت وتكلم بعضهم على الوصي به تبليغه وعمله كما قال شيخنا ان قبل الوصية بلفظ يدل على التحمل ويلزم المرسل اليه الرد فوراً باللفظ في الارسال وبه أو بالكتابة فيها ويندب الرد أيضا للبلغ والبلدته فيقول عليك وعليه السلام الخبر المشهور فيه وحكى بعضهم ندب البداة بالمرسل ويحرم أن يبداه دنيا ويستثنى وجوب باقته ان كان مع مسلم ويسن لمن دخل محلا نالاً أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولا ندب السلام على قاضي حاجة بول أو غافق أو جاع أو استعجاء ولا على شارب وآكل في مخالطة اشبهه ولا على فاسق بل يسن تركه على مجاهر بفسقه ومن تكذب عظيم لم يقب منه ومبتدع إلا لعذر أو خوف مفصلة ولا على مملّ وساجد ومؤذن ومقيم وخطيب ومستمع ولارده عليهم الاستماع لخطيبه فانه يجب عليه ذلك بل يكره الرد لقاضي الحاجة والجماع والمستجى ويسن الآكل وإن كانت القعة فيه ثم يسن السلام عليه بعد البائع وقبل وضع القعة فيه : يلزمه الرد ويسن الرد لمن في الحمام وملب باللفظ ولملّ ومؤذن ومقيم والأشارة والأفعدا القراغ أي ان قرب الفصل ولا يجب عليهم ويسن عند التلاقي سلام مفيد على كبير وماتش على واقف وراكب عليهم . قوليلين على كثيرين (فوائد) وحتى الظاهر مكروه وقال كثير من حرام وأقضى الثوري بكرهه الاتصاف بالرأس وقهليل نحو رأس أو يد أو رجل لاسيا لنحوغنى حدث من تواضع لفتى ذهب ثلثا دينه ويندب ذلك لنحو صلاح أو طر أو شرف لان بأيديه قبل يد عمر رضى الله عنهما ويسن القيام لمن فيه فضيلة

(قوله) إن مني بعث  
 (جدة) قال حج أي ولم  
 يذبح للطلوع ولولم  
 حجة أضافها لظهور اه  
 (قوله) ويؤمن المرسل  
 إليه (الرد قورا) أي حتى  
 تظف الرسول بصيغة  
 السلام أو قال له فلان  
 سلم عليك بشرط أن  
 يكون المرسل قد أتى  
 بصيغة سلام ولا يضر  
 الكلام السابق على  
 نحو صيغة السلام من  
 المرسل إليه أو الرسول  
 أو منما وهل يضر سبق  
 كلام المرسل بحضرة  
 المرسل إليه إذا تأخر  
 تبليغ الرسول ولا يضر  
 فيتعلق الرد بقول  
 الرسول فلان سلم  
 عليك أو يقول لك  
 السلام عليك نذر له

ظاهرة، من نحو صلاح أو علم أو ولادة أو ولاية مصحوبة بصيانة قال ابن عبد السلام أول من ربح غيره أو  
 يتخلى شره ولو كافر أخشى منه ضررا عظيما ويحرم على الرجل أن يحب قيامه به ويسن قيل لادم من سفر  
 ومعاذته لا لا نابع (كشميت عاظم) بالغ (جداته تعالى) يرحمك الله أو رحمتك الله وصغير بمنزلة جد  
 الله بنحو أصاحك الله فانه سنة على الكفاية أن سمع جدته وسنة عين سمع واحد. ا. جدته العاظم  
 الميز عقب عطاسه بأن لم يتخلل بينهما فوق سكتة تنفس أو هي فانه يسن له أن يقول عقبه الله. فانه أفضل  
 منه الجدته رب العالمين وأفضل منه الجدته على كل حال وخرج بقول جداته من لم يحمد عقبه فلا يسن  
 التشميت له فان شك قال رحم الله من حمله ويسن تكبيره الحمد وعند نوالى العطاس يشتمه ثلاث ثم  
 يدعو له بالشفا ويسره للملى ويحمد في نفسه إن كان مستغفلا بنحو بول أو جوع ويشترط رفع يكل  
 بحيث يسمعه صاحبه ويسن للعاطس وضع شيء على وجهه وغضض صوته ما أمكنه ولجأة شتمه بنحو  
 يهديكم الله ويصلح بالكم أو يضراكم له كرم للأمر به ويسن للتائب وذات التوبة طاقته وسفره ولو في  
 الصلاة لدمه اليسرى ويسن إداة الأذى بليك في الجهاد فرض كفاية (على) كل (مسلم مكلف) أي بالغ  
 عاقل لرفع النظم عن غيره ما (ذكر) لضعف المرأة عنه غالبا (حو) فلا يجب على ذوق رقو لم كتابا ومبعضا  
 وإن أذن له سيد له لصا (مستطيعه سلاح) فلا يجب على غيره مستطيع كاقطع وأعمى وفاقد من ماله أصابع  
 يده ومن به عرج بين مرضي تعظم سنته وكلام مؤن ومركوب في سفر قصر فأصل ذلك عن مؤنة من  
 تازمه مؤنته كما في الحج ولا على من ليس له سلاح إن كان ذلك لا نصرة به (وحرم) على مدين موسر عليه  
 دين حال لم يركل من يقضى عنه من دله لخصر (سفر) الجهاد وشفره وإن قصر وإن لم يكن مخفقا أو كان  
 لطلب علم رعا بخلق الغير ومن ثم جاء في مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين (بلاذن غريم) أو  
 ظن رضاه وهو من أهل الأذن ولو كان الغريم ذميا أو كان بالدين رهن وثيق أو كفيل لموسر قال الانسوى  
 في المهمات أن سكوت رب الدين ليس بكافي في جواز السفر معتدا في ذلك على ما فهم من كلام الشيبين  
 هنا وقال ابن الرفعة والقاضي أبو الطيب والبندنجي والقرويني لابد في الحر من التصريح بالنعى وقوله  
 القاضي إبراهيم بن طبرية ولا يحرم السفر بل ولا يمنع منه أن كان معسرا أو كان له دين أو جلا أو قرب حوله  
 بشرط وصورة لما يحصل له من انقضاء وهو مؤجل (و) حرم السفر للجهاد وسبب تطوع بلاذن (أصل) مسلم  
 أب وأم وإن عليا ولو أذن من هو أقرب منه وكذا يحرم بلاذن أصل سفر لم تغلب فيه الصلاة لتجارة  
 (لا) سفر (لتعلم فرض) ولو كفاية كطاب النحو ودرجة الفتوى فلا يحرم عليه وإن لم يأن أصله (وإن  
 دخلوا) أي الكفار (بلدة لاتعين) الجهاد (على أهلها) أي يتعين على أهلها الشفع بما أمكنهم (وإذا دفع  
 مرتين) أي أحدهما (أن) يحتمل الحال اجتماعهم وتأهيمهم بالحرب فوجب الدفع على كل منهم بما يتقدر عليه  
 حتى على من لا يزنه الجهاد بخوفه وولده ومدين وعبد وأمرأة فيها قوة بلاد بمصر ويفتقر ذلك لهذا  
 الخطب العظيم الذي لا سبيل لاهله به وثانيتها أن يشاهم الكفار ولا يجتمعون من اجتماع وتأهب فن  
 قصده كافر أو كافر وعلم أنه يقتل إن أخذه فعليه أن يدفع عن نفسه بما أمكن وإن كان من لاجهاده عليه  
 لا امتناع الاستسلام لكافر (فروم) ولذا لم يكن تأهب لقتال وحوز أسرا وقتلا ظه قتل واستسلام إن  
 علم أنه إن امتنع قتل وأمنت المرأة فحتمه إن أخذت والاتعين للجهاد فمن علم أو ظن أنه إن أخذ قتل عينا  
 امتنع عليه الاستسلام كاسر آتقا ولو أسروا مسلما يجب التهور إليهم فورا على كل قادر خلاصه إن ربح  
 ولو قال كافر أطلق أسيرك وعلى كذا فأطلقه لزمه ولا يرجع به على الأسير إلا أن أذن له في مفاداة  
 فيرجع عليه وإن لم يشترط له الرجوع (و) تعين على (من) دون مساقصة صرتها أي من البلدة التي دخلوا  
 فيها وإن كان في أهلها كفاية لانهم في حكمهم وكذا من كان على مساقصة قصر إن لم يكف أهلها ومن  
 بايعهم فيصير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (وحرم) على من هو من أهل

(قوله فرض كفاية)  
 أي في كل سنة لا فرض  
 عين والانتعط للعائش  
 (قوله على مسلم) أي  
 لقوله تعالى - يا أيها  
 الذين آمنوا قاتلوا الذين  
 يلوونكم من الكفار -  
 فغلب به المؤمنين  
 دون غيرهم فلا جهاد  
 على كافر ولو ذميا لانه  
 يئذل الجزية لئذنب عنه  
 لا لئذنبنا له ملخصا  
 من حاشية الشيخ  
 الباجوري مع الشرح

فرض الجهاد (النصراف عن صف) بعد التلاقي وإن غلب على ظنه أنه إذا ثبت قتل لعنه عليه السلام الفرار من الزحف من السبع للمقاتلات ولودع سلاحه وأمكن الرمي بالحجارة لم يجز له الانصراف على تناقض فيه ويجزم بعضهم بأنه إذا غلب ظن الهلاك بالثابت من غير تكليفهم وجب الفرار (إذا لم يزدوا) أي الكفار (على مثلين) الآية وحكمة وجوب مصارعة الضعف أن المسلم يقاتل على إحدى الحسينين الشهادة والفوز بالفتية مع الاجر والكافر يقاتل على الفوز به فياقتضى أما إذا زادوا على الثلثين كائنين وواحد عن مائة فيجوز الانصراف مطلقا وسوم جع مجتهدون الانصراف مطلقا إذا بلغ المسلمون اثني عشر ألفا خبر ابن يغلب اتنا عشر ألفا من قلة وبه خست الآية ويوجب بأن المراد من الحديث أن الغالب على هذا العدد الظفر فلا تعرض فيه حرمة الفرار ولاندمها كالجو واضح وانما يحرم الانصراف ان قاومناهم الامتصحا فقتال أو متحصنا إلى فتح يستتجد بها على العدو ولو يميعة (ورق ذراعي كفل) ويهدمهم ولومسلمين كاملين (بأسر) كما يرق حرف مقهور لحرف بالقهر أي يصرمون بنفس الاسرافاء لنا ويكونون كسائر أموال الفتية ودخل في الثرائي الصدين والجانين والنسوان والحدان وطغ غنم أو أوت أو أسيد أمة في الفتية ولوقبل اختيار الحاكم لان فيها شبهة ملك ويعوز علم التحريم لاجل ان عذر لقرب اسلامه أو بعد عمله عن العلماء (فرع) يحكم بإسلامه غير بالغ ظاهرا وباطنا وإماتبا لسان المسلم ولو شاركه كافر في سبه وإماتبا لأحداه وله وإن كان اسلامه قبل علوه فلا قرأ - أحدهما بالكفر بعد البويع فهو مرتد من الآن (والام) أو أمير (خيار) أسير (كامل) يلوغ وعقل وذكورة وحرية (بين) أربع خصال من (قتل) بضرب الرقبة لا غير (ورق) عليه بتخلية سبيله (وقدام) بأسرى منا أموال فيخمس وجوب أو بنحو سلاحنا ويقادى سلاحهم بأسرا على الأوجه لاجل (واسترقاق) بفضل الامام أو آتبه وجوب الاسط للمسلمين بالجهاد ومن قتل أسيرا غير كامل لزم قيمته أو كمال قبل التخيري في عز فقط (واسلام كافر) كامل (بعد أسير يصمم دمه) من القتل لجرا أصح حين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ولم يذكرونا وماله لانه لا يصح إذا اخبر الامام رقه ولا صار أولاده لعلم بإسلامهم تبعاه وإن كانوا بدرا الحرب وأرقاء وإذا تبعوه في الاسلام وهم أسوار لم يرقوا لامتناع طروق على ما قرن اسلامه حريته ومن ثم أجسوا على أن الحار لمسلم لا يسي ولا يستر أو أرقاء لم يقتضهم ومن ثم لم يملك في صغرا ثم حكم بإسلامه تبعا لاصله بطرسية واسترقاقه وفي الخيل في باقي لخصال السابقة من المن أو الفداء والرق ومحل جواز الفداء مع ارادة الاقامة في دار الكفر ان كان له ثم عتيقيا من معها على نفسه ودينه (واسلامه) قبله أي قبل أسير بوضع أيدينا عليه (بصمم دما) أي نفسا عن كل مامر (ومالا) أي جبهه بلرا ودارهم وكذا فرقه الحر الصغير والجنون عند السبي عن الاسترقاق لزوجته فإذا سبيت ولو به. المنحول اقطع نكاحه حالا وإذا سبي زوجان أو أحدهما اغسخ الكاح بينهما لما في خبر مسلم أنهم لما امتصوا يوم أوطس من وطء المبيات للزواج نزل والمصنات أي المتزوجات من النساء الامام لست أيمانكم غرم الله تعالى المتزوجات لإلا المبيات (فرع) لو ادعى أسير قدار اسلامه قبل أسره لم يقبل في الرق ويجعل مسلما من الآن و ثبت شاهد راسرا تين ولو ادعى أسيراته مسلم فإن أخذ من دار تصدق بمينه أو من دار الحرب فلا (وإذا أرق) الحر (وعليه دين) مسلم أو ذي (لم يسقط) وسقط ان كان الحر في ولو اقترض حر من حر في أو غيره أو اشترى منه شيئا ثم أسلم أو أحدهما لم يسقط لالتزامه به صحح لو تلف حر في على حر في شيئا أو غصب منه فاسلم أو أسلم التلف ملازمان لانه لم يلزم شيئا بعد سبي مسلم حكمه ولان الحر في لو تلف من مسلم أو ذي لم يلزمه فأولى مال الحر في (فرع) لو تورع حر في دانه أو سبه أو زوجته ملكه وارفع الدين والرق النكاح وان كان

(قوله فيجوز الانصراف مطلقا) أي غلب على الظن الهلاك أولا (قوله إذا بلغ المسلمون اثني عشر ألفا) أي كما كان ذلك في غزوة هوازن (قوله خبر لن يغلب الخ) قال قاتل مثل ذلك في غزوة حنين متحجبا فكره عليه الصلاة والسلام هذه المقالة فأزل الله تعالى - ويوم حنين إذا هببتكم - الآية وتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه لم يهزموا بل نصروا على عدوهم فأصبحوا ظاهرين اه (قوله ويثبت) أي الاسلام قبل الأسر الذي بثبوت يتبع استقراته

للقهّور كلاً وكذا إن كان العامر بعضاً للقهّور ولكن ليس للقاهر ببع مقهوره البعض لصقه عليه خلافاً  
 لاسمهوى (مهمة) قال شخبنا في شرح التنازع قد كثّر اختلاف الناس وتألفهم في السرارى والارواء  
 الجواب بين من الروم والهند جد وحاصل معتد مذهبنا فهم أن من لم يعلم كونه غنيمته لم يتخصم ولم قسم على  
 شرأوه وسائر التصرفات فيه لاختلال أن أسره البائع له أو لا في أودى فانه لا يخص عليه وهذا كثير  
 لأنادر فإن تحقق أن أخذه مسلم بنحو سرقة أو اختلاس لم يجوز شرأوه الأعلى الوجه الضعيف أنه لا يخص  
 عليه فقول جمع متقدمين ظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطء السرارى المجبولة من الروم والهند  
 إلا أن ينصب من يقسم الغنائم ولا حيف بتعين جله على ما علم أن الغنائم للمسلمون وأنه لم يسبق من أميرهم  
 قبل الاغتنام من أخذ شيئاً فله لجواره عند الأئمة الثلاثة وفي قول المشافى لم يزعم الناجى الفزارى أنه لا يلزم  
 الامام قسمة الغنائم ولا تخمسها وله أن يحرم بعض الفاعين لكن رد المصنف وغيره بأنه مخالف للاجماع  
 وطريق من وقع بيده غنيمته لم يخص ردها لمستحق على ولا فاعلاً ناضى كلال الفاعين أى الذى لم يقع اليأس  
 من صاحبه والا كان ملك بيت المال فلم يه فيه حق الظفر به على الممتد ومن ثم كان الممتد كاسراً من  
 وصل له شيء يستحقه منه حله أخذه وإن ظن المالكون ثم الورع لم يهالتسرى أن يشتري ثانياً من وكيل  
 بيت المال لأن الغالب عدم التخصيم واليأس من معرفة مالكها فيكون ملكاً لبيت المال انتهى (مهمة)  
 يستقر رقيق حربي إذا هرب ثم أسلم ولو بعد الهدنة أو أسلم ثم هرب قبلها وإن لم يهاجروا لنا لا عكسه بأن أسلم  
 بعد هدنة ثم هرب فلا يصح لكن لا يرد إلى سيده فإن لم يستحقه بأعده الامام من مسلم وأدفع لسيده قيمته من  
 مال الصالح واعتقه عن المسلمين والولا لهم وإن أمانا بعد الهدنة وشرط رد من جاء منهم اليأس ذكر  
 مكلف مسلماً فإن لم تكن له ثم عشرة تحميه لم يرد والرد عليهم بطلبهم بالتخليفة بينه وبين طالبه بلا جابر  
 على الرجوع مع طالبه وكذا لا يرد حربي ومخون بوصفاً الاسلام أم لا امرأة وغنى أسلماً أى لا يجوز ردهم  
 ولو لنحو الأب استعفهم ويغرمون لما يقى رقيقاً رتد دون الحر المردة

### ( باب القضاء )

بالأى أى الحكم بين الناس به والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى - وأن أحكم بينهم بما أنزل الله - وقوله  
 - فاحكم بينهم بالقسط - واختار كثير الصحاحين إذا حكم كما أى أراد الحكم فاجتهد ثم أصاب فيه أجوان  
 وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فيه أجور وفي رواية بدل الأولى فيه عشرة أجور قال في شرح مسلم أجمع المسلمون  
 على أن هذا في حكم عالم مجتهد ما غيره فاقسم بجميع أحكامه وإن وافق الصواب لأن أصابته اتفاقية وصح  
 خبر القضاء ثلاثة قاض في الجنة وقاضيان في النار وفسر الأول بأنه من عرف الحق وقضى به والآخرون بمن  
 عرف وجارى للحكم ومن قضى على جهل وما جاهد في التحذير عنه تكبر من جعل قاضياً عند ذبح غير سكين  
 محمول على عظم الخطأ فيه أو على من تكرهه القضاء أو يحرم (هو) أى قبوله من متعددين صالحين له  
 (عرض) كفاية في الساحة بل أسمى فروض الكفايات حتى قال الفزالي أنه أفضل من الجهاد فإن امتنع  
 الصالحون له منه أتموا أمانتية الامام لإحدهم في أقبلهم ففرض عين عليه ثم على ذي شوكة ولا يجوز إخلاء  
 مساهة السوى عن قاض (فرع) لا بد من تولية من الامام أمأذنه ولولم تعين القضاء فإن فقد الامام  
 فتولية أهل الحل والعقد في البلد أو بعضهم مع رضا الباقي ولو لأمأ أهل جانب من البلد صح فيه دون  
 الآخر ومن صرح بالتولية وليتك أو قلادتك القضاء ومن كتابتها عولت واعتملت عليك فيه ويشترط  
 لقبول لفظاً وكذا فوراً في الحاضر وعند باوخ الخبر في غيره وقال جمع محققون الشرط عدم الرمد ومن يمين  
 في أحية لزمه قبوله وكذا طلبه ولو ببذل مال وإن خاف من نفسه الليل فإن لم يتعين فيها كره الفضول  
 الفضول والطلب لمن لم يتبع الأفضل ويحرم طلبه بعزل صالح ولو مفضولاً (وشرط قاض كونه أهلاً للشهادات)  
 كلها بأن يكون مسلماً مكافئاً ذكرها عدلاً سعيماً ولو بأصلح بصراً فلا يولى من ليس كذلك ولا أعشى

(قوله خلافاً لاسمهوى)

أى القاتل بأن له يسه

هكذا يؤخذ من سياق

الشراح (قوله وصفا

الاسلام الخ) انما لم

يقول أسماً له علم صحة

اسلامهما إذا شرط

الاسلام البالغ والعقل

(قوله على أن هذا في

حكم عالم الخ) عبارة

مر عن شرح مسلم في

حكم عالم أهل الحكم

ان أصاب فيه أجوان

باجتهاده وأصابته

وان أخطأ فيه أجور

باجتهاده في طلب الحق

(قوله أما تولية الامام

لاحدهم الخ) وأما إقلاع

القضاء بين المتنازعين

ففرض عين على الامام

بنفسه أو نائبه وإذا

ترافعا الى النائب فإقلاع

القضاء بينهما فرض

عين عليه ولا يجوز له

الرفع إذا كان فيه

تعطيل وتطويل نزاع



(قوله وان أطلق التولية أى بأن لم يأخذ في الاستخلاف ولم ينه عنه وقوله استخلف أى ولو بسنه وقوله فيما لا يقتدر عليه أى حاجته اليه دون ما يقتدر عليه ولو أطلق الاذن بأن لم يصمه في الاذن في الاستخلاف ولم يخص فيستخلف مطلقا وان خصه بنى لا يتداه اه أو نهى عن الاستخلاف لا يستخلف ويقتصر على ما يمكن ان كانت توليته أكثر منه اه قوله مصححه من شرح المنهج بعض زيادة (قائدة) يجوز نصب أكثر من فاض بمحمل كبلد وان لم يخص كلا منهما يمكن أوزمان أو نوع كالاموال أو النساء أو الفروج هنا ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم والأفلا يجوز لنا يقع بينهم من الخلاف في محمل الاجتهاد اه من شرح المنهج

وهو من يرى الشيع ولا يميز الصورة وان قربت بخلاف من يميزها اذا قربت بحيث يعرفها ولو بدكاه ومن يد تأمل وان يجوز قراءة المکتوب واختير صحة ولا يلا لامي (كافيا) اقليم بمنصب القضاء فلا يولى مغل ومغل نظر بكبراً ومرض (عجنها) فلا يصح تولية جاهل ومقلد وان حفظ مذهب امامه اهجهز عن ادراك غوامضه والمجتهد من يعرف بأحكام القرآن من العلم والخاص والجمل والبين والمطلق والمفيد والنص والظاهر والنسخ والنسوخ والحكم والمشابهة وبأحكام السنة من التواتر وهو ما تعددت طرقه والآحاد هو بخلافه المتصل واهالي <sup>عليه السلام</sup> يسمى المرفوع أو الى الصحابي فقط ويسمى للموقوف والمرسل وهو قول التابعي قال رسول الله <sup>عليه السلام</sup> كذا أو فصل كذا وبحال الرواة قوة أو ضعفا وما تواترنا قوله وأجمع السلف على قبوله لا يبحث عن عدالة ناقله ولهذا لاكتفاء بتعديل امام عرف صحة مذهبه في الجرح والتعديل ويقسم عند التعارض الخاص على العلم والمقلد على المطلق والنص على الظاهر والحكم على المشابهة والنسخ والتصل والقوى على مقابلها ولا تنحصر الاحكام في خمسة آية ولا خصافة حديث خلاهما راجعاًهما بالقياس بأربعة النواع الثلاثة من الجلي وهو ما قطع فيه بنى اهل ريق كنياس ضرب الواو على تأقيده أو المساوي وهو ما يعد فيه انتفاء الفارق كقياس احراق مال اليتيم على أكله أو الألدون وهو ما لا يعد فيه انتفاء الفارق كقياس القرة على البدر في الرابح بجامع العلم وباسان العرب لغة ونحواً وصرفاً وبأغنى وبأفوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم ولو فبا ينكلم فيه فقط لا يتخالفهم قال ابن الصلاح اجماع ذلك كله انما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يقتضي في جميع أبواب اقله أمامة لا يعدو مذهب امام خاص فليس عليه غيره مرة قواعد امامه وليراع فيها ما رى له لا في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمتد مع خصوص الشرع ومن لم يكن له عدول عن نص امامه كالاجتزاد مع النص اه (فان ولي سلطان) ولو كافراً أو (نوشوكة) غيره في بلد بأن انحصرت قوتها فيه (غير اهل) القضاء كتمكده وجاهل وفسق أى مع علمه بنقصه والابان عن عدالتك ولا وعلو علمه لم يول له ظاهر كاجزم به شيخنا لا ينفذ حكمه وكذا لو زاد فسقه أو لم تكن مفسقاً آخر على تردد فيه اه وبزم بعضهم بنقض توليته وان ولاه غير عالم فسقه وكبد وامرأة وأحمى (نقد) ما فعله من التولية وان كان هناك مجتهد عدل على المتمد فينفذ قضاء من ولاه الضرورة وللتامل مصالح الناس وان تازع كثيرون في الفاسق وأطالوا وسؤبه الزكشى قال شيخنا وما ذكر في المقلد عمله ان كان من مجتهد والافتت تولية المقلد ولومن غير ذى شوكة وكذا الفاسق فان كان هناك عدل لم تشرط شوكة والأفلا كما يفيد ذلك قول ابن الرفعة الحق أنه اذا لم يكن من يصلح للقضاء نفقت تولية غير الصالح قطعاً والأوجه ان قاضى الضرورة يقضى بعلمه ويحفظ مال اليتيم ويكتب لقاض آخر خلافاً لبعضهم وصريحهم متأخرون بان قاضى الضرورة يلزمه بيان مستنده في سائر أحكامه ولا يقبل قوله حكمت بكذا من غير بيان مستنده فيه ولوطالب الخصم من القاضي الفاسق نبين الشهود التي ثبت بها الامر لزم القاضي بيانهم والالم ينفذ حكمه (فرع) يتدب الامام اذا ولي قاضياً أن يأذن له في الاستخلاف وان أطلق التولية استخلف فيها لا يقتدر عليه لا غيره في الاصح (مهمة) يحكم القاضي باجتهاده ان كان مجتهداً أو اجتهاد مقلده ان كان مقلداً وقضية كلام الشيخين أن المقلد لا يحكم بمذهب مقلده وقال الماوردى وغيره يجوز جمع ابن عبد السلام والاذرى وغيرهما بحمل الاول على من لم يفته لرتبة الاجتهاد في مذهب امامه وهو المقلد لا يصرف الذي لم يتأهل للنظر ولا لترجيح والثاني على من له أهلية لذلك وتقل ابن الرفعة عن اصحاب أن الحاكم المقلد اذا بان حكمه على خلاف نص مقلده تنقض حكمه وواقعة النووي في الروضة والسبكي وقال الفزالي لا ينفذ وتبعه الراغبى بحثاف موضع وشيخنا في بعض كتبه (قائدة) اذا عكسك الامامى بمنصب لزمه موافقة والارامه المذهب بمنصب معين من الاربعة

لا غيرها فله وان حمل بالاول الانتقال الى غيره بالكلية أو في المسائل بسط أن لا يتبع الرخص أن يأخذ من كل مذهب بالاسهل منه فيسوق به على الاوجه وفي الخادم عن بعض المتأخرين الاول لمن ابتلى بوسواس الاخذ بالالف والرخص الثلاث زاد فيخرج عن اشرع ولضده الاخذ بالأهل ثلاث يخرج عن الاباحه وأن لا يلتزم بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وفي فتاوى شيخنا من قلد إماما في مسألة لزمه أن يجري على قضية مذهبه في تلك المسئلة وجوع ما يتعلق بها فيلزم من المحرف عن عين الكعبة وصلى الوجهها مقلدا لأبي حنيفة مثلا أن يمسح في وضوئه من الرأس قدر النامية وأن لا يسيل من يده بعد الوضوء دم وما أشبه ذلك والا كانت صلاته باطلة باتفاق المذهبين فليفتن لذلك اه وواقفه العلامة عبد الله أبو محرمة العدني وزاد فقال قدم رح بهذا الشرط الذي ذكرناه غير واحد من المحققين من أهل الأصول والفقه منهم ابن دقيق العيد والسبكي ونقله الاسنوي في التمهيد عن العراقي \* قلت بقله الرافي في العز يز عن القاضي حسين انتهى وقال شيخنا المحقق ابن زياد رحمه الله تعالى في فتاويه ان الذي فهمنا من أمثلتهم أن التركيب القادح إنما يتمتع اذا كان في قضية واحدة من أمثلتهم اذ انشأوا وليس تقليدا لأبي حنيفة واقتصد تقليدا لشافعي ثم صلى فصلا باطلة لاتفاق الامامين على بطلان ذلك وكذلك اذ انشأوا ومس بلا شهوة تقليدا للإمام مالك ولم يدرك تقليدا لشافعي ثم صلى فصلا باطلة لاتفاق الامامين على بطلان طهارته بخلاف ما اذا كان التركيب من قضيتين فالذي يظهر أن ذلك غير قادح في التقليد كما اذا توشأ ومسح بعض رأسه ثم صلى الى الجهة تقليدا لأبي حنيفة فالذي يظهر صحة صلته لان الامامين لم يتفقا على بطلان طهارته فان الخلاف فيها محال لا يقال اتفاقا على بطلان صلته بل لا نقول هذا الاتفاق نشأ من التركيب في قضيتين والذي فهمناه أنه غير قادح في التقليد ومثله ما اذا قلنا لا ملأ أحد في أن العورة السوءان وكان ترك المستمعة والاستنشاق أو التسمية لله يقول الامام أحمد بوجوب ذلك فالذي يظهر صحة صلته اذ قلده في قدر العورة لانهما لم يتفقا على بطلان طهارته التي هي قضية واحدة ولا يقدح في ذلك انهما على بطلان صلته فانه تركيب من قضيتين وهو غير قادح في التقليد كما يفهمه تمثيلهم وقد رأيت في فتاوى البلقيني ما يقتضي أن التركيب بين قضيتين غير خارج انتهى لمصدا (مخدة) بلزم محتاجا استفتاء عالم عدل عرف أهليته ثم ان وجد اثنين فان اعتقد أحدهما أهل معين تقديمه قال في الروضة ليس لغت وعامل على مذهبنا في مسألة ذات وجهين أو قولين أن يشهد أحدهما بلانظر فيه بخلاف بل يبعث عن أرجحهما بنحو تأخره وان كانا لواحد انتهى (و يجوز تحكيم اثنين) ولومن غير خصومة كما في النكاح (رجلا أهلا لقضاء) أي من أهالي القضاء المطلقة لافي خصوص تلك الواقعة فقط خلافا لجمع متأخرين ولومع وجود قاض أهل خلافا للروضة أما غير الأهل فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والاجاز ولو في النكاح وان كان ثم مجتهد كما جزم شيخنا في شرح المنهاج تبعنا لشيخه زكريا لكن الذي أفناه ان الحكم العدل لا يزوج الدع قد القاضي ولو غير أهل ولا يجوز تحكيم غير العدل مطلقا ولا يفيد حكم المحكم الا برضاها به لفظا لا سكوتا فاعتبر رضا الزوجين معا في النكاح نعم يكفي سكوت البكر اذا استؤذنت في التحكيم ولا يجوز التحكيم مع غيبة الولي ولو اولى مسافة القصر ان كان ثم قاض خلافا لابن العباد لانه ينوب عن الغائب بخلاف المحكم ويجوز له أن يحكم بملءه على الاوجه (وينزل الناضي) أي يحكم بانزاله يلوغ خبر العزل ولومن عدل (و) ينزل (نائبه) في عام أو خاص بأن يبلغه خبر عزل مستخلفه أو الامام لمستخلفه بأن أذن له أن يستخلف عن نفسه أو أطلق (لا) حال كون النائب نائبا (عن امام) في عام أو خاص أن قال للقاضي استخلف عني فلا ينزل بذلك وانما انزل القاضي ونائبه (بعبارة) أي ببلوغ خبر العزل المفهوم من ينزل لا قبل بلوغه ذلك لعظم الضرر في نقض أفضيته لو انزل بخلاف الوكيل فانه ينزل من حين العزل ولو قبل بلوغ خبره ومن علم عزله لم ينفذ حكمه

له الا أن يرضى بحكمه فيما يجوز التعكيم فيه وينزل أيضا كل منهما بأحد أمور (عزل نفسه) كالوكيل  
(وجنونا) وانما وان قل منهما (وفسق) أي ينزل بفسق من لم يعلم موليه بفسقه الأصلي أو الزائد على ما كان  
حال توليته وإذا زالت هذه الأحوال لم تعد ولايته إلا بتوليته الجديدة في الأصح ويجوز لإمام عزل قاض لم  
يتعين بظهور خلل لا يقتضي انزاله ككثرة الشكاوى فيه وبأفضل منه وبصلحة كسكين فتنة سواء  
أعزله بمثل أم بدونه وإن لم يكن شيء من ذلك لم يحز عزله لانه عبث ولكن نفذ العزل أما إذا تعين بأن لم  
يكن نعم من يصلح غيره فيحرم على موليه عزله ولا ينفذ وكذا عزله لنفسه حينئذ خلافه في غيره هذه الحالة  
فينفذ عزله لنفسه وإن لم يعلم موليه (ولا ينزل قاض بموت إمام) أعظم ولا ينادى له لعظم شدة الضرر به لحيل  
الحوادث وخروج الإمام القاضى فينزل نوابه بموته (ولا يقبل قول متول في غير محل ولايته) وهو خارج عمله  
(حكمه كذا) لانه لا يملك إنشاء الحكم حينئذ فلا ينفذ إقراره به وأخذ الزكشي من ظاهر كلامهم أنه إذا دلى  
ببطلان لم يتناول مزارعها وبساتينها فلو زوج وهو بأحد هاهنا هي بالبدل أو عكسه لم يصح به قيل وفيه نظر  
قال شيخنا والنظر واضح بل الذي يتجه أنه ان علمت عادة بتولية أو عدمها فذلك والا نجه ماذ كره  
اقتصارا على ما نصه عليه وأقبح قول المنهاج أنه في غير محل ولايته كمنزل أنه لا ينفذ منه في تصرف  
استباحه بالولاية كإيجار وقت نظره للقاضى وبيع ما يقيم وتقرير في وظيفة قال شيخنا وهر ظاهر (ك) ما  
لا يقبل قول (منزول) بعد انزاله وحكم بعد مفارقة مجلس حكمه حكمت بكذا لانه لا يملك إنشاء الحكم  
حينئذ فلا يقبل إقراره به ولا يقبل أيضا شهادة كل منهما بحكمه لانه ينفذ بفضل نفسه إلا ان شهد بحكم حاكم  
ولا يعلم القاضى أنه حكمه فتقبل شهادته ان لم يكن قاسقا فان علم القاضى أن حكمه لم يقبل شهادته كالأمر  
به ويقبل قوله بمحل حكمه قبل عزله حكمت بكذا وإن قال يعلى لقدرته على الانشاء حينئذ حتى لو قال على  
سبيل الحكم نساء هذا قرية أي المحصورات طولاني من أزواجهن قبل ان كان مجتهدا ولو في مذهب إمامه  
ولا يجوز لقاض أن يتبع حكم قاض قبله صالح للقضاء (وليسوا القاضى بين الخصمين) وجوباً في أكرامهما  
وان اختلفا شرفاً وجوب سلامتهما والنظر اليهما والاستماع للكلام وطولالة الوجه والقيام فلا يخص أحدهما  
بشيء مما ذكر ولو سلم أحدهما انتظار الآخر ويعتبر طول الفصل الضرورة أو طاله سلم ليجيئهما معا ولا  
يخرج معه وإن شرف يعلم أحررة والأولى أن يجلسهما بين يديه (فرع) لو أزدحم مدعون قدامه الأصبي  
فالأصبي وجوباً كفت ومدت من فيقتمان وجوباً يسبق فان استوا أو جهل سابق أقرع وقال شيخنا  
وتظاهر أن طالب فرض العين مع ضيق الوقت يقدم كالمسافر ويستحب كون مجلسه الذي يقضى فيه فيصاح  
بارز أو يكره أن يتخذ المسجد مجلساً للحكم صولته عن اللفظ وارتفاع الأصوات ثم ان اتفق عند جلوسه فيه  
فتية أو قسيتين فلا بأس بصلها (وحرم قبوله) أي القاضى (هدية من لعادة له بها قبل ولاية) أو كان له  
عادة بها لكنه زاد في القضاة أو الوصف (ان كان في محله) أي محل ولايته (وهدية (من له خصومة) عنده  
ومن أحسن منه بأنه سيخاصم وإن اعتادها قبل ولايته لأنها في الأخيرة تدعو إلى الميل اليه وفي الأولى سببها  
الولاية وقد صحت الأخبار الصحيحة بتسريح هديا العمال (والا) بان كان من عادته أنه يهدي إليه قبل الولاية  
ولو مرة فقط أو كان في غير محل ولايته أو لم يزد المهدي على عادته ولا خصومة له حاضرة ولا متريفة فيه (جاء)  
قبوله ولو جهز هاهنا مع رسوله وليس له محاكمة في جواز قبوله وجهان يرجح بعض شراح المنهاج الحرمة وحلم  
علمائهم لا يحرم عليه قبولها في شرعهم وإن كان المهدي من أهل عمله مالم يستمر بأنهما مقدمة لخصومة  
ولو أهدى إليه بعد الحكم حرم القبول أيضاً ان كان مجازاة له أو الأفلاك كذا أطلقه بعض شراح المنهاج قال شيخنا  
ويتعين حله على مهتداً أهدى إليه بعد الحكم وحيت حرم القبول والاخذ بك ما أخذ فريده ماله  
ان وجد والالتفات للمال والكلدية الحبة والنيافة وكذا الصدقة على الأوجه وجوز له السبكي في طليته  
قبول صدقة من لخصومة له ولعادة وخصه في تضييره بما اذالم يعرف للتصدق أنه القاضى وبحث غيره

(ة) له (وفسق) وينزل  
أيضا بمرض لا يرجى  
زواله وقد جهز معه عن  
الحكم من ل وسئل  
ذلك العمى والسمم  
والنسيان ان أحل  
بأنشط لوجود المتاني  
ولان القضاء عقد جائز  
نعم لو همى بعد سماع  
البينة وتعدى لها ولم  
يحتج لاشارة نفذ حكمه  
في تلك الواقعة اه  
مصححه ملخصا من  
شرح المنهج وحاشيته  
(قوله ككثرة  
الشكاوى) مثل ذلك  
ينظر اه

اقطع بعمل أخذه لركانه قال شيخنا و يبقى تقيده بما ذكرى وتردد السبكي في الوفاء عليه من أهل علمه  
والتي يتجف في وفي النذر أنه عينه سلمه وشرطنا القبول كان كالمدينة له ويصح إراؤه عن دينه ولا يشترط  
فيه قبول ويكره للقاضي حضور الولية التي خص بها وحده وقال جمع يحرم أوسع جماعة آخر ين ولم يتخذ  
قبل الولاية بخلاف ما إذا لم يقصد بها خصوصاً كالواجبة للغير إن أو الصلوة وهو منهم وألغوا الناس قال  
في العباب يجوز لغير القاضي أخذ هدية بسبب النكاح إن لم يشترط وكذا القاضي حيث جره الحضور ولم  
يشترط ولا طلب انتهى وفيه نظر (نبيه) يجوز لمن لا رزق له في بيت المال ولا في غيره وهو غير متعين  
للقضاء وكان عمله مما يغايل بأجرة أن يقول لا أحكم بينكما إلا بأجرة أو رزق على ما قاله جمع وقال آخرون  
يحرم وهو الاحوط لكن الأول أقرب (وقضى) القاضي وجوباً (حكماً) لنفسه أو غيره إن كان ذلك الحكم  
(بخلاف) (نص) (كتاب) أؤسرة أو نص مقلد أو قيس جل وهو ما قطع فيه بالحق القرض للأصل (أو أجمع)  
ومنه ما خالف شرط الوفاء قال السبكي وما خالف المذهب إلا رتبة كالحالف للإجماع (أو بموجب) من  
مذهب فظهر القاضي بطلان ما خالف ما ذكرى وإن لم يرفع اليه بنحوه فثبت أو أطلت (نبيه) نقل العراق  
وابن الصلاح الإجماع على أنه لا يجوز الحكم بخلاف الرجوع في المذهب وصرح السبكي بذلك في مواضع من  
فتاويه وأمال وجعل ذلك من الحكم بخلاف ما أئز الله لأن الله تعالى أوجب على المجتهدين أن يأخذوا  
بالراجح وأوجب دلي غيرهم فتأيدهم فيما يجب عليهم العمل به ونقل الجلال البلقي عن والده أنه كان يفتي  
أن الحاكم إذا حكم غيراً صحيح من مذهب قاضى قال البرهان ابن ظهيرة وقبضته والحالة هذه أنه لا فرق  
بين أن يعضده اختيار بعض المتأخرين أو بحث (نبيه ثان) أعلم أن للمتعدي في المذهب الحكم واقتوى  
ما اتفق عليه الشيخان فاجزم التروى ظاراضى خارجاً لا كثره إلا لأمره قال شيخنا هذا ما ألتقى  
عليه محققو المتأخرين والتي أوصى باعتاده مشايخنا وقال السهمودي ماراً لمشايعنا يوصوننا بالافتاء  
بما عليه الشيخان وأن تعرض عن أكثر ما خولف به وقال شيخنا ابنز يوجب علينا في الغالب ما رجحه  
الشيخان وإن قل من إلا أكثرين خلافة (ولا يقضى) القاضي أى لا يجوز له القضاء (بخلاف علمه) وإن  
قامت به ينة كما إذا شهدت برقى أو نكاح أو ذلك من غير حوته أو يثبتها أو عدم ملكه لأنه قاطع بطلان  
الحكم به حينئذ والحكم بالباطل محرم (ويقضى) أى القاضي ولو قاضى ضرورة على الأوجه (جملة) إن شاء  
أى بطله المأ كذا لفتى بجوز له الشهادة مستنداً إليه وإن استقله قبل ولايته نعم لا يقضى به في حدود أو تميز  
فه تعالى كذا لفتى بأوسقة أو شرب لنسب السرى أسبابها له أما حدود الأديمين فيقضى فيها سواه المال  
والقود وحد القذف وإذا حكم عليه بالبدان يصرح بمسءة فيقول علمت أن له عليك مائة درهم وقبضت أو  
حكمت عليك بعمى فان ترك أحد عذرين الظانين لم ينفذ حكمه كقوله الماوردى وقبوه (ولا) يقضى لنفسه  
(ولا) لبعض من أصله وفرعه ولا لشريكه في الشترك ويقضى لكل منهم غيره من أمام وقضى آخر ولو نابا  
عنه دفعاً للتممة (ولو رأى قاضى) وكذا شاهد (ورفعها حكمه) أو شهادته (لم يصح له) في قضاء حكم ولا  
أداء شهادة (حتى يترك) ما حكم أو شهادته لا مكان التزوير ومثابته الخط ولا يكتفى بذكره أن هذا خطه  
فقط وفرعاً وجان كان الحكم والشهادة مكتوبين في ورقة مضمونة عندها ووثق بأنه خطه ولم يخاله فيه  
ريبة أنه يعمل به (وله) أى الشخص (حاشى على استحقاق) حق له على غيره أو أداته لغيره (اعتداداً) على  
اعتبار عدل (و) على خطه (نص) على المعتد وعلى خط مأثونه ووكيله وشريكه (ومورثه) إن وثق بأمانته  
بأن علم منه أنه لا يتسدد في شئ من حقوق الناس اعتضاداً بالقرينة (نبيه) والقضاء الحاصل على أصل  
كاذب ينفذ ظاهراً لا باطناً فلا يعمل حوماً ولا تعكسه فلو حكم بشاهد يورر ظاهر العدالة لم يحصل بحكمه الحل  
باطناً سواء المال والنكاح أما المرتب على أصل مدق فينفذ القضاء فيه باطناً أيضاً قطعاً وجاء في الخبر أمرت

(قوله) و يبقى تقيده  
بما ذكرى (أى بما إذا لم  
يعرف المذكر أن الأخذ  
هو القاضي وهذا حيث  
لم يتعين الدفع إليه  
وعبرة من ر الوضيفة  
والهبة كالمدينة وكذا  
الصدقة كقوله شيخنا  
والزكاة كذلك كما قاله  
بعض المتأخرين إن لم  
يتعين الدفع إليه  
والعارية إن كانت مما  
تقابل بأجر غنمها  
كالمدينة لا فلا يحكم به  
بعض المتأخرين اه  
(قوله) في حدود أو  
تعزيز (أى أما المال  
كإزكاة والعصافرة  
فيقضى فيها بجملة  
كباقي حقوق الله للمالية  
(قوله) ولا يقضى لنفسه)  
أولى منه عبارة ولا ينفذ  
حكمه لنفسه لأنه من  
خصائصه عليه الصلاة  
والسلام نعم يجوز له  
تعزيز من أساء الأدب  
عليه فياتعلق بإحكامه  
كقوله حكمت بالجزور  
ونحو ذلك

أن كذا بظاهر والله يتولى السرائر وفي شرح المنهاج لشيخنا ويلزم المرأة المحكوم عليها بشك كاذب  
 الحرب بل والله تعالى ان قدرت عليه كالماتل على البع ولا تتركونه يستدلوا به فان اكرهت فلا تترك  
 (والقضاء على غائب) عن البلد وان كان في غير عمله أو عن المجلس بتوار أو تعز (جائز) في غير عقو بالله  
 تعالى (ان كان المتع حجة ولم يقل هو) أي العائب (مقر) بالحق بل ادعى بجهوده وانه ائمه تسليمه له الآن  
 وأنه مطالب بذلك فان قال هو مقر وأنا أقوم الحجة استظهر اعترافه أن ينسكروا وليكتب بها القاضي القاضي  
 لند العائب لم تسمع حجة تصريحه بالنفي لسماحه إذ لا فائدة فيها مع الاقرار نعم لو كان للعائب مال حاضر  
 وأقام البينة على دينه لا يكتب القاضي به الى الحاكم بل ادعى بل ليوفيه منه قسمه وان قاله مقر وتسمع  
 أيضا ان أطلق (ووجب) ان كانت الدعوى بين أو عين أو بصحة عقد أو إبراء كمن أقال العائب على مدين  
 له حاضر فادعى إبراءه (تخليفه) أي المدعى بين الاستظهار ان لم يكن العائب متواريا ولا متنزعا (بعد) إقامة  
 (بينة أن الحق) في الصورة الأولى ثابت (في ذمت) الى الآن احتياطاً للمحكوم عليه لانه لو حضر لم يما دعى  
 بما يبره \* ويشترط مع ذلك أن يقول انه ائمه تسليمه الى وأنه لا يعلم في شهوده قدما كفسق وعداؤه  
 قال شيخنا في شرح المنهاج وظاهر كما قال البلقي أن هذا لا يأتي في الدعوى بين بل يحلف فيها على  
 ما يليق به ولو كذا انحوا الإبراء ما لو كان العائب متواريا أو متنزعا فادعى عليه ما لا يبين لتقديرها قال بعضهم  
 لو كان للعائب وكيل حاضر لم يكن قضاء على غائب بل يجب بين (كالمو ادعى) شخص (على) نحو (ص) في  
 الأولى له (وميت) ليس له ولورث خاص حاضر فانه يحلف لخاص أم لو كان لنحو العاصي ولحق خاص وأوليت  
 ولورث خاص حاضر كدل اعتبر في وجوب التحليف طلبه فان سكت عن طلبها لجلل عن فعالها كم من ان لم  
 يطلب القاضي عليه بدونها (فرع) لو ادعى وكيل العائب على غائب أو نحو صبي أو ميت فلا تحليف بل يحكم  
 بالبينة لان الوكيل لا يتصور حلفه على استحقاقه ولا على أن موكله يستحقه ولو وقف الامر على حضور الموكل  
 لتعذر استيفاء الحق بولوكلاه ولو حضر العائب وقال لو وكيل أبرأني موكلك أو وفتيه فأخر الطلب الى  
 حضوره ليحلف لي أنه ما أبرأني لم يجب وأمر بالتسليم ثبت الإبراء بعدان كان له به حجة لانه لو وقف  
 لتعذر الاستيفاء بولوكلاه نعم له تحليف الوكيل اذا ادعى عليه حلفه بنحو الإبراء أنه لا يعلم أن موكله أبرأه مثلا  
 لصحة هذه الدعوى عليه (وإذا ثبت) عندما كم (مال على العائب أو الميت) وحكمه (وله مال) حاضر في عمله  
 أو دين ثابت على حاضر في عمله (فشاء) الحاكم منه اذا طلبه المدعي لان الحاكم يقوم بمقامه ولو باع قاض مال  
 غائب في دينه فقدم وأمال الدين باقيا بضافه أو بنحو فسق شامدا ستر من انصم ما أخذه وطل البيع  
 للدين على الأوجه خلافا لروايات (والا) يكن له مال في عمله ولا يحكم (فان سأل المدعى إنهاء الحال الى قاضي  
 بلد العائب أبيه) وجوب وان كان المكتوب اليه قاضي ضرورة مسارعة قضاء حقه (فينهى اليه سماع  
 بينة) ثم ان عدلها لم يحج المكتوب اليه الى تعديلها والاحتاج اليه (ليحكم) بها ثم يستوفى الحق) وخرج  
 بها حلفه فلا يكتب به لانه شاهد الآن لا قاض ذكره في العدة وخالفه السرخسي واعتدله بالبقني لان عمله  
 كقيام البينة وله على الادب أن يكتب سماع شاهدا واحد ويسمع للمكتوب اليه شاهدا آخر ويحلف ويحكم  
 له (أو) ينهى اليه (حكما) ان حكم (ليستوفى) الحق لان الحاجة تدعو الى ذلك (والانتهاء أن يشهد) ذكرين  
 (عدلين بذلك) أي بما جرى عنده من ثبوت أو حكم ولا يكفي غير جليلين ولو في مال أو هلال رمضان  
 ويستحب كتابته بذلك كقوله بما يميز به المحكوم عليه من اسم أو توب وأسماء الشهود وتاريخه والانتهاء  
 بالحكم من الحاكم بمعنى مع قرب المسافة ويصدها وسامع البينة لا يقبل الا فوق مسافة العنوي إذ يسهل  
 احتضارها مع القرب وهي التي يرجع منها مبكرا الى عمله لئلا فلو قصر احتار البينة مع القرب بنحو مرض  
 قبل الانتهاء (فرع) قال القاضي وأقره لو حضر الترم وامتنع من بيع ماله العائب لوفاء دينه عند

(قوله وسامع البينة)  
 لا يقبل الا فوق مسافة  
 الصدوي الخ وقيل  
 الصبرة بمسافة القصر  
 لان الشارع اهتم بها  
 في مواضع فادونها في  
 حكم الحاضر والظاهر  
 يجوز القضاء على غائب  
 في عقوبة الأدنى  
 قصاص وحد قذف  
 والظاهر منه في حد  
 الله تعالى أو تعزيره  
 لان حق الله تعالى متى  
 على المسامحة والبر  
 لاستغناؤه تعالى بخلاف  
 حتى الأدنى فله معنى  
 على التصديق للاحتياج  
 له باختصار

الطلب ساغ قاضي به قضاء الدين وان لم يكن المال بمحل ولايته وكذا ان غلب بمحل ولايته كما ذكره  
 اناج السكي والغزوي وقالوا بخلاف ما لو كان بغير محل ولايته لانه لا يمكن نيابته عنه في وفاة المدين حينئذ  
 \* وحاصل كلامهما جواز البيع اذا كان هو اورد له في محل ولايته ومنه اذا خرج عنها (مهمة) لو غلب انسان  
 من غير وكيل وله مال حاضر فنهى الى الحاكم انه ان لم يبعه اختل معظمه لزمه يبعه ان معين طريقا لسلامته  
 وقدم صرح الاحباب بأن القاضي انما يسلط على أموال الفاتين اذا اشرفت على الضياع وأمس الحاجة اليها  
 في استيفاء حقوق ثبتت على الغائب وقالوا ان في الضياع فصيل فان امتدت الغيبة وعسرت المراجعة قبل وقوع  
 الضياع ساغ التصرف وليس من الضياع اختلال لا يؤدي لتلف العظم ولم يكن سارا لاستناع بيع مال الله تب  
 لحرد المصلحة والاختلال المؤدي لتلف العظم ضياع نعم الحيوان يباع لمجرد طرق اختلال اليه حرمة الروح  
 ولا نه بيع على ملكه بمحضه اذ لم ينفع عليه ولو نهى عن التصرف في ماله لمتنع الا في الحيوان (فرع)  
 بحبس الحاكم الآتي اذا وجدته انتظارا لسيده فان أبطل سيده باعمالها كم وحفظ ثمنه فأذهب سيده فليس  
 له غير الثمن (باب الدعوى واليقات)

(قوله بخلاف الذي)

أى فصيح الدعوى

منه وعليه لانه ما ترم

لا حكامنا (قوله ولا يجوز

للمستحق الاستئلال

الخ) فالواضع ما سئل

بها وقع الموقوف على

لخاص دون حد

القذف نعم قال

للوردى وصرح به

شارحا من وجبه

التعزير أو حذ

قذف وكان في ابدية

بميلة من السلطان

كان له استيفاء اه

الدعوى لغة الطلب وألغها للتأنيث وشرعا اخبار عن وجوب حق على غيره عندما كم وجعهما دعوى بفتح  
 الواو وكسرهما كغترى والبنية السوداء سواها لانهم يبين الحق وجوه الاختلاف او اعلم به والاصل  
 فيها خبر الصحاحين ولو بطل السب بدعواهم لادعى أناس دماء رجال أو أموالهم ولكن الميكن على الدعي  
 عليه وقر رواية البنية على الدعي واليكن على من أنكر (الذي من خالف قوله الظاهر) وهو براءة التهمة  
 (والدعي عليه من واقعه) أى الظاهر \* وشرطهما تكيف والزام للاحكام فليس الحر في ملزما للاحكام  
 بخلاف الذي ثم ان كان لدعوى قود أو حذ قذف أو تعزير وجب رفعها الى القاضي ولا يجوز للمستحق  
 الاستئلال باستيفائها لعظم الخطر فيها وكذا سائر العقود والقسوخ كالنكاح والرجعة وعيب النكاح والبيع  
 واستثنى الماوردى من بعد عن السلطان فلا استيفاء حذ قذف وتعزير (وله) أى الشخص (بلا) خوف  
 (فتة) عليه أو على غيره (أخذ ماله) استقلال للضرورة (من) مال مدين له مقر (مطل) به أو واجده  
 أو متوار أو متعزير وان كان على الجاحدينية أو جازا اقراره أو رفعه للقاضي لاذنه <sup>على ما</sup> لشد لما شكت  
 اليه شح في سفيان أن تأخذ ما يكفيها وولها بالمعروف ورفع للقاضي مشقة ومؤنة واعيا بوجوه الاخذ  
 من جنس حقه ثم عند تعذر جنسه بأخذ غيره ويعين في أخذ غير الجنس تقديم النقد على غيره ثم ان كان  
 المأخوذ من جنس ماله بملكه فيه بدلا عن حقه فان كان من غير جنسه فيبذره الظاهر فله أو مأذونه  
 لا غير لنفسه اتفاقا ولا يجوز له امتناع تولى الطرفين ولتهمة هذا ان لم يتسرع لم القاضي به لعدم علمه  
 ولا يئنه أو مع أحدهما لكنه يحتاج لمؤنة ومشقة والاضطرار لاذنه ولا يبعه الا بقصد البلد (ثم ان كان جنس  
 حقه تملكه) والا شترى جنس حقه وملكه ولو كان للمدين محجورا عليه بفسل أو ميتا وعليه دين لم يأخذ  
 الا قدر حرجه بالضرارة ان علمها والاحتياط وله الاخذ من مال غريم غريمه ان لم يظهر بمال الغريم ويحد  
 غريم الغريم أو لمطلوب الاجاز الاختفرا وجزله كسر باب أقفل وحب جدر للدين ان تعين طريقا لوصول  
 الى الاخوان كان معه يئنه فلا يئنه كالماتل وان خاف فتة أى مفسدة تفضى الى محرم كأخذ ماله لوطاع  
 عليه وجب الرضا الى القاضي أو نحوه لتمكنه من الخلاص به ولو كان الدين على غير متمتع من الاداء طالبه  
 ليؤدى ما عليه فلا يعمل بأخذ شيء لانه لا دفع من أى ماله شاء فان أخذ شيئا لزمه رده وضمنه ان تلف ماله  
 يوجد بشرط التقاص (فرع) لاستبعاد دينه على آخر جاحده بشهود دين آخره عليه قضى من غير علمهم  
 وله يحد من يحد اذا كان له على الجاحد مثل ماله عليه أو أكثر فيحصل التقاص للصرة فان كان له  
 دون المأخوذ عليه يحد من حقه بقدره (وشرط الدعوى) أى لصحتها حتى تسمع وتخرج الى جواب

(يقصد) خاص أو مفشوش (أو دين) مثل أو مقوم (ذكر جنس) من ذهب أو فضة (ونوع) وهو تنكسر  
 أن اختلف بها غرض (وقدر) كآلة درهم فضة خالصة أو مفشوشة أو غير مطالبة بها الآن لأن شرط الدعوى  
 أن تكون معلومة ومعلوم وزنه كالمدينار لا يشترط التعرض لوزنه ولا يشترط ذكر القيمة في المفشوش ولا  
 تسمع دعوى دائن مفلس ثبت غلبه أنه وجد مالا لا يبين سببه كثرت واكتساب وقدره (و) في الدعوى  
 (بين) تنفذ بالصفات كحبوب وحيوان ذكر (صفة) بأن يصفها المدعي بصفات سلم ولا يجب ذكر  
 القيمة فإن تأقت العين وهي مقومة يجب ذكر القيمة مع الجنس كبعد قيمته كذا (و) في الدعوى  
 (بقرار) ذكر (جهة) وحالة (وحرد) أربعة فلا يكفي ذكر ثلاثة منها إذا لم يملأ الأربعة فإن علم بواحد  
 منها كفى بل لو أغتت شهرته عن تحديده لم يجب (و) في الدعوى (بتكاثف) على امرأة ذكر - به  
 وشروطه منها من نحو (ولي) وشاهدتين عدول) ورواها أن شرط أن كانت غير مجبرة فلا يكفي فيه  
 الإطلاق فإن كانت الزوجة أمة يجب ذكر الهج من مهره وخوف العنت وإنه ليس بمهر حرة (و)  
 في الدعوى (بقد مالي) كبيع ودية ذكر محتم ولا يحتاج إلى تفصيل كما في النكاح لأنه أحوط حكمه  
 (وتلفو) الدعوى (بشفاق) فلا يطلب من المدعي عليه جوابها (كشهادة خالفت) الدعوى كان ادعى  
 ملكا بسبب فقد كاشه سببا آخر فلا تسمع لما فيها الدعوى \* وقضية أنه لو أعادها على وفق الدعوى  
 قبلت وبصرح المحضري واقتضاه كلام غيره ولا تبطل الدعوى بقوله شهدت فسقة أو مبطون فله إقامة  
 بينة أخرى والمخلف (ومن قامت عليه بينة) يحق (ليس له تخلف المدعي) على استحقاق ما ادّعى يحق  
 لأنه تكليف بحد بدعي فهو كالطعن في الشهود نعم له تخلف المدعي مع البينة ما يصار له لجواز أن له ما لا يطعن  
 ولو ادعى خصمه مسقطا كآداء له أو إبراء منه أو شرارة منه فيحلف على نفى ما ادّعى الخصم لا يحتار  
 ما يسيبه وكذا لو ادعى خصمه عليه علمه بنسب شاهد أو كذبه ولا يتوجه حلف على شاهد أو قاض ادعى  
 كذبه قطعا لأنه يؤدي إلى فساد عام ولو نكل عن هذه العين حلف المدعي عليه وبطلت الشهادة (و) إذا  
 طلب الإمهال من قسنت عليه بينة (أمهله) القاضي وجوباً لكن بكفيل والقبول التمس عليه أن يخلف مر به  
 (ثلاثاً) من الأيام (لأنه يدافع) من نحو آداء أو إبراء وممكن من سفره ليحضره إن لم يزد المدة على الثلاث  
 لأنها لا يعظم الضرر فيها (ولو ادعى بقر بالغب) عاقل مجهول النسب (فقال أنا سر أصالة) ولم يكن قد أقر له بالملك  
 قبل وهو رشيد (حلف) فيصدق بيمينه وإن استعمله قبل أنكاره ويجوز عليه البيع سراراً أو تداوله  
 الأيدي لموافقة الأصل وهو الحرية ومن ثم قسنت بينة لرق على بينة الحرية لأن الأولى مهواز يادة علم بتملها  
 عن الأصل وخروج قولها أصالة ما لو قال أعقتني أو أعقتني من باعني لك فلا يصدق إلا بينة وإذا ثبت حريته  
 الأصلية بقوله رجع مشترى على باعته بمنه وإن أقر له بالملك لأنه بناء على ظاهر اليد (أو) ادعى رقب (مسي)  
 أو مجنون كبير (ليس في يده) وكذا بمصاحب اليد (لم يصدق إلا بحدجة) من بينة أو علم قاض أو بين مردودة  
 لأن الأصل عدم الملك فلا تكن لصي يده أو بيد غيره وصدقه صاحب اليد حلف لخطر شأن الحرية مالم  
 يعرف قطعه ولا تزل أنكاره إذا بلغ لأن اليد حدجة فإن عرف قطعه لم يصدق إلا بينة (فرع) لا تسمع الدعوى  
 بدعيين \* وجب إذا يتعلق بها الزام ولا مطالبة في الحال ويسم قول البايع والمبيع وقت وكذا بينة أن لم  
 يصرح حال البيع بملكه والاسمعت دعواه لتخلف المشتري أنه باعه وهو ملكه

(فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به) (إذا أقر المدعي عليه ثبت الحق) بلا حكم (وإن سكنت عن  
 الجواب أمره بالقاضي) (وإن لم يسأل المدعي) (فإن سكنت حكمته) (فقد تعرض عليه العين) (فإن سكنت)  
 أيضاً ولم يظهر سببه (فإن كل) فيحلف المدعي وإن أنكر واشترط أنكر ما ادعى عليه وأجزأته أن يجزأ  
 (فإن ادعى عليه) (عشرة) مثلاً (لم يكف) في الجواب (لأنه زنى) (الشرة) (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف)

(قوله أنه) أي المفلس  
 وجد مالا أي فيتمين  
 عليه وفاء الدين منه  
 (قوله) يجب ذكر  
 الهج ولا بد إذا كان  
 سفيا أو عبدا من قوله  
 ثبت كنهنا بالذنوب أو  
 مالك ولا يشترط تعيين  
 الولي \* والشاهدتين  
 والدعوى على المرأة  
 تكون طوليها الجبر  
 بناء على محتم إقرارها  
 به وهو الأصح اهـ

ان توجهت لعين عليه لان مدعيها مدع لكل جزء منها لا بد ان يطابق الانكار والعين دعواه فان حلف  
 عن نفي العشرة وانقصر عليه فنا كل عما دونها فيحلف المدعى على استحقاق ماديون العشرة وبأخذه  
 لان النكول عن العين كالقرار (أو) ادعى (بالامضا لسبب) كأقرضتك كذا (كفاه) في الجواب  
 (لا تستحق) أنت (على شياً) ولا يلزمي تسليم شئ اليك ولو اعترف به وادعى مسقطا لطلب البينة ولو ادعى  
 عليه ودعة فلا يكفي في الجواب لا يلزمي التسليم بل لا تستحق على شياً ويحلف كما اجاب ليطابق الحلف  
 الجواب ولو ادعى عليه مالا فأنكر وطلب منه العين فقال لأحلف وأعطى المال لم يزمه قبوله من غير  
 إقرار وله تحليفه (فرع) ادعى عينا فقال ليست لي أو هي لرجل لا عرفه أولاً بنى الطفل أو وقف على  
 الفقراء أو مسجد كذا وهو ظرفه فالأصح أنه لا تنصرف الخصومة عنه ولا تنزع العين منه بل يحلفه  
 ادعى أنه لا يلزم التسليم للعين براء أن يقر أو ينكل فيحلف المدعى وتثبت العين في الأولين والبديل  
 للحيلولة في البقية أو يقيم المدعى يده أهله ولو أصر المدعى عليه على سكوت عن جواب الدعوى فنا كل  
 إن حكم القاضي شكوله (وإذا ادعى) أي إنسان أي كل منها (شياً في ثلاث) لم يستدع أحدهما قبل  
 البينة ولا بعدها (وأما) أي كل منها (بينة) به (سقطت) لتعرضهما ولا مرجع فكل كما لا بد أن  
 أقروا وليد لأحدهما قبل البينة أو بعد رجعت يده (أو) ادعى شياً (بيد) وأقاما يتيين (فهو) إد  
 ليس أحدهما أولى به من الآخر أما إذا لم يكن بيد أحد وشهدت بيته كله بالكل فيجعل بينهما وعمل  
 التساقط أو دفع تعارض حيث لم يفرز أحدهما مرجع والاقدم وهو بيان قتل لملك ثم الديق المدعى أوله  
 أقربه أو انتقله منه ثم شاهدان مثلاً على شاهد وبين ثم سبق ملك أحدهما بذكر زمن أو بيان أنه  
 ولد في ملكه مثلاً ثم بذكر سبب الملك (أو) ادعى شياً (بيد أحدهما) تصرة أو امساك (قدمت بيته)  
 من غير بين وإن تأخر بل يفضأ أو كانت شاهداً وبيناً وبينه الخارج شاهدين أو لم يبين سبب الملك من  
 شراء وغيره ترجيحاً لبينة صاحب اليد بيده ويسمى الداخل وإن حكم بالاولى قبل قيام الثانية أو بينت بيته  
 الخارج سبب الملك لم يعم وشهدت بيته الخارج بانه اشتراه منه أو من ياتيه مثلاً قدمت بطلان اليد حينئذ ولو  
 أقام الخارج بيته بان الداخل أقرب له الملك قدمت ولم تنفعه بيته بالملك إلا إن ذكرت انتقالاً يمكن من الفرز اليه  
 (هذا) إن أقامها بعد بيته الخارج بخلاف ما لو أقامها قبلها لأنها إنما تنضم بعدها لان الاصل في جانبه العين  
 فلا يبدل عنها مادامت كافية (فرع) لو أقر بيته بيته ثم أقام بيته بملكه مستنداً الى ما قبل إزالة يده  
 واعتذر بضيعة شهوده أو بوجه بهم سمعت وقدمت إذ لم تزل إلا لهدم الحجة وقد ظهرت فينقض القضاء  
 لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال الداخل بل هو ملكي وأقاما يتيين بما فلا قدم الخارج  
 لزائدة علم بيته بانتقال الملك وكذا قدمت بيته لو شهدت أنه ملكه وأما أدعاه أو آثره أو غاره للدخل  
 وأنه غصب أو باعه منه وأطاعت بيته الداخل ولو تداعيا دابة أو أرضاً أو داراً لأحدهما متاع فيها أو الحبل  
 والزرع قدمت بيته على البينة الشاهدة بالملك المطلق لا لفراده بالاتماع فاليد له فان اختص المتاع بيته  
 فاليد له فيه فقط ولو اختلف الزوجان في أمته البينة ولو بعد التفرقة ولا بد من الاختصاص لأحدهما يبدل لكل  
 تحليف الآخر فإذا حلفا جعل بينهما وإن صلح لأحدهما فقط أو حلف أحدهما قضى له كما لو اختص باليد  
 وحلف (ورجح) البينة (بترجى سابق) فلو شهدت البينة لأحد المنصرين في عين يدهما أو يد ثالث  
 أو وليد أحدهما من سنة الى الآن وشهدت بيته أخرى لآخر بملك لمن اكتم سنة من سنة الى الآن كسنتين  
 وترجع بيته ذي الاكثر لأنها تثبت الملك في وقت لا تعارضها فيه الاخرى ولصاحب الترجع السابق أجرة  
 وزيادة حادثة من يوم ملكه بالشهادة لأنها فائدة ملكه وإذا كان لصاحب متأخرة الترجع يدمرهم أنها  
 عادية قدمت على الأصح ولو ادعى في عين يدي غيره أنها اشتراها من زيد من منذ سنتين فأقام الداخل بيته

(قوله أو يقيم المدعى)  
 (الح) أي هو غير من  
 أراد سلامته في العين  
 أقام البينة وإن شقت  
 عليه البينة فعليه العين  
 (قاعدة) العين في  
 الأنبات على البينة مطلقاً  
 وفي النقي كذلك إن  
 كان على نفي فعل نفسه  
 أو عبده أو دابته الذين  
 في يده وإن لم يكونا  
 ملكه ولا فعل نفي  
 (قوله وإن تأخر  
 تاريخها) أي تاريخ  
 بيته من الشئ يده  
 امساكاً ومن الشئ  
 يده تصرفاً.



أنه اشتراها من زيد من منسفة فميتت بينة الخلع لانها أثبتت أن يد المداخل عادية بشرائه من زيدا مال ملكه عنه ولو ائتمد تاريخهما وأطلقت أو إحداهما قدم ذواليد ولو شهدت بينة ملك أسس ولم تتعرض للعالم لمسم كما لا تسمع دعواه بذلك حتى تقول ولم يزل ملكه أو لا تعلمه مزبلا أو تبين سببه كأن تقول اشتراها من خصمه أو أقره به لئلا يدعى الملك السابق لا تسمع فكذلك البينة ولو قال من بيده عين اشتريتها من فلان من منذ شهر وأقام به بينة فقالت زوجة البايع منه هي ملكي تعوضها منه من منذ شهرين وأقامت به بينة فلان ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها والاعتق يدين من هي بيده الآن (و) ترجيح (بشاهدين) وشاهد وإسرائيلين وأربع نسوة فبما يقين فيه (على شاهد مع عين) لا لاجتماع على قبول من ذكر دون الشاهد والعين (لا) ترجيح (بزائدة) نحو مودة أو وعد (شهود) بل تتعارضان لان ما قدره الشارع لا يختص بالزائدة والنقص ولا برجلين على رجل وإسرائيلين ولا على أربع نسوة (ولا) بينة (مؤرخة على) بينة (مطلقة) لم تتعرض زمن الملك حيث لا يد لأحدهما واستويا في أن لكل شاهدين ولم تبين التاخر سبب الملك فتعارضان نعم لو شهدت إحداهما بينين والآخرى بالإبراء رجحت بينة الإبراء لانها إما تكون بعد الرجوع والاصل عدم تعدلها بين ولو شهدت بينة بالف و بينة بأثنين يجب ألفان ولو أثبت إقرار زيد بدين فأنبت زيد إقراره بأنه لا شيء عليه لم يثبت له التام حدوث الدين بعد (فروع) لو أقام بينة بذلك دابة أو شجرة من غير تعرض لملك سابق بتاريخ لم يستحق ثمة ظاهرة ولا ولما منفصلا عند الشهادة ويستحق الحبل والتمر غير الظاهر عندها بما الدم والاصل فإذا تعرضت لملك سابق على حدوث ما ذكر فيستحق ولو اشترى شيئا فأخذ منه بحجة غير إقرار رجوع على بائعه الذي لم يصدقه ولا أقام بينة بأنه اشتراه من المدعي ولو بعد الحكم به بالتمن بخلاف ما لو أخذ منه بإقراره أو بحلف للمدعي بعد نكوله لانه لا يقصر ولو اشترى قنا وأقر بأنه قن ثم ادعى بصره بالأصل وحكم له بهارج عنه على بائعه ولم يضر اعترافه بقره لانه معتد فيه على الظاهر ولو ادعى شراء عين فشهدت بينة بملك مطلق قبلت لانها شهدت بالمصود ولا تناقض على الاصح وكذا لو ادعى ملكا مطلقا فشهدت له به مع سببه لم يضر ولن ذكر سببا وهم سببا آخر ضرر ذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة (فروع) لو باع دارا ثم قلمت بينة حصة أن أباه وقفا عليها لم يضر على أولاده انزعت من المشتري ورجع عنه على البايع ويصرف له ما حصل في حياته من الفقة إن صدق البايع الشهود والوقوف فلان مات مصرا صرفت لأقرب الباني إلى الواقف قاله الرازي كالقفل (فروع) تجوز الشهادة بل تجب إن انحصر الأمر فيه بملك الآن لعين المدعاة استصحابا لما سبق من إرث وشراء وغيرها اعتيادا على الاستصحاب لان الأصل البقاء والحاجة لذلك والالتصرت الشهادة على الاملاك السابقة داخل طول الزمن وعنه ان لم يصرح بأنه امتد الاستصحاب لولا تسمع عندا كثيرا (ولو ادعى) أي كل من اثنين (شيأ يدينك) فان أقر به لأحدهما سلم اليه ولا تخفيف (و) إن ادعى شيأ ثالث (أو أقام كل) منهما (بينه أنه اشتراه) من موصى عنه (فلان اختلف تاريخهما حكم بالاسبق) منهما تاريخا لان معيار زيادة علم (والا) يختلف تاريخهما بأن أطلقت أو أحدهما أو أقرت بشارع من متعدد (سقطت) لاستحالة إعمالها ثم إن أقر لها أو لأحدهما فراضحوا الحلف لكل بينا ورجحان عليه بالتمن لتبوءه البينة ولو قال كل منهما للمبيع في يد المدعي عليه بملكه بكذا وهو ملكي والتم تسمع المدعي فأشكر وأقاما بينتين بما قاله وطالب بالتمن فلان اعتدلتاريخهما سقطت وإن اختلفت زمة التمن ولو قال أقرت لك البيت بمشرة مثلا فقال بل أقرتني جميع البئر بمشرة وأقاما بينتين تساقطتا فيتحالفان ثم يفسخ العقد (تنبيه) لا يكفي في الدعوى كالشهادة ذكر الشراء الامع ذكر ملك البايع إذا كان غريزيا بدوهم ذكر بدو إذا كانت اليد له وزعت منه ثمنها (ولو ادعى) أي لو أنه كانهم أو بعضهم (مالا) عينا أو دينا (أو منفعة) لمورثهم الذي مات (وأقاموا شاهدا) بالمال (ودافع) معه (مضهم) على استحقاق مورثه الكل (أخذ نصيبه ولا يشارك فيه)

(قوله لا يدعى الملك السابق لا تسمع فكذلك البينة) قال في الاشباه الا في مسائل وعند منها ما ذكره الشارح ثم قال ومنها الشهادة بأن هذه الشهادة حصلت من شجرته في مذكرة وإن هذا القول حصل من قلمه والفرق من يفتشه والخبر من دقيق ولا يشترط هنا أن يقول وهو في ملكه كما شرطناه في العبارة باختصار

من جهة البقية لان العلة تحت في حقه وحده وغيره قادر عليها بالحلف وان عين الانسان لا يسطع بها غيره  
فلا كان بعض الورثة صيبا او غائبا حلف اذا بلغ أو حضر وأخذ نصيب بلا إعادة دعوى وشهادة ولو أقروا  
بدن لميت فأخذ بعض ورثته فقرر حسته ولو يقرر دعوى ولائذ من حاكم فليقبله مشاركته ولو أخذ أحد  
شركائه في دار أو منفعتها ما يخصه من أمتها لم يشركه فيه بقية الورثة كما قاله شيخنا

(فصل) في الشهادات جمع شهادة وهي اخبار الشخص بحق على غيره بلفظ خاص (الشهادة لرمضان) أي  
لثبوته بالنسبة للصوم فقط (رجل) واحد لاسم المرأة ونسب (ولأنا) ولأنا (أربعة) من الرجال يشهدون أنهم  
أراه أدخله كلها مختار استغنى في فرجها بلزنا \* قال شيخنا والذي يتجه أنه لا يشترط ذكر زمان ومكان  
الان ذكره أحدهم فيجب سؤال الباقيين لاحتال وقوع تناقض يسقط الشهادة ولا ذكر رأينا كالرود  
في المسحلة بل يسن ويكتفى بالإقرار به اثنان كغيره (ولمال) عينا كان أودينا أو منفعة (وما قصد به مال)  
من عقلماني أو حق مالي (كقيم) وحوالة وضمان ووقف وقرض وإبراء (ورهن) وصلح وخيار وأجل  
(رجلان) أو رجل وامرأتان أو رجل ورجلين ولا يثبت شيء لمرأتين وبين (واغير ذلك) أي ما ليس بمال  
ولا قصد منه مال من عقوبة الله تعالى كخشب وسرقة أو لأمي كقود وحد قنف ربيع أرث بن ادعي  
بقية الورثة على الزوجة أن الزوج خافها حتى لا أرث منه (ولما يظهر للرجل غالبا كمنكاح) ورجعة  
(وطلاق) منجز أو معلق وفسخ ونكاح وبلوغ (وعتق) وموت وأصل وقرض ووكالة وكفالة وشركة  
ووديعة وصاية ودية وانقضاء عدة بأشهر وروية هلال غير رمضان وشهادة على شهادة إقرار بما لا يثبت  
الأرجلين (رجلان) لرجل وامرأتان لما روى مالك عن الزهري من أن السنت من رسول الله ﷺ  
أنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في السكاح ولا في الطلاق وقيل بالذكورات غيرها ما يشاركها في  
المعنى (ولما يظهر للنساء) غالبا (كولادة وحض) وبكرة وثوبه ورضاع وعيب امرأة تحت ثيابها  
(أربع) من النساء (أرجلان أو رجل وامرأتان) لما روى ابن أبي شيبة عن الزهري من أن السنت بأه  
يجوز شهادة النساء فيها لا يطالع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيل بذلك غيره ولا يثبت ذلك  
برجل وبين \* وسئل بعض أصحابنا عما إذا شهد رجلان أن فلانا بلغ عمره ست عشرة سنة فنهلت أربع  
سنة أن فلانة بتيمة ولدت شهر مواسمه أو قبله أو بعده بغير مثلا فهل يجوز تزويجها اعتمادا على قولهم  
أو لا يجوز إلا بمتبوت بلوغ نفسها برجلين \* فأجاب فقهاء الله به نعم ثبت ضمنا بلوغ من شهدت بولادتها كما  
ثبت بالنسب ضمنا بشهادة النساء بالولادة فيجوز تزويجها بأذن الحاكم يلوغها شرعا انتهى (فرع)  
لو أقامت شاهدا بإقرار زوجها بالخول كفي حلفها معه وثبت المهر أو أقامه هو على إقرارها به لم يكف  
الحلف معه لان قصده ثبوت العدة والرجعة وليس بمال (وشروط) في شاهدتكيف بحرية ومروءة وعدالة  
ونطق فلا تقبل من صبي ومجنون ولا من بهرقي لنقصه ولا من غير ذي مروءة لانه لا حياة له ولا حياة  
يقول أماء وهي توفى الانسان عرفا فيسقطها الاكل والنسب في السوق والمشي فيه ككشاف رأسه أو بدنه  
غير سرق ربة الحلية حضرة الناس واكثر ما يصنعك بينهم أولعب شرط رجل أو رقص بخلاف قليل  
اللائحة ولا من فاسق \* واختار جمع منهم الأثر وهو الغزالي وآخرون قول بعض المالكية إذا فقت العدالة  
وعزم الفسق قضى الحاكم بشهادة الأمتل فالأمتل للضرورة والعدالة تتحقق (باجتناب) كل (كبيرة) من  
أترام الكبار كالقتل والزنا والافتد به وأكل الربا ومال اليتيم والمعين الفموس وشهادة الزور ونفس  
الكيل أو الوزن وقطع الرحم والفروع من الإحسان بلا عقوق والوالدين وغب قدرهم دينار ورويت  
مكتوبة وتأخير زكاة عدوانا ونجسة وغيرها من كل جريمة تؤخذ بقية أكثرات مرتكبها بالدين وروية  
الدلالة (واجتناب) (أصرا على صغيرة) أو صغار بأن لا تغلب طاعة صفائه حتى ارتكب كبيرة بطلت

(قوله اخبار) هذا هو

السيفه والحق هو

الشهود به والشخص

هو والشاهد والغير هو

الشهود عليه (قوله

بلفظ) أي لا غير فلا

تأني الإشارة هنا لما

قدمناه لك أن إشارة

الأخرى مثل لفظه الا

في ثلاث أشياء جمعت

في قوله

إشارة الأخرى مثل

لفظه

فما عدا ثلاثة لحذفه

في الحث والصلاة

والشهادة

ذلك ثلاثة بلا زيادة اه

(قوله وشروط في شاهد

الخ) قال في الاشياء

قاعدة كل ما شرط في

الشاهد فهو معتبر

عند الأداء لا التحمل

إلا في النكاح اه (قوله

وعداله) استغنى بها

عن التصريح في

الاسلام ويشترط أيضا

فيه انتفاء التهمة وبه

صرح في النهج فلو

زاده شارحنا لكان

أولى وزاد في حرج

كونه ناطقا رشيدا اه



وكفر ووصية ووقف لنحو جهة عامة وحق لمسجد وترك صلاة وصوم وزكاة بأن يشهد بتركها ونعزم  
رضاع ومصارعة (فتنة) إنما سمع شهادة الحسبة عند الحاجة إليها فلا يشهدان أن فلانا أعنى عبده  
أوانه أشوق لقاته من الرضاع لم يكلف حتى يقول أنه يفرقه أو أنه يريد نكاحها وخروج بقولي حق الله تعالى  
حق الأدنى كقود ومذلل في بيع فلا تقتل فيه شهادة الحسبة وتقبل في حد الزنا وقطع الطريق والسرقة  
(وتقبل) الشهادة (من تلق بعد نوبة) حاملة قبل الفرقة وطلع الشمس من مغربها (وهي ندم) على  
معصية من حيث إنها معصية لا تخوف عقاب لواطع عليه أو لعرامة مال (شرط) الاقلاع عنها ما كان  
متمسكاً أو مصراً على معادتها ومن الاقلاع رد النصب (وعزم أن لا يعود) إليها ما عاش (وخروج عن  
ظلمة آدمي) من مال أو غيره فؤدى إلى كآفة المستحقين ويرد النصب إن بقي وبطله إن تلف المستحق  
ويمكن مستحق التودد وحدائقه من الاستيفاء أو يبره من المستحق الخبر الصحيح من كانت لأخيه  
عنده مظلة في عرض أو مال فليست له اليوم قبل أن لا يكون دينه ولا درهم فإن كان له عمل يؤخذ منه  
بقدر مظنته والأخذ من سياسته صاحبه لحمل عليه وشمل العمل الصوم كما صرح به حديث مسلم خلافاً  
لمن استثناه فلا تخاف رد الظلمة على المالك أو إواربه لها لقاضية فإن تعذر صرفها فبهاش من المصالح  
عند قطع خبره بنية الترمه إذا وجدته فإن أعسر عزم الأداء إذا أسر فإن مات قبله انقطع الطلب عنه في  
الآخرة فإن لم يضمن بالترامه فالرجوع من فضل الله الواسع فهو يرض المستحق ويشترط أيضاً في صحة التوبة  
عن إخراج صلاة أو صوم عن وقتها قاضاً ما وإن كثر وعن القذف أن يقول القاذف تلقى بالطل وأنا نادم  
عليه ولا عذر داليه وعن الغيبة أن يستحلها من اللقائين بالحق ولم يتعذر موت أو غيبة طوية والاكتفي  
الندم والاستغفار كالحسد واشترط جمع متقدمين أنه لا بد في التوبة من كل معصية من الاستغفار أيضاً  
واعتمد البلقني وقال بعضهم يتوقف في التوبة من الزنا على استحلال زوج المثنى بها إن لم يخف فتنة  
والأقل يتصرع إلى الله تعالى في إرضائه عنه وجعل بعضهم الزنا مما ليس فيه حتى أدى فلا يحتاج فيه إلى  
الاستحلال والأوجه الأول ويسن الزاني ككل مرتكب معصية السر على نفسه بأن لا يظهرها ليعذر  
أو يغرل أن يتحدث بها ضحكها أو مجامعتها فإن هذا لم يقصها وكذا يسن لمن أقر بشئ من ذلك الرجوع  
عن إقراره به قال شيخنا من مات وله دين لم يستوفه ورثته يكون هو المطالب به في الآخرة على الأصح  
(و) بعد (استبراء سنة) من حين توبة فاسق ظهر فسقه لانهاقلية وهومتهم لقبول شهادته وعود ولايته  
فاعتبر بذلك لتقوى دعواه وانما قدرها الاكثرون بسنة لأن لفصول الأربعة في تهيج النفوس بشهواتها  
أراينا فأنما مضت وهو على حاله أشعر ذلك بحسن سريره وكذا لا بد في التوبة من خرم المروءة من  
الاستبراء كما ذكره الأصحاب (فروم) لا يفتح في الشهادة جهه بفروض نحو الصلاة والوضوء الذين  
يؤذيها ولا توقف في المشهود به إن عاد وبجزمه فيعيد الشهادة ولا قوله لاشهادة لي في هذا إن قال نسي  
أو أمكن حدوث المشهود به بدقوله وقد اشتهرت حياته ولا يلزم القاضي استنساخه إن اشتهر ضبطه ودياته  
بل يسن ككثرة الشهود والألزام الاستغفار (شرط) لشهادة فعل كزنا وغصب ورضاع وولادة (إسار)  
له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير ويجوز تعدد نظر فرج الزانين لتحمل شهادة وكذا امرأة تلد  
لأجلها (و) لشهادة (يقول كقود) وقسح وإقرار (هو) أي إقرار (وسمع) لقائه حال صدوره فلا يقبل  
فيه أصم لا يسمع شيئاً ولا أعمى في مرقى لانسداد طرق التمييز مع اشتباه الأصوات ولا يكفي سماع شاهد من  
وراء حجاب وإن علم صوته لأن ما أمكن إدراكه بأحدى الحواس لا يجوز أن يصدل فيه بقلة ظن لجواز  
اشتباه الأصوات قال شيخنا نعم لو سلمه بيت وحده وعلم أن الصوت ممن في البيت جاز اعتداده به وإن  
لم يره وكذا لو علم اثنين بيتاً لاثباتهما وسمعهما يتعاندان وعلم الوجوب منهما من القابل لعله بمالك للميع  
أو نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما اه ولا يصح تحمل شهادة على متبقة اعتداداً على صحتها كما

(قوله للرجوع عن  
إقراره) قال حج ولا  
بخالف هذا قولهم يسن  
لمن ظهر عليه حد أي  
لأنه يأتي الإمام ليقيم  
عليه لقوات السر  
لأن المراد بالظهور أن  
يطلع على زناه مثلاً من  
لا يثبت الزنا بشهادته  
ويسن له ذلك أمحد  
الأدنى أو القود له أو  
تميزه فيجب لأقول  
بديستوفى منه ويسن  
لشاهد الأول السترام  
تكن للمصلحة في  
الاطهار اه باختصار  
(قوله ولا أعمى في مرقى)  
قال هر أورد البلقني  
صوراً تقبل فيها شهادة  
الاعمى على الفعل منها  
لأنه إذا وضع يده على  
ذكر داخل في فرج  
امرأة أو صبي فأسكهما  
ولزمهما حتى يشهد عند  
القاضي بما عرفه بمقتضى  
وضع اليد فهذا أبلغ  
من الرؤية ومنها الغصب  
والاختلاف إلى آخر  
ما ذكره

لا يتحمل بصير في ظلمة اعتقادا عليه لاشبه الاصوات ثم لو سمعها فعلق بها الى القاضي وشهد عليها جاز  
 كالاعنى بشرط أن تكشف قها بما يعرف القاضي صورتها وقال جمع لا يتخذ نكاح منتقبة إلا أن عرفها  
 الشاهدان اسما ونسبا وصورة (وله) أى للشخص (بلامعارض شهادة على نسب) ولومن أم أو قبيلة (وعنى)  
 ووقف وموت (ونكاح وملك بلسام) أى استفاضة (من جمع يؤمن كذبه) أى تواطؤهم عليه لكثرتهم  
 فيقع العلم أو الظن اقوى بخبرهم ولا يشترط حرمهم ولا ذكورهم ولا يكتفى أن يقول سمعت الناس يقولون  
 كذا بل يقول أشهد أنه ابنه مثلا (و) له الشهادة بلامعارض (على ملكه) أى بالسمع عن ذكر (أو يبد  
 وتصرف تصرف ملك) كالسكنى والبناء والبيع والرهن والاجارة (مدخلو يلة) عرفا فلا تكتفى الشهادة  
 بمجرد الدليل لأنها لا تستلزمه ولا بمجرد التصرف لأنه قد يكون بناية ولا تصرف بمدة قصيرة ثم ان انضم  
 لتصرف استفاضة أن الملك جازت الشهادة به وان قصرت المدة ولا يكتفى قول الشاهد رأيت ذلك سنين  
 واستثنوا من ذلك الرقيق فلا يجوز الشهادة بمجرد الدليل والتصرف في المدة الطويلة إلا ان ضم لذلك السماع  
 من ذي اليد أنه كفى الرضة للاحتياط في الحرية وكثرة استخدام الاسرار واستصحاب لما سبق من نحو  
 ارث وشراء وان استعمل زواله للحاجة الناعية الى ذلك ولان الاصل بقاء الملك \* وشرط ابن أبى السلم في  
 الشهادة بالسمع أن لا يصرح بأن مستنده الاستفاضة ومثلا الاستصحاب ثم اختار وتبعه السبكي وغيره  
 أن ذكره تقوية لعمه بأن جزم بالشهادة ثم قال مستندى الاستفاضة أو الاستصحاب سمعت شهادة والا  
 كان قال شهدت بالاستفاضة بكذا فلا خلافا للرافعى واحتراز بقولى بلامعارض مما اذا كان في النسب مثلا  
 طعن من بعض الناس لم يجز الشهادة بالسمع لوجود معارض (تنبيه) يعين على المؤدى لفظ أشهد فلا  
 يكتفى مراده كأعلم لأنه أبغ في الظهور ولوعرف الشاهد السبب كالإقرار هل له أن يشهد بالاستحقاق  
 وجهان أشهرهما لا كما قلته ابن الرفعة عن ابن أبى السلم وقال ابن الصباغ كخبره تسمع وهو مقتضى كلام  
 الشيخين (وتقبل شهادة على شهادة) مقبول شهادته (في غير عقوبة لله) تعالى مالا كان أو غيره كعقد  
 وقسغ وإقرار وطلاق ورجعة ورضاع وهلال رمضان ووقف على مسجد أو جهة عامة وقود وقذف  
 بخلاف عقوبة لله تعالى كحزنا وشرب وسرقة وانما يجوز التحمل (ب) شروط (تسرا أدا أصل) بنية  
 فوق مسافة العدوى أو خوف حبس من غريم وهو مصر أو مرض يشق معه حضوره وكذا بتعذر دعوت  
 أوجنون (و) (استرعاه) أى الاصل أى التماس منه رعاية شهادته وضبطها حتى يؤد بها عنه لان الشهادة  
 على الشهادة نيابة فاعتبر فيها إذن المذنب عنه أو ما يقوم مقامه (فيقول أنا شاهد بكذا) فلا يكتفى أنا عالم به  
 (وأشهدك) أو أشهدتك أو أشهد (على شهادتي) به فلو أحمل الاصل لفظ الشهادة فقال أخبرك أو أعلمك  
 بكذا فلا يكتفى كما لا يكتفى ذلك في أداء الشهادة عند القاضي ولا يكتفى في التحمل سماع قوله فلان على فلان  
 كذا أو عندى شهادة بكذا (أو) (ب) بين فرغ) عند الاداء (هية تحمل) كأشهد أن فلانا شهد بكذا أو  
 أشهدنى على شهادة أو سمعت يشهد به عند قاض فلانا لم يبين جهة التحمل ووقف الحاكم عليه لم يجب البيان  
 فيكفى أشهد على شهادة فلان بكذا المحصول الغرض (و) (تسميته) أى الفرع (ايام) أى الاصل تسمية تميزه  
 وان كان عدلا لا تعرف عدالة فان لم يسمه لم يكتفى لان الحاكم قد يعرف جرحه لوساؤه وفي وجوب تسمية  
 قاص شهد عليه وجهان وصوب الاخرعى الوحوب في هذه الازمة لما غلب على القضاة من الجهل والفسق  
 ولو حدث بالاصل عداوة أو فسق لم يشهد الفرع فلا زالت هذه الموانع احتج الى تحمل جديد (فرع)  
 لا يصح تحمل النسوة ولو على مثلن في نحو ولادة لان الشهادة مما يطلع عليه الرجال غالبا (و) يكتفى فرعان  
 لأصلين أى لكل منهما فلا يشترط لكل منهما فرعان ولا تكتفى شهادة واحد على هذا واحد على آخر ولا  
 واحد على واحد في هلال رمضان (فرع) لو رجعوا عن الشهادة قبل الحكم منع الحكم أو بعده لم تنقص

ولو شهدوا بإطلاق بائن أو رضاع محرم و فرق القاضي بين الزوجين فرجعوا عن شهادتهم دام الفرقان لان قولهما في الرجوع محتمل والتقاء لا يرد محتمل ويجب على الشهود حيث لم يصدقهم الزوج مهر مثل ولو قبل وطء أو بصداء ابراء الزوجة زوجها عن المهر لانه بدل للبضع الذي فوته عليه بالشهادة الا ان ثبت أن لا كبح بينهما بنحو رضاع فلا نكرم إذ لم يفتوا شيئاً ولو رجع شهود مال فمروا للحكم عليه بالبدل بعد غرمه لاقب له وأن قالوا أخطأنا موزعاً عليهم بالسوية (ختمه) قال شيخ مشايخنا ذكره بالكلية في تليق الشهادة لو شهد واحد باللعني كالنقل باللفظ بخلاف ما لو شهد واحد بأنه قال وكنت في كذا وآخر قال بأنه قال فوضته اليك أو شهدوا واحد باستيفاء الدين والآخر بالابراء منه فلا يفتقان انتهى قال شيخ مشايخنا أحد للزجد لو شهدوا أحديهم والآخر باقرار به أو لو صدك ما دعاه وآخر باقرار بالخل به لم تتفق شهادتهما فلا رجع أحدهما أو شهد كالآخر قبل لانه يجوز أن يحضر الامرين ومن ادعى الفلين وأطلق فشهد له واحد وأطلق وآخره من قرض ثبت أو فشده واحد بألف من مبيع وآخر بألف قرضاً لم تلتق ولما خلف مع كل منهما ولو شهدوا أحداً بالقرار وآخر بالاستسقاء حيث قبل لفتقا انتهى \* وسئل الشيخ عطية المكي ففتنا أنه بعد من جليل سمع أحدهما يطلق شخص ثلاثاً والآخر الاقرار به فهل يفتن أولاً \* فأجاب بأنه يجب على سامع الطلاق والاقرار به أن يشهدا عليه بالطلاق الثلاث بنا ولا يتعرضا لإنشاء ولا إنزاع وليس هذا من تليق الشهادة من كل وجه بل صورنا شاملاً لطلاق الاقرار به واحدة في الجلب والحكم ثبت بذلك كيف كان والقاضي بل عليه سماعا انتهى (خاتمة في الأيمان) لا ينقد الحمين الا بالسم خاص بالله تعالى أو وصية من صفاته كواثقه والرجح والاله ورب العالمين وخالف الحاق ولو قال وكلام الله أو كتب الله أو قرآن الله أو التوراة أو الإنجيل فيمين وكذا والمصحف ان لم يمسح بالمصحف الورق والجلد وإن قال وروى وكان عرفهم تسمية السيد رافكتة والا فيمين ظاهرا ان لم يرد خبرا فله ولا ينقد بمخاطو كالنبي والكعبة انتهى الصحيح عن الحافظ الآله والامير الحافظ بالله وروى الحاكم خبر من حلف بغيره فقد كفر وجعله على ما انا قصد تنظيمه كتنظيم الله تعالى فان لم يقصد ذلك أم عنداً كثر العلماء أي بما تصالفا في الصريح فيه كذا قاله بعض شراح المنهاج والتي في شرح مسلم عن أكثر الأصحاب الكراهة وهو المعتقد وان كان الدليل ظاهراً في الائم قال بعضهم وهو الذي يذني العمل به في غالب الاعمال لقصد غالبهم به اعظام الخلق به ومضاهاته لله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وإذا حلف بما يعتقد به الممين ثم قال لم أرد به الممين لم يقبل ولو قال بعد يمينه ان شأني الله وقصد اللفظ والاستثناء قبل فراغ الممين وأقبل الاستثناء بها لم يتنقد الممين فلا حنت ولا كفارة وان لم يفتن بالاستثناء بل نواه لم يندفع الحنت ولا الكفارة ظاهراً بل يدين ولو قال بغيره أقسمت عليك بالله أو أسألك بالله لتعلن كذا وأرد الممين نفسه فيمين ومتى لم يقصد عين نفسه بل الشفاعة أو يمين الخطاب أو أطاق فلا يتنقد لانه لم يحلف هو لا للخطاب ويكره ردكسالة بالله تعالى أو بوجهه في غير المكروه وكذا السؤال بذلك ولو قال ان فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني فليس يمين لا تتعد اسم الله أو وصفته ولا كفارة وان حنت لم يحرم ذلك كغيره ولا يكفر بل بان قصد تبديد نفسه عن المحارف أو أطلق حرم و يازمه التوبة فان علق أو أراح لم يأت بذلك ان فعل كفر حلالاً وحيث لم يكفر منه أن يستغفر لله تعالى ويقول لا إله الا الله محمد رسول الله وأوجب صاحب الاستصاء ذلك ومن سبق لاساءة لفظ الممين بلا قصد كلام الله وبلى والله في نحر غضب أو صفة كلام لم يتنقد والحلف مكروه الا في يعة الجهاد والحنط على الخير والصادق في الدعوى ولو حلف في ترك واجب أو فعل حرام عصى بوزنه حنت وكفارة أو ترك مستحب أو فعل مكروه من حنت وعليه كفارة أو طوى ترك مباح أو فعله كدخول دار أو كل طعام كالأكل أنا

(قوله ولو رجع شهوة مال الخ) ويحصل الرجوع برجع أو رجعا أو شهدا بنا باطلاً أو لاشهادة لي وفي أطلتها أو فسختها أو ردتها لوجهان ويتجه أنه غير رجوع إذ لا قدرة له على إنشاء إبطالها الذي هو ظاهر كلامه بخلاف ما لو قال هي باطلة أو مسقوطة أو مفسوخة لانه أشهر بأنها لم تقع حقيقة أصلاً اه (قوله لم أرد به الممين لم يقبل) أي ظاهراً أما باطلاً فيدين ثم نيت غير الممين في تخليف الحاكم لا تصرفه عن الممين وان قصد الصرف اه (قوله بل يدين) ان كان في الواقع قصد بالاثبات لفظاً إن شاء الله متصلاً بالتطبيق فلا يمين والا انقضت اه (قوله صاحب الاستصاء) هو الامام الغزالي فنصنا الله به



مسلم وحرج يابض غيره كالأخ فلا يتي بملك (ومن قال لم يملكه أنت حر بعد موتي) أو أذلت فأت حر  
أو اعتقك بعد موتي وكذا أذلت فأت حرام أو سبب مع نية (فهو مدبر يعتق بعد وفاته) من ثلث ماله  
بعد الدين (وإبطال) أي التديير (ينحو بيع) للتديير فلا يهود وإن ملكه ثانيا ويصح بيعه (لأرجوع) عنه  
(لفظا) كفسخته ونقصت ولا يأنكر التديير ويجوز له وطه المدبرة ولو ولت مدبرة ولدا من نكاح أوزنا  
لا يثبت لولده حكم التديير فلو كانت حاملا عند موت السيد فينبغي جزا ولو دبر حاملا ثبت التديير المحمل  
تبعها لها إن لم يستنه وإن فصل قبل موت سيدها لأن إبطال قبل انفصاله تدييرها والمدير كعبد في حياة  
السيد ويصح تديير مكاتب وعكسه كما صح تعليق عتق مكاتب ويصدق المدير عمن فيها ويصدق معه وقال  
كسبه بعد الموت وقال الأثر بل قبله لأن اليلة (الكتابة) شرعا عقد عتق بلفظها معاق بمال منجم  
بنجمين فأكثر من (من) لأرجحية وإن طلبها الرقيق كالندير (يطلب عبد أمين مكتسب) بما في مؤنته  
ونحوه فإن فقدت الشروط أو أحدها فباحة (وشرط في صحتها لفظ شمر بها) أي الكتابة (إيجابا  
ككاتبك) أو أنت مكاتب (على كذا) كاتمة (منجلم) قوله (إذا أدبت فأت حر وقبولا كتبت) ذلك  
(و) شرط فيها عوض من دين أوه فة (مؤجل) ليحصله ويؤديه (منجم بنجمين) فأكثر كما جرى  
عليه أكثره من رضاء الله عليهم ولو في بعض (مع بيان قدره) أي العوض (وصفته) وعدد  
الحجوم وقسط كل نجم (وزن سيدا) في كتابه بحجة قبل يتي (حط متوليعنه) أي العوض لقوله تعالى  
- وأنوهم من مال الله الذي آتاكم - فسر الأيتام بما ذكر لأن القصد منه الإلابة على العتق وكونه ر بعد  
فسخها أولى (ولا يفسخها) أي لا يجوز فسخ السيد الكتابة (الان يجوز مكاتب عن أداء) عند الإبطال لجم  
أو بضمه (أو امتنع عنه) عند ذلك مع القدرة عليه (أرغب عند ذلك) وإن حضر ماله أو كانت غيبة  
المكاتب دون مسافة القصر ففسخها بنفسه وبما حكم متى شاء لتعذر العوض عليه وليس لها كم الأداء  
من مال المكاتب الغائب (وله) أي المكاتب (فسخ) كل حين بالنسبة للزمن فهو ترك الأداء والفسخ وإن  
كان معه وفاء (وحرر عليه تمنع بكاتبه) لاختلال ملكه ويجب بوطه لها مهر لحد والوليس (وله) أي  
للمكاتب (شراء إماء لنجدة لا تزوج إلا بذن سيده ولا نسر) ولو باذنه يتي لا يجوز له وطه مملوكته وما  
وقع للشيخين في موضع مما يخفى حوازه بالاذن مبي على ان يفيان القن غير المكاتب بملك بملك السيد  
فال شيخنا ويظهر له ليس له الاستماع بمادون الوطه أينا ويجوز للمكاتب بيع وشراء وإجارة لأهله  
وصدقه وقرض بالاذن سيده (فرع) لو قال السيد بعد قبضه المال فسخت الكتابة فأنكر للمكاتب  
صدق يمينه لأن الأصل عدم الفسخ وعلى السيد البينة ولو قال كاتبتك وأنصبي أو عجزوني أو عجزوني على  
فأنكر المكاتب حلف السيد إن عرفه ذلك والأفلا كسب لأن الأصل عدم ما دعه السيد (إذا أحبل  
سواءت) أي من له فيها مال وإن قل ولو كانت منزوجة أو محرمة لأن أحبل أمه تركه مدين ولورث مصر  
(فولدت حيا أرميتا أو مضقة معززة) يتي من خلق الأدميين (عتقت بموته) أي السيد من رأس المال  
مقتدا على الدين والوليا وإن حبلت في مرض موته (كولها) الحاصل (بنكاح أوزنا بعد رضها) ولدا  
لسيد قائم يتي من رأس المال بموت السيد وإن ماتت أمه قبل ذلك (وله وطه أم ولد) إجماعا واستخداها  
وأجارتها وكذا تزويجها غير انذها (لأنكسها) لغيره يبيع أو هبة فيحرم ذلك ولا يصح وكفارتها  
(كولها التاج لها) في المتي بموت السيد فلا يصح تملكه من غيره كلام بل لو حكم به قاض تقض على  
محاكم الروايات عن الأصحاب وتصح كتابتها وبيعها من نفسها ولو ادعى ورثة سيدها مالها يدها قبل  
موته فادعت ثلثه أي قبل الموت صدقت بيمينها كما قلنا لا يردق فإن ادعت ثلثه بعده لم تصدق فيه كما قلنا  
شيخنا رحمه الله تعالى رجة واسعة وأقضى القاضي فيمن أقر بوطه أمته فادعت أنها أسقطت منه ما صدر به

(قوله وشرط في صحتها)  
لفظ الخ أولى من هذه  
العبارة بل الصواب أن  
يزيد ونحوه لتدخل  
الإشارة من الأخرس  
والكتابة فما يورمه  
التعريف باللفظ والاعتصار  
عليه من عدم صحتها  
بغيره ممنوع ثم اللفظ  
والإشارة ينقسم كل  
منهما إلى صريح  
وكناية وأما الكتابة  
فكناية دائما اه  
(قوله وحرر عليه تمنع)  
بكنائس قل شرط في  
الكتابة أن يطأها أو  
يستمع بها فسلت  
الكتابة حجب



(قوله وسبب) السبب في الاصل الحبل قال تعالى فليمدد بسبب الي السبب ثم أطلق على كل شيء يتوصل به الى أمر من الأمور فيكون مجازاً بالاستعارة ان جاءت العلاقة للشبهة في التوصل في كل أو مجازاً امر لسان جعلت العلاقة الاطلاق والتقييد اهـ (قوله ولا حول الخ) أى لا حول عن معصية الله ولا قوة على الوصول الى طاعة الله إلا بالله الصلى العظيم الاول الآخر الظاهر الباطن وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأئمة وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وآل بيته ولجده رب العالمين \* الجبري على عادة المتكلمين رجهم الله تعالى من ختم الفقه بالتصوف أثبتنا هذه القصيدة أجملًا لفائدة وتوضيحها فليخرج من نفس المؤلف روح الله فليبينها كما هي تبركاً بكناسه ورياسة لحفظ مقامه اهـ

مصححه

ألم ولها هنا صدق إن أمكن ذلك يبينها فاذلمات عتقت أعنتنا الله تعالى من النار وحشرنا في زمرة الملقين بالخيار الإبرار وأسكتنا الفردوس من ديار القرار ومن على في هذا التأليف وغيره بقوله وعموم النفع به والاختلاص فيليكون ذخيرة لي اذا جاءت الطامة وسبب ارجة الله تعالى الخاصة والعامة للخدمة جديواني نعمه وكافى منزيده وصلى التوسل أفضل صلاة وأكمل سلام على أشرف مخلوقاته محمد وآله وأصحابه وأزواجه عديمه ما لم يمدد كانه وحسينا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم \* يقول المؤلف عفا الله عنه وعن آياته وسياغته فرغت من تبيض هذا الشرح نحو يوم الجمعة الرابع والعشرين من شهر رمضان المعظم قاره ستة اثنين وثمانين وتسعمائة وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يقبله وأن يعم النفع به ويرزقنا الاختلاص فيه ويعيدنا به من الحياوة ويسخنا به في جنة عالية وأن يرسم امرنا نظرا بين لانساف اليه ووقف على خطأ فأطعنني عليه أو أصلحه الجنة رب العالمين اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه كلاً ذكره وذكره القاريون وغفل عن ذكره وذكره العالمون وعلينا معهم رحمتك يا أرحم الراحمين \* هذه قصيدة من تصنيف الشيخ زين الدين أبي الشيخ عبدالمعز وهو جد مولانا الشيخ زين الدين

الثاني مصنفه العبد صنفها في علم التصوف رجهم الله تعالى رحمة واسعة وتسمى بهداية الأذكياء الحمد لله الموفق للعلى \* حمدا يوافي به المتكلا \* ثم الصلاة على الرسول المصطفى والآل مع حب وأنياب ولا \* تقوى الله ملكر كل سعادة \* وتبلغ أهوى رأس شحاتلا ان الطريق شريعة وطريقة \* وحقيقة فاسمع لها ماملا \* فشرعة كسيفة وطريقة كالبحر ثم حقيقة درغلا \* فشرعة أخذ بدين الخالق \* وقيامه بالامر والنهي الجلا وطريقة أخذ بأحوط كلورج \* وعزيمة كرياضة متبلا \* وحقيقة لوصوله للتقصد ومشاهد نور التجلي بانجلا \* من رام دار السنية بركب \* ويغوص بحرام دراصل فكذا الطريقة والحقيقة أخى \* من غير فعل شريعة لن تحصلا \* فعليه زرين لظاهرة الجلى بشرية لينور قلب بجلا \* وزول عنه ظلمة كي يكتنا \* لطريقة في قلبه أن تنزلا ولكل واحد منهم طريق من طرق \* يختاره فيكون من ذواصلا \* كحلوسه بين الانام مرييا وكثرة الاوراد كالصوم الصلا \* وتكلمة الناس والجل الحطب \* لتصدق بمحصل متولا من رام أن يسلك طريق الاوليا \* فليحفظن هذى الوصايا عاملا

### (منها التوبة)

اطلب متابا بالندامة مقلما \* وهزم ترك التوب فيها استقبلا \* وبراءة من كل حق الآدي وطهارة الاركان طهر وكلا \* وأتم دوما بالخاصة التي \* تنهك تقصيرا جوي وتساهلا ويحفظ عين واللسان ساؤل السدعة ليجيها فاجهدن لا تسكلا \* فالتوب مفتاح لكل اطاعة وأساس كل الخير أجمع أصلا \* فان ابتليت بشقة أو عجة \* في مجلس فتداركن مهرولا (ومنها التقانة) واقع بترك المشتهى والفاسخ \* من مطعم وملابس ومنازلا من يلبس ما ليس بعينه قد \* فات القى بعينه من غيراتلا

### (ومنها الزهد)

وزهد وذا قد علا قلبك \* بالمال لا قد له لك أمعلا \* والزهد أحسن منصب بعد النقي وبه ينال مقام أرباب الصلا \* وعجب دنيا قاتل أين الطريق الى الاخلاص ككثير شرب الصلا وأترك من الزاوج من فطاعة \* لمساعدت واخترع زوا فاضلا \* لسلامة الدنيا خصال أو يعف لجهل الزوم معك تجهلا \* وتكون من سبب الاناسي آيسا \* وليب ففسك الاناسي بالذا

﴿ومنها تعلم العلم الشرعي﴾ وتعلمن علما يصحح طاعة \* وعقيدة ومراة فليكن فاصلا  
هذه الثلاثة فاعرفن \* واعمل بها تحوي نجاة واعتلا

### ﴿ومنها السان﴾

حافظ على سائر وآداب أنت \* مأثورة عن خير من جاسر ملا \* ان التصوف كله هو الادب  
ومن العوارف فاطمته وعقلا \* إلهادليل على الطريق الى الله \* الامتياحة الرسول المكمل  
\* في حاله وفعاله ومقاله \* فتنين ولنايح لافسدا \* وطريقي كل مشايخ قدقيدت  
بكتاب ربي والحديث تأصلا \* طالع رياض السالحين وأحكمين \* مابيه تظفر بالسعادة واعملا  
واهتم بالفرض الذي لم يبدن من \* هذا العطا وبمثل ذلك أكلا \* مازال عبدي بالنوافل يقربن  
حتى أكون له بدا والأرجلا \* والسمع منه ثم عينا بصره \* أي مثل ذلك في المطالب هرولا  
﴿ومنها التوكل﴾ وتوكلن متجردا في رزقك \* ثقة بوعده الرب أكرم مفضلا

أما العييل فلا يجوز قعوده \* عن مكسب لعياله متوكلا

لاتبذلن للناس عرضك طامعا \* في ما لمهم أوجاههم متذلا

﴿ومنها الاخلاص﴾ أخاصن وذا أن لا تربد بطاعة \* الا القرب من إلهك ذي العلا

لاقصدن معه الى غرض الدنا \* كشتهم أونحو ذاك توصلا

واحسن رياء بحبلا لعبادة \* وانظر الى نظر العليم فكملنا \* لانظهن نصيلة كي تعتقد

لاتبرزن ليسكروك رذالا \* إيمان مره لا يكون تكاملا \* حتى يرى ناسا باهلا مثلا

فبكون مدسهم ودهمهم سوا \* لم يخس لومة لائم في ذي العلا \* عمل لاجل الناس شرك تركه

لناس ذاك هو الرياء سهلا \* لاتعابن عند المهين منزلا \* ان كنت تطلب عندنا من منزلا

### ﴿ومنها الصعوبة والعزلة﴾

لا تصحبين من كان أهل بطالة \* وتساهل في الدين ذك هو ابلا \* والعزلة الاولى اذا فسد الزما

ن وثاف من هان بدین مبتلى \* وكذا اذا خاف الوقوع بشبهة \* اوفى حرام اولئك مما تلا

والاختلاط بناسنا في جمعهم \* وجاعة أونحو ذلك فضلا \* هذا لمن بالعرف بقدر يأمر

وعن لنا كرفد نهى متحملا \* صبرا على كل الاذى لا يعب \* في طنة عصيانه بمحافلا

لكن يقول البعض من متأخري الفضلاء عزله ذا الزمان مفضلا \* إذ نادر حقا خلق محافل

عن حوبة فانظر لفسك عاقلا \* كل المعاصي كل رياء وغيبة \* أونحو ذلك باخلاطك حصلا

### ﴿ومنها حفظ الاوقات﴾

واصرفن الى الطاعات والى كمال \* لاتتركن وقتا سدئ متساهلا \* وتصير أوقات المباح بنية

مصرفة في الخير واصح بلائلا \* وزعمون انتم وقتك واصرفن \* كلا بما هو لائق مبتلا

فاذا بدا فجر فصل تخشعا \* متدبرا لقراءة ومكملا \* واجهد لتصرفي صلاتك قلبكا

بهذا بليغا كي تنال فضالا \* لانفس أن افقة ناظر قلبكا \* وحضوره وشهوده لك طابلا

لاتتركن جماعة قد فضلت \* بالسبع والعشرين من فضل طي \* ولم تعلم ان تكن متساهلا

في مثل هذا الرج أخسر أجهلا \* ثم اشتغل بالورد لاتسكمن \* مستقبلا ومراقبا ومهلا

بطريقة معهودة لمشاخ \* لترى به نارا ونورا حاصل \* فيضي موجه القلب بالنور الجلي

ويسير مذموم الطباع زائلا \* قصير أهلا للشاهدة التي \* هي نعمة عظي فصر متأهلا

﴿آداب الاشراق﴾ حتى اذا شمس بليت كرميحننا \* صلى لاشراق وقرأ آنا تلا

خزافاً كثيراً قاطعاً مع أدب \* وحضور قلب خاشعاً ومرتبلاً \* ودواء قلب خمسة فنسلة  
بتدبر المعنى والبطن الخسلاً \* ويقام ليل والتضرع بالسحر \* وبجالات الصالحين الفضلاً  
(آداب القارئ والحافظ)

ولقارئ وحافظ يتخلق \* بمحاسن الشيم الرضية متكلاً \* كزهادة الدنيا كذا ترك مبالاة  
بها وبأهلها متفلاً \* وكذا السخا والجود ثم مكارم الاخلاق ثم طلاهة لا خبالا  
والعلم ثم الصبر ثم تزه \* عماد نظم مكسب متجمل \* وملازمات لاسكينة والورع  
وخشوعه وتواضع متكلاً \* ولقص شاربه وكسر مع المعنى \* وازالة ظفرا وإبطا قافلاً  
ولزالة الرمح الكريهة والوسخ \* وملايس مكروهة فتكلاً \* وكذا اجتنباً للداحك لآزمن  
وكذلك اكثراً من احازيل \* وليعلمن بهار ياء والحسد \* والاحتقار لغيره بالاعتلا  
واستعمل للمأثور من ذكر دعا \* وكذلك تسبيح وتهليل جلا \* ويراقب المولى بسر والعلن  
وعلى الاله بكل أمر عولا \* ذا بعض آداب لقار واطمين \* باق من التبيان واضح مكمل  
(ومنها صلاة الضحى) ثم الضحى صل ولا تسمع الفكر \* بهجوم موت والحساب مع البال  
عمل بلا ذكر المنية لا أثر \* وبذكرها حقاً كضرب معاولا  
ثم اشتغل بالعلم أو بعبادة \* أو بالعيشة واحترق الالهضلا  
فلعلم فضل على من يعبد \* فضل البور على الكواكب في الجلا

(فضل العلم)

ان الاله وأهل كل سماته \* والارض حتى الحوت مع غل الفلا  
كل يصلح يا حبيب على القى \* قد علم الخير الا اناس محصلا  
من في طريق لتعلم يسلك \* قال الجنان له طريق سهلا  
وملائك تضع الجنح له اذا \* يسعى رضا بمرامه متقبلا  
وتعلم الباب من علم له \* فضل على مائة الزكوة نافلا

(فضل العلم)

(تصحيح التية)

هذا اذا قصد الاله وآخوه \* بالعلم والا فاطلاك تحصلا \* وليرى من غرف الجنان الفاخرة  
وليسقطن في درك نار نازلا \* رجل به يؤتى غدا يلقى به \* في النار يخرج منه أمعاء جلا  
فيها يدور كما يدور حمارنا \* برحاء يطحن كالحميد نذالا \* فيجىء من في النار إلى آله أما  
قد كنت تأمرنا وتنهى مقبلا \* فيقول يا قسوى بلا لكنى \* ما كنت بالعلم المسكرم عملا  
بعضى امرؤ فقام غبر له \* ونواب أخرى بالتعلم غاملا \* حرم عليه جواية المتفقه  
الا بسلام نافع مشاغلا \* وكذلك بعضى من يعلم ذلكا \* الا يعلم نافع لاجهلا  
(كلام على ما يقصد بالعلم)

فاذا رأى متعلماً يسكن على الشبهات متبعاً هواه معاملاً \* متكالباً أيضاً على روم الدنيا  
من غير منهاج مبلغ نالاً \* ولقد قاطى علم فرض كفاية \* من قبل فرض العين علما وابتلى  
فلقد تبين من قرآن حاله \* قصد لغير الله فيه قفلاً \* وكذا اذا ترك الصلاة جماعة  
من غير عنبر بل بأن يتكاسلا \* وكذلك ترك للرواتب والسنة \* ان أكدت فاعلم وكن متأملاً  
(علامة للمعلم الخبير) ولعلم الاخرى علامات ترى \* لا يطلب الدنيا به علم سائلا  
ولذلك آيات تكون كثيرة \* أن لا يتعافى قوله ما يفصلا  
ويكون بالأمر أول عمل \* وعن الذى ينهى تجنب أولاً

ويكون معنيا يعلم تضرعا \* في طاعة ناه عن الدنيا اجتنابا \* متوقيا علما يكون مكفرا  
قبلا وقالا والجسدال مسولا \* ويكون مجتنباً ترغبه مطم \* ويمكن واثبات ذلك بحجلا  
وثمنا وتزينا بلباسه \* والى القناعة والقتل مائلا \* ويكون متقاضا من السلطان هذا  
أن لا يكون عليه يوما داخلا \* الا لتصبح أو لرد مظالم \* أو للشفاعة في الراضى فادخلا  
والى الفتاوى لا يكون مسارعا \* ويقول أسأل من يكون تأهلا \* وأبى اجتهادا لا يكون تميना  
ويقول لا أدري اذا لم يسهلا \* ويكون يتصدى بالمعوم وجوده \* لسعادة العقبي العظيمة ناظلا  
فيكون مهتبا يعلم الباطن \* ورقاب قلب للسياسة فاصلا \* متوقفا لطريق عمل الآخرة  
عما يكون من المجاهدة انجلا \* ويكون معتمدا على تقليده \* لشرعية وعلى بصيرته الجلا  
وأئمة كالتأشفي ونحوه \* كانوا على ست خصال كمالا \* زهد صلاح والعبادة عليهم  
بداوم عقبي نافعات لئلا \* وكذا الفقاهة في مصالح ديننا \* وإرادة بتقشف رب الصلا  
فقهوا ما قد تأمروا في فقههم \* لا غير فأنجب الجميع لعضلا \* فعملن لله علما نافعا  
ان كنت تطلب لك دارين اعتلا \* تعليمه لله خير عبادة \* وخلافة وورثة فتوصل

### ( آداب المتعلم )

وجه كلام القوم غير غلطى \* وعلمنا وقروست مجادلا \* واستفسر الاستاذ تترك ما بدا  
ليديه فهمك من كتاب واسألا \* قابل كتابك قبل وقت مطالعة \* بصحح كتب واضع قنصولا  
طالع مرارته قبل الشرو \* ح فانه أولى وأحسن موثلا \* ولهم سطر من متون أحسن  
من عشر سطر من شروح فاجلا \* وأبدأ بفرض العين ثم العمل به \* ثم الكتاب فسنه مقررلا  
واتبع يعلم الفقه ثم أصوله \* ثم البسوق راج ندريجا بلا \* وعلاوم آداب ثمانية لفيه  
صرف ونحو والمعاين المفضلا \* وكذا بيان والبدع وقافيه \* وكذا عروض فاطن بها مجلا  
وفروعها لإنشاء نثر والنظا \* ثم محاضرات والخطوط فاجلا \* لاتعثر بوقوع أهل زماننا  
في منطوق ثم الكلام توفلا \* طالع أخى إحيى العزالي تل \* فيه الشفا من كل داء أعضاء

### ( آداب الأكل )

كل بعد ذلك من حلال لاشبه \* مالم يذم الشرع ذلك حلالا \* لاشئ أضعف من تكلل أكله  
وشراهه للجسم والدين اعتلا \* أكلت شبع قتل جسم نسوة \* للقلب زلات فطنة متعللا  
تضعيف جسم عن عبادة ربه \* جلب لنوم فاحذر نه وعيلا \* بل بعد ذلك للسهاد لطاعة  
ثم انبه قبل الزوال تسلا \* وانظر صل جماعة معسنة \* ثم اشتغل بالخير بما قد خلا  
فاطاب علما بعمل يشتغل \* ولعابد صلى تلا أو هلالا \* وكذا الى وقت الرقاد فواظن  
جدا على هذا ولاتك ذاهلا \* وكتاب أذكر النولوى طالعن \* واحمل بما فيه تل خيرابلا  
( آداب النوم ) لاتجلبن نوما ولاتك نائما \* الا على ذكر وطهر كمالا

لابأس ان ضاجت زوحك لاتصر \* في فقهه وتلامس مسترسلا

فاذا انتهت ليلة فتهجدن \* واستغفرن المؤمنين وأعولا \* فاركعتان من الصلاة بليلا  
كنز يدار الخلد آدم أنيسلا \* فاستكثرن من الكتوز لعاقه \* تأتي عليك ولانسيب ولاولا  
ويغوز هذا بالكثير من اعتنا \* ملك واشتغالك بالهدا متفازلا \* وحديث دنيا ثم لغو واللفظ  
وكذا بالاعاب الجوارح وامتلا \* وحين تجديد الوضع ذكركا \* قبل الغروب مسبحا مستقبلا  
وعاة بين العشا أو مغرب \* واترك كلاما بعد ذلك غافلا \* واظب على هذا بقية عمر كا

واقصر آمال وجاهد تنبلا \* من لاله شعل بدنيا تاركا \* دينا لهم مابل ذلك يبطلا  
فيخدمة الرب العلى تنعما \* بصلاته وتلاوة متشاغلا \* واذا الساتم في الصلاة نعرمت  
قاتل القران برهبة متأملا \* واذا شمت تلاوة فأنزل الى \* ذكر قلب واللسان مكملا  
ثم اذ كرن بالقلب وهو مراقب \* لا تشغل بحديث نفس مهملا \* خديث نفس كالكلام بأسن  
يقسوه قلب فلا تنك غاملا \* قد أجمع العراف جلهم على \* ان أفضل الطاعات لله اعلا  
( ومنها الهمة )

احفظ لافاقس يكون خروجها \* ودخولها بالله في الملا غملا \* بالشد ثم اللذ تحت فنوقه  
صفة له مسع برزخ فاستملا \* أود كرتليل وذا الذكر الخفي \* من غير تحريك الشفاء تداول  
من لم يكن في بدء أمر جاهد \* لم يلق من هذى الطريقة خودلا \* وكذلك معرفة تخص عليه  
في غالب من غيرها ان تحصلا \* وجهاد نفس أن ترك من ردا \* ثلها وتحلية بنور فضائل  
والعارفون برهم هم أفضل \* من أهل فرع والاصول تسكلا \* فركعة من عارف هي أفضل  
من ألفها من عالم فقبحلا \* قال الامام السهروردي قدسا \* والمقصد الاقصى المشاهدة العلا  
فليكثر العبد التلاوة كثيرا \* ذكرا بطيب كلمة متنبلا \* وليجتهد بوطاء قلب نطقه  
حتى يصير بقلبه متأهلا \* ومزيلة لحديث نفس كي ينو \* ر القلب للحال العلية ناظلا  
ويفيض نور القلب للقلب فذا \* بمحاسن الاعمال منه تنولا \* ويصبر حقا ذكر ذات ذكره  
هذى المشاهدة الشريفة حلا \* هذا الذي أوصى الشيوخ الكمل \* الله وفقنا له متفضلا  
والحمد للباقي الرؤف مصليا \* أعلى الصلاة على الرسول محمولا

( يقول الفقير اليه تعالى (ابراهيم بن حسن الانبائي) خدام العلم ورئيس لجنة التصحيح

بمطبعة الشيخ الجليل (مصطفى الباني الحلبي وأولاده - بمصر)

( بسم الله الرحمن الرحيم )

الجدقة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الفقهاء الحكماء (أما بعد) فالى السادة الشافعية نرف  
بشرى تمام طبع كتاب (فتح الميعين بشرح قرّة العين) تصنيف العالم المحقق والفهامة المدقق  
(زين الدين) بن عبد العزيز الملبارى تلميذا لامام ابن حجر الهيتمى وهو كتاب وان صفر حجمه فقد غزر  
علمه كما يعرف ذلك بالاطلاع عليه فهنا للشافعية ظهور مثل هذا الكتاب  
الجليل وكان تمام طبعه بالمطبعة المذكورة الكائن محل ادارتها

بشارع التبليطه بجوار الأزهر الشريف بسرائ

وقم ١٢ في شهر ربيع الاول من شهر

سنة ١٣٤٣ هجرية على

صاحبها أفضل الصلاة

وآتم التحية

آمين



( فهرست فتح الميعين بشرح قرّة العين )

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٢	خطبة الكتاب	٤٤	فرع محل الحر يرقتال الخ وهذا باب لباس
٣	باب الصلاة	٤٦	(تمّة) يجوز لسافر سفرالمو يلاقصرر باعية
	حد ثارك الصلاة		فصل في الصلاة على الميت
٤	فصل في شروط الصلاة	٥٠	باب الزكاة
٥	الطهارة الاولى الوضوء شروطه		زكاة التقدين والتجارة
٥	فروضه	٥١	(فرع) يجوز للرجل تختم بخاتم فضة الخ
٧	سنه		وهذا زكاة الزروع والثمار
٩	(تمّة) يشهد للمحدثين الخ وهو باب التيميم	٥٢	زكاة المشية
	نواقض الوضوء		زكاة العطر
١٠	والطهارة الثانية الغسل	٥٣	فصل في أداء الزكاة (وفيه من تصرف البيه
	موجبه		وهم الاصناف الثمانية)
	مبعض الحيض والنفاس	٥٦	(تمّة) في قسمة القيمة والقي
	فروض النسل		صدقة التطوع ٥٧ باب الصوم
١١	سنه	٦١	(تمّة) يسن اعتكاف الخ وهو باب الاعتكاف
	(وانها) أي ثاني شروط الصلاة (طهارة بدن		فصل في صوم التطوع
	الخ) وهذا هو باب بيان النجاسة وازالتها	٦٢	باب الحج والعمرة ٦٣ أركانه
١٤	(قاعدة مهمة) وهي أن ما أصله الطهارة		شروط الطواف ٦٤ واجبات الحج وسننه
	وغلب على الظن تنجسه الخ	٦٥	فصل في محرمات الاحرام
١٥	(تمّة) يجب الاستنجاء من كل خارج ملوث		(تمّة) يسن لقاصد مكة الخ
	الخ وهو باب الاستنجاء		(مهمات) يسن متأكدا لحرّ قادر اضحية
	(وراجعها معرفة دخول وقت) وهذا باب		الخ وهذا باب الاضحية والعقيقة
	المواقيت	٦٦	(فرع) يسن لكل أحد الادهان الخ وفيه
١٦	(فرع) يكره تحريم الصلاة لاسبب لها الخ		مسائل شتى كالا كتحال والخطاب ووصل
	فصل في صفة الصلاة		الشروع وغير ذلك وفيه مبحث السيد والقبائح
	فصل في أبعاد الصلاة مقتضى سجود السهو		والاطعمة
٢٨	(تمّة) تسن سجدة التلاوة لقارئ ورايع الخ	٦٧	(قائدة) أفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة
٢٩	فصل في مبطلات الصلاة		الخ
٣٠	فصل في الأذان والاقامة		(فرع) نذ كرفيه ما يجب على المكف بالنذر
٣٣	فصل في صلاة النفل (وفيه صلاة العيدين		الخ وهو باب النذر
	والكسوفين والاستسقاء)	٦٩	(باب البيع)
٣٥	فصل في صلاة الجماعة	٧١	(الربا ومحرمات البيع)
٤١	فصل في صلاة الجمعة	٧٢	فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب

- ٧٣ فصل في حكم المبيع قبل القبض  
٧٤ فصل في بيع الأصول والتجار  
٧٥ فصل في اختلاف المتأقدين  
٧٦ فصل في القرض والرهن  
٧٧ نعمة الفلوس من علي بن الحنفية وهو باب الفلوس  
٧٨ فصل يعجز بجنون وصاحب  
٧٩ فصل في الحوالة  
(تمه) يصح من مكلف رشيد ضامن بدين  
الح وهو باب الضمان  
واعلم أن الصالح جائز الح وهو باب الصالح  
باب في الوكالة والقراض  
٨٣ (تمه) الشركة نوعان الح وهو باب الشركة  
فصل انما تثبت الشفعة اشركك وهو باب  
الشفعة باب في الاجارة  
٨٥ (تمه) تجوز المساقاة الح وهو باب المساقاة  
باب في العارية  
٨٦ فصل النصب لستيلاد الح  
٨٧ باب في الهبة ٩٠ باب في الوقف  
٩٤ باب في الاقرار ٩٦ باب في الوصية  
٩٨ باب الفرائض ٩٩ الحجب  
العصبات فصل في بيان أصول المسائل  
١٠٠ فصل صح ايداع محترم الح وهو باب الودعة  
فائدة الكذب حرام الح  
١٠١ فصل لو التقط شيئاً الح وهو باب اللقطة  
باب في النكاح ١٠٣ أركانه  
١٠٤ محرمانه ١٠٦ الأولياء  
١٠٩ فصل في الكفارة ١١٠ عيوب النكاح  
(تمه) يجوز للزوج كل تمتع منها الح  
فصل في نكاح الامة  
١١١ فصل في الصداق  
١١٢ (تمه) يجب عليه زوجة موطوءة ولو أمة  
مستة الح  
(خاتمة) الوليمة لغيره - تنال وهو باب الوليمة  
١١٣ (فروع) ينسب الاكل في صوم قتل ولو
- مؤكداً لارضاء ذي النعمان الح  
١١٤ فصل في القسم والنشور  
١١٩ فصل في الخلع ١١٦ فصل في الطلاق  
(فائدة) يجوز تعليق الطلاق الح  
(معمه) يجوز الاستثناء بنحو إلا الح  
(فروع) حكم المطلقة بالثلاث  
فصل في الرجعة  
١٢٠ فصل الایلاء حلف زوج الح  
فصل انما يصح الظهار الح فصل في العدة  
١٢٢ فرع في حكم الاستبراء  
١٢٣ فصل في النفقة  
١٢٦ (فروع) فسخ الكاح  
١٢٨ (تمه) يجب على موسر الح وهو باب نفقة  
الاقارب  
فصل والاولى بالمضانة وهي تزية من  
لا يستقل الى التميز أم الح  
١٢٩ باب الجنابة ١٣٠ الدية  
١٣١ (تمه) يجب عند هيجان البحر وشرف  
الفرق اقاء غير الحيوان الح  
(خاتمة) نجس الكفارة على من قتل الح  
باب في الردة  
١٣٣ باب في الحدود ١٣٣ (حد الزنا)  
١٣٤ حد القذف ١٣٤ حد الشرب  
حد السرقة  
١٣٥ (خاتمة) في قاطع الطريق  
١٣٥ فصل في التعزير  
١٣٦ فصل في الصيال وانلاف البهائم  
١٣٧ حكم الختان وقب الاذن باب الجهاد  
١٤١ باب القضاء  
١٤٧ باب الدعوى واليقات  
١٤٨ فصل في جواب الدعوى وما يتعاقبه  
١٥١ فصل في الشهادات  
١٥٥ (خاتمة في الإيمان)  
١٥٦ باب في الاعتاق ١٥٧ التدبير  
الكتابة أم الولد ١٥٨ قصيدة الاذكياء

